مجلة جامعة دنقلا
للبحث العلمي
ISSN: 1858-716X ردمد
مجلة علمية دورية محكمة تصدرها كلية الدراسات العليا بجامعة دنقلا
UNIVERSITY OF DONGOLA JOURNAL FOR SCIENTIFIC RESEARCH
السنة الثامنة العدد الخامس عشر يونيو - ٢٠١٨م
VOL 15

**مجلة جامعة دنقلا للبحث العلمي**
**مجلة دورية علمية محكمة**
**تصدر عن كلية الدراسات العليا – جامعة دنقلا**

**رئيس مجلس الإدارة**
**أ.د عمر حسن أحمد عربي**

**رئيس هيئة التحرير**
**د. عمر بشارة أحمد بشارة**

**نائب رئيس هيئة التحرير**
**د . عبد الوهاب شمت محمد أحمد**
**هيئة التحرير**
**أ.د. الزهور حسن الماهل**
**د. حاج شريف محمد حسين ابن عوف**
**أ. مجاهد حامد محمود محمد صالح**
**أ. عبد العظيم التجاني آدم**
**التدقيق اللغوي**
**أ. د الزهور حسن الماهل ( اللغة العربية )**
**أ .د عمر بشارة أحمد ( اللغة الإنجليزية)**

**سكرتير التحرير**
**أ.عثمان محمد أحمد الأغبش**

**مستشارو التحرير**

**أ.د حسن علي الساعوري**

**أ.د محمود حسن أحمد**

**أ.د محمد عثمان أحمد أبو جارة**

**أ.د سعد الدين إبراهيم محمد عزالدين**

**أ.د كباشي حسين قسيمة**

**أ.د سامي محمد طمبل صالح**

**أ.د عباس سيد أحمد زروق**

**أ.د. محجوب محمد أدم**

**مجلة جامعة دنقلا للبحث العلمي**

**مجلة نصف سنوية علمية محكمة**

**تصدر عن كلية الدراسات العليا – جامعة دنقلا**

**دنقلا – السودان**

**مقدمـة:**

مجلة جامعة دنقلا للبحث العلمي تصدر عن كلية الدراسات العليا بجامعة دنقلا، وهي مجلة نصف سنوية علمية محكمة، تسهم في توسيع دائرة العلم والمعرفة، وذلك من خلال نشر البحوث والأوراق العلمية، التي تتوافر فيها الأصالة والمنهجية والفائدة العلمية ووفق هذه الرؤية ترحب المجلة بإسهامات الأساتذة الباحثين من داخل وخارج الجامعة والتي تتوفر فيها كل أساسيات البحث العلمي، شريطة أن لا تكون الإسهامات قد نشرت من قبل أو تحت إجراء النشر في أي مجلة أخرى.

**قواعد النشر:**

- ترحب المجلة بالبحوث في ثلاث نسخ مطبوعة علي وجه واحد على ورق A4 بفراغات مزدوجة وهوامش 2.5 سم، على أن لا يزيد حجم البحث عن أربعين صفحة شاملة الملخصين والموضوع والمراجع والملاحق. ويكون حجم الحرف (14) وترقم الصفحات في الأسفل على الجانب الأيسر بشكل متسلسل.
- يجب أن يحتوي البحث على ملخص بحدود (10) أسطر باللغة الأصلية للبحث (عربي، الإنجليزية). بالإضافة إلى ملخصٍ وافٍ باللغة الإنجليزية إذا كان البحث مكتوباً باللغة العربية، وملخصٍ وافٍ باللغة العربية إذا كان البحث مكتوباً باللغة الإنجليزية.
- يكتب في بداية البحث: عنوان البحث، واسم الباحث، القسم، الكلية، الجامعة، المدينة، البلد، والكلمات المفتاحية Keywords باللغتين العربية والإنجليزية.
- يجب أن تتبع الطريقة العلمية المثلى لعرض البحث أو الورقة من حيث الخلاصة ومناهج ووسائل البحث، وعرض الموضوع وتحليله، والنتائج التي تم التوصل إليها، والتوصيات المقدمة، وقائمة المراجع وفق المنهج المتبع.
- يجب أن يراعى ترقيم الجداول والأشكال والرسومات والصور المرسومة بالحبر الأسود, مع الإيضاح المقابل لكلٍ، على أن تكون واضحة عند إعادة إنتاجها.
- تخضع البحوث المقدّمة للنشر، للتقويم من قبل مختصين في موضوع البحث.
- في حالة البحوث والأوراق المستلة، يجب توضيح الدرجة التي منحت للرسالة وزمانها، والجامعة التي قدمت لها، واللجنة التي قومتها.
- بعد التحكيم يطلب من الباحث تسليم البحث في قرص مدمج (CD).

- يحق لهيئة التحرير إجراء التغيرات التي تراها ضرورية لأغراض الصياغة أو تصويب الأخطاء النحوية، أو الترقيم.
- يرجي من الباحثين إرفاق سيرتهم الذاتية.
- يحق لمن ينشر له بحث في المجلة نسختين من العدد المعني.
- المجلة غير ملزمة برد الأوراق التي لم يتم اعتمادها للنشر، وترسل إفادة بعدم النشر للكاتب.
- ترسل الأوراق إلى المجلة على العنوان التالي:

**مجلة جامعة دنقلا للبحث العلمي**

**هيئة التحرير**

**كلية الدراسات العليا**

**جامعة دنقلا- ص ب: 47**

**دنقلا – السودان**

**تلفون 0241 825947 فاكس 0241 825946**

**البريد الإلكتروني hstudies.du@gmail.com**

**موقع المجلة على الإنترنت:** http://www.uofd.edu

كلمة العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد. فحمد الله تعالى أن وقفنا لإصدار هذا العدد الذي جاء على ذات النحو الذي تطل عليكم به مجلة كلية الدراسات العليا بجامعة دنقلا حين يضم عدداً من الأوراق العلمية لعدد من منسوبي الجامعة وأساتذة من جامعات السودان المختلفة بالإضافة لمشاركات بعض الباحثين من الدول العربية.

تتفرد مجلة كلية الدراسات العليا بوجود مساحة نشر للباحثين الأجانب وهذه دعوة للكل الباحثين من الدول العربية والغربية للنشر عبر مجلتكم مجلة كلية الدراسات العليا بجامعة دنقلا الواسعة الانتشار كما يمكنكم متابعة إصدارات المجلة عبر موقع الجامعة وصفحة الكلية علي الفيس بوك. كما احب أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل الباحثين الذين تقدموا بأبحاثهم العلمية وكل الذين راسلونا خلال الفترة السابقة وأبدوا رغبتهم بالنشر ونؤكد لهم حرصنا التام حفظ حقوقهم العلمية والأدبية.

ستظل مجلة كلية الدراسات العليا نبراساً ونوراً يهتدى به والأمل والملاذ لكل عشاق البحث العلمي من ناشرين وقراء وها نحن نضع بين أيديكم العدد الخامس عشر والذ نأمل أن ينال استحسانكم كما أرجو زيارة موقعنا الإلكتروني للتعرف على أخر إصدارتنا العلمية من أوراق وأخر عناوين البحث العلمي لنيل درجة الدكتوراه والماجستير والدبلوم العالي لكافة التخصصات المجاز بكلية الدراسات العليا بجامعة دنقلا.

**رئيس هيئة التحرير**

# الفـــهرس


| الباحث / الباحثون | عنوان البحث | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| د. هاجر محمد حسين نصرون | الحروف الثنائية العاملة في الأسماء والأفعال | 1 |
| د . آدم بشير آدم كجو<br>د . منتصر كمال الدين محمد موسي | مستوى الضغوط النفسية لدي مرضى الإيدز بولاية الخرطوم وعلاقته ببعض المتغيرات (دراسة ميدانية) | 37 |
| د. .مجذوب أحمد محمد أحمد | العوامل الخمسة الكبرى للشخصية وعلاقتها بقلق المستقبل | 67 |
| د. عبد الله محمد محمد صالح<br>د. عادل شريف محمد شريف | من قضايا اللغة العربية والحاسوب | 90 |
| د. أحمد حماد عبد الله عبد الرحيم و د.أحمد الدومة رحمة أحمد ود. أبكر علي عبد المجيد | زواج الصغار في الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية السوداني لسنة 1991م للمسلمين | 112 |
| د. عبد الله سعيد عبد الله كدمان السرحاني | أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي | 132 |
| د. محمد مصطفى محمد إبراهيم | أهمية أحكام القضاء في تفسير النصوص العامة | 168 |
| Dr. Mohammed Ahmed Tawfeeq Abayazeed | Farmers Recourses Use Efficiency In Wheat Production In Dongola Locality, Northern State, Sudan | 1 |
| Taha, K. M. Osman, O. H. Fudl ElSid, T. A. Al Obeid, S. I. O. Mattar, I. M. and Elimam, A. H. | Serological detection of Brucella antibodies among camels in River Nile State, Sudan | 18 |
| Dr. Eiman Abbas Hassan El-Nour & Dr. Gamar A. Albooni | The Company of One's Own Voice: Loneliness in Samuel Beckett's 'Krapp's Last Tape' | 22 |
| Karrar Mustafa Karrar Ahmad | Investigating the Impact of Online Peers' feedback on EFL Students' Writing Skills (Case Study: Second Year English Language Students: Nile Valley University) | 29 |
| Fatih E. A. Hamza | Correlation and Path Coefficient Analysis of Some Quantitative Traits with Grain Yield in Bread Wheat (Triticum aestivum L.) Genotypes under Normal and Saline Conditions, in the Northern Sudan | 47 |
| MANAL ELNOUR OSMAN AHMED | Congenital arch vessel anomalies in CHARGE syndrome | 59 |

# الحروف الثنائية العاملة في الأسماء والأفعال

**د. هاجر محمد حسين نصرون**

**الأستاذ المساعد بكلية التربية دنقلا – جامعة دنقلا**

المستخلص:

يعدُّ الحرف من العناصر الأساسية في تأليف البنية اللغوية مفردة كانت أم جملة وهو العنصر الأصغر في هذا البناء، فكل تركيب يتكون من عدة بنيات مفردة متباينة الحروف والأصوات مرتبطة مع بعضها في سياق خاص، لأداء معنى عام وهذا ما أسماه النحاة "حروف المباني". وأما التي تقوم بأداء معنى وظيفي تنسب إليه كالنفي والإيجاب فاصطلح على تسميتها "حروف المعاني"، وهذا ما نريد الوصول إليه، لأن الحروف التي نحن بصدد الوقوف عليها هي ضربُ من حروف المعاني. لقد عنى المتقدمون والمتأخرون بدارسة حروف المعاني على اختلاف أنواعها وأقسامها، فالواضح أن حروف المعاني تلعب دوراً جوهرياً في أداء المعنى الوظيفي، فالذي يؤيد ذلك هو اهتمام النحاة أنفسهم بها ابتداءً من الخليل مروراً بسيبويه وبقية من أتي بعدهما. ونجد أن النحاة قد اختلفوا في تقسيم كل منها حسب منهجه، فمنهم من جعل من أنواعها: المختص وهو الذي يختص بأحد القبيلين كالجوازم وحروف الجر، وغير المختص وهو الذي يدخل على القبيلين وبعضهم يسميه "المشترك"، فالحروف المشتركة بعضها يعمل والبعض الآخر لا يعمل، ومنهم من قسمها إلي آحادية وثنائية، معتمداً في ذلك على بنية الحرف ومنهم من ذهب إلى تقسيمها إلى عاملة وغير عاملة. والحروف التي نحن بصدد الوقوف عليها غير مختصة عاملة وهذا ما ثبت لي.

Abstract

Character is one of the basic elements in the composition of the linguistic structure, whether single or sentence, the smallest element in this structure, each structure consists of several individual structures varying letters and sounds linked together in a particular context, to perform a general meaning, which is called by the grammarian "building letters." As for the performance of a functional meaning attributed to it such as negation and positive termed the term "letters meanings", and this is what we want to achieve, because the letters that we are going to stand on it is a kind of letters meanings. It is clear that the meaning of the letters plays an essential role in the performance of the functional meaning. This is supported by the attention of the grammarians themselves from Elkhaleel to Sibuyeh and the rest of the following. We find that the grammarians have differed in the division of each according to its methodology, some of them made of types: competent and one who specializes in one of the tribes Gawazim and prepositions, and is not competent, which enters the two tribes and some call it "common", the

common characters, some of them work and some do not work, And some of them divided into mono and bilateral, depending on the structure of the character and some of them went to the division into a working and non-working and the characters that we are going to stand on non-competent working and this proved to me.

**مقـدمة:**

الحمد لله الذي أنعم فأجزل، وأعطى فأغدق، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، وأصلي وأسلم على خير الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد أفصح من نطق بالضاد وعلى آله وصحابته الكرام.

وبعد،،

فالبحث عنوانه – دوافعه – أهدافه – مهمته – صعوباته – منهجه وخطته.

**عنوان البحث:**

الحروف العاملة في الأسماء والأفعال وتطبيقها من خلال شعر النقائض.

**دوافع البحث:**

لعلّ جملة أسباب وثيقة جعلت الباحث يقف على هذا الموضوع من أبرزها:

1- أنّ هذه المادة وجدت مبعثره في ثنايا كتب النحو ولم تنفرد بالدراسة، وكان هذا أقوى الأسباب التي جعلت الباحث يفردها بالبحث والتقصي والتحليل.

2- اختلاف النحاة في إعمال هذه الحروف وإهمالها وكان هذا دافعاً للباحث لأن يقف على هذه الآراء ومن ثم الوقوف على أرجح الآراء.

3- الإشكالية المعرفية لهذه الحروف فقد ثبت للباحث أنّ الحرف الواحد له مجموعة أعمال؛ فلهذا سعى الباحث إلى الوقوف على كل حرف على حدة وبيان عمله وشروطه.

4- اختلاف النحاة في كيفية إعمال هذه الحروف هل بالحرف نفسه أم بإضمار حروف أخرى؟ إضافة إلى أنّ هذه الحروف "غير المختصة" يكتنفها الغموض فأراد الباحث إزالته.

**أهداف البحث:**

لعل من أهمّ الأهداف التي سعى الباحث إلى تحقيقها أن هذه الحروف التي سيتناولها الباحث على الرغم من ادعاء بعض النحاة عدم إعمالها فقد ثبت للباحث بعد التقصي أنّ هذه الحروف عاملة على الرغم من عدم اختصاصها، وهذا ما يدحض رأي هؤلاء النحاة.

وأيضاً من الأهداف التي سعى الباحث إلى تحقيقها هو تسهيل الطريق أمام من يريد الوقوف

على هذه الحروف دون عسر ولا مشقة ولا عنت بانتشارها في ثنايا مصادر النحو ومراجعه؛ فلهذا هدف الباحث إلى تخصيصها بالدراسة.

كما هدف الباحث أيضاً إلى التطبيق في الشعر باعتباره أوثق المصادر بعد القرآن والحديث، وللتأمين على سلامة ما توصل إليه الباحث بالإضافة إلى تحقيق المحاور الأساسية للبحث.

**صعوبات البحث:**

لعل من أعظم الصعوبات التي واجهت الباحثة اختلاف النحاة في إعمال هذه الحروف وليس هذا فحسب بل في كيفية إعمالها؟ بالإضافة إلى صعوبة العثور على بعض المصادر القديمة

**(أنْ) عملها – استعمالاتها – معناها:**

(أنْ) المفتوحة الهمزة المخففة النون هي من الحروف الثنائية والتي تعمل في القبيلين أي بمعنى أنها من الحروف المشتركة العاملة، فالواجب يحتم علينا الوقوف على آثار (أنْ) في الأفعال والأسماء.

والذي سنقف عليه أولاً هو أراء النحاة، ثم نختم بخلاصة تكون بمثابة ترجيح لأحد الآراء. فماذا عن (أنْ) العاملة في الأفعال؟ وهي إما ناصبة للمضارع (مصدري ونصب) وهذا بإجماع النحاة أو جازمة على رأى بعض الكوفيين.

أولاً: (أنْ) العاملة في الأفعال:

عدّد سيبويه لـ(أنْ) عدّة أوجه من أهمها: (أن تكون مع الفعل بمنزلة المصدر) فأورد تحت هذا المعنى هذا باب من أبواب أن التي تكون والفعل بمنزلة مصدر – فهذا الوجه سوف نقصر الحديث عليه في هذا المبحث – أما البقية فسوف نتحدث عنها لاحقاً في مواضعها المحددة لها بإذن الله تعالى.

فماذا قال سيبويه في هذا الجانب؟ يقول: "تقول (أن تأتيني خيرُ لك) كأنك قلت الإتيان خيرُ لك، ومن ذلك قوله تعالى﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[1] يعنى الصوم خير لكم، وأعلم أن اللام ونحوها من حروف الجر قد تحذف من (أنْ) كما حذفت من (أنّ)، جعلوها بمنزلة المصدر حين قلت: فعلت ذاك حذر الشر (أي لحذر الشر) ويكون مجروراً على التفسير الآخر...".

وقوله تعالى ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا...﴾[2]، (فأنْ) هاهنا حالها في حذف حرف الجر كحال

(1) سورة البقرة، الآية (184).

(2) سورة البقرة، الآية (282).

(أنّ) وتفسيرها كتفسيرها وهي مع صلتها بمنزلة المصدر، والدليل على أنها تكون (أنْ) التي تنصب أنك تدخل الباء فتقول: أوعزت إليه بأن افعل، فلو كانت (أنْ) بمعنى أي لم تدخلها الباء[3].

أما السيوطي فقد أشار إليها في (باب نواصب المضارع) قائلاً (أنْ) هي أم الباب وشرطها لإعمال النصب عنده ألا تقع بعد فعل يقين كعلم وتحقق ونحوهما، فإنها حينئذ المخففة من الثقيلة، وليس في الواقعة بعد الشك والتردد إلا النصب.

فإذا أُطلق لفظ الظن وأُريد به اليقين كما كانت العرب تفعل ذلك فهذا يعتمد على المعنى فيجب علينا في هذه الحالة التأكد من المعنى المقصود، فإذا قُصد منه اليقين وكما قدّمنا فهي المخففة وإلا إذاً فهي المصدرية الناصبة.

وهو هنا يؤيد رأي ابن السراج[4]، وأيضاً الزجاجي[5]، وكذلك الصبان[6]، وأيضاً الرماني ذهب إلى رأى سيبويه الآنف الذكر[7]، وأيدهما ابن فارس[8]، والسيوطي[9] في هذا الرأي يؤيد كل من المبرد[10] وابن جنى[11].

أما ابن مالك فقد أوردها في ألفيته قائلاً عنها:

وبلَنِ أنْصب وكي كذا بأَنْ ** لا بعد علم والتي من بعد ظن

وأنصب بها والرفع صحح واعتقد ** تخفيفها من أنّ وهو مضطرد

ينصب المضارع بعد الحروف الآنفة الذكر وأشار بقوله: (لا بعد علم) إلى أنّه إن وقعت (أنْ) بعد علم ونحوه – مما يدل على اليقين – فهي هنا غير الناصبة – وبعض العرب أهمل (أنْ) الناصبة[12].

---

(3) انظر الكتاب، لسيبويه (153/3).

(4) انظر الأصول في النحو، لابن السراج (209/2).

(5) انظر الجمل في النحو، للزجاجي، ص(194)، وحروف المعاني، للزجاجي، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، ط2(1406هـ – 1986م)، ص(73).

(6) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، إحياء الكتب العربية، الحلبي (211/1).

(7) انظر معاني الحروف، للرماني، ص(71).

(8) انظر الصاحبي في فقه اللغة، تأليف أبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق عمر فاروق الطباع، مكتبة دار المعارف، بيروت، ص(112)، (د. ت).

(9) انظر همع الهوامع، للسيوطي (284/2) (453/1).

(10) انظر المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (210 – 285هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، دار التحرير، القاهرة، ط5(1382هـ – 1963م) (5/3).

(11) انظر اللمع في العربية، لابن جني، ص(208–209).

(12) انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (341/3).

وابن هشام أيضاً يذهب إلى رأى ابن مالك[13]، فالهروي يقول: اعلم أنّ (أنْ) تدخل على الفعل الماضي والمستقبل فتكون هي والفعل اسماً بمعنى المصدر، وتنصب الفعل المستقبل كقولك: أريد أن تقوم، المعنى أريد قيامك، وقوله تعالى﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾[14].

كما أنها لا تدخل على فعل الحال، وتقول: عسى زيد أن يقوم، فلا يجوز أن يظهر المصدر مع عسى؛ لأن المصدر يكون لما أنت فيه، ولما مضى، ولما لم يأت، وعسى إنما تعد بما يقع، فلا يكون بعدها في الأصل إلا الفعل المستقبل[15].

والمرادي ذهب إلى ما ذهب إليه من سبقه من النحاة ولكنه أضاف أنّ (أنْ) قد تأتي جازمة عند بعض الكوفيين على لغة بنى صباح من بنى ضبّة[16]، ومن ذلك قول الشاعر:

إذا ما غدونا قال ولدان قومنا ** تعالوا إلى أن بأتنا الصيدُ نحطب[17]

بعد أن وقفنا على آراء النحاة في (أنْ) العاملة في الفعل يتضح لنا جلياً أنها تعمل النصب وهذا بإجماع النحاة، وأمّا إعمالها الجزم في الفعل المضارع فهو عند بعض الكوفيين وهى نادرة؛ لأنها لغة قبيلة (بنى صُباح).

أما شروط إعمال (أنْ) النصب في الفعل المضارع فهى بإيجاز وكما ذكرها النحاة:

1- أن تتأكد أن ما قبلها فعل يدل على التردد أي عدم اليقين وهذا يعتمد على المعنى؛ لأن بعض ألفاظ اليقين كانت العرب تستخدمها للظن، فيجب التنبه إلى ذلك.

2- وأن يكون قبلها كذلك أفعال الشك نحو: ظننت وحسبت ويجب أن نكون حذرين أيضاً؛ لأنها تلتقي مع المخففة في هذه الأفعال.

3- أن يكون الفعل المنصوب بعدها دالاً على الاستقبال وليس على الحال.

4- والمصدرية تمتاز عن بقية الأنواع الأخرى بتقدير الباء قبلها؛ لأنها مع الفعل تكون في تأويل المصدر المخفوض وهذا للعلم وحتى لا تختلط مع المخففة والتي نحن بصدد الوقوف عليها.

ثانياً: (أنْ) العاملة في الأسماء:

أجمع النحاة على أن (أنْ) العاملة في الأسماء هي المخففة من الثقيلة ليس غير، ولأنهم

---

(13) انظر مغنى اللبيب، لابن هشام (35/1-37)، وأوضح المسالك، لابن هشام (175/3).

(14) سورة البقرة، الآية (237).

(15) انظر الأزهية، للهروي، ص(51).

(16) انظر الجنى الداني، للمرادي، ص(215).

(17) تخريج الطويل، لامرئ القيس، ديوانه، ص(389)، الجنى الداني، ص(227، جواهر الأدب، ص(192)

اختلفوا في إعمالها في الاسم بعد التخفيف فما قولهم في هذا الجانب، هذا ما سنتناوله الآن بإذن الله تعالى.

فسيبويه يذهب في (هذا باب آخر أن فيه مخففة من الثقيلة)، وذلك قولك: قد علمت أنْ لا يقولُ ذاك، وقد تيقنت أن لا تفعل ذاك كأنه قال: أنّه لا يقول وأنك لا تفعل، ونظير ذلك قوله تعالى﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾[18]، وليست (أنْ) التي تنصب الأفعال تقع في هذا الموقع؛ لأنّ ذا موضع إيجاب ويقين.

فأما ظننت وحسبت وخلت ورأيت فأن (أنْ) تكون فيها على وجهين:

الأول: على أنها (أن) التي تنصب الأفعال الآنفة الذكر، والثاني: المخففة من الثقيلة، فإذا رفعت قلت: قد حسبت أن لا يقولُ ذاك وأرى أن سيفعل ذاك ولا تدخل هذه السين في الفعل هاهنا حتى تكون أنه في قولك (أرى أنْ سيفعلُ).

وفى قوله تعالى﴿وَحَسِبُوا أَلا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[19]، كأنك قلت: قد حسبت أنه لا يقول ذاك وإنما حَسُنت (أنّه) هاهنا؛ لأنك قد أثبت هذا في ظنك كما أثبته في علمك، وأنك أدخلته في ظنك على أنه ثابت الآن كما كان في العلم ولولا ذلك لم يحسن أنك هاهنا ولا أنه فجرى الظن هاهنا مجرى اليقين؛ لأنه نفيه وإن شئت نصبت فجعلتهن بمنزلة خشيت وخفت فتقول: ظننت أن لا تفعل ذاك[20].

أما السيوطي فقد أوردها بقوله: تُخفف (أنّ) فثالثها الأصح تعمل جوازاً في مضمر لا الظاهر، ولا يلزم أن يكون الشأن على الأصح والخبر جملة اسميه مجردة، أو مع لا أو شرط أو رُبّ أو فعلية فإن تصرّف ولم يكن دعاء قرُن غالباً ينفي أو لو أو قد أو تنفيس.

**تخفف (أنّ) المفتوح وفى إعمالها حينئذٍ مذاهب:**

الأول: إنها لا تعمل شيئاً لا في ظاهر ولا في مضمر، وتكون حرفاً مصدرياً مهملاً كسائر الحروف المصدرية.

الثاني: إنها تعمل في المضمر، وفى الظاهر نحو: علمت أنْ زيداً قائمُ.

الثالث: إنها تعمل جوازاً في مضمر لا ظاهر وعليه الجمهور[21].

وأشار الورَّاق في باب (أنّ) بقوله (أنّ) المفتوحة المشددة إذا خُففت أُضمر فيها اسمها

(18) سورة المزمل، الآية (20).

(19) سورة المائدة، الآية (71).

(20) الكتاب، لسيبويه (3/166-167).

(21) انظر همع الهوامع، للسيوطي (1/453-455).

كقولك: قد علمت أنْ زيدُ قائمُ (أي أنه زيدْ قائمْ)، فالهاء المضمرة اسم (أنْ) وهذا ما لا يجب في المكسورة المخففة كما سيتضح لنا؛ لأن المفتوحة قد قلنا إنها وما بعدها اسم فلا تخلو من عامل يعمل فيها، فلم يُجز إلغاء حكمها، فلذلك وجب أن يُضمر اسمها لثبات حكمها في الكلام، وأضاف أيضاً أن (أن) إذا تلاها فعل وجب إضمار الاسم وعوّضت من التخفيف إذا كان بعدها الفعل أحد أربعه أشياء: أحدها: السين، الثاني: سوف، الثالث: قد، الرابع:لا[22]، وإلى رأيه هذا ذهب الحطاب[23].

أما الجرجاني فقد أوضح أنّ (أَنّ) إذا خُففت وجب بقاء عملها لكن يجب في اسمها ثلاثة أمور هي:

1- أن يكون اسمها ضميراً لا ظاهراً.

2- أن يكون ذلك الضمير بمعنى الشأن.

3- أن يكون ذلك الضمير محذوفاً، أمّا خبرها فيجب أن يكون جملة لا مفرداً.

وإذا أردنا التمييز بين (أنْ) الناصبة للفعل المضارع والمخففة مّن الثقيلة ننظر إلى جملة الخبر فإذا كانت جملة الخبر اسمية أو جملة فعلية فعلها جامد لم تحتج إلى فاصل، أما إذا كان خبرها جملة فعلية فعلها متصرف وهو دعاء فهاهنا يقع الالتباس مما يحتم علينا الإثبات بفاصل مثل: السين وسوف وقد ولا وغيرها[24].

ويذهب الأربلي إلى رأي الجرجاني[25]، وإلى هذا أيضاً ذهب كل من الهروي[26]، والمرادي[27].

وتحدث أيضاً ابن مالك في ألفيته عن (أنْ) المخففة من الثقيلة قائلاً:

فانصب بها والرفعَ صحّح واعتقد ** تخفيفها من أنّ فهو مطّرد[28]

وإلي رأي هؤلاء ذهب كلُ مِن ابن السراج[29]، والزجاجي[30]، أما الرماني فيقول: إذا وقعت

(22) علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق، (325هـ)، تحقيق محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1(1420هـ – 1999م)، ص(318-319).

(23) الكواكب الدرية على متن الأجرومية، تأليف محمد بن محمد الرعيني الشهير بالخطاب، تحقيق محمد بن أحمد بن عبد البارئ الأهدل، دار القلم، بيروت، لبنأن (1406هـ – 1986م) (132/1).

(24) العوامل المائة، لعبد القاهر الجرجاني، ص(161).

(25) انظر جواهر الأدب، للإربلي، ص(229).

(26) انظر الأزهية، للهروي، ص(51-54).

(27) انظر الجنى الداني، للمرادي، ص(217-220).

(28) انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (341/3).

أفعال اليقين قبل (أنْ) كانت المخففة من الثقيلة وذلك نحو: علمت وأيقنت وتحققت وما أشبه ذلك، تقول: علمت أن سيقومُ.

وأما الأفعال التي تحتمل اليقين وغير اليقين فنحو: ظننت وحسبت وما أشبه ذلك، فإذا وقعت هاهنا وأردت معنى اليقين رفعت الفعل وأثبت النون، وإن كانت (أنْ) المخففة من الثقيلة فهي العاملة في الأسماء واسمها مضمر وما بعدها من الفعل خبرها[31]، وإلى هذا ذهب العكبري[32].

وابن هشام يقول عن (أنْ) في قوله تعالى ﴿أَيَحْسَبُ الإِنسَانُ أَنْ لن نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾[33] (أنْ) هنا هي المخففة من الثقيلة وأصلها (أنّه) وليست الناصبة؛ لأن الناصب لا يدخل على الناصب[34]، كما أنه استشهد بقول الفرزدق:

زعم الفرزدق أنْ سيقتل مربعاً ** أبشر بطوّلِ سلامة يا مربعُ[35]

وأخيراً وبعد أن تتبعنا (أن) العاملة في الأسماء في المصادر والمراجع وعرضنا آراء النحاة، كان لأبد لنا من تلخيص وتثبيت حقائق موجزة لها، فالواضح ومن خلال العرض إنّ النحاة اتفقوا علي إنّ (أنْ) المخففة من الثقيلة تعمل في الاسم عمل (أنّ) المشددة ولكن وضعوا لذلك شروطاً:

1- أن يكون اسمها ضميراً لا ظاهراً يكون للشأن وبعض النحاة جوّز إعمالها في الظاهر ولكن قليل منهم.

2- وأن يكون خبرها جملة: اسمية كانت أم فعلية. فإذا كان الخبر جملة اسمية فلا يقع هاهنا التباس بخلاف الخبر إذا كان جملة فعلية فعلها متصرف فإنه هنا يقع في اللبس فلذا يجب الانتباه للفعل بعدها فإذا كان غير مفصول عنها فهي هاهنا ناصبة للفعل المستقبل، فإن كان الفاصل موجوداً فهي هاهنا المخففة من الثقيلة، ومن الفواصل التي ذكرت السين وسوف ولا وقد وغيرها فالأحسن الفصل حتى نأمن عدم اللبس.

وأما عن معاني أن فقد أوردها المرادي نظماً حيث يقول:

---

(29) انظر الأصول في النحو، لابن السراج (207/2).

(30) انظر الجمل، للزجاجي، ص(194)، ومعاني الحروف، للرماني (287/1).

(31) انظر معاني الحروف، للرماني، ص(72).

(32) انظر للباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، ص(221).

(33) سورة القيامة، الآية (3).

(34) انظر شذور الذهب، لابن هشام، ص(284)، ومغنى اللبيب، لابن هشام (39/1)، وأوضح المسالك، لابن هشام (282/1).

(35) تخريج البيت الفرزدق، ديوانه، ص(348)، المغنى (103/1)، شذور الذهب، ص(284)، والتقدير أنه سيقتل على أنها المخففة من الثقيلة.

وأقسام (أنْ) مفتوحةً مصدريةُ ** وزائدة، أو مثل أي ومخففة

ومعنى لئلا ثم لا، ثم إذْا حَكَوْا ** وجازمةُ أيضاً فخُذها بمعرفة[36]

فقد ذكر من أقسام (أن) المفتوحة المصدرية والتي ينتصب المضارع بعدها أو زائدة ومثل (أي) وكذلك تأتي مخففة من المشددة وتأتي بمعنى (لئلا) وبمعنى (لا) وبمعنى (إذ) وأيضاً تأتي جازمة على لغة (بني صُباح).

**(إنْ) عملها – استعمالاتها – معناها:**

(فإنْ) المكسورة الهمزة الخفيفة هي من حروف المعاني الثنائية والتي ثبت ليّ من خلال تتبعي لها أنها تعمل في الفعل والاسم فلذا من الواجب علينا أن نقف على آثارها النحوية في الفعل والاسم، وآراء النحاة في إعمالها في هذين القبيلين، ومن ثم نوجز آراءهم ونلخص قولهم.

أولاً: (إنْ) العاملة في الأفعال:

وهى بإجماع النحاة (إنْ) الشرطية والتي تجزم فعلين والأول منهما يعرف ( بفعل الشرط) والثاني جواب الشرط، وهى التي يطلق عليها النحاة (أمّ أدوات الشرط)، فما هو قول النحاة في هذا الجانب؟

أشار إليها الخليل بقوله: إنها أمُّ حروف الجزاء؛ لأنها على حال واحدة لا تفارق المجازاة.

أما سيبويه فقد ذكرها في قوله: (إنها للجزاء)، فقال: (إنْ هي للجزاء)[37]، وإلى هذا ذهب جمهور النحاة بأنها أصلُ لحروف الجزاء.

وأشار إليها السيوطي بأنها أمّ الباب في أدوات الشرط وأصلها.

وقال ابن يعيش: لأنها تدخل في مواضع الجزاء كلها وسائر حروف الجزاء لها مواضع مخصوصة إلاّ (إنْ) فإنها تأتى للشرط في الأشياء كلها، وأضاف بأنها أصل أدوات الشرط؛ لأنها حرف وأصل المعاني للحروف؛ ولأن الشرط بها يعم ما كان عيناً أو زماناً أو مكاناً[38].

وأما ابن هشام فقد ذكر أنّ (إنْ) تكون شرطية، وأورد قوله تعالى﴿إِنْ تَسْتَفْتِحُوا فَقَدْ جَاءَكُمُ الْفَتْحُ وَإِنْ تَنتَهُوا فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ وَلَنْ تُغْنِيَ عَنكُمْ فِئَتُكُمْ شَيْئًا وَلَوْ كَثُرَتْ وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[39].

---

(36) انظر الجنى الداني، للمرادي،

(37) انظر الكتاب، لسيبويه (63/3).

(38) انظر همع الهوامع، للسيوطي (452/3)، والأشباه والنظائر، للسيوطي، تحقيق فائز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1(1404هـ – 1984م) (137/2).

(39) سورة الأنفال، الآية (19).

وقد تقترن بلا النافية فيظن من لا معرفة له أنها (إلاّ) الاستثنائية، نحو قوله تعالى﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنْ الْخَاسِرِينَ﴾[40]، هذا ما أورده ابن هشام[41].

كما أوردها الهروي أنها تكون للجزاء كقولك: إنْ تأتني آتك[42].

أما الفارسي فقد أشار إليها بقوله: إن (إنْ) إذا دخلت على الأفعال وكان هنالك شرط وجواب كانت هنا للجزاء مثل قولك: إنْ تكرمْني أكرمْك، فأورد (إنْ) ضمن المسائل العضديات[43].

أما المرادي فقد ذكر (إنْ) بأنها أداة شرط جازمة تجزم فعلين[44].

أما الورّاق فيقول بأنها: أصل الجزاء، وأضاف بأنها لا تزاد مع (لمّا) وذلك لأن لمّا فيها من معنى الشرط و(إنْ) هي أصل الجزاء فلم تُزَدْ (إنْ على لمْا) لئلا يكون الأصل تابعاً للفرع، ويقصد بالفرع (لمّا) المشبهة لبعض حروف الجزاء لما فيها من معنى الجزاء وخصوا (لمّا) بالمفتوحة (أنْ) لزيادة التوكيد[45].

ويقول الرماني: إنّ (إنْ) العاملة تكون شرطاً وذلك قولك: إن تقمْ أقمْ معك، تجزم الشرط والجزاء جميعاً، فحتى إذا أدخلتها على فعلين ماضيين حكمت على موضعها بالجزم، وذلك نحو قولك :إنْ قمتَ قمتُ معك، وقد يكون الشرط مستقبلاً والجزاء ماضياً[46].

أما الزجاجي فقد أشار إليها بقوله: اعلم أنّ (إنْ) المكسورة والمخففة تكون جزاءً نحو قولك: إن تزرْني أزُرْك[47].

وإلى رأي الزجاجي ذهب ابن فارس بقوله: (إنْ) تكون شرطاً نحو: إنْ خرجتَ خرجتُ[48].

كما أثبتها الجرجاني عنده بمعنى الشرط والجزاء وهى عنده مستقلة في عمل الجزم[49].

---

(40) سورة هود، الآية (47).

(41) انظر مغنى اللبيب، لابن هشام (29/1).

(42) انظر الأزهية، للهروي، ص(32).

(43) انظر المسائل العضديات، تأليف أبي علي الحسين بن أحمد الفارسي، تحقيق علي جابر المنصوري، كلية الشريعة، جامعة بغداد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط1(1406هـ – 1986م)، مسألة "24"، ص(68).

(44) انظر الجنى الداني، للمرادي، ص(207).

(45) انظر علل النحو، للوراق، ص(450-452).

(46) معاني الحروف، للرماني، ص(74).

(47) انظر اللامات، للزجاجي، ص(60).

(48) انظر الصاحبي، لابن فارس، ص(112).

(49) انظر العوامل المائة، للجرجاني، ص(216).

أما العكبري فقد ذهب أيضاً إلى أنها أمّ الأدوات الشرطية ويُرجع ذلك إلى ما يأتي:

1- الحرف الوحيد وما عداها اسم وكما نعلم أنّ الأصل في إفادة المعاني الحروف.

2- إنها تستعمل في جميع صور الشرط(50).

لعل الوقوف على (إنْ) العاملة في الأفعال - والتي بإجماع النحاة هي (إنْ) الشرطية لا غير - يُحتم علينا الوقوف على الشرط، فما هو الشرط؟

لم يتحدث سيبويه عن طبيعة الجملة الشرطية حديثاً مباشراً، ولكنه ركز على العوامل المستخدمة في الشرط في (باب الجزاء) يجازى بكل شيء يستفهم به.

والجملة الشرطية بركنيها (فعل الشرط وجواب الشرط) تمثل كلاماً تاماً، فالشرط المصطلح القديم له (الجزاء) وهو أيضاً كلام لا يستغني بعضه عن بعض وهذه حقيقة ثابتة لم تتغير منذ سنين.

أما ابن مالك فقد ذكر في ألفيته الأدوات التي تجزم فعلين بقوله:

وأجزمُ بإنْ ومن وما ومهما ** أي متى أيّانَ أيْنَ إذّ ما

وحيثما أنىّ وحرفُ إذ ما ** كإنْ وباقي الأدواتِ اسما

وبعد أن ذكر أدوات الشرط عرض إلى تقسيمها إلى اسميه وحرفية، فمن الحرفية (إنْ) وإذ ما عند بعض النحاة وبقية الأدوات اسميه، ثم يدلف إلى التفصيل في الشرط بقوله:

فعليْن يقتضِينَ: شرط قُدما ** يتلو الجزاءُ وجَوَاباً وسِما

ثم يقول ابن عقيل شارحاً أن الأدوات المذكورة أعلاه يقتضين جملتين: إحداهما - وهى المتقدمة - تسمى شرطاً، والثانية - وهى المتأخرة - تسمى جواباً وجزاءً، ويجب في الجملة الأولى أنْ تكون فعلية، وأما الثانية فالأصل فيها أن تكون فعلية، ويجوز أن تكون اسميه نحو: (إن جاء زيدُ أكرمته، إن جاء زيد فله الفضل).

ثم يقول صاحب الألفية مواصلاً نظمه عن الشرط:

وماضيَيْنِ أو مُضارعِين ** تُلفيهما أو متحالفين

فيقول الشارح محللاً: إذا كان الشرط والجزاء جملتين فعليتين فيكونان على أربعه أنحاء:

الأول: أن يكون الفعلان ماضيين نحو: (إنْ قامَ زيدُ قامَ عمرو) ويكونان في محل جزم.

والثاني: أن يكونا مضارعين نحو: (إنْ يقم زيدُ يقم عمرو).

والثالث: أن يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً نحو: (إنْ قامَ زيدُ يقم عمرو).

(50) انظر اللباب، للعكبري، ص(50).

والرابع: أن يكون الأول مضارعاً والثاني ماضياً وهو قليل، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم (من يقمْ ليلة القدرِ غُفر له ما تقدم من ذنبه).

ثم شرع بعد ذلك في بيان مواضع اقتران الجواب بالفاء فيقول الناظم:

واقرن بفا حتماً جواباً لو جُعل ** شرطاً لإن أو غيرها لم ينجعل

يقول الشارح مفسراً قوله أي إذا كان الجواب لا يصلح لأن يكون شرطاً وجب اقترانه بالفاء وذلك كالجملة الاسمية وكفعل الأمر وكالفعلية المنفية. فإذا كان الجواب يصلح لأن يكون شرطاً – كالمضارع الذي ليس منفياً ولا مقروناً بحرف التنفيس ولا بقد وكالماضي المتصرف الذي هو غير مقترن بقد – لم يجب اقترانه بالفاء نحو: إنْ جاء زيد يجئ عمرو.

وهذا باختصار ما أردت الوقوف عليه في الشرط حتى تتضح الرؤية ويتضح إعمال (إنْ) في الفعل.

ثانياً: (إنْ) العاملة في الأسماء:

وهى حسبما سيتضح لنا نوعان: أحدهما: المخففة من الثقيلة والتي اختلف النحاة في إعمالها أو إهمالها كما سنبين ذلك ولعلها إذا عملت فهي تعمل عمل (إنّ) المشددة من نصب للأول فيسمى اسمها ورفع للثاني ويُسمى خبرها.

الثاني: (إنْ) النافية والتي أجمع الجمهور على إعمالها عمل ليس المعروف من رفع للأول ويُسمى اسمها ونصب للثاني ويُسمى خبرها، ولعل من الملاحظ أنّ النوعين عملهما مختلف مما يجعلنا أن نكون أكثر حرصاً وتنبهاً لاستعمالهما، ومن الواضح أنهما تلتقيان شكلاً وتختلفان معني وعملاً، فإلى آراء النحاة في هذين النوعين:

فسيبويه على إهمال المخففة فهي غير عاملة عنده وأكد أن اللام تلزم خبرها لئلا تلتبس بأن النافية والتي تشبهها شكلاً وتفارقها معني وعملاً[51].

والسيوطي يذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه غير أنه أضاف إنّ (إنْ) تعمل عمل الثقيلة على قلة، وقال: حالها إذا عملت كحالها وهى مشددة، وإذا أُهملت لزمت اللام في خبرها لالتباسها حينئذٍ بالنافية نحو: إنْ زيدُ لقائمْ وهى مع العمل لا تلزم هذه اللام لزوال الالتباس، وهذه اللام على أرجح الآراء إنها لامُ اجتلبت للتفريق بين (إنْ) المخففة و(إنْ) النافية كما أنه يؤكد أن (إنْ) المخففة في الغالب لا يليها من الأفعال إلاّ ما كان متصرفاً ناسخاً ماضياً كان أو مضارعاً[52].

(51) انظر الكتاب، لسيبويه (153/3).

(52) انظر همع الهوامع، للسيوطي (450/1-453).

وابن الأنباري يذهب بالقول (في عمل إن المخففة النصب في الاسم) إلى آراء الكوفيين والبصريين فيقول ذهب الكوفيون إلى أنّ (إنْ) المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم. وذهب البصريون إلى أنها تعمل النصب في الاسم(53).

أما الورّاق فقد ذهب إلى أنّ (إنْ) إذا خُففت جاز أن تُعملها وتنوي التشديد؛ لأنك لم تحذف التشديد حذفاً لازماً فصار حكمها مُراعىً فلذلك جاز أن تحذفه ويجب بقاء حكم (إنّ) على العمل، ومن أبطل عملها فإنه شبهها بالفعل من جهة اللفظ دون المعنى فلما زال لفظها سقط شبهها بالفعل فوجب أن يبطل عملها(54)، والزجاجي يذهب إلى هذا الرأي أيضاً(55).

والخطاب يذهب إلى أنّ (إنّ) المكسورة إذا خففت يكثر إهمالها مع كثرة استعمالها أي لا تعمل عمل (إنّ) المشددة لزوال اختصاصها بالأسماء ويصير ما بعدها مرفوعين على أنهما مبتدأ أو خبر، ويقل إعمالها فأورد أنها تلزمها لام يسميها (لام الابتداء) تلحق خبرها إذا خففت وأهملت؛ لأن صورتها صارت مشابهة (لأنْ) النافية، وهذه اللام عنده لام ابتداء تفيد توكيد النسبة وتخلّص المضارع للحال إذا دخلت عليه(56)، وتسمى اللام الفارقة.

أما الفارسي فقد أشار إليها ضمن المسائل العضديّات بقوله (إنْ) المخففة من الشديدة وقد كانت مشددة لا تدخل إلاّ على الأسماء لمشابهتها الفعل في الزنّة واللفظ فلما خففت بـ(إنْ) حُذفت منها النون الثانية ولم تمتنع من أن تدخل على الفعل لزوال ما كان يمتنع من الشبه اللفظي بالتخفيف فدخلت على الفعل من التأكيد إلى ما يحتاج إليه الاسم وقد جاء بها التنزيل، واللام الداخلة معهما فإنها تلحق (إنْ) هذه المخففة من الشديدة لتفصل بينها وبين النافية، فاللام هذه لا تلحق النافية؛ لان معناها التحقيق والتوكيد.

ومن الناس من ينصب الاسم بها إذا خُففتْ ولعل حجتهم في ذلك – وهى حجة منطقية في نظري – بأنها مشبهة بالفعل، فهذا سبب في الإعمال والفعل إذا حذف منه جزء يعمل عمله غير محذوف منه، فمن نصب ما بعدها لم يلزمه أن يلحق اللام معها؛ لاتصالها بالنصب (وإنْ) النافية والتي أجمع الجمهور في عملها عمل (ليس) فمن هنا يكون بعدها الاسم مرتفعاً، فهذا وحده يكون فاصلاً في إعمالهما لانعدام اللبس هاهنا(57).

---

(53) انظر الأنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، مسألة "24" (207/1).

(54) انظر علل النحو، للوراق، ص(318-319).

(55) انظر اللامات، للزجاجي، ص(80).

(56) انظر الكواكب الدرية، للخطاب (132/1).

(57) انظر المسائل العضديات، للفارسي، ص(68).

وقد ذكر ابن هشام أنّ (إنْ) المكسورة يجوز فيها الإهمال والإعمال والأكثر الإهمال[58].

أما ابن السراج فقد ذكر الإعمال والإهمال لـ(إنّ) إذا خففت[59].

والجرجاني يذهب إلى أنّ (إنْ) إذا خففت وأهملت لزم خبرها لام تسمى (اللام الفارقة) تفريقاً بينها وبين (إنْ) النافية، أما إذا خففت وأعملت فلا يجب دخول اللام هنا نحو: (إنْ زيداً قائمُ) أي تعمل عمل (إنّ) المشددة، كما أنه أشار إلى الآخر لـ(إنْ) وهى النافية بقوله: أنها قد تعمل في المعرفة نحو: إنْ زيدُ قائماً، وهي هنا تكون بمعنى (ما) الحجازية وكذلك تعمل في النكرة نحو: إنْ أحدُ خيراً من أحد إلا بالعافية، أّما إذا جاء الاسم بعدها مرفوعاً فعلى تقدير اسمها (ضمير الشأن) مثل قوله تعالى﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[60][61].

وإلى هذا يذهب الهروي غير أنه أضاف بأن اللام يجب أن تُلحق المخففة إذا أُهملت لإفادة الإيجاب؛ لأن (إنْ) النافية تفيد الجحد[62].

واستشهد بقول الشاعرة:

شَلّت يمينُكَ إنْ قتلتَ لَمُسلماً ** حلّت عليك عقوبة المتعمدِ[63]

أما المرادي فيذهب إلى أنّ (إنْ) المخففة فيها لغتان: الإعمال والإهمال[64].

أمّا (إنْ) النافية فقد تحدث عنها المرادي حديثاً وافياً حيث ذكر قائلاً: (إنْ) النافية تأتي على ضربين عاملة وغير عاملة، فالعاملة ترفع الاسم وتنصب الخبر، وفى هذا خلاف ولكن الصحيح جواز إعمالها لثبوته نظماً ونثراً، فمن النثر قوله: (إنْ ذلك نافعَك ولا ضارَّك وإن أحدُ خيراً من أحدٍ إلاّ بالعافية)، ومن ذلك قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾[65] على قراءة شاذة.

ومن النظم قول الشاعر:

---

(58) انظر شذور الذهب، لابن هشام، ص(281).

(59) انظر الأصول في النحو، لابن السراج (284/1).

(60) سورة طه، الآية (63).

(61) انظر العوامل المائة، للجرجاني، ص(149-151).

(62) انظر الأزهية في علم الحروف، للهروي، ص(32-50).

(63) تخريج البيت لعاتكة بنت زيد في رثاء زوجها الزبير بن العوام، بحر الكامل، انظر شرح شواهد المغنى، ص(71)، ابن يعيش (71/8)، الأنصاف (64/1)، شرح ابن عقيل (327/1)، الجنى الداني، ص(208)، الأزهية، ص(32).

(64) الجنى الداني، للمرادي، ص(207).

(65) سورة الأعراف، الآية (194).

إن هو مُستولياً على أحدٍ ** إلاّ على أضعف المجانين[66]

والشاهد (إنْ هو مستولياً).

وحكى بعض النحويين أنّ إعمالها لغة أهل العالية[67]، فنصب (مستولياً) وهو خبر (إنْ)، وهذا ما ذهب إليه الكسائي[68]، والمبرد[69].

أما الخطاب فقد ذهب في (فصل ما أُلحق بليس من رفع الاسم ونصب الخبر لمشابهتها لها في المعنى) فقال: إنّ (إنْ) تعمل عمل ليس وفق شروط يجب توفرها وهى:

1- ألاّ يقترن خبرها بإلاّ الحصرية المفيدة للإثبات المبطلة لمعنى النفي فيها.
2- أن لا يتقدم خبرها لو كان ظرفاً على الأصح.
3- أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها إلا إذا كان المعمول لخبرها ظرفاً أو جاراً ومجروراً فمتى ما توفرت الشروط السابقة وجب العمل[70].

وبعد هذا العرض لأنواع (إنْ) وآراء النحاة فيها كان لابد لنا من موجز يمثل خلاصة لأنواع (إنْ) حتى يسهل للطالب أو الدارس الرجوع إليها دون كبير عناء، ولعلي في بداية حديثي عرضت إلى أن أكبر المشاكل التي تواجهني في بحثي هذا هو الإشكالية المعرفية لهذه الحروف وخاصة إذا كان الحرف الواحد يعمل في القبيل الواحد أكثر من عمل، مثل (إنْ) هذه فهي في أعمالها في الفعل لا إشكال فيها؛ لأن عملها يقتصر علي الشرط فقط، أما التي تعمل في الاسم فلها عملان مختلفان كما عرضنا ذلك آنفاً مما يجعلنا أن نكون أكثر حرصاً وتنبهاً بهذه الأنواع وشروط الإعمال في كل حال.

فالمخففة إذا عملت عمل المشددة والنافية عملت عمل (ليس) كان الفرق بينهما في هذه الحالة سهلاً وواضحاً لاختلاف العملين في كل حالة أما إذا أهملت كل من المخففة والنافية فيجب التنبه للفروق بينهما، فالمخففة لابد أن يقترن خبرها باللام والتي تسمي باللام (الفارقة) وأنا أذهب إلى هذا الرأي؛ لأنها حقيقة فارقة بينهما، أما النافية فلا تلزمها اللام.

كما أنه يجب علينا معرفة شروط العمل لكلٍ منهما فمن شروط إعمال المخففة ومن خلال استنتاجي:

---

(66) تخريج البيت الآزهية، ص(49)، الجنى الداني، ص(207)، الشاهد نصب مستولياً خبراً (لإن) وهو لغة أهل العالية.
(67) انظر الجنى الداني، للمرادي، ص(207).
(68) الكسائي هو علي بن حمزة، من أصل فارسي، ولد بالكوفة (119-189هـ).
(69) المبرد هو محمد بن زيد الأزدي، إمام نحاة البصرة لعصره (210 - 285هـ)
(70) انظر الكواكب الدرية، للخطاب (116/1).

1- أن تكون مخففة من الثقيلة التي تفيد معني التوكيد.

2- أن تكون للإيجاب لا للنفي وتعمل عمل الثقيلة.

أما النافية فمن شروط إعمالها:

1- إفادة النفي وهو من أقوى الأسباب لإعمالها عمل ليس.

2- ألاّ يقترن خبرها بإلا الحصرية؛ لأنها تفيد الإيجاب.

3- أن لا يتقدم خبرها لو كان ظرفاً على الأصح.

4- أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها إلا إذا كان المعمول لخبرها ظرفاً أو جاراً ومجروراً.

فيجب الانتباه لهذه الشروط وتنفيذ العمل حال استيفائها، وأن نكون أكثر حرصاً حتى لا نقع في الخلط.

ففي اعتقادي أن الشخص متى ما تملك هذه الشروط وتفهمّها فإنه لا يجد صعوبة في التمييز بينهما، هذا بإيجاز ما أردت التنبيه إليه.

بعد أن تتبعنا (إنْ) بأنواعها المختلفة وأعمالها المتعددة كان لابد من الوقوف على معانيها وذلك من خلال ما أورده المرادي حيث يقول:

وأقسام (إن) (بالكسر شرطُ) زيادةُ ** ونفى وتخفيفُ فتلزم لامُها

وقد قيل معنى (إذْ) و(إمّا) وقد حكى الْـ كسائي مَعنى (قَدْ) وهذا تمامُها[71]

وهذا بإيجاز عن معاني (إن) وكما ذكرها المرادى وأوردها النحاة.

ومن معانيها كما رتبها المرادي: الشرط، الزيادة، النافية، المخففة، وقد تأتى بمعنى إذ وإمّا وقد، ومثّل المرادي لكل نوع منها:

الأول: (إن) الشرطية وهي حرف يجزم فعلين وهى أُمّ أدوات الشرط كما بينا.

الثاني: (إن) الزائدة وهى عنده على ضربين: الكافة وغير الكافة، فالكافة عنده هي التي تأتى بعد (ما) الحجازية نحو: ما إنْ زيدُ قائمُ، وغير الكافة ذكر لها أربعة مواضع وهى ليس من صميم ما نريد التحدث عنه.

الثالث: (إن) النافية وهى ضربان: عاملة، وغير عاملة، فالعاملة ترفع الاسم وتنصب الخبر، والصحيح هو جواز إعمالها لثبوته نظماً ونثراً، فمن النثر قولهم: إنْ ذلك نافعك ولا ضارك.

الرابع: (إنْ) المخففة من الثقيلة وفيها بعد التحقيق لغتان: الإهمال والإعمال كما أسلفنا ذلك،

(71) الجنى الداني، ص(214-215).

وتلزمها لام تسمى اللام الفارقة خوفاً من التباسها بالنافية.

والخامس: (إنْ) التي بمعنى إذ، ذهب إلى ذلك قوم في قوله تعالى﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنْ الرِّبَا إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾[72]، قال: معناه إذ كنتم...

أما قوله تعالى﴿إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾[73] ففيه أقوال: أحدها أن ذلك تعليم لعباده ليقولوا مثل ذلك متأدبين بأدب الله في قوله تعالى﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [74].

وقيل: هو استثناء من الملك المخبر للنبي صلي الله عليه وسلم في منامه، وقيل المعنى: لتدخلن جميعاً إن شاء اللهُ، وقيل: لتدخلن بمشيئة الله على عادة أهل السنة لا على الشرط.

السادس: (إن) التي هي بقية (إمّا) ذكر ذلك سيبويه وجعل من ذلك قول الشاعر:

سَقَتْهُ الرواعدُ من صيفٍ ** وإنْ من خريفٍ فلن يعدما

قال: أراد إمّا من خريف.

السابع: (إن) التي بمعني (قد) حكى عن الكسائي في قوله تعالي﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتْ الذِّكْرَى﴾[75] أي قد نفعت الذكرى، ولكنه يقول: إنها شرطية هنا، هذا بإيجاز ما أراد المرادي توضيحه عن معاني(إن)[76].

ومن ذلك قول الشاعر:

لقد كذبنا نفسك كذبنها فقد *** فإن جزعا وإن إجمال صبر [77]

المبحث الثالث (ما) عملها – استعمالاتها – معناها:

(ما) من الأدوات الثنائية التي وجدت عاملة في الفعل والاسم وفق شروط معينة ينبغي علينا معرفتها جيداً والتي سوف نستعرضها من خلال آراء النحاة إن شاء الله.

فـ(ما) العاملة في الفعل وبإجماع النحاة لا تعمل فيه إلاّ الجزم، حيث أنها وضعت ضمن أدوات الشرط التي تجزم فعلين كما سيتضح لنا ذلك من خلال العرض.

وأما التي تعمل في الاسم فهي (ما) الحجازية وهي تعمل في الاسم عمل ليس من رفعٍ للاسم ونصب للخبر، فإذا أردنا الوقوف على الآثار النحوية لـ(ما) فلابد لنا أولاً من استعراض آراء النحاة

(72) سورة البقرة الآية (278).

(73) سورة الفتح الآية (27).

(74) )سورة الفتح الآية (27).

(75) سورة الأعلى (9)

(76) انظر الجنى الداني، للمرادي، ص(207-214).

(77) المرجع السابق، ص(212).

أولاً ثم ندلف بخاتمة موجزه لهذه الآراء.

أولاً: (ما) العاملة في الأفعال:

صنفها السيوطي ضمن الأدوات غير المختصة ومن هنا جعل لها شبهين: عام وخاص والعام وهو ما يهمنا والذي فيه يقول: إن الأصل في (ما) العمل في الأفعال؛ لأن الحرف إذا اختص ولم ينزل منزلة الجزء مما دخل عليه عمل فيه[78].

وإلى هذا ذهب ابن عصفور بأن لـ(ما) شَبَهيْن عام وخاص، فالعام شبهها بالحروف التي لا تخص الأسماء بالدخول عليها[79].

أماّ الجرجاني فقد أوردها ضمن أدوات الشرط التي تجزم فعلين[80].

وكذلك ابن جني ذكرها ضمن الجوازم مستشهداً بقوله تعالى﴿وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لا تُظْلَمُونَ﴾[81]، وهكذا أوردها جازمة لفعلين[82].

وابن السراج يقول: إنّ (ما) تجئ بمنزلة (إنْ) التي للجزاء[83]، وذهب إلى هذا الزجاجي بقوله: إنها تأتى للجزاء كقولك (ما تصنعْ اصنعْ مثله)[84].

وإلى هذا أيضاً ذهب كلُ من ابن هشام[85]، والمرادي مستشهداً بقوله تعالى ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا﴾[86]، على أنها شرطية جازمة لفعلين[87].

ثانياً: (ما) العاملة في الأسماء:

وإعمال (ما) في الاسم يقتصر على إعمالها فيه عمل (ليس) وتسمى هنا بـ(ما) النافية، ولعل هذا الإعمال أتاها من حيث مشابهتها لـ(ليس ) في النفي كما سيتضح ذلك، وإذا انتفى هذا الشبه انتفى العمل، فيجب التأكد من سلامة هذا الشبه وبالتالي سلامة الإعمال، فإلى آراء النحاة.

أما السيوطي فقد أشار إليها في (ما أُلحق بليس) في أنها تعمل عمل ليس لشبهها الخاص

(78) انظر همع الهوامع، للسيوطي (390/1).

(79) انظر المقرب، لابن عصفور (103/1).

(80) انظر العوامل المائة، للجرجاني، ص(221).

(81) سورة البقرة، الآية (272).

(82) انظر اللمع في العربية، ص(214).

(83) انظر الأصول في النحو، لابن السراج (209/2).

(84) انظر الجمل، للزجاجي، ص(322).

(85) انظر مغنى اللبيب، لابن هشام (332/1).

(86) سورة البقرة، ص(106).

(87) انظر الجنى الداني، للمرادي، ص(336).

عنده بـ(ليس) في كونها نافية حتى أنها تسمى (ما النافية) وهذا الإعمال هو لغة أهل الحجاز، وهى تدخل على المبتدأ والخبر وتخلص المحتمل للحال كما إنّ ليس كذلك وراعى هذا الشبه أهل الحجاز فأعملوها عملها فرفعوا بها المبتدأ اسماً لها ونصبوا بها الخبر خبراً لها ولإعمالها عمل ليس شروط:

أحدها: بقاء النفي، فإنْ انتقضْ بإلاّ بطل العمل وكذا إذا أبدل من الخبر بدل مصحوب بإلاّ نحو: ما زيد شيء إلا شيء لا يُعبأ به، لاتحاد حكم البدل والمبدل منه ومنهم من جوّز الإعمال بانتقاض هذا الشرط مثل يونس بن حبيب النحوي[88].

الشرط الثاني: فقد (إنْ) الزائدة فإن زيدت بعد (ما) بطل العمل.

الشرط الثالث: أن لا تؤكد بـ(ما) فإن أُكدت بطل العمل نحو: ما ما زيد قائم.

الشرط الرابع: تأخير الخبر، فإن تقدم ارتفع[89].

وأما ابن الأنباري فقد ذكرها في (القول في الخبر بعد (ما) النافية النصب).

ذهب الكوفيون إلى أنّ (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر وهو منصوب بحذف حرف الخفض.

وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر وهو منصوب بها. فاحتج الكوفيون بقولهم: إنّ أهل الحجاز أعملوها لشبهها بـ(ليس ) وهو شبه ضعيف فلم يَقْوَ على العمل في الخبر فبطل أن يكون منصوباً (بما) بل بحذف حرف الخفض.

واحتج البصريون بأن الدليل على أنّ (ما) تنصب الخبر ومشابهتها (ليس) فوجب أن تعمل عمل ليس، فمن الصواب ما ذهب إليه رأي البصريين؛ لأن احتجاجهم منطقي وشواهدهم تدل على صحة قولهم[90].

وأشار الورّاق بقوله: إن (ما) مشبهة بـ(ليس) من جهة المعنى لا من جهة اللفظ، فإذا زال المعنى بطل العمل؛ لأن الشبه قد زال فرجعت إلى أصلها، فأعملها أهل الحجاز إعمال (ليس)؛ لأنها تحمل معنى ليس وذلك؛ لأنها تنفى ما في الحال والمستقبل فأجروها مجراها في العمل[91].

أما الخطاب فقد ذكر (فيما أُلحق بليس من رفع الاسم ونصب الخبر) فقال: إنّ (ما) من الحروف المشبهة (بليس) في النفي والجمود والدخول على الجمل الاسمية، كما أنه أكد أن (ما)

(88) يونس بن حبيب هو أبو عبد الرحمن الضبي.

(89) انظر همع الهوامع، للسيوطي (392/1).

(90) انظر الأنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري (166/1).

(91) انظر علل النحو، للوراق، ص(260-262).

النافية هي أكثر الحروف شبهاً بـ(ليس)؛ لأن معنييهما في الحقيقة سواء وهى تعمل هذا العمل وفق الشروط الآنفة الذكر[92].

وذهب ابن السراج إلى أنها تعمل عمل ليس عند الحجازيين شريطة أن تفيد النفي وإلا بطل العمل[93].

وابن عصفور يذهب إلى ما ذهب إليه السيوطي من أنّ (ما) تعمل عمل (ليس) في الشبه الخاص من حيث إفادتها للنفي، وهى تعمل هذا العمل عند الحجازيين وفق الشروط التي ذكرها السيوطي[94]، وإلى هذا أيضاً ذهب ابن جني[95].

أماّ الزجاجي فقد أورد في باب (ما) ما يأتي: اعلم أن (ما) في لغة أهل الحجاز ترفع الاسم وتنصب الخبر، إذا كان الخبر مؤخراً منفياً؛ لأنهم شبهوها بـ(ليس)[96]، وكذلك الزبيدي يذهب مؤيداً نفس ما ذهب إليه الزجاجي[97].

أما المهلبي فقد تحدث عن (ما) و(ليس) ذاكراً وجوه الشبه والاختلاف بينهما فمن وجوه الشبه التي ذكرها:

1- دخولهما على المبتدأ والخبر كونهما للنفي.

2- وكون النفي لنفي الحال.

أما وجوه الاختلاف فقد ذكرها نظماً منها:

1- زيادة (إنْ) بعد (ما) تبطل عملها وكذلك وجود (إلا).

2- وكذلك تقديم الخبر في (ما) يبطل عملها، وغيرها من الفروق بينهما(98).

(كي) عملها – استعمالاتها – معناها:

من الواضح ومن خلال ما سنتعرض له أنّ (كي) قد وجدت عاملة في القبيلين الفعل والاسم، ولعل هذا من أقوى الدوافع التي تجعلنا نقف على إعمالها في هذين القبيلين كلٍ على حدة

(92) الكواكب الدرية، للخطاب (45/1).

(93) انظر الأصول في النحو، لابن السراج (209/2).

(94) انظر المقرب، لابن عصفور، ص(104).

(95) انظر اللمع في العربية، لابن جني، ص(91).

(96) انظر الجمل، للزجاجي، ص(107).

(97) انظر الجامع الصغير، للزبيدي، ص(186).

(98) انظر نظم الفرائد وحصر الشدائد، تأليف مهذب الدين بن حسن بن البركات المهلبي، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، مكتبة التراث، مكة المكرمة، ط1(1406هـ – 1986م).

وشروط الإعمال وكيفية الإعمال، و(كي) من الحروف الثنائية غير المختصة ولكنها على الرغم من ذلك تترك أثرها على الفعل إذا دخلت عليه وكذا على الاسم، فلنقف على آراء النحاة أولاً، ثم نعرج إلى خلاصة تكون كخاتمة لها.

أولاً: (كي) العاملة في الأفعال:

و(كي) في الفعل لا تعمل ألاّ النصب وهذا بإجماع النحاة، ولكنهم اختلفوا في كيفية الإعمال أتعمل (كي) بنفسها النصب أمّ تعمل بإضمار (أنْ)؟، وهذا ما سيتضح من العرض لآراء النحاة.

فمذهب سيبويه: أنها تنصب بنفسها، ومذهب الخليل والأخفش أن النصب بعدها بإضمار (أنْ)، فيذكر (أنْ) الناصبة تتعين بعد اللام نحو: جئت لكي أتعلم، ودخول اللام على الناصبة لكونها موصولة (كأن)، فالناصبة لا يجوز الفصل بينها وبين الفعل بالجار ولا بغيره، فمذهب سيبويه والأكثرين: أنها حرفُ مشترك فتارة تكون حرف جر بمعنى اللام، فتفهم العِلة، وتارة تكون حرفاً تنصب المضارع بعده.

وهى عند سيبويه ناصبه للفعل المضارع بشرط أن تسبقها اللام[99].

أما السيوطي فقد أوردها ضمن (نواصب الفعل المضارع) قائلاً: (كي) إذا كانت الموصولة فالنصب بها عند الجمهور[100].

وأشار إليها ابن جني ضمن نواصب الفعل المضارع نحو: قمت كي تقومَ[101]، أما الزبيدى فعنده (كي) تأتى على ثلاثة أوجه منها: أن تكون بمنزلة (أنْ) المصدرية معنىً وعملاً وذلك في إعمالها للنصب[102].

وأوردها ابن هشام ضمن الحروف الناصبة للفعل المضارع شريطة أن تكون مصدرية لا تعليلية ويتعين ذلك في نحو قوله تعالى﴿لِكَيْ لا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾[103]، فاللام الجارة دالة على التعليل و(كي) مصدرية بمنزلة (أنْ) لا تعليلية؛ لأن الجار لا يدخل على الجار.

كما أنه أضاف أنّ شرط النصب بها يقوم على أمرين: أحدهما: أَن تكون مصدرية لا زائدة ولا تعليلية، والثاني: أن تكون مسبوقة بلام التعليل[104].

---

(99) انظر الكتاب، لسيبويه (407/1).

(100) انظر همع الهوامع، للسيوطي (289/2).

(101) انظر اللمع في العربية، لابن جني، ص(208).

(102) انظر الجامع الصغير، للزبيدي، ص(155).

(103) سورة الأحزاب، الآية (37).

(104) انظر شذور الذهب، لابن هشام، ص(290)، وأوضح المسالك، لابن هشام (288/3)، ومغنى اللبيب، لابن هشام (206/1).

والجرجاني يقول: إذا كانت (كي) ناصبة للمضارع فهي تفيد معنى التعليل وتكون ناصبة أيضاً إذا كانت مصدرية وبمنزلة (أنْ) وذلك إذا دخلت عليها اللام لفظاً، فاللام هنا تكون للتعليل والجر، أو تقدر اللام وتكون أيضاً (كي) ناصبة وتُحذف اللام استغناءً عنها؛ لأنها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها أحرف تعليل آخر[105].

وابن يعيش يشير إلى (كي) الناصبة فيقول: "وانتصاب الفعل بعد كي إمّا بنفسها أو بإضمارِ (أنْ) وإذا أُدخلت اللام فقلت (لكي تفعل) (فهي العاملة كأنك قلت: لأنْ تفعل. فإذا دخلت اللام فتكون (كي) هنا هي الناصبة بنفسها؛ لأن حرف الجر لا يدخل على حرف جر مثله"[106].

وإلى هذا أيضاً ذهب العكبرى[107].

والرماني يقول: إن (كي) حرف عامل؛ لأنها تعمل النصب في الفعل المضارع[108].

أما المرادي فقد أشار إليها بقوله: إنها تعمل النصب والجر معاً، فيقول من معانيها: أن تكون حرفاً مصدرياً بمعنى (أنْ) ويلزم هنا اقترانها باللام لفظاً أو تقديراً فإن قلت: جئت لكي تكرمني فهي هنا ناصبة بنفسها، وأيضاً إذا قلت: جئت كي تكرمني احتملت المصدرية ناصبة بنفسها أو بتقدير (أنْ)[109].

أما المالقي فقد أضاف إلى ما سبق أن (كي) إذا لم تسبق باللام فلك أمران:

أحدهما: إذا قدرت اللام قبلها فهي هنا حرف مصدرية ونصب والمصدر على نزع الخافض.

الثاني: إذا لم تقدر اللام قبلها ، فكي حرف جر للتعليل بمنزلة اللام والفعل منصوب بأنْ مُضمرة بعد (كي) والمصدر مجرور بكي التي هي بمنزلة اللام هاهنا[110].

ثانياً: (كي) العاملة في الأسماء:

و(كي) إذا دخلت على الاسم لا تعمل إلاّ الجر مما يميزها بأنها حرف جر لا إشكال فيه وذلك؛ لأنها تعمل في القبيل الواحد عملاً واحداً، ففي الفعل مثلاً وكما أسلفنا لا تعمل إلاّ النصب، وأيضاً هنا في الاسم لا تعمل إلا الجر كما سيتضح لنا.

---

(105) انظر العوامل المائة، للجرجاني، ص(204-205).

(106) انظر شرح المفصل، لابن يعيش (17/9).

(107) انظر الباب، للعكبري (35/2)

(108) انظر حروف المعاني، للرماني، ص(99).

(109) انظر الجنى الداني، للمرادي، ص(261).

(110) انظر رصف المباني، للمالقي، ص(215).

فيرى سيبويه أنها قد تأتى جاره شريطة أن لا تسبق باللام وهى جارة للمصدر[111]، وسيبويه في هذا يذهب مذهب الخليل ويؤيده الأخفش، وكذلك المبرد يذهب إلى رأيهم ويؤيدهم ابن عصفور[112]، وأيضاً أبو حيان[113].

أما السيوطي فعنده (كي) تتعين للجر إذا جاءت قبل اللام نحو: جئت كي لأقرأ، فـ(كي) هنا حرف جر اللام تأكيد لها و(أنْ) مضمره، ولا يجوز أن تكون (كي) ناصبة للفعل؛ للفصل بينها وبين الفعل باللام، وإضمار (أنْ) بعد الجارة على جهة الوجوب فلا يجوز إظهارها، وأضاف إن من معانيها لعمل الجر التعليل وشرطها عنده أنْ تختص بـ(ما) الاستفهامية و(ما) المصدرية و(أنْ) المصدرية أيضاً. فهي في عمل الجر لا تتجاوز تلك الأحرف الثلاثة ومن السؤال عن العلة كيمه؟[114].

أما ابن الأنباري فقد ذكرها في إحدى مسائله في هل يجوز أن تأتى (كي) حرف جر؟ فأورد في هذا آراء الكوفيين والبصريين، فماذا قالوا؟

ذهب الكوفيون إلى أن (كي) لا تكون إلاّ حرف نصب ولا يجوز أن تكون حرف خفض، وذهب البصريون إلى أنها يجوز أن تكون حرف جر، وحجة الكوفيين: أنها غير مختصة فوجب ألاّ تعمل، وحجة البصريين بأنها قد تأتي جارة بدليل دخولها على (ما) الاستفهامية كدخول اللام وغيرها من حروف الجر وحذف الألف منها والهاء للسكت، فإنهم يقولون: كيمه للسؤال عن العلة[115].

وابن السراج أورد من معاني (كي) أنها تأتى جواباً بقولك: لم فعلت كذا؟ فتقول كي يكون كذا، فأمّا قول من قال: كيمه في الاستفهام، فإنه جعلها مثل كمه، لأنه قد أدخلها على الأسماء للجر[116]، فالواضح أنّ رأي البصريين أقرب للصواب في تقديري.

والجرجاني يقول بأن (كي) قد تعمل الجر وذلك بشرط أن لا تقدر اللام؛ لأن (كي) هنا تكون بمنزلة اللام في الدلالة على التعليل، وكانت (أن) مضمره بعدها إضماراً لازماً أيضاً؛ لأن حرف الجر لا يدخل على الفعل بدون (أنْ) المصدرية، وإذا كانت (كي) بمنزلة لام التعليل فتدخل على (ما) الاستفهامية في قولهم في السؤال عن علة الشيء (كيمه؟) بمعنى لمِه، وأيضاً تدخل على

(111) انظر الكتاب، لسيبويه (408/1)، تحقيق أميل يعقوب (4/3).

(112) انظر المقرب، لابن عصفور (261/1).

(113) انظر ارتشاق الضرب، لابن حيان، ص(494).

(114) انظر همع الهوامع، للسيوطي (290/2).

(115) انظر الأنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري (290/2).

(116) انظر الأصول في النحو، لابن السراج (150/2).

(ما) المصدرية[117].

ويقول العكبري بأن (كي) تكون حرف جر بدليل دخولها على الأسماء[118].

أما ابن يعيش فقد ذكر بأنها حرف معناه العلة والغرض من ذلك إذا قلت: قصدتك كي تثيبني فهم من ذلك الغرض إنما هو الثواب وهو علة لوجوده وتكون هنا بمعنى اللام[119]، وإلى هذا يذهب المرادي[120].

والأشموني كذلك يقول إنّ (كي) تأتى جارة ولاتجر إلاّ ثلاثة أشياء سبق ذكرها[121]. واستشهد هؤ لاء بقول الشاعر:

إذا أنت لمْ تنفعْ فضُرَّ فإنما *** يرجى الفتى كيما يضر وينفعُ[122]

وأيضاً يقول الشاعر:

فقالت: أكلّ الناس أصبحت مانحاً ** لسانك كيما أن تغُرّ وتخدعا[123]

والزبيدى أورد من ضمن معانيها: أن تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملاً وهي الداخلة على (ما) الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة: كيمه بمعنى لِمه[124].

أما ابن هشام فعنده (كي) الجارة يجب أن تكون تعليلية لا غير وتكون كذلك في إحدى حالتين: إذا وقعت بعدها (أنْ) المصدرية في اللفظ نحو قولك: جئت كي أن تكرمني.

وإنما تعينت (كي) في هذه الحالة للتعليل لأنه؛ لو لم تعتبرها تعليلية للزم اعتبارها مصدرية في حين أنّ (أنْ) التي بعدها مصدرية، فيلزم توالى حرفين بمعنى واحد وهو لا يجوز، والحالة الأخرى إذا وقعت بعدها لام التعليل نحو قولك: جئت كي لأقرأ وإنما وجب اعتبارها تعليلية؛ لأننا لو لم نعتبرها تعليلية لوجب اعتبارها مصدرية ناصبة للفعل بنفسها، والحروف الناصبة من العوامل الضعيفة التي لا تقوى على العمل مع الفصل بينها وبين معمولها، وهاهنا قد فُصل بين (كي)

(117) انظر العوامل المائة، للجرجاني، ص(205).

(118) انظر اللباب، للعكبري (24/2).

(119) انظر شرح المفصل، لابن يعيش (15/9-16).

(120) انظر الجنى الداني، للمرادي، ص(262).

(121) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين، دار الكتاب العربي (120/1).

(122) تخريج البيت للنابغة الجعدي، بحر الطويل، انظر ملحق ديوانه (246)، أوضح المسالك (10/3)، شرح الأشموني (120/1)، الهمع (290/2)، مغنى اللبيب (206/1)، الشاهد هو دخول (ما) المصدرية على (كي).

(123) تخريج البين جميل بثينة، الطويل، ديوانه، ص(108)، شرح المفصل (15/9-16)، جواهر الأدب، ص(125)، رصف المباني، ص(217)، الجنى الداني، ص(262)، الشاهد هو ظهور (أن) المصدرية بعد (كي).

(124) انظر الجامع الصغير، للزبيدي، ص(150).

والمضارع باللام، فالذي ألجأنا إلى قبول توالى حرفين بمعنى واحد هو الفرار من أمر ممتنع وهو الفصل بين العامل الضعيف ومعموله.

و(كي) قد تحتمل المصدرية والتعليلية إذا لم تذكر اللام قبلها ولا بعدها، كما أنه أضاف أن الجر فيها يقتصر على ثلاثة:

أحدها: (ما) الاستفهامية، فتقول: كيمه.

الثاني: (ما) المصدرية وصلتُها.

الثالث: (أنْ) المصدرية وصلتُها، وهى تأتي بمعنى لام التعليل معنى وعملاً[125].

وقد ذكر ابن هشام أحوال (كي) والتي منها:

1. أن تكون صالحة لتقديرها مصدرية أو حرف جر إذا لم تصحبها اللام ولا أنّ نحو: جئتك كي تكرمني يجوز أن تكون حرف جر وتكون مصدرية إذا سبقتها اللام نحو: لكي أتعلم.
2. أن تكون مصدرية فقط إذا تقدمتها اللام نحو: لكي تتعلم (لكيلا تأسوا).
3. أن تكون حرف جر فقط نحو: جئت كي أن تكرمني إذا جاءت بعدها (أن ظاهرة).
4. أن تصلح لأن تكون صالحة لأن تكون حرف جر أو مصدرية إذا سبقت باللام وجاءت بعدها (أنْ) نحو أردت لكيما أن تطير بقربتي...الخ.
5. أن تكون مختصرة من (كيف) نحو قول الشاعر:

كي تجنحون إلى سلم وما ثئرت  قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم[126]

هذا بإيجاز يمثل أحوال كي كما ذكرها ابن هشام فيجب الانتباه للشروط في كل حالة.

(لا) عملها – استعمالاتها – معناه:ا

(لا) حرف من الحروف الثنائية غير المختصة والتي ثبت إعمالها في الفعل والاسم، فما هو عملها في الفعل والاسم؟ هذا السؤال يفرض نفسه وهو أول ما يتبادر إلى الذهن ولكن للإجابة عليه لابد من استعراض سريع لآراء النحاة في هذا الجانب.

أولاً: (لا) العاملة في الأفعال:

لـ(لا) أنواع كثيرة ومتعددة ولكن (لا) التي تعمل في الفعل وتؤثر فيه هي (لا) الناهية التي من المعلوم لدينا أنها تعمل الجزم في الفعل المستقبل وهذا ما يميزها عن (لا النافية) والتي يرتفع الفعل بعدها؛ لأنها لا تؤثر فيه بل تفيد النفي فقط، فإلى آراء النحاة في هذا الجانب، من الواضح أن

(125) انظر شذور الذهب، لابن هشام، ص(290)، وأوضح المسالك، لابن هشام (75/3)، ومغنى اللبيب، لابن هشام (206/1).

(126) انظر حاشية الشيخ ياسين علي شرح الفاكهي علي قطر الندى، لابن هشام، طبعة عيسى البابي الحلبي، ج(110/1-111).

سيبويه لم يشر إليها ضمن الجوازم.

أوردها السيوطي ضمن جوازم المضارع بقوله: لا (الطلبية) تجزم المضارع، ومن معانيها الترك (النهى) والدعاء[127].

وابن فارس[128] يذهب إلى أنها حرف نفي ينفى الفعل المستقبل نحو: لا تخرجُ، ويُنهى به نحو: لا تخرجْ، كما أنها تأتى بمعنى (لم) إذا دخلت على الماضي ويلزم تكرارها مع الماضي مثل قوله تعالى﴿فَلا صَدَّقَ وَلا صَلَّى﴾[129]، أي لم يصدق ولم يصل.

أما الرماني فقد أورد من معانيها النهي في الفعل المضارع فتجزم المضارع بعدها مثل قولك: لا تقمْ، ولا تخرجْ[130].

فيقول الإربلي إن (لا) العاملة ففي الأفعال هي (لا الناهية) وهى كلمة بسيطة، يطلب بها ترك الفعل نهياً أو دعاء وتسميتها طلبية أجود لشمولهما، وإنما عملت؛ لأنها مختصة بالفعل غير صائرة كجزء منه وكان جزماً؛ لأنه الأصل فيما يختص بالأفعال أو حملاً على لام الأمر لكونها تقتضيه، أو لكونهما للطلب[131].

والزجاجي أيضاً أشار إليها بقوله: إنها تكون نهياً فتجزم المضارع بعدها[132].

أما المالقي فقد أورد من معانيها: النهى فينجزم المضارع بعدها عندما تكون بمعنى النهى، وهى تخلص الفعل المضارع للاستقبال؛ لأنها نقيضة (لتفعل)؛ لأن اللام هاهنا تخلص للحال، ومن ذلك قوله تعالى﴿فَلا تَكُنْ مِنْ الْمُمْتَرِينَ﴾[133] وكذلك: لا تقمْ[134].

والمرادي يقول: أما (لا) الناهية فحرف يجزم المضارع ويخلصه للاستقبال، لا الطلبية تشمل النهى وغيره كما أنها ترد للدعاء[135].

أما العكبري فقد ذكرها قائلاً: لا في النهى عملت لاختصاصها وجزمت لِمَا جزمت له اللام

(127) همع الهوامع، للسيوطي (445/2).
(128) انظر الصاحبي، لابن فارس، ص(166).
(129) سورة القيامة، الآية (31).
(130) كتاب معاني الحروف، للرماني، ص(81).
(131) انظر جواهر الأدب، للإربلي، ص(287).
(132) انظر الجمل، للزجاجي، ص(31).
(133) سورة آل عمران، الآية (60).
(134) رصف المباني، للمالقي، ص(257).
(135) الجنى الداني، للمرادي، ص(290).

وقيل النهى كالأمر من طريق المعنى فصح حمله في الجزم[136].

وكذلك ذهب الهروي في حديثه عن مواضع (لا) بقوله: من مواضع (لا النهي) وبالتالي جزم الفعل المستقبل بعدها نحو: لا تقمْ[137].

ثانياً: (لا) العاملة في الأسماء:

هي من الحروف التي تدخل على المبتدأ والخبر.

الواضح وكما سنرى أنّ (لا) عندما تدخل على الاسم فلها عملان:

أحدهما: نصب الاسم (اسمها) ورفع الخبر (خبرها) وهى هنا تعمل عمل (إنْ) المشددة وتسمى (لا) النافية للجنس أو (لا التبرئة).

والثاني: رفع الأول (اسمها) ونصب الثاني (خبرها) وهى هنا تعمل عمل (ليس) مما يجعلنا أن نكون أكثر حرصاً لمعرفة شروط الإعمال وكيفية الإعمال لئلا نقع في الخلط، فلهذا لابد من الوقوف على آراء النحاة.

فسيبويه أوردها في هذا (باب النفي بلا)، (لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ونصبها لما بعدها كنصب (إنّ) لما بعدها...[138].

والسيوطي أشار للنافية الداخلة على المبتدأ والخبر بقوله: إنها لا تختص، ومع ذلك تعمل؛ لأن لها شبهاً بـ(ليس) في أنها للنفي وتدخل على المبتدأ والخبر فألحقت بها[139].

وأما الوراق فقد ذكر (لا النافية للجنس) بقوله: تنصب الاسم تشبيها لها (بإنّ) (نفى + جنس)[140].

والخطاب أشار إلى (لا النافية التي تعمل عمل ليس) فيقول: إنها تعمل عمل ليس لكنها تخالف ليس من ثلاث جهات: أحدها: أنّ عملها قليل حتى منعها الأخفش والمبرد.

الثانية أنّ ذكر خبرها قليل.

الثالثة: إنها لا تعمل إلاّ في النكرات كما سيأتي (عند الحجازيين) أي دون بنى تميم، وهي تعمل بنفس الشروط المتقدمة في (ما) ما عدا الشرط الأول وهو أن (لا) النافية لا تقترن (بإن) النافية وإضافة شرط آخر لشروط (ما) الآنفة الذكر وهو أن يكون اسمها وخبرها نكرتين نحو: لا

(136) انظر اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري (50/2).

(137) انظر الأزهية، للهروي، ص(256).

(138) انظر الكتاب، لسيبويه (274/2).

(139) الهمع الهوامع، للسيوطي (118/2).

(140) انظر علل النحو، للوراق، ص(406).

رجلُ افضلَ منك، وإنما زيد هذا الشرط من شروط (لا)؛ لأن شبهها بـ(ليس) أضعف من شبه (ما)؛ لأن (ليس) لنفى الحال و(لا) لنفى المستقبل عند الأكثرين، وأكثر عملها في الشعر، وعملها في النثر قليل[141].

أما ابن عصفور فقد أوردها في باب (ما، لا، ولات) بقوله: (لا) تعمل كـ(ليس) بشرط أن تعمل في النكرات وأن يكون الخبر مؤخراً منفياً نحو قولك: لا رجلُ افضل منك، فإن موجباً أو مقدماً لم تعمل[142].

والزبيدى تحدث عن أنواع (لا) النافية وهى إمّا أن تكون عاملة عمل (إنّ) المشددة إنْ أُريد بها نفى الجنس وتسمى تبرئة أو أن تكون نافية عاملة عمل ليس وهي تخالف ليس من ثلاث جهات:

1- إن عملها قليل.

2- إنّ ذكر خبرها قليل.

3- إنها لا تعمل إلا في النكرات(143).

أما الرماني فقد ذهب إلى أن (لا) العاملة في الاسم تأتي على ضربين:

أحدهما :عملها عمل (إنّ) وذلك إذا كانت جواباً لعمل، وهى تنصب الاسم وترفع الخبر بمنزلة (إنّ)؛ لأنها تقتضيها.

والثاني: بعض العرب تعملها عمل (ليس) كقولك: لا رجلُ عندك[144].

والزجاجي يقول بأنها تأتي جحداً نحو قولك: لا رجلَ في الدار[145].

أما ابن جني فيقول: اعلم أن (لا) في النفي تنصب النكرة من غير تنوين مادامت تليها وتثبت المركبة معها تقول: لا رجلَ في الدار فإن فصلت بينها بطل عملها، تقول : لا حول ولا قوة إلا بالله[146].

والمبرد يذهب إلى أن (لا) إذا وقعت على النكرة نصبتها بغير تنوين، والمعرفة لا تقع هاهنا؛ لأنها لا تدل على الجنس ولا يقع الواحد منها موضع الجميع، فأما ترك التنوين فإنما هو؛ لأنها

(141) انظر الكواكب الدرية، للخطاب (114/1).

(142) انظر المقرب، لابن عصفور (104/1).

(143) انظر الجامع الصغير، للزبيدي، ص(168-169).

(144) معاني الحروف، للرماني، ص(81).

(145) انظر الجمل، للزجاجي، ص(31).

(146) اللمع في العربية، لابن جني، ص(97).

جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشرَ. ووجد الحرف مع الاسم مكوناً اسماً واحداً[147].

والمالقي يقول: اعلم أن ما يدخل على النكرات من أنواع (لا) لا يخلو من: أن تدخل (لا) على مضاف ومضاف إليه أو مشبه بهما ففي هذه الحالة لا تخلو من: أن تشبه بـ( إنّ) فتنصب اسماً وترفع خبراً، حملاً للنقيض على النقيض إذ (إنّ) موجبة (ولا) نافية فتقول: لا غلام رجل أفضل منك، أو أن تشبه بـ( ليس ) فيرفع بها الاسم وينصب بها الخبر، إذ هي مثلها وداخل على الجمل الاسمية مثلها بشروط:

الأول: أن لا يتقدم الخبر، والآخر: أن لا تدخل عليه (إلا) فإن كان واحد من ذينك ارتفع ما بعدها بالابتداء[148].

أما ابن يعيش فيقول: (لا) لا تدخل (إلا) على النكرة فقيل: لا رجل أفضل منك، وامتنع لا زيدُ منطلقاً، واستعمال (لا) بمعنى (ليس) قليل[149].

فيقول المرادي: إن (لا) النافية في الاسم إما عاملة عمل (إن) وهي هنا النافية للجنس، ولا تعمل إلا في النكرة، أو عاملة عمل (ليس) ولا تعمل أيضاً إلا في النكرة، مستشهداً بقول الشاعر:

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ** ولا وزر مما قضى الله واقيا[150]

فترفع الاسم وتنصب الخبر[151].

أما ابن هشام فقد أورد (لا) النافية التي تعمل عمل (ليس) بأنه يجب تنكير معموليها ووردت في الشعر كثيراً فأورد قول الشاعر:

إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى ** فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقيا[152]

والملاحظ أن الشاعر أتى باسم (لا) معرفة ولكن هذا لا يمنع عملها.

وأورد ابن هشام في نفس الجانب متحدثاً لا النافية للجنس: هي مثل (إنّ) لكن عملها مختص بالنكرات المتصلة بها نحو: لا صاحبَ علمٍ ممقوت وإن كان اسمها غير مضاف ولا شبهه

---

(147) المقتضب، للمبرد (576/3).

(148) انظر رصف المباني، للمالقي، ص(257).

(149) انظر المفصل شرح ابن يعيش (75/2).

(150) تخريج البيت من بحر الطويل، شذور الذهب، ص(140)، الشاهد (لا شيءُ باقيا) نكرتين ووردها في الشعر أكثر من النثر.

(151) انظر الجنى الداني، للمرادي، ص(290).

(152) تخريج البيت لأبي الطيب المتنبي من الطويل، ديوانه، ص( )، شذور الذهب، ص(140)، والشاهد (فلا الحمد مسكوباً) حيث أتى باسم "لا" معرفة وهذا مما لا يجوز ولكن لا يمنع العمل ولا ننكر أن المتنبي من أوسع الناس معرفة بلغة الأقدمين.

بُنى على الفتح في نحو: لا رجلَ أو على الكسر نحو لا مسلماتٍ وعلى الياء نحو: لا رجلين، وهى تجري مجرى (إنّ) في نصب الاسم ورفع الخبر بثلاثة شروط:

1- أن تكون نافية للجنس.

2- أن يكون معمولاها نكرتين.

3- أن يكون الاسم مقدماً والخبر مؤخرا(153).

فالواضح ومن خلال ما عرضنا أنّ (لا) تدخل على الفعل ولا تعمل فيه إلاّ الجزم وهى تسمى هنا (لا الناهية) أما التي تعمل في الاسم فهي إمّا: نافية للجنس والتي تعمل عمل (إنّ) المشددة أو (لا النافية) تعمل عمل (ليس) فالواضح إن العملين مختلفين ولكن يجب التنبه لشروط الإعمال في كل حالة.

**الخاتمة:**

في الحقيقة إن المنهجية المتبعة في هذه الدراسة تقوم على تقسيمها إلى جانبين: نظري وتطبيقي، فأما الجانب النظري فيتمثل في الحروف العاملة في الأسماء والأفعال والتي وجدت عاملة في القبيلين، وقد تتبعنا إعمالها في الأفعال والأسماء.

ونجد أن النحاة أجمعوا على إعمالها ولكن اختلفوا في كيفية الإعمال فمنهم من ذهب إلى أنها تعمل بنفسها وهذا ما ذهب إليه نحاة الكوفة وبعض البصريين، ومنهم من قال إنها تعمل بإضمار بعض الحروف بعدها، ولكن المهم والذي نريد إثباته هو الإعمال في هذه الحروف فلا أرى داعياً لهذا الخلاف، كما أنه لا غضاضة في إعمالها بنفسها إذ ليس هناك ما يمنع ذلك في تقديري.

**نتائج الدراسة:**

اشتملت الصفحات السابقة من هذه الرسالة على دراسة بعض الحروف المشتركة العاملة منها والتي كما بينا أنها قد ثبت إعمالها، وأدون في هذه الخاتمة أهم ما اهتديت إليه من نتائج وسأعرض ذلك بإيجاز.

أولاً: إعمال هذه الحروف غير المختصة: فالعموم لا يمنع الخصوص، وذلك بأن اجمع النحاة على أن الحرف غير المختص لا يعمل.

(153) انظر قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، ص(140، 160-165)، مغنى اللبيب، لابن هشام (1/264-266)، وأوضح المسالك، لابن هشام (3/75).

ثانياً: الإشكالية المعرفية لهذه الحروف: فالحرف الواحد قد يعمل أكثر من عمل في القبيل الواحد مما يحتم علينا أن نكون أكثر حرصاً في معرفة شروط الإعمال في كل حالة تفادياً من الوقوع في الخطأ.

ثالثاً: أجمع نحاة الكوفة على أن معظم هذه الحروف تعمل بنفسها وفي اعتقادي أن هذا هو الصواب؛ لأنه لا يوجد مانع ولا أرى غضاضة في هذا الجانب.

رابعاً: أهمية هذه الحروف المتمثلة في وظائفها النحوية في السياق باعتبارها من حروف المعاني، هذا بإيجاز يمثل أهم النتائج.

**التوصيات:**

هنالك بعض الجوانب المهمة والتي لفتت انتباهي أثناء تتبعي لهذه الحروف وهي أن هذه الحروف تلعب دوراً جوهرياً في أداء السياق النحوي والوظيفي، ومن هنا أوصي وأقترح على أن هذه الحروف يجب على من يقوم بأداء الرسالة التعليمية تمليكها للطالب والدارس بالصورة السليمة الصحيحة وفق الشروط المعينة حتى يتجنب الطالب الوقوع في الزلل والخطأ.

وما توفيقي إلا بالله العلي العظيم هو حسبي نعم المولى ونعم النصير، والحمد لله والفضل لله، والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضاد.

**فهرس المصادر والمراجع**


1. أسرار العربية: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري، دراسة وتحقيق محمد حسين شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (1418هـ- 1997م)
2. الأشباه والنظائر: أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد الرؤوف سعد، (د. ط)، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة (1975م).
3. الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت (1417هـ – 1996م).
4. أنباه الرواة علي أنباه النحاة: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار الفكر العربي، مؤسسة الكتب الثقافية، القاهرة – بيروت (1406 هـ – 1986م).
5. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: كمال الدين أبى البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد الأنباري، ط4، مطبعة السعادة، مصر (1380 هـ- 1961م).

6. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد بن عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، ط1، عالم الكتب، بيروت (1407 هـ - 1987م)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.
7. الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، ط4، دار النفائس، بيروت (1402 هـ - 1982م).
8. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، تحقيق مصطفي أحمد النحاس، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، القاهرة، ط1(1409هـ - 1989م).
9. الأزهية في علم الحروف: علي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، دمشق (1391هـ - 1971م).
10. الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3(1999م).
11. الأغاني: أبو فرج الأصبهاني علي بن الحسين، تحقيق علي السباعي، محمود غنيم، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت، لبنان (1356هـ - 1976م).
12. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، ط2(1399هـ - 1979م).
13. تاريخ الأدب العربي (العصر الإسلامي): شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، القاهرة، ط2، (د. ت).
14. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لابن مالك، المكتبة العربية، تصدرها وزارة الثقافة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة (1387هـ -1967م).
15. تقريب التهذيب: لشهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني الشافعي، قدم له محمد عوامة، دار النشر، حلب، (د. ت).
16. تاريخ النقائض في الشعر العربي: أحمد الشايب، مكتبة النهضة المصرية، دار الاتحاد العربي للطباعة، القاهرة، ط3(1966م).
17. تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، حسين محمد أمبابي وأولاده، القاهرة، (د. ت). تهذيب الكمال في أسماء الرجال: جمال الدين أبى الحجاج يوسف المزيّ، تحقيق بشار عواد، مؤسسة الرسالة، ط1(1418هـ - 1998م).
18. الجامع الصغير في علم النحو: أبو عبد الله محمد بن شرف الزبيدي، تحقيق محمد هلال، طرابلس، ليبيا، كلية الدعوة الإسلامية (1396 هـ - 1986م).

19. الجديد في الأدب العربي: حنا الفاخوري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1 (1967م).
20. جرير: د. جميل سلطان، طبعة دار النشر الجديد، بيروت، (د. ت)، تم شرح الديوان مهدى محمد ناصر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
21. الجمل في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي، تحقيق د. توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4(1408هـ – 1988م).
22. الجنى الداني: الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، (د. ت).
23. جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق رمزي منير بعلبكي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان (1987م).
24. جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: علاء الدين الإربلي، تحقيق حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط1(1404هـ – 1984م).
25. حاشية الصبان علي شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني: محمد علي الصبان، ط1، دار الكتاب العربي، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، مصر (1366هـ – 1947م).
26. الحُجة في القراءات السبع: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1(1420هـ– 1999م).
27. الحروف: الإمام أبى الحسين المزني، دار الفرقان للنشر والتوزيع، ط1(1403هـ – 1983م).
28. حروف المعاني: أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، بيروت، ط2(1406هـ – 1986م).
29. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، دار الثقافة، بيروت، (د. ت/ط).
30. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان (1371هـ – 1952م).
31. الدُّرر اللوامع علي همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية: الفاضل الرّحالة أحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3(1413هـ – 1992م).
32. ديوان جرير: شرح د. يوسف عيد، دار الجيل، بيروت، ط1، (د. ت).
33. ديوان الفرزدق: شرح علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

34. الرد علي النحاة: أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن القرطبي بن مضاء، تحقيق محمد إبراهيم البنا، ط1، دار الاعتصام، القاهرة (1399هـ – 1979م).
35. رصف المباني في شرح حروف المعاني: للإمام أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د. ت/ط).
36. سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2(1413هـ – 1993م).
37. شذور الذهب: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل بيروت، لبنان، ط3(1399هـ – 1979م).
38. شرح ديوان الأخطل التغلبي: شرح :إيليا سليم الحاوي، بيروت، دار الثقافة (1968م).
39. شرح بن عقيل علي ألفية بن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، (د. ط)، دار المعارف، القاهرة، (د. ت) معه كتاب منحة الجليل.
40. شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: نور الدين بن محمد بن محمد بن عيسى الأشموني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، النهضة المصرية (1955م).
41. شرح كافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأباذى، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (1419هـ – 1998م).
42. شرح الفريد: عصام الدين الإسفراييني، تحقيق نوري ياسين حسين، الفيصلية، مكة المكرمة، ط1(1405هـ-1985م).
43. شرح قطر الندى وبلّ الصدى: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، ومعه كتاب سبيل الهدى، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت (1409هـ – 1988م).
44. شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، (د. ط)،عالم الكتب، مكتبة المتنبي، بيروت – القاهرة، (د. ت).
45. الشواهد والاستشهاد في النحو: عبد الجبار علوان، مطبعة الزهراء، بغداد، ط1(1396هـ-1976م).

46. الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها: أبو الحسين أحمد بن فارس، تحقيق عمر فاروق الطّباع، مكتبة المعارف، بيروت، (د. ت).
47. الصحاح: إسماعيل بن حماد الجوهري تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط2، دار العلم للملايين، بيروت (1399هـ – 1979م).
48. علل النحو: أبو الحسن محمد بن عبد الله الوّراق، تحقيق د. محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشيد، الرياض، ط1(1420هـ – 1999م).
49. العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية: الإمام عبد القاهر الجرجاني، شرح خالد الأزهري الجرجاوي، تحقيق وتقديم د. البدلاوي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط2، (د. ت).
50. العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدى المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبه الهلال، بيروت، لبنان (1990م).
51. الفصول المفيدة في الواو المزيدة: صلاح الدين خليل بن كليدي العلائي، تحقيق حسن موسى الشاعر، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1(1410هـ – 1990م).
52. القاموس المحيط: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر (1371هـ – 1952م).
53. الكافية في النحو: جلال الدين أبى عمر عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي، شرح رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، ط1(1421هـ– 2000م).
54. الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، (د. ت).
55. كشف المشكل في النحو: علي بن سليمان الحيدرة اليمني، تحقيق هادي مطر، مطبعة الإثراء، بغداد (1404هـ – 1984م).
56. الكواكب الدرية علي متمة الأجرومية: الشيخ محمد بن محمد الرعيني الشهير بالخطاب، أشرف عليه وقدم له الشيخ خليل الميس، شرح محمد بن أحمد عبد البارئ الأهدل، دار القلم، بيروت، لبنان (1406هـ – 1986م).
57. اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا،(د. ت).
58. اللباب في قواعد اللغة والآداب: محمد علي السراج، عُنى بمراجعته خير الدين شمس باشا، دار الفكر، دمشق، ط1(1403هـ– 1983م).

59. لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي، دار صادر، بيروت، ط1(2000م).
60. اللامات: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، المطبعة الهاشمية بدمشق (1389هـ – 1969م).
اللامات: أبو الحسن علي بن محمد الهروي النحوي، مكتبة الفلاح، (د. ت).
61. اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، ط2(1985م).
62. مجلة مجمع اللغة العربية: شهر شعبان، سنة (1356هـ– 1973م).
63. المرشد إلى فهم أشعار العرب: د.عبد الله الطيب، الدار السودانية، الخرطوم، ط1(1970م).
64. المسائل العضديّات: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق علي جابر المنصوري، كلية الشريعة، جامعة بغداد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربي، ط1 (1406هـ – 1986م).
65. المصباح المنير: أحمد بن محمد علي المقرئ الفيومي، المطبعة الأميرية، القاهرة، ط7، (د. ت).
66. معاني الحروف: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، ط3، (د. ت).
67. مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، طبعة منقحة (1422هـ – 2001م)، ح1-2.
68. المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ط2(1399هـ – 1979م).
69. مقدمة الفتح الرباني: أحمد عبد الرحمن البنا، ط1، (د. ت).
70. المقرب: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط1(1391هـ – 1971م).
71. النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، مصر، القاهرة (1963م).
72. نزهة الطرف في الصرف ويليه الأنموذج في النحو للزمخشري: أحمد بن الميداني، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1(1401هـ – 1981م).
73. نظم الفرائد وحصر الشدائد: مهلب الدين، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثميين، مكتبة الخارجي، القاهرة، ط1(1406هـ – 1986م).

# مستوى الضغوط النفسية لدى مرضى الإيدز بولاية الخرطوم وعلاقته ببعض المتغيرات
## (دراسة ميدانية)

د . آدم بشير آدم كجو
الأستاذ مساعد بكلية الآداب جامعة الإمام المهدي

د . منتصر كمال الدين محمد موسى
الأستاذ مشارك بكلية الآداب – جامعة الإمام المهدي

**المستخلص**

هدفت الدراسة للتعرف على مستوى الضغوط النفسية لدى مرضي فقدان المناعة المكتسب بولاية الخرطوم وعلاقته ببعض المتغيرات. وفي سبيل ذلك استخدم الباحثان المنهج الوصفي ألارتباطي لتحقيق ذلك الهدف. تتكون العينة من (233) مفحوصاً تم اختيارهم بالطريقة العشوائية, (131) منهم ذكوراً و(102) إناثاً. وتم تطبيق مقياس الضغوط النفسية علي مرضي فقدان المناعة المكتسب من تصميم الباحثان مقتبساً من مقياس زينب محمود (2002م). استخدم الباحثان برنامج (SPSS) لتحليل البيانات مثل اختبار (ت) لمتوسط مجتمع واحد, اختبار (ت) لمتوسط مجموعتين, وتحليل التباين الأحادي. اختبار شيفي، تحليل التباين الأحادي لمعرفة دلالة الفروق.

و قد توصل الباحثان إلي النتائج التالية:

يتسم مستوى الضغوط النفسية لدى مرضى فقدان المناعة المكتسب بولاية الخرطوم بالانخفاض.

وجود فروق ذات دلاله إحصائية في مستوى الضغوط النفسية لدي مرضى فقدان المناعة المكتسب بولاية الخرطوم تعزى لمتغيرات النوع, الحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي.

عدم وجود فروق ذات دلاله في مستوى الضغوط النفسية لدى مرضى فقدان المناعة المكتسب بولاية الخرطوم تعزى لمتغير العمر.

وفي نهاية الدراسة قام الباحثان بوضع عدد من التوصيات والمقترحات.

**Abstract**

This research aimed at investigating Stress among AIDS patients at counseling center – Omdurman teaching hospital Khartoum state and its relationship with , and attributed to gender and age, educational levels and marital status The sample was randomly selected consisting of (233) AIDS patients in Omdurman teaching hospital Khartoum state (131) Males and (102) Females . The following scales were used as data collecting devices : Stress. In addition to the primary information form which included : gander , age , Educational level and marital status . After the field study and data

collection process was statistical analysis by computer program Statistical Package for Social Sciences (SPSS) The collected data were analyzed by using the following statistical tests: T-test for one sample , T-test for two independent sample. One way Analysis of variance to determine the significance of differences. Scheffe Test. The present research reached at the following results :The general feature of Stress among AIDS patients was Negative , there were significant statistical differences on Stress among AIDS patients attributed to the following variable : gender , marital status and educational level .They is not were significant statistical differences on Stress among AIDS patients attributed to age . At the end of this research there were some recommendation and suggestions for future studies .

**المقدمة:**

إن النظرة الخاطئة لدى بعض أفراد المجتمع لمرضى نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والجهل بأسبابه وجعلها محصورة على الاتصال الجنسي غير المشروع أو ممارسة بعض السلوكيات غير المقبولة دينياً واجتماعياً مثل (علاقات الشذوذ)، كذلك الخوف من المرض والجهل بأساليب العدوى والنظر للمرض على أنه مرض قاتل ومخيف، كلها عوامل أدت إلى النظر إلى مرضى فقدان المناعة المكتسب على أنهم فئة منبوذة ، موصومة بعار ، يجب تجنبهم وعدم الاختلاط بهم. والنظر لهم بهذا الشكل أدت إلى زيادة معاناة وآلام المرضى فبالإضافة إلى كونهم مرضى يعانون من مرض مزمن يتطلب المتابعة المستمرة نجد أن المعاناة الأكبر هي من نبذ الآخرين ومحاربتهم لهم وإحساسهم بالخجل والعار منهم، فمعاناة المرضى الحقيقية وآلامهم هي في الحقيقة ليست الإصابة بالمرض وإنما بسبب رفض الآخرين لهم وردود فعلهم تجاه المرض وتعاملهم معهم. وإن أثر الإصابة بالمرض يبدو واضحاً على المرضى نفسياً واجتماعياً، فمن النواحي النفسية نجد أن بعض المرضى يتعرضون لبعض الضغوط النفسية والتي تختلف من شخص لآخر مثل تأثير المرض من ناحية الشك والخوف الذي يمر به المرضى فقد يكون هذا الخوف من الموت أو المجهول، الخوف من فقدان العمل، فقدان الوظيفة، الطلاق والمشاكل الاجتماعية، يبدو التأثير أيضاً من ناحية قلق المرضى الذي يبدو واضحاً عليهم حيث يتمثل على الوضع الصحي وتطور الحالة ومدى فعالية العلاج، والعلاقة الجنسية بين الزوجين وفرص الإنجاب (الدحام، 2005)[154].

**مشكلة الدراسة:**

(154) الدحام ، منيرة عبدالرحمن : النظرة الاجتماعية لمريض الايدز ، تحرير منتديات السعودية تحت المجهر www.saudiinfocus.com . 2005.

منذ أن أصبح المرض معروفاً لدى العالم ؛ أطلت المشاكل الصحية والنفسية والاجتماعية التي تؤثر بشكل مباشر على حياة الفرد والمجتمع الذي يعيش فيه المصاب ، مما جعل الاهتمام بالضغوط النفسية مهماً لهذه الشريحة المتزايدة على المستوى المحلي والعالمي ، بعد أن ظهر عدم وضوح مستقبلهم على مستوى الجوانب الصحية والضغوط النفسية لهؤلاء المصابين من خلال معايشتهم للعدوى في ظل الآثار النفسية المترتبة على ذلك . لذا فإنّ الباحثين يطرحا عدداً من الأسئلة يحاول البحث الإجابة عليها وهي:

أ. هل تتسم الضغوط النفسية لدى مرضى فقدان المناعة المكتسب بمستشفى أم درمان التعليمي بالانخفاض؟

ب. هل توجد فروق في الضغوط النفسية لدى مرضى فقدان المناعة المكتسب بمستشفى أم درمان التعليمي تعزى للمتغيرات (العمر والنوع والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية) ؟

**أهمية الدراسة :**

وتنبع أهمية البحث من أن هذا المرض يشكل نقطة تحول كبير لحياة المصاب به، وما تشكله من مشاكل صحية وجسمية وعقلية ونفسية واجتماعية، ومن الأهمية النظرية للبحث في الضغوط النفسية لهؤلاء المصابين بفقدان المناعة المكتسب الذين ينتمون إلى فئات مختلفة من المجتمع وعلاقتها ببعض الجوانب النفسية، والتي تُعتبر من البحوث المهمة في ظل غياب هذا النوع من الدراسات . على حسب علم الباحثين بالسودان والوطن العربي مع تزايد نسبة الإصابة بهذا المرض. لذا فإنه من الممكن في الجانب النظري:

أ- أن تفتح هذه الدراسة الباب لمزيد من الدراسات في هذا المجال.

ب- معرفة مستويات الضغوط النفسية لدى مرضى فقدان المناعة المكتسب بمركز الإرشاد النفسي بمستشفى ام درمان التعليمي.

ت- معرفة المتغيرات التي تلعب دوراُ في الضغوط النفسية لدى المرضى والمتغيرات النفسية الأخرى.

ث- إثراء للمكتبة السودانية لإضافة يفض الكثير الطرف عنها.

ج- التطرق للدراسات المختلفة التي تناولت هذا الموضوع من خلال أبعاده المختلفة.

كذلك نجد أن للبحث أهمية تطبيقية في:

أ- يمكن الاستفادة منه من قبل وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية والتعليم و التعليم العالي لرفع الوعي عن مرض فقدان المناعة المكتسب.

ب- الاستفادة منه من قبل المنظمات التي تهتم بالرعاية الصحية والخدمة الاجتماعية في وضع برامج مكافحة الإيدز، ووضع الإرشاد النفسي والاجتماعي، وتقديم الرعاية لمرضى فقدان المناعة المكتسب وأسرهم.

ت- وقد يخرج هذا البحث بنتائج تفيد القائمين على أمر الصحة في تخطيط برامج تؤدي إلي تحسين نوعية الحياة لهؤلاء المرضى وأقرانهم، وتساعد في التكيف مع الإصابة به.

**أهداف الدراسة:**

يهدف البحث الحالي إلي معرفة مستويات الضغوط النفسية وأبعادها، لدى مرضى فقدان المناعة المكتسب بمركز الإرشاد النفسي بمستشفى أم درمان التعليمي، وعلاقتها ببعض المتغيرات؛ وذلك على النحو التالي:

أ- معرفة السمة العامة للضغوط النفسية لدى مرضى فقدان المناعة المكتسب، بمركز الإرشاد النفسي بمستشفى ام درمان التعليمي ولاية الخرطوم.

ب- معرفة مدى وجود الفروق في الضغوط النفسية لدى مرضى فقدان المناعة المكتسب بمستشفى أم درمان التعليمي، ومتغيرات النوع والعمر والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية.

**فروض الدراسة:**

أ- تتسم الضغوط النفسية لدى مرضى فقدان المناعة المكتسب، بمركز الإرشاد النفسي والعلاجي بمستشفى أم درمان التعليمي بولاية الخرطوم بالانخفاض.

ب- توجد فروق في الضغوط النفسية لدى مرضى فقدان المناعة المكتسب بمركز الإرشاد النفسي والعلاجي بمستشفى أم درمان التعليمي بولاية الخرطوم؛ تعزى لمتغيرات النوع, الحالة الاجتماعية, المستوى التعليمي والعمر.

**مصطلحات الدراسة:**

**الضغوط النفسية:**

وفي الاصطلاح تعرف بأنها حالة من الإجهاد الجسمي والنفسي والمشقة التي تلقي علي الفرد بمطالب وأعباء عليه أن يتوافق معها، وقد يكون الضغط أو الانعصاب داخلياً أو بيئياً، وقد يكون قصيراً أو طويلاً . وإذا طال هذا الضغط أو أفرط فقد يستهلك موارد الفرد ويتعداها ويؤدي إلي انهيار أداء الوظائف المنظمة أو يؤدي إلي تفكك، ومن أنواع المواقف التي تنتج عن هذا الانعصاب،

الإحباطات وضُروب الحرمان والصراع، والضغوط كلها قد تكون داخلية المصدر أو خارجية (عبد الحميد و كفافي، 1995)[155].

**التعريف الإجرائي:** هو الدرجة التي يحصل عليها المفحوص في استجابته لمقياس الضغوط النفسية.

**2- مرض الإيدز AIDS فقدان المناعة المكتسب:**

هو مرض ينجم عن فيروس يصيب الجهاز المناعي في جسم الإنسان؛ فيصبح عرضة للأمراض القاتلة والأورام الخبيثة السرطانية، ومتلازمة العوز المناعي المكتسب (منظمة الصحة العالمية ، 1993)[156].

**حدود الدراسة:**

تحددت هذه الدراسة بحدود موضوعية وزمنية ومكانية وهي علي النحو التالي:

الحدود الموضوعية: تهتم هذه الدراسة بموضوع الضغوط النفسية لدى مرضى فقدان المناعة المكتسب.

الحدود الزمانية: تم إجراء هذه الدراسة في الفترة ما بين2007م . 2010م

الحدود المكانية: مرضى فقدان المناعة المكتسب بقسم الإرشاد النفسي والمعالجة السريرية، بمستشفى أم درمان التعليمي ولاية الخرطوم.

كما تحدد الدراسة الحالية بالأداة المستخدمة فيها.

**الاطار النظري للدراسة:-**

**الضغوط النفسية**

تعد الضغوط واحدة من المظاهر الرئيسية التي تتصف بها حياتنا المعاصرة، وهذه الضغوط ماهية إلا رد فعل للتغيرات الحادة والسريعة التي طرأت علي كافة مناحي الحياة، كما أن الضغوط تمثل السبب الرئيسي وراء الإحساس بالآلام النفسية والأمراض العضوية، إضافة إلى ما ترتب عليها من ضياع للعديد من أيام العمل على مدار العام (عبدالمقصود وعثمان، 2007)[157].

(155) عبد الحميد ،جابر وكفافي، علاء الدين: معجم علم النفس والطب النفسي، دار النهضة العربية، القاهرة.1995.

(156) منظمة الصحة العالمية : التربية الصحية المدرسية للوقاية من الإيدز والإمراض المنقولة جنسيا – سلسلة الإيدز ، العدد العاشر – الطبعة العربية الإسكندرية.1993

(157) عبد المقصود ،أماني و عثمان ، تهاني : الضغوط الأسرية والنفسية الأساليب والعلاج ، الطبعة الأولى ، القاهرة.2007 .

والضغوط ظاهرة من ظواهر الحياة الإنسانية يخبرها الإنسان في أوقات ومواقف مختلفة تتطلب منه توافقا أو إعادة توافق مع البيئة، وهذه الظاهرة شأنها شأن معظم الظاهرات النفسية كالقلق والصراع والإحباط والعدوان وغيرها، وهي من طبيعة الوجود الإنساني وبالتالي لا نستطيع الإحجام عنها أو الهروب منها، أو نكون بمنأى عنها لأن ذلك يعني نقص فعاليات الفرد وقصور كفاءاته، ومن ثم الإخفاق في الحياة (منصور والببلاوى، 1999)[158].

**تعريف الضغوط :**

عرفها عبدا لله (1997)[159] إنها حالة من التوتر النفسي الشديد و الانعصاب ، يحدث بسبب عوامل خارجية تضغط على الفرد وتخلق عنده حالة من اختلال التوازن واضطراب في السلوك . ومصادرها ما يرجع إلى متغيرات بيئية خارجية وتغيرات داخلية.

وتعرف الضغوط بأنها العلاقة بين الفرد والبيئة ، التي يرى أنها تفوق أو تقل عن قدراته وإمكاناته وتهدد رفاهيته النفسية. والضغوط هي أمور معرفية وادراكيه تتعلق بتفسير الفرد للمواقف على أنها غير مرغوب فيها أو لا يمكن السيطرة عليها تماماً(حسن، 2006)[160].

**تكون الضغوط :**

قد تنشا الضغوط من داخل الشخص نفسه، وتسمى ضغوطا داخلية، أو قد تكون من المحيط الخارجي مثل العمل، والعلاقة مع الأصدقاء... الخ. كما إنّ أحداث الحياة اليومية تحمل معها ضغوطاً يدركها الإنسان عندما يساير باستمرار المواقف المختلفة في الحياة ولكن عدداً قليلاً منهم نسبياً هم الذين يواجهون الظروف القاسية (دافيدوف ، 1988) [161].

**مصادر الضغوط:**

يتعرض الفرد لضغوط عديدة تنشأ من مصادر مختلفة يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- **الإحباط Frustration:** وينشا الإحباط عندما توجد أعاقة تمنع الفرد من تحقيق أهدافه.

ب- **الصراعات: Conflicts** ويعني وجود تعارض بين دافعين أو حاجتين أو أكثر.

(158) منصور، طلعت و الببلاوى، فيلا: قائمة الضغوط النفسية للمعلمين : دليل للتعرف على الصحة النفسية للمعلمين ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة. 1999.

(159) عبدا لله ، محمد قاسم: الصحة النفسية ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية. القاهرة .1997.

(160) حسن، هدى جعفر: التفاؤل والتشاؤم وعلاقتهما بضغوط العمل والرضاء عن العمل ، مجلة دراسات نفسية ، المجلد السادس عشر العدد الأول. القاهرة .2006.

(161) دافيدوف، ليندا : مدخل علم النفسي ، ترجمة سيد الطوب ، الدار الدولية الطبعة الثالثة ، القاهرة . 1988.

ت- **الضغوط: Pressures** وقد تنشأ هذه الضغوط من مصادر داخلية كالرغبة في تحقيق مستوى اجتماعي مرموق. أو من مصادر خارجية تنشأ من متطلبات البيئة كالحاجة للمال من أجل تحقيق أهداف معينة، أو ما يمثله التعليم أو المهنة من مستويات (عبد القوى، 2008)[162].

**أسباب الضغط :**

تناول كل من هول ومورای Hall & Murray المذكورين في (عبد المقصود وعثمان, 2007)[163] قائمة مختصرة بأسباب الضغوط مع أهميتها في حياة الفرد وهي (ضغوط ناتجة عن المشاكل الأسرية والأخطار والكوارث, الضعف والضياع, ضغوط, النبذ والاحتقار وعدم الاهتمام, الخصوم والأقران المتنافسين, ولادة أشقاء, العدوان, السيطرة وحب السيطرة, العطف على الآخر (التسامح), الجنس والإحساس بالدونية.

**علامات الضغوط :**

للضغوط النفسية علامات مميزة ونذكر منها العلامات العضوية والعلامات النفسية وهي:

1-**العلامات العضوية وأهمها :**( توتر العضلات في الرقبة والظهر خاصة, وتوترات الجهاز الهضمي وتوترات النوم و الألم , اضطرابات قلبية دورانية وتوتر مثل التنفس: عسر التنفس، الألم الصدري.)

2- **العلامات النفسية ومنها:**

الضيق، الكآبة، الحزن، فقدان الاهتمام و فرط التهيج... الخ(عبدالله، 1997)[164].

**الضغوط النفسية لدى مرضى فقدان المناعة المكتسب:-**

الضغوط النفسية والاجتماعية التي يتعرض لهما المريض تساهم في ظهور الأعراض النفسية لدى حاملي فيروس الإيدز والمصابين به، وهناك عدة عوامل تسهم في ظهور أعراض نفسية لدى حامل فيروس الإيدز والمصابين به وهي:

أ .الضغوط النفسية والاجتماعية التي يتعرض لها المريض؛ مثل التأقلم مع تشخيص وتأثير المرض علي التركيز والذاكرة، ووصمة العار المصاحبة للمرض والاضطهاد وفقدان الدعم الاجتماعي.

ب . الإدمان المسبق علي المنبهات الدماغية والمخدرات أو الإصابة السابقة بالأمراض النفسية.

(162) عبد القوى ، سامي: الاتزان البيولوجي .2008.hHp : // www. Ara spine . net/ index . php? Optin = com

(163) عبد المقصود ،أماني و عثمان ، تهاني : الضغوط الأسرية والنفسية الأساليب والعلاج ، الطبعة الأولى ، القاهرة.2007 .

(164) عبدا لله ، محمد قاسم: الصحة النفسية ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية. القاهرة .1997.

ت. مخاطر الإصابة بالالتهابات بسبب نقص المناعة كالتهابات الدماغ التي قد تظهر علي شكل أعراض نفسية (الدباغ، 2008)[165].

**النظريات المفسرة لحدوث الضغط النفسي:**

**1- نظرية بيك المعرفية Beck:**

يشير (إبراهيم) المذكور في (عوض,2001)[166] إن بيك Beck (1976) قدم نظرية متكاملة يفسر علي أساسها حدوث الاضطرابات الانفعالية في ضوء المعتقدات أو الآراء السلبية التي يحملها الفرد عن النفس والعالم والمستقبل، ومن رأيه أن الخبرات التي يمر بها الشخص تستمد دلالتها اليائسة أو المكتئبة أو الانهزامية من خلال التحامها بهذا الأسلوب، فتبني مثل هذا الاعتقاد يؤدي إلي تشويه إدراك الواقع بشكل سلبي، ثم تأتي بعد ذلك الاستجابة الانفعالية أو السلوكية اليائسة التي نسميها اكتئاباً. وأن المواقف الغامضة أو المحايدة تستمد دلالتها ومعناها من خلال ما نعتقده بشأنها ومن خلال قدراتنا على مواجهتها.

**2- نظرية هانز سيلي .Sely E.H**

يتألف النسق الفكري لنظرية سيليSely E.H في الضغوط أن الضغط متغير تابع Dependent Variable، وهو استجابة لعامل ضاغط Stressor، يميز الشخص ويصفه على أساس استجابته للبيئة الضاغطة ، وان هناك استجابة أو أنماط معينة من الاستجابات يمكن الاستدلال منها على أن الشخص يقع تحت تأثير بيئي مزعج (موقف ضاغط). وتعتبر هذه الاستجابة ضغطاً فعلاً ،كما يعتبر حدوثها مصحوباً بإعراض تمثل بالفعل حدوث ضغط (الرشيدي، 1999)[167].

**النظرية المعرفية الاجتماعية لضغوط ما بعد الصدمة:**

اقترح هورويتز Hurwitz (1986) إلي وجود نوعين من الاستجابة للضغوط النفسية تتضمن الاستجابة الأولى الاسترجاع في الموقف الضاغط. والاستجابة الثانية تتضمن محاولات الفرد لكبت هذا الاسترجاع باستخدام آليات (ميكانزمات) كالابتكار، واللامبالاة الانفعالية.

وتوصف عملية التوافق مع الموقف الضاغط بأنها تتكون من خمس خطوات:

أ – الاحتجاج، أو الإدراك بأن سبب الضغط قد حدث.

---

(165) الدباغ ، رفيده بنت محمد : الإيدز في العالم العربي –أخبار الايدز في شمال أفريقيا والشرق الأوسط ، –Hhp :// arabhiv .2008. blogspot– com. 2008/ 12/blo/post

(166) عوض ، رئيفة رجب : ضغوط المراهقين ومهارات المواجهة (التشخيص والعلاج ) ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة . 2001.

(167) الرشيدى ، هارون توفيق : الضغوط النفسية طبيعتها – نظرياتها ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة .1999.

ب- الإنكار – اللامبالاة أو فقدان الشعور.

ج- اقتحام الأفكار وتكرار تذكر الصدمة.

د- العمل من خلال هذه المواقف.

ها- الاستكمال والذي يساعد في الحصول علي معلومات ذات علاقة بالصدمة في الذاكرة العاملة (عوض، 2001)[168] .

**مرض الإيدز فقدان المناعة المكتسب:**

تعريف الإيدز AIDS: ذكرت منظمة الصحة العالمية (1993)[169] بأنه مرض ينجم عن فيروس يدمر الجهاز المناعي في جسم الإنسان؛ فيصبح عرضة للأمراض القاتلة والأورام الخبيثة السرطانية ومتلازمة العوز المناعي المكتسب ويشرح من اللفظ باللغة الإنجليزية Acquired Immune Deficiency Syndrome

**الجانب التاريخي للإيدز**: أكد (القصيمي ونبيل) المذكوران في (العبيد، 1988)[170] بأن كثيراً من الناس يعتقدون أن الإيدز مرض جديد على البشرية، وجاء إلى العالم لأول مرة في القرن العشرين، ولكن الاعتقاد الأرجح أن المرض ليس جديداً بأي حال من الأحوال، فهو موجود منذ بدء البشرية إلا انه كان مستتراً في عائل حيواني خلاف الإنسان، وأظهرت الأبحاث الفرنسية أن 60% من سكان يوغندا لهم احتكاك بفيروس الإيدز منذ السبعينيات.

**فيروس الإيدز (فقدان المناعة المكتسب)**: تيقن العلماء والباحثون أن العامل المسبب لمرض الإيدز هو فيروس ، وبذلك تركزت جهود البحث في كل من أمريكا وفرنسا على التعرف على هذا الفيروس وعزله حتى يتسنى دراسته ومعرفة خصائصه وإجراء التجارب العلمية، وبعد سلسلة طويلة من الافتراضات والنظريات والأبحاث في مراكز مختلفة توصل العلماء إلي اكتشاف المسبب للإيدز وكان ذلك ما بين الاعوام1981 . 1984م، حيث ذكر لوك مونتنيه (Luc Mantagnier ) بأنه قد عزل فيروس الإيدز في معهد باستور في فرنسا وسماه L.A.V هي اختصارات Lymghaadnopathy Associated Virus، ثم تلاه (روبرت جالو Robert Gallo) حيث أعلن عن عزل فيروس الإيدز في مختبرات المعهد القومي لأبحاث السرطان في أمريكا وسماه (HTLV) ، وهي باختصار

(168) مرجع سابق

(169) منظمة الصحة العالمية : التربية الصحية المدرسية للوقاية من الإيدز والإمراض المنقولة جنسيا – سلسلة الإيدز ، العدد العاشر – الطبعة العربية الإسكندرية.1993.

(170)العبيد ، الفاضل: داء الايدز بين اليأس والأمل ، دار النشر ، الطبعة الأولى ، الخرطوم.1988.

(Lymphotropic Virus Human T.cell)، وقد تبين فيما بعد إنهما اسمان لنفس المسمى، وشكلت لجنة علمية دولية لدراسة الاسم وتحديد المكتشف وكانت النتيجة أن تسجل الاكتشاف باسم العالمين لوك منتتيه وروبرت جالو وألغيت الأسماء الأولى وحل مكانها (HIV) وهي اختصار Human Immuno Deficiency Virus، وبالتعرف على هذا الفيروس وجد أنه ينتمي إلي عائلة تعرف باسم ريتروفيروس (Retro virus) وتعني الفيروس المتراجع أو القهقري (القضاة، 2006)[171] (أبو العلا 1988)[172] (الحفار، 1992)[173].

**طرق انتقال عدوى الإيدز** :هنالك طرق معينه ينتقل بها الفيروس وكلها لها علاقة بتواجد الفيروس داخل جسم المصاب، حيث يتركز في سوائل الجسم المختلفة، فإذا انتقل أي نوع منها بأي واسطة، عندها تحدث العدوى، وهذه الوسائط هي:

أولاً: السائل المنوي: المصاب بفيروس الإيدز يحمل أعداداً كبيرة جداً من هذا الفيروس، فإذا انتقل لطرف آخر بأي من الوسائل التالية يسبب الإصابة بالمرض ( الشذوذ الجنسي, الجنس الطبيعي, التلقيح الصناعي والجنس الفمي) والمحاقن الملوثة مثل ( الإدمان على المخدرات بواسطة الحقن. واستعمال إبرة المحاقن طبياً أكثر من مرة دون تعقيمها).

**الدراسات السابقة**

1- دراسة : فوسفك وآخرون, **Vosvick, Mark., Cheryl Koopman** (2003)[174] أمريكا.

عنوان الدراسة: علاقة نوعية الحياة بأساليب التوافق والتكيف مع الضغوط الناجمة من التعايش مع مرضى الإيدز.

قام الباحثون في هذه الدراسة بفحص العوامل المرتبطة بالإبعاد الأربعة لمقياس نوعية الحياة وهي (الجوانب الجسمية، الطاقة، والإرهاق، الفاعلية الاجتماعية، أداء الدور) لعينة بلغت (142) من الذكور والإناث المصابين بالإيدز.

(171) القضاة ، عبد الحميد عبد العزيز : الإيدز حصاد الشذوذ، دار بن قدامه للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ، بيروت . 1986.

(172) أبو العلا، محمد محمود: الطاعون الأبيض ، مطابع v. l p، القاهرة .1988.

(173) الحفار، سعيد محمد: وباء الإيدز مشكلة بيئية عالمية، دار الفكر المعاصر، بيروت . 1992.

174 Vosvick M, Koopman C, Gore- : Relationship of functional quality of life to strategies for coping with the stress of living with HIV/AIDS. 2003 Jan-Feb ; 1 (44) : 51-8.

وأوضحت النتائج إن الاستخدام الزائد للاستراتيجيات غير المجدية للتوافق مع الضغوط الناجمة عن التعايش مع مرضي الإيدز قد ارتبط مع المستويات الأقل من الكفاءة والأداء في بعدي (الطاقة ، الإرهاق) و (الفاعلية الاجتماعية).

كما بينت النتائج إن شدة الشعور بالألم للدرجة التي تعيق المريض عن أداء مهامه وواجباته اليومية المعتادة قد ارتبط بتدني نوعية الحياة في أبعادها الأربعة.

**2- دراسة: الما. او وآخرون ,Alma Au , Iris Cha (2004) [175]هونج كونج**

عنوان الدراسة : الضغوط النفسية ونوعية الحياة المتعلقة بالصحة لدى مرضى الإيدز.

هدفت الدراسة إلى التعرف علي العلاقة بين الضغوط النفسية ونوعية الحياة المتعلقة بالصحة لدى مرضى الإيدز.

اشتملت أدوات الدراسة على قائمة تدقيق الأعراض ومقياس القلق والاكتئاب.

وشملت عينة الدراسة (55) مصاباً بمرض الإيدز.

وإشارة النتائج إلي :

1. وجود علاقة ارتباطيه عكسية سالبة بين الأعراض والصحة العامة.
2. وجود علاقة ارتباطيه موجبة بين الأعراض والقلق.

توجد فروق في القلق والاكتئاب لدى مرضى الإيدز وعلاقتهما بالأداء الاجتماعي.

**3- دراسة : كابلن مارك وآخرون Kaplan, marks, Gary; Mertens, Steven .B (1997) [176] [177]أمريكا.**

عنوان الدراسة : الضغوط النفسية والتكيف لدي النساء المصابات بمرض الإيدز.

---

(175) Alma Au,: 2004 :Stress and health-related quality of life among HIV-infected persons in Hong Kong. Clinical Psychology Service, Queen Elizabeth Hospital, Hong Kong, AIDS Behav. Jun;8(2):119-29.

(176) Kaplan , marks , Gary ;Mertens ,Steven .B: (1997) Distress and coping among woman with HIV infection ;preliminary finding s from a multiethnic sample . American Journal of orthop psychiatry Vol 67 (1) , jan 1997 , 80 – 91.

(177) Karolynn Siegel , Eric W. Schrimshaw : 2005: Stress-Related Growth Among Women Living with HIV/AIDS: Examination of an Explanatory Model Center for the Psychosocial Study of Health & Illness, Mailman School of Public Health, Columbia University, New York, USA Journal of Behavioral Medicine Volume 28, Number 5 / October, 2005 (403-414)

في عينة متعددة الجذور العرقية تتكون من (53) امرأة مصابة بفيروس العوز المناعي حوالي (40%) من المصابات تم تشخيصهم من الناحية الإكلينيكية بأنهن يعانين من أعراض الاكتئاب والقلق . وعند المقارنة مع معايير النساء غير المصابات بالإيدز بينت النتائج إن مستويات المعاناة النفسية عالية وسط النساء البيض.

وكشفت نتائج الدراسة إن الصلوات وإعادة اكتشاف الذات كانت من أكثر استجابات التكيف تكرارا لدي المريضات، الأمر الذي يفرض علي جميع الاختصاصيين العاملين مع المصابين بالإيدز التركيز على أهمية الإيمان والممارسات الروحية في التكيف مع الإصابة بالمرض.

**4- دراسة: كارولين سيجل وآخرون Karolynn Siegel ,Eric W (2005)[178] الولايات المتحدة**

عنوان الدراسة: الضغوط النفسية لدى المتعايشين مع فيروس الإيدز وعلاقتها بالنمو.

هدفت الدراسة إلي التعرف علي مستويات النمو الناتج من الضغوط والإجهاد والمرض.

اشتملت عينة الدراسة على (138) من النساء المصابات.

واستخدمت الأدوات مقاييس الضغوط، الموارد الفردية، الموارد الاجتماعية.

وأشارت النتائج إلي إن 63% من المصابات اتسمْنَ بدرجات عالية من النمو، واللائي قيمْنَ التعامل والدعم العاطفي بإيجابية اتسمْنَ بدرجات عالية من النمو، ووجود علاقة ارتباطيه سالبة بين الاكتئاب والنمو، والأمريكيات ذوات الأصول الأفريقية اتسمن بضغوط أكبر من الأمريكيات ذوات الأصول البيض. وجود علاقة ارتباطيه موجبة بين احترام الذات والسيطرة والدعم العملي والنمو.

**5- دراسة : اولاي.ب . وآخرون Olley, B. O.; Zeier, (2005)[179] جنوب أفريقيا**

عنوان الدراسة : الاضطرابات النفسية لدي مرضي الإيدز المشخصين حديثاً.

هدفت الدراسة إلي التعرف علي مستوى انتشار الاضطرابات النفسية لدى مرضى الإيدز المشخصين حديثا.

(178) Karolynn Siegel , Eric W. Schrimshaw: 2005: Stress-Related Growth Among Women Living with HIV/AIDS: Examination of an Explanatory Model Center for the Psychosocial Study of Health & Illness, Mailman School of Public Health, Columbia University, New York, USA Journal of Behavioral Medicine Volume 28, Number 5 / October, 2005 (403-414)

(179) Olley, B. O.; Zeier, M. D.; Seedat, S.; Stein, D. J.: 2005: Post-traumatic stress disorder among recently diagnosed patients with HIV/AIDS in South Africa. APA psyc NET DIRECT AIDS Care. Vol 17(5), Jul 2005, 550-557.

وشملت أدوات الدراسة على مقياس التصنيف الدولي للأمراض النفسية والعصبية ومقياس الإعاقة.
وشملت عينة الدراسة علي 149 (44 من ذكور، 105 إناث).
وأشارة نتائج الدراسة إلى: إظهار 14,8% من الاضطرابات ما بعد الصدمة نتيجة للظروف الحالية وهي كالآتي الخلل والاكتئاب والانتحار والقلق الاجتماعي وزيادة استخدام الكحول لديهم.

**التعليق علي الدراسات السابقة :-**

شملت الدراسة السابقة سبعة دراسات أجنبية هدفت الأولي إلى فحص العوامل المرتبطة بالإبعاد الأربعة لمقياس نوعية الحياة وهي (الجوانب الجسمية، الطاقة، والإرهاق، الفاعلية الاجتماعية، أداء الدور) والثانية هدفت إلي التعرف على العلاقة بين الضغوط النفسية ونوعية الحياة المتعلقة بالصحة لدي مرضي الإيدز. والثالثة إلى التعرف الضغوط النفسية والتكيف لدي النساء المصابات بمرض الإيدز .والرابعة هدفت الدراسة إلي التعرف على علاقة كل من التكيف وأسلوب التعلق وتلقي الدعم الاجتماعي مع إدراك الضغط لدى عينة من المصابين بمرض الإيدز. الخامسة هدفت إلي معرفة علاقة أدراك الضغط بالتكيف والتعلق والدعم الاجتماعي لدى مرضى الإيدز. السادسة هدفت إلي التعرف على الضغوط النفسية لدى المتعايشين مع فيروس الإيدز وعلاقتها بالنمو. السابعة هدفت إلى التعرف على مستوى انتشار الاضطرابات النفسية لدى مرضى الإيدز المشخصين حديثا.

استخدمت الدراسات السابقة المنهج الوصفي الارتباطي وتراوحت عينتاتهم بين (53) فردا و(149) فرداً. استفاد الباحثان من الدراسات السابقة في اختيار منهج الدراسة واقتباس أداة دراستهما. تميزت هذه الدراسة بأنها أول دراسة – في حدود علم الباحثين – تجري وسط مرضى الإيدز.

**إجراءات الدراسة:-**

**منهج الدراسة:**

تندرج هذه الدراسة ضمن أساليب البحث الوصفي الارتباطي، الذي وصفه (حمدان, 1989)[180] بأنه الذي يقوم بتوضيح واقع الحوادث والأشياء عادة، ولا يتوقف توضيح أو وصف الواقع على تقرير حقائقه الحاضرة كما هي، بل يتناولها بالتحليل والتفسير بغرض اجترار الاستنتاجات المفيدة لتصحيح هذا الواقع أو تحديثه أو استكماله، أو استحداث معرفة جديدة به، وأساليبه هي البحث المسحي وبحث النمو والتطور وبحث الحالة الحقلية، وبحث الارتباط وبحث الحقائق المقررة (الأسباب).

**مجتمع البحث:**

(180) حمدان ، محمد زياد : البحث العلمي كنظام ، دار التربية الحديثة, عمان، الأردن.1989.

يشير عطفية (2002)[181] إلى أن المجتمع هو عبارة عن مجموعة من الأشخاص محددة تحديدا واضحا ويهتم الباحثان بدراستها وتقييم نتائج البحث بالرجوع إليها.

**عينة الدراسة وطريقة اختيارها:**

يقصد بالعينة مجموعة أو (مجموعات) من الأفراد مشتقة من المجتمع الأصلي، ويفترض فيها أنها تمثل المجتمع الأصل تمثيلاً حقيقياً (صادقاً)، ويقصد بتمثيل العينة للمجتمع تمثيلاً صادقاً أن تتمثل في العينة المتغيرات موضوع الدراسة بنفس مستوياتها التي توجد بها في المجتمع.

وفيما يتعلق بموضوع البحث الحالي ، فقد اختار الباحث عينة البحث الميداني من مرضى فقدان المناعة المكتسب بمستشفى ام درمان التعليمي بولاية الخرطوم. الذين ثبت تشخيصهم بالإصابة بمرض فقدان المناعة المكتسب أو تم تحويلهم من مراكز أو مستشفيات أخرى لمتابعة العلاج أو الإرشاد النفسي، وتم أخذ عينة عشوائية نسبة لكبر حجم العينة وصعوبة التطبيق علي العينة الكلية؛ نسبة للتكاليف المالية الكبرى ويتطلب ذلك جهداً ووقتاً طويلاً جداً.

وقد تم اختيار عينة البحث عن طريق ما يعرف بالعينة الطبقية العشوائية، وفيها يتم تصنيف المجتمع في طبقات (أقسام) وفقاً لخصائصه (أبو علام، 1998)[182] بنسبة 20% من حجم المجتمع المتاح.

**وصف مجتمع عينة الدراسة :**

جدول رقم (1) يوضح توزيع عينة مجتمع البحث في مركز الإرشاد النفسي والعلاجي بمستشفي أم درمان التعليمي، على حسب متغيرات البحث الرئيسية.

| متغيرات التوصيف | مستويات التغيير | الذكور | الإناث | المجموع | النسبة% |
|---|---|---|---|---|---|
| العمر | 15 -25 | 9 | 18 | 27 | %12 |
| | 26- 35 | 66 | 53 | 119 | %51 |
| | 36- 45 | 42 | 27 | 69 | %30 |
| | 46 فما فوق | 14 | 4 | 18 | %7 |

(181) عطفية ، حمدي أبوالفتوح : منهجية البحث العلمي وتطبيقاتها في الدراسات التربوية والنفسية ، دار النشر للجامعات ، الطبعة الأولى ، القاهرة .2002.

(182) أبو علام ، رجاء محمود: التعلم أسسه وتطبيقاته، دار الميسرة، الطبعة الأولى، الأردن.2004.

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | المجموع | 131 | 102 | 233 | %100 |
| الوضع الاجتماعي | 25 -15 | 9 | 18 | 27 | %12 |
| | 35 -26 | 66 | 53 | 119 | %51 |
| | 45 -36 | 42 | 27 | 69 | %30 |
| | 46 فما فوق | 14 | 4 | 18 | %7 |
| المستوى التعليمي | أمي | 10 | 26 | 36 | %15 |
| | أساس | 34 | 33 | 67 | %29 |
| | ثانوي | 67 | 29 | 96 | %41 |
| | الجامعي وفوق | 20 | 14 | 34 | %15 |
| | المجموع | 131 | 102 | 233 | %100 |
| النوع | ذكور | 131 | | | %56 |
| | الإناث | 102 | | | %44 |
| | المجموع | 233 | | | %100 |

**أدوات الدراسة :**

اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على الأدوات الآتية:

استمارة المعلومات الأساسية.

مقياس الضغوط النفسية..

**أولا :استمارة المعلومات الأساسية:**

اشتملت الاستمارة على خمسة متغيرات أساسية هي (النوع /العمر /الحالة الاجتماعية /المستوى التعليمي) فالنوع اشتمل على مستويين (ذكر، أنثي) على المفحوص وضع علامة(√)صاح على الخيار الذي ينطبق عليه، أما العمر فقد قسم لأربع فئات تبدأ ب[15- إلى -25]، [26-35]، [36-45] ،[46 فما فوق]، بينما تم تقسيم متغير الحالة الاجتماعية إلي أربعة مستويات هي: متزوج، عازب، أرمل، مطلق، بينما تم تقسيم متغير المستوى التعليمي إلى أربعة مستويات هي: أمي، أساس ،ثانوي، جامعي وفوق الجامعي.

**مقياس الضغوط النفسية لمرضى فقدان المناعة المكتسب .**

اقتبس الباحثان مقياس الضغوط النفسية لمرضى الإيدز من مقياس مواقف الحياة الضاغطة لزينب محمود شقير، وأعدا عباراته عن طريق التقرير الذاتي ومن ثم عرضاها على المحكمين لإبداء آرائهم حول مناسبة العبارات للبحث، وقد اتفقوا على ذلك.

**طريقة تصحيح المقياس :-**

استخدم الباحثان في تصحيح المقياس طريقة ليكرت حيث أعطى العبارات الموجبة أوزان للإجابة على كل خيار من خيارات الإجابة كالآتي: (5) لدائماً (4) لغالباً (3) لأحياناً (2) لنادراً (1) للايحدث. وأوزان عكسية في حالة العبارات السالبة حيث أعطي (1) لدائماً (2) لغالباً (3) لأحياناً (4) لنادراً (5) للايحدث.

احتوى المقياس في صورته المبدئية على ( 52) عبارة وتم تعديل بعض العبارات بعد عرضها على المحكمين.

**عرض ومناقشة الفروض**

**<u>عرض الفرض الأول وإجراءات تحليل بياناته ونتيجته</u>:**

للإجابة عن الفرض الأول من فروض البحث الحالي والذي نصه: "تتسم الضغوط النفسية لدى مرضى فقدان المناعة المكتسب بالانخفاض"، قام الباحثان بإجراء اختبار (ت) لمتوسط مجتمع واحد، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الإجراء:

جدول رقم (2) يوضح نتيجة اختبار (ت) لمتوسط مجتمع واحد للحكم على درجة الضغوط النفسية لدى مرضى فقدان المناعة المكتسب

| أبعاد الضغوط | الوسط الحسابي | انحراف معياري | قيمة محكية | قيمة (ت) المحسوبة | د ح | دلالة إحصائية | استنتاج |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أسرية | 17.4635 | 5.63546 | 21 | -9.579- | 232 | .000 | انخفاض |
| اجتماعية | 13.4721 | 5.10581 | 18 | -13.537- | 232 | .000 | انخفاض |
| انفعالية | 22.5107 | 5.54380 | 24 | -4.101- | 232 | .000 | انخفاض |
| شخصية | 20.0687 | 5.76886 | 21 | -2.464- | 232 | .014 | انخفاض |
| عملية | 20.0815 | 5.50449 | 21 | -2.547- | 232 | .012 | انخفاض |
| اقتصادية | 24.2446 | 7.51638 | 21 | 6.589 | 232 | .000 | انخفاض |
| صحية | 22.7253 | 6.27132 | 24 | -3.103- | 232 | .002 | انخفاض |
| الكلية | 140.5700 | 34.74992 | 150 | -4.144- | 232 | .000 | انخفاض |

تشير هذه النتيجة إلى أن مرضى فقدان المناعة المكتسب بمركز الإرشاد النفسي تتسم درجة الضغوط النفسية لديهم بالانخفاض، وذلك نسبة للاستفادة من المركز في توفير الإرشاد الذي يساعد في معالجة كثير من الضغوط والاضطرابات النفسية التي يعانون منها.

أشارت منظمة الصحة العالمية (2008) إلى أن في البلدان المنخفضة الدخل والمرتفعة الدخل وجد ارتفاع في معدلات الاكتئاب لدى المصابين بعدوى فيروس العوز المناعي البشري مقارنة بغير المصابين بعدواه . ويمكن لأساليب التحمل والتمتع بسعة الحيلة تحديد معالم معاناة أعراض الاكتئاب وقدرة الفرد علي الاعتناء بنفسه. كما يمكن للعلاقات الأسرية والمساندة من قبل الحياة أن تؤثر أيضاً في العواقب المترتبة من حيث الصحة النفسية.

كما أن الإنسان يتعرض للضغوط المختلفة باستمرار ويستطيع أن يعيد توازنه بشكل سريع بمدى قدرته على المواجهة والمحاولة في التحمل، فالشخصية الإنسانية ذات خصائص يتميز بعضها عن البعض الآخر، فبعض العوامل الضاغطة تشكل عبئاً على أنماط معينة من الشخصيات، في حين تستطيع أنماط أخرى تحملها ومن ثم تصريفها بالشكل الذي لا يترك أثراً لدى الفرد، وأيضاً تتدخل المكونات البيولوجية في قدرة التحمل وقوة أجهزة الفرد البدنية (الأمارة ،2001)[183].

ويشير الباحثان أن هنالك تغيرات كثيرة حدثت في الفترة الأخيرة في محيط الاهتمام ورعاية مصابي ومرضى فقدان المناعة المكتسب في الولاية والسودان ، حيث بدأ الاهتمام برعاية المرضى من خلال الاهتمام بتنظيم ورعاية التدريب والتأهيل النفسي والاجتماعي والصحي للمعايشة الإيجابية مع المرض، وان هذا الاهتمام شمل القطاع الحكومي والخاص والمنظمات المختلفة العاملة في مجال فقدان المناعة المكتسب والرعاية؛ مما ساعد في تقليل الضغوط النفسية من خلال توفير فرص العلاج والرعاية لتبني التجمعات والجمعيات التي يجد فيها المتعايشون مع الفيروس المتنفس الطبيعي عندما يجدون من هم في ظروفهم ووضعهم، وبوجودهم تنفذ النشاطات الاجتماعية والثقافية والتي من خلال هذه الجمعيات تنفذ المنظمات أهدافها التربوية بتوفير فرص التعليم والتدريب والتأهيل، وتقديم خدماتها الصحية والمادية والتبصير بالحقوق الإنسانية والقانونية للمرضى.

**عرض الفرض الثاني وإجراءات تحليل بياناته ونتيجته :**

للتحقق من صحة الفرض الثاني من فروض البحث والذي نصه: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجات الضغوط النفسية لدى مرضي فقدان المناعة المكتسب تعزى لمتغير النوع " قام

(183) الأمارة ، سعد : الضغوط النفسية ، مجلة النبأ . العدد 54. 2001.

الباحثان أولاً بحساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل مجموعة من هاتين المجموعتين على حدة، ومن ثم قام الباحثان بتطبيق اختبار(ت) للفرق بين متوسطي مجموعتين مستقلتين، والجدول التالي يبيّن نتائج هذا الإجراء:

جدول رقم (3) يوضح نتيجة اختبار (ت) للفرق بين متوسطي مجموعتين مستقلتين لمعرفة دلالة الفروق في درجات الضغوط النفسية لدى مرضى فقدان المناعة المكتسب والتي تعزى لمتغير للنوع.

| أبعاد الضغوط | المجموعة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة (ت) المحسوبة | درجات الحرية | القيمة الاحتمالية | الاستنتاج |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أسرية | ذكور | 16.7710 | 5.40877 | -2.142- | 231 | .033 | توجد فروق لصالح الإناث |
| | إناث | 18.3529 | 5.82015 | | | | |
| اجتماعية | ذكور | 12.9542 | 4.85143 | -1.763- | 231 | .079 | لا توجد فروق |
| | إناث | 14.1373 | 5.36590 | | | | |
| انفعالية | ذكور | 21.2366 | 4.34446 | -4.110- | 231 | .000 | توجد فروق لصالح الاناث |
| | إناث | 24.1471 | 6.44151 | | | | |
| شخصية | ذكور | 19.1221 | 5.05207 | -2.883- | 231 | .004 | توجد فروق لصالح الاناث |
| | إناث | 21.2843 | 6.39829 | | | | |
| عملية | ذكور | 19.7786 | 5.44383 | -.952- | 231 | .342 | لا توجد فروق |
| | إناث | 20.4706 | 5.58411 | | | | |
| اقتصادية | ذكور | 23.4656 | 7.46303 | -1.801- | 231 | .073 | لا توجد فروق |
| | إناث | 25.2451 | 7.50239 | | | | |
| صحية | ذكور | 21.5725 | 6.39234 | -3.245- | 231 | .001 | توجد فروق لصالح الاناث |
| | إناث | 24.2059 | 5.81452 | | | | |
| الكلية | ذكور | 134.9000 | 31.56016 | -2.864- | 231 | .005 | توجد فروق لصالح الاناث |
| | إناث | 147.8400 | 37.37176 | | | | |

أشارت نتيجة هذه الفرضية إلى أنّه توجد فروق في الضغوط النفسية لدى مرضى فقدان المناعة المكتسب في الأبعاد الفرعية الأسرية، والانفعالية، والشخصية، والصحية، ولا توجد فروق في الاجتماعية والعملية والاقتصادي.

وأشارت دراسة البيلي (2004)[184] إلى أن الإناث هنا أكثر سلبية في نظرهم للحياة من الذكور. وتتفق كذلك مع دراسة كابلان، (Kaplan ، 996)[185] في أن النساء المصابات بالإيدز ترتفع لديهْنَ مستويات المعاناة النفسية ، كما إنهُنَ يعانين من أعراض الاكتئاب والقلق. وكذلك تشير دراسة أولي ( Olley 2003)[186] إلي أن النساء أكثر عرضة للإصابة باضطرابات نفسية في مرحلة ما بعد الصدمة، و تشير دراسة كجور(2004)[187] إلى أن النساء المصابات بمرض الإيدز ترتفع لديهْنَ مستويات القلق والاكتئاب أكثر من الرجال.

ويفسر الباحثان ذلك بأن الذكور هم أكثر جرأة ومبادرة في التعبير عن ذاتهم في الحياة ، وإنهم يتمتعون بفرص وخيارات أكثر في كثير من مناحي الحياة بالظهور والتعبير عن مشاكلهم ومناقشتها بطريقة واضحة ، وهم أكثر تحملاً للضغوط ومعالجتها كما تتيح العوامل البيئية والثقافية للذكور فرصاً اكبر للتعبير عن أرائهم واتجاهاتهم، مع امتلاك الذكور إلي حد كبير ناصية القرارات الشخصية ، وهذا دون شك يخلق لديهم نوعاً من الأمل والتفاؤل بصورة أوسع من النساء نحو المستقبل لا سيما في مجتمعنا السوداني، وغالباً ما يتمتعون بفرص وخيارات أكثر من تلك التي تتمتع بها الإناث ، لأنهم يمتلكون القرار في تحديد مصيرهم سواء من ناحية استمرار التعليم واختيار المهنة المناسبة والأدوار الاجتماعية التي يشاركون فيها، والأنشطة الحياتية المختلفة أو المقدرة العالية في مجابهة مشاكل الحياة والمعاناة.

يعزو الباحثان هذه الفروق إلى صالح الرجال بان التنشئة الاجتماعية والنظم السائدة في المجتمع السوداني تعضد على قوة شخصية الذكور وقوامتهم في المجتمع ، وتربيتهم بتحمل المسؤولية والصبر وتحمل الشدائد وهذا ما يؤثر على حياتهم بإيجابية أكثر من النساء، وأن ضعف الرجل وإحساسه

(184) البيلي ، الرشيد اسماعيل الطاهر : النظرة إلى الحياة والميل إلى الكفاح لدى الطلاب المصابين بمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) وعلاقتها ببعض سمات الشخصية والمستوى الاجتماعي الاقتصادي الديمغرافي، جامعة النيلين كلية الآداب ،رسالة دكتورة غير منشورة. 2004.

(185) Kaplan , marks , Gary ;Mertens ,Steven .B : (1997) Distress and coping among woman with HIV infection ;preliminary finding s from a multiethnic sample . American Journal of orthop psychiatry Vol 67 (1) , jan 1997 , 80 – 91.

(186) Olley, B. O.; Zeier, M. D.; Seedat, S.; Stein, D. J. : 2005: Post-traumatic stress disorder among recently diagnosed patients with HIV/AIDS in South Africa. APA psyc NET DIRECT AIDS Care. Vol 17(5), Jul 2005, 550-557.

(187) كجور ، ادم بشير ادم: القلق والاكتئاب النفسي لدي مرضى الايدز و علاقتهما ببعض المتغيرات الديمغرافيه دراسة ميدانية لمرضى الايدز بالمستشفيات والمراكز بولاية الخرطوم . جامعة ام درمان الاسلامية كلية الاداب : رسالة ماجستير غير منشورة . 2003.

بالدونية والضعف والتذلل والانكسار يعتبر سمة سلبية في شخصية الرجل، وان الرجال دائماً ما يتسمون بالثقة العالية أكثر من النساء ويشعرون بالقوة والتحكم في أحداث الحياة المختلفة والسيادة في مجتمعهم، في حين أن النساء أكثر ميلاً للضعف والانهزامية والحاجة للمساندة والمساعدة والدعم، عند مواجهة المواقف الحياتية الصعبة كالمرض والضغوط المختلفة، وأن النساء هنَّ الأكثر حساسية وقلقا عند التعرض للابتلاءات والأمراض والضغوط بحكم تكونهْنَ الاجتماعي والانفعالي والروحي. وأنهنَ أكثر حساسية للآثار التي ترتبط بالمظهر والسمعة لأنهما عنصران أساسيان من عناصر تشكيل مفهوم الذات الخاص والعام لدى المرأة.

**عرض الفرض الثالث وإجراءات تحليل بياناته ونتيجته :**

للتحقق من صحة الفرض الثالث من فروض البحث والذي نصه: " توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجات الضغوط النفسية لدى مرضى فقدان المناعة المكتسب تعزى لمتغير العمر" قام الباحثان بتطبيق تحليل التباين الأحادي، والجدول التالي يبيّن نتائج هذا الإجراء:

جدول رقم (4) يوضح نتيجة تحليل التباين الأحادي لمعرفة دلالة الفروق في درجات الضغوط النفسية لدى مرضى فقدان المناعة المكتسب التي تعزى لمتغير العمر

| أبعاد الضغوط | مصدر التباين | مجموع المربعات | د ح | متوسط المربعات | النسبة الفائية | قيمة احتمالية | الاستنتاج |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أسرية | بين المجموعات | 199.491 | 3 | 66.497 | 2.124 | .098 | لا توجد فروق |
| | داخل المجموعات | 7168.449 | 229 | 31.303 | | | |
| | الكلي | 7367.940 | 232 | | | | |
| اجتماعية | بين المجموعات | 283.363 | 3 | 94.454 | 3.752 | .012 | توجد فروق لصالح المجموعة الأولي |
| | داخل المجموعات | 5764.706 | 229 | 25.173 | | | |
| | الكلي | 6048.069 | 232 | | | | |
| انفعالية | بين المجموعات | 195.421 | 3 | 65.140 | 2.151 | .095 | لا توجد فروق |
| | داخل المجموعات | 6934.802 | 229 | 30.283 | | | |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الكلي | 7130.223 | 232 | | | | |
| شخصية | بين المجموعات | 152.367 | 3 | 50.789 | 1.537 | .206 | لا توجد فروق |
| | داخل المجموعات | 7568.534 | 229 | 33.050 | | | |
| | الكلي | 7720.901 | 232 | | | | |
| عملية | بين المجموعات | 43.759 | 3 | 14.586 | .478 | .698 | لا توجد فروق |
| | داخل المجموعات | 6985.692 | 229 | 30.505 | | | |
| | الكلي | 7029.451 | 232 | | | | |
| اقتصادية | بين المجموعات | 124.648 | 3 | 41.549 | .733 | .533 | لا توجد فروق |
| | داخل المجموعات | 12982.408 | 229 | 56.692 | | | |
| | الكلي | 13107.056 | 232 | | | | |
| صحية | بين المجموعات | 47.382 | 3 | 15.794 | .398 | .754 | لا توجد فروق |
| | داخل المجموعات | 9077.039 | 229 | 39.638 | | | |
| | الكلي | 9124.421 | 232 | | | | |
| الكلية | بين المجموعات | 5041.931 | 3 | 1680.644 | 1.399 | .244 | لا توجد فروق |
| | داخل المجموعات | 275111.288 | 229 | 1201.359 | | | |
| | الكلي | 280153.219 | 232 | | | | |

وقد توصل فريق بحثي علمي تنزاني إلى أن تعاطي جرعات يومية من الفيتامينات المتنوعة يؤخر تطور فيروس الإيدز، وان الأشخاص الذين يتلقون الفيتامينات زادت لديهم عدد خلايا المناعة، كما قلت نسبة الإصابة بالأمراض الانتهازية الفيروسية وان هذه الفيتامينات تنتج نوعية أفضل من الحياة للمصابين بالإيدز، ولكنها لاتحد بأي شكل من الإشكال محل العقاقير الطبية اللازمة للعلاج (رزق، 2007)[188].

ويضيف غندور (1999)[189] أنه لهذه الأسباب فان المريض يستحق المزيد من الاهتمام من قبل المستشارين الممارسين والباحثين في هذا المجال، وقد أكد هؤلاء الباحثون بأن ثمة عناصر تمثل خصائص نظرة المضي في نهاية العمر تمثل نقاط أساسية لتحسين نوعية الحياة لهؤلاء المرضى وهي:

(188) رزق ، مروة : فيتامين c يتحكم في نمو الخلايا السرطانية يجعل العلاج الكيماوي أكثر فعالية ، http:// abaalhasan.jeeran.com / archive / 17/3/2007 .2007.

(189) الغندور ، العارف بالله محمد : أسلوب حل المشكلات وعلاقته بنوعية الحياة. دراسة نظريه ، مؤتمر جودة الحياة ، مركز الإرشاد النفسي، عين شمس . 1999.

الإرشادات المتعلقة بكيفية التحكم في الألم والأعراض، كيفية تفادي التفكير والتوقع الدائم غير الصحيح للموت، تحقيق قدر من الشعور بضبط النفس، التخلص من الأعباء المرهقة، تقوية العلاقات مع الأشخاص المحبوبين لديهم.

يفسر الباحثان هذه النتيجة بأن الفترة العمرية خاصة عند المعايشة مع المرض والاستمرار في العملية الإرشادية التي ترتبط مع المعالجة الإكلينيكية، تعمل كل هذه العمليات إلي الترابط في بناء الجانب التوافقي والرضا والإيمان بالقضاء والقدر خيره وشره وتقوية إرادة المريض وشخصيته، والتعامل بإيجابية وحل كل المعضلات التي يمكن أن تحدث للمريض، كما أن تناول العلاج بطريقة مستمرة مع تنفيذ الإرشادات النفسية والصحية غالباً ما تكون نتيجة لذلك النضج الفكري للفرد والتشبع بكل المعارف العلمية بالمرض، والاستفادة من التجارب التي يمر بها خلال فترة الإصابة والاستفادة من كل تجاربه المختلفة في ضبط النفس، وحل المشكلات وتبني استراتيجيات صحيحة للوصول إلي التوافق وتحمل الصدمات والضغوط المختلفة.

**عرض الفرض الرابع وإجراءات تحليل بياناته ونتيجته:**

للتحقق من صحة الفرض الرابع والذي نصه: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجات الضغوط النفسية لدى مرضى فقدان المناعة المكتسب تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية" قام الباحث بتطبيق تحليل التباين الأحادي، والجدول التالي يبيّن نتائج هذا الإجراء:

جدول رقم (5) يوضح نتيجة تحليل التباين الأحادي لمعرفة دلالة الفروق في درجات الضغوط النفسية لدى مرضى فقدان المناعة المكتسب تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

| أبعاد الضغوط | مصدر التباين | مجموع المربعات | د ح | متوسط المربعات | النسبة الفائية | قيمة احتمالية | الاستنتاج |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أسرية | بين المجموعات | 338.564 | 3 | 112.855 | 3.677 | .013 | توجد فروق لصالح الحالة الثالثة |
| | داخل المجموعات | 7029.376 | 229 | 30.696 | | | |
| | الكلي | 7367.940 | 232 | | | | |
| اجتماعية | بين المجموعات | 323.360 | 3 | 107.787 | 4.312 | .006 | توجد فروق لصالح الحالة الثالثة |
| | داخل المجموعات | 5724.709 | 229 | 24.999 | | | |
| | الكلي | 6048.069 | 232 | | | | |
| انفعالية | بين المجموعات | 264.382 | 3 | 88.127 | 2.939 | .034 | توجد فروق لصالح |
| | داخل المجموعات | 6865.841 | 229 | 29.982 | | | |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الكلي | 7130.223 | 232 | | | | الحالة الثالثة |
| شخصية | بين المجموعات | 428.150 | 3 | 142.717 | 4.481 | .004 | توجد فروق لصالح الحالة الثالثة |
| | داخل المجموعات | 7292.752 | 229 | 31.846 | | | |
| | الكلي | 7720.901 | 232 | | | | |
| عملية | بين المجموعات | 377.165 | 3 | 125.722 | 4.328 | .005 | توجد فروق لصالح الحالة الثالثة |
| | داخل المجموعات | 6652.285 | 229 | 29.049 | | | |
| | الكلي | 7029.451 | 232 | | | | |
| اقتصادية | بين المجموعات | 241.563 | 3 | 80.521 | 1.433 | .234 | لا توجد فروق |
| | داخل المجموعات | 12865.493 | 229 | 56.181 | | | |
| | الكلي | 13107.056 | 232 | | | | |
| صحية | بين المجموعات | 484.961 | 3 | 161.654 | 4.285 | .006 | توجد فروق لصالح الحالة الثالثة |
| | داخل المجموعات | 8639.460 | 229 | 37.727 | | | |
| | الكلي | 9124.421 | 232 | | | | |
| كلية | بين المجموعات | 14550.941 | 3 | 4850.314 | 4.182 | .007 | توجد فروق لصالح الحالة الثالثة |
| | داخل المجموعات | 265602.277 | 229 | 1159.835 | | | |
| | الكلي | 280153.219 | 232 | | | | |

ولمعرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية عند إجراء المقارنات بين متوسطات متغير الحالة الاجتماعية في درجات أبعاد الضغوط النفسية، قام الباحثان بإجراء ( اختبار شيفي) حيث اتفقت نتائج هذا الاختبار على وجود فروق في متوسطات درجات أبعاد الضغوط النفسية التي تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية. كانت متوسطات الفروق الاجتماعية على ضوء اختبار شيفي هي المجموعة الأولي متزوج (134.5310) وهو أدني متوسط وأرمل هي المجموعة الثالثة (156.0930) أعلي متوسط مما يدل علي وجود فروق في درجات الضغوط النفسية تعزي لمتغير الحالة الاجتماعية.

ويفسر الباحثان هذه النتيجة إلي التفاعل الإيجابي الناجح لعملية الإرشاد والعلاج النفسي الذي يتلقاه المرضى في مركز الإرشاد النفسي، الذي يشترك فيه مصابو الإيدز مع كل من المرشد النفسي والكوادر الطبية والأسرة والمجتمع . حيث يعمل كل هؤلاء على تقليل صدمة الإصابة بالمرض والوصول إلى الحد الأدنى لقبول المرض من خلال الجوانب العلمية الإرشادية والعلاجية والاجتماعية

والدينية الروحية، وبأن هذا المرض ابتلاء رباني ويشير إلي ذلك نجاتي (2005)[190] بالقول بأن المؤمن الصادق الإيمان لا يخاف من مصائب الدهر وغوائل الأيام، وأنه لا يخاف أن تصيبه الأمراض، أو تقع له الحوادث أو تحل به الكوارث فهو يؤمن بالقضاء والقدر ويعلم حق العلم أن ما يحل بالناس من سراء أو ضراء، إنما هو ابتلاء من الله تعالي ليعلم من سيحمده على ما يناله من سراء ومن سيصبر علي ما يناله من ضراء، ولذلك فهو لا يجزع إذا أصابه شر، بل يتحمل ويصبر ويحمد الله تعالي، ويدعوه أن يرفع عنه الشر والبلاء ويقول الله تعالي **(كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ۗ وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ (35) الأنبياء ويقول تعالي (مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ (22 (لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ (23) الحديد الآية.**

**<u>عرض الفرض الخامس وإجراءات تحليل بياناته ونتيجته</u> :**

للتحقق من صحة الفرض الخامس من فروض البحث والذي نصه: " توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجات الضغوط النفسية لدى مرضى فقدان المناعة المكتسب التي تعزى لمتغير المستوى التعليمي" قام الباحثات بتطبيق تحليل التباين الأحادي، والجدول التالي يبيّن نتائج هذا الإجراء :

جدول رقم (6) يوضح نتيجة تحليل التباين الأحادي لمعرفة دلالة الفروق في درجات الضغوط النفسية لدي مرضي فقدان المناعة المكتسب التي تعزى لمتغير المستوى التعليمي

| أبعاد الضغوط | مصدر التباين | مجموع المربعات | د ح | متوسط المربعات | النسبة الفائية | قيمة احتمالية | الاستنتاج |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أسرية | بين المجموعات | 938.554 | 3 | 312.851 | 11.143 | .000 | توجد فروق لصالح المجموعة الأولي |
| | داخل المجموعات | 6429.386 | 229 | 28.076 | | | |
| | الكلي | 7367.940 | 232 | | | | |
| اجتماعية | بين المجموعات | 870.954 | 3 | 290.318 | 12.842 | .000 | توجد فروق لصالح المجموعة الأولي |
| | داخل المجموعات | 5177.115 | 229 | 22.607 | | | |
| | الكلي | 6048.069 | 232 | | | | |

(190) نجاتي، محمد عثمان : <u>الحديث النبوي وعلم النفس</u> ، دار الشروق ، الطبعة الأولي ، القاهرة . 1989.

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| انفعالي | بين المجموعات | 706.057 | 3 | 235.352 | 8.390 | .000 | توجد فروق لصالح المجموعة الأولي |
| | داخل المجموعات | 6424.166 | 229 | 28.053 | | | |
| | الكلي | 7130.223 | 232 | | | | |
| شخصية | بين المجموعات | 1017.775 | 3 | 339.258 | 11.590 | .000 | توجد فروق لصالح المجموعة الأولي |
| | داخل المجموعات | 6703.126 | 229 | 29.271 | | | |
| | الكلي | 7720.901 | 232 | | | | |
| عملية | بين المجموعات | 603.845 | 3 | 201.282 | 7.173 | .000 | توجد فروق لصالح المجموعة الأولي |
| | داخل المجموعات | 6425.605 | 229 | 28.059 | | | |
| | الكلي | 7029.451 | 232 | | | | |
| اقتصادية ا | بين المجموعات | 1741.186 | 3 | 580.395 | 11.694 | .000 | توجد فروق لصالح المجموعة الأولي |
| | داخل المجموعات | 11365.870 | 229 | 49.633 | | | |
| | الكلي | 13107.056 | 232 | | | | |
| صحية | بين المجموعات | 837.753 | 3 | 279.251 | 7.717 | .000 | توجد فروق لصالح المجموعة الأولي |
| | داخل المجموعات | 8286.668 | 229 | 36.186 | | | |
| | الكلي | 9124.421 | 232 | | | | |
| الدرجة الكلية | بين المجموعات | 44390.347 | 3 | 14796.782 | 14.372 | .000 | توجد فروق لصالح المجموعة الأولي |
| | داخل المجموعات | 235762.872 | 229 | 1029.532 | | | |
| | الكلي | 280153.219 | 232 | | | | |

ولمعرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية عند إجراء المقارنات بين متوسطات متغير المستوى التعليمي في درجات أبعاد الضغوط النفسية، قام الباحثان بإجراء (اختبار شيفي) حيث اتفقت نتائج هذا الاختبار على وجود فروق في متوسطات درجات أبعاد الضغوط النفسية التي تعزي لمتغير المستوى التعليمي. وكانت متوسطات الفروق التعليمية على ضوء اختبار شيفي هي المجموعة الرابعة أدنى متوسط (جامعي) هو (116.9400)، والمجموعة الأولى هي (أمي) (160.6400) ويعتبر أعلى متوسط.

اتفقت هذه الدراسة مع ما توصلت إليه الباحثة (سعاد موسي، 2002)[191] حيث تذكر أن التعليم أعطى مزيداً من الفهم لمواقف الحياة وفرص التأقلم مع الحياة والضغوط خاصة لدى ربات البيوت. وان التعليم يقلل من وحدة الأعراض الاكتئابية.

وأشارت هذه النتيجة إلي ما تناوله بشير (2006)[192] من أن المستويات العلمية الأعلى هي ذات جودة ونوعية حياة أفضل، حيث أشار تقرير البنك الدولي (1991) إلى أن تحسين الحياة تتطلب دخلاً عالياً ، ولكنها في نفس الوقت تتضمن تعليماً جيداً ومستويات عالية من التغذية وحياة ثقافية غنية. وأن تحسين الحياة للفرد من خلال التعليم الجيد والعناية الصحية والتوزيع العادل للثروة والدخول، وإقامة نظام الأمن الاجتماعي والاهتمام بالثقافة وإقامة علاقات إنسانية على أساس العدل والسلم، والمساواة ورعاية الحقوق الأساسية وإتاحة الفرصة للمشاركة والتداول السلمي للسلطة والتحرر من العبودية للغير والاعتماد عليهم، إضافة إلي التحرير من اسر الجهل والفقر والمرض.

ويرى سقراط بأن المعرفة مهمة في أداء الإنسان وسلوكه وعندما يكتسب الإنسان المعرفة فانه سوف يعمل ما هو صواب، وبعدم المعرفة فان الإنسان يكون مهددا بالسلوك الخاطئ ، كما يعتقد بأن الإنسان من خلال المعلومات يكون له بعض التأثير على قدرة التحكم في نفسه (عثمان، 1996)[193].

يفسر الباحثان هذه النتيجة إنه كلما زاد المستوى التعليمي كلما ساهم ذلك في لعب دور كبير في معالجة الضغوط النفسية لدي المرضى، وان المرضى يستفيدون من كل المعارف العلمية وترجمتها في التعامل بإيجابية واختيار الطريقة المثلى في التعايش والتأقلم مع الإصابة بمرض فقدان المناعة المكتسب، وأن الجانب التعليمي يلعب دوراً في التأثير على تطبيق تقنيات الإرشاد النفسي والاستفادة منها ، وفهم الجانب العلمي والمعرفي لمرض الإيدز والتعامل معه بطريقة مثلى.

يرى الباحثان أن الشخص ذو المستوى التعليمي العالي يمكن أن يسهم في عملية تحمل الضغوط، ويعمل علي التخلص من التوتر الناجم عن الإصابة بالضغوط من خلال تطبيق تقنيات نفسية معينه، ويؤثر إيجاباً على تفهم المريض لطبيعة المرض ويعطي مزيداً من التفهم لمواقف الحياة.

---

(191) موسي ، سعاد : نوعية حياة الأسر والصحة النفسية لربات المنازل في مدينة أم درمان القديمة ، جامعة الخرطوم ، رسالة دكتوراه غير منشورة .2000.

(192) بشير ، محمد شريف : الإسلام الحضاري . مشروع النهضة الماليزي .2006.

(193) عثمان ، إبراهيم بخيت : التفاؤل والتشاؤم وعلاقتهما ببعض المتغيرات ، شركه دار الحكمة للطباعة والنشر المحدودة ، الخرطوم . 1417 هـ.

وفرص التأقلم مع الضغوط بمختلف أنواعها؛ بينما نجد أن غير المتعلمين يجهلون كيفية التعامل مع المرض.

ومما لا شك فيه أن الفرد المتعلم يكون قادراً علي ضبط انفعالاته واستقلال إمكانياته وقدراته أكثر من غير المتعلم، وأنه يتبع أساليب الوقاية والإرشاد والتوجيه، والتمسك بالمعاني الموضوعية ومع الواقع الذي يعيش فيه، ولا يبالغ في حدوث الآثار الصحية التي يمكن أن تحدث له ويدري بكيفية التعامل معها بصورة إيجابية. حيث إن للتعلم أهمية كبيرة في حياة الفرد وهو عامل مؤثر في توافقه النفسي والاجتماعي، فهو يساعد الفرد على اكتساب الخبرات والمهارات الاجتماعية والاتجاهات الإيجابية والقيم الموجبة، ويجعل الفرد أكثر إدراكاً لما حوله مما يجعله أكثر توافقاً وتكيفاً مع المتغيرات المحيطة به. فالشخص المتعلم المدرك نجده دائماً يتجنب المواقف التي تعرضه إلي المخاطر فالتعلم يساعد علي اكتساب أساليب التفكير السليمة، ويساعد علي فهم طبيعة المشكلة واستخدام أسلوب امثل لحلها، وان الفرد المتعلم يعمل على بناء وتكوين شخصيته بشكل إيجابي مما يساعده علي التوافق والتكيف مع مجتمعه وظروفه الصحية.

**النتائج والتوصيات:**

ويمكن تلخيص نتائج هذه الدراسة فيما يلي:

1/ تتسم الضغوط النفسية لدى مرضى فقدان المناعة المكتسب بمركز الإرشاد النفسي والعلاجي بمستشفى أم درمان التعليمي بولاية الخرطوم بالانخفاض.

2/ وجود فروق في الضغوط النفسية لدى مرضى فقدان المناعة المكتسب بمركز الإرشاد النفسي، تعزى لمتغيرات النوع، العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي.

**وبناءً على ما توصل إليه الباحثان من نتائج قاما بوضع عددٍ من التوصيات:**

1. توفير خدمة الإرشاد النفسي في كل المرافق الصحية للمساعدة في خفض الضغوط لمرضى فقدان المناعة المكتسب.
2. نشر الوعي والتثقيف الصحي لمحاربة الوصمة والتمييز التي تجابه مرضى فقدان المناعة المكتسب .
3. على المؤسسات الحكومية والمنظمات الراعية لمرضى فقدان المناعة المكتسب؛ الاهتمام بالعوامل النفسية التي تساعد في رفع الروح المعنوية لديهم.
4. العمل على زيادة العوامل التي تساهم في خفض الضغوط النفسية لدى مرضى فقدان المناعة المكتسب.

5. تصميم برامج إرشادية علاجية متكاملة تهدف إلى خفض الضغوط لدى مرضى فقدان المناعة المكتسب.

6. العمل على تكوين مفهوم إيجابي نحو مرضى فقدان المناعة المكتسب وأسرهم.

**المراجع:**


1. أبو العلا، محمد محمود: الطاعون الأبيض، مطابع v. l p، القاهرة .1988.
2. أبو علام، رجاء محمود: التعلم أسسه وتطبيقاته، دار الميسرة، الطبعة الأولى، الأردن.2004.
3. الحفار، سعيد محمد: وباء الإيدز مشكلة بيئية عالمية، دار الفكر المعاصر، بيروت. 1992.
4. الرشيدى، هارون توفيق: الضغوط النفسية طبيعتها – نظرياتها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة .1999.
5. العبيد، الفاضل: داء الإيدز بين اليأس والأمل، دار النشر، الطبعة الأولى، الخرطوم.1988.
6. القضاة، عبد الحميد عبد العزيز: الإيدز حصاد الشذوذ، دار بن قدامه للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، بيروت. 1986.
7. بشير، محمد شريف: الإسلام الحضاري . مشروع النهضة الماليزي .2006.
8. نجاتي، محمد عثمان: الحديث النبوي وعلم النفس، دار الشروق، الطبعة الأولي، القاهرة. 1989.
9. حمدان، محمد زياد: البحث العلمي كنظام، دار التربية الحديثة, عمان، الأردن.1989.
10. عبد الحميد ،جابر و كفافي ، علاء الدين: معجم علم النفس والطب النفسي ، دار النهضة العربية، القاهرة .1995.
11. عبد المقصود، أماني وعثمان، تهاني: الضغوط الأسرية والنفسية الأساليب والعلاج، الطبعة الأولى، القاهرة. 2007 .
12. عبدا لله ، محمد قاسم: الصحة النفسية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية. القاهرة .1997.
13. عثمان، إبراهيم بخيت: التفاؤل والتشاؤم وعلاقتهما ببعض المتغيرات، شركه دار الحكمة للطباعة والنشر المحدودة، الخرطوم. 1417 هـ.
14. عطفية، حمدي أبو الفتوح: منهجية البحث العلمي وتطبيقاتها في الدراسات التربوية والنفسية، دار النشر للجامعات، الطبعة الأولى، القاهرة .2002.
15. عوض، رئيفة رجب: ضغوط المراهقين ومهارات المواجهة (التشخيص والعلاج )، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة . 2001.

16.منصور، طلعت والببلاوى، فيلا: قائمة الضغوط النفسية للمعلمين: دليل للتعرف علي الصحة النفسية للمعلمين، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة . 1999.

17.منظمة الصحة العالمية: التربية الصحية المدرسية للوقاية من الإيدز والإمراض المنقولة جنسيا – سلسلة الإيدز، العدد العاشر– الطبعة العربية الإسكندرية.1993.

**الكتب المترجمة:**

18.الغندور، العارف بالله محمد: أسلوب حل المشكلات وعلاقته بنوعية الحياة. دراسة نظرية، مؤتمر جودة الحياة، مركز الإرشاد النفسي، عين شمس. 1999.

19.دافيدوف، ليندا: مدخل علم النفسي، ترجمة سيد الطوب، الدار الدولية الطبعة الثالثة، القاهرة. 1988.

**الدوريات:**

20.الأمارة، سعد: الضغوط النفسية، مجلة النبأ. العدد 54. 2001.

21.بخش، أميرة طه: أحدث الحياة الضاغطة وعلاقتها بالقلق والاكتئاب لدى عينه من أمهات الأطفال المعاقين عقليا والعاديين بالمملكة العربية السعودية، مجلة العلوم التربوية النفسية، كلية التربية جامعة البحرين المجلد الثامن العدد الثالث. الرياض. 2007.

22.حسن، هدى جعفر: التفاؤل والتشاؤم وعلاقتهما بضغوط العمل والرضاء عن العمل، مجلة دراسات نفسية، المجلد السادس عشر العدد الأول. القاهرة .2006 .

**رسائل غير منشورة:**

**23.**البيلي، الرشيد إسماعيل الطاهر: النظرة إلى الحياة والميل إلى الكفاح لدى الطلاب المصابين بمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) وعلاقتها ببعض سمات الشخصية والمستوى الاجتماعي الاقتصادي الديمغرافي، جامعة النيلين كلية الآداب ،رسالة دكتورة غير منشورة. 2004.

24.موسي، سعاد : نوعية حياة الأسر والصحة النفسية لربات المنازل في مدينة أم درمان القديمة ، جامعة الخرطوم، رسالة دكتوراه غير منشورة .2000.

**25.**كجور، ادم بشير ادم: القلق والاكتئاب النفسي لدي مرضي الإيدز وعلاقتهما ببعض المتغيرات الديمغرافية دراسة ميدانية لمرضي الإيدز بالمستشفيات والمراكز بولاية الخرطوم. جامعة ام درمان الإسلامية كلية الآداب : رسالة ماجستير غير منشورة . 2003.

**المراجع باللغة الإنجليزية :**

**26**. Folkman.S.and Lazarus. R. S. : if it change it must be stressful a process study of emotion and coping during three stages of collage exams .j.p.s. psychol,48,2002,pp 150-170.

**27**. Alma Au ,: 2004 :Stress and health-related quality of life among HIV-infected persons in Hong Kong. Clinical Psychology Service, Queen Elizabeth Hospital, Hong Kong, AIDS Behav. Jun;8(2):119-29.

**28**. Olley, B. O.; Zeier, M. D.; Seedat, S.; Stein, D. J.: 2005: Post-traumatic stress disorder among recently diagnosed patients with HIV/AIDS in South Africa. APA psyc NET DIRECT AIDS Care. Vol 17(5), Jul 2005, 550-557.

**29**. Karolynn Siegel , Eric W. Schrimshaw: 2005: Stress-Related Growth Among Women Living with HIV/AIDS: Examination of an Explanatory Model Center for the Psychosocial Study of Health & Illness, Mailman School of Public Health, Columbia University, New York, USA Journal of Behavioral Medicine Volume 28, Number 5 / October, 2005 (403-414)

**30** Kaplan, marks, Gary ;Mertens ,Steven. B: (1997) Distress and coping among woman with HIV infection ;preliminary findings from a multiethnic sample. American Journal of orthop psychiatry Vol 67 (1) , jan 1997, 80 – 91.

**31**. Koopman; C. Gore-Felton; F. Marouf; 2000: Relationships of perceived stress to coping, attachment and social support among HIV-positive persons AIDS Care, Volume 12, Issue 5 October 2000 , pages 663 – 672.

**32**. Vosvick M, Koopman C, Gore- : Relationship of functional quality of life to strategies for coping with the stress of living with HIV/AIDS. 2003 Jan-Feb ; 1 (44) : 51-8

**الشبكة العنكبوتية:**

33- الدباغ، رفيده بنت محمد: الإيدز في العالم العربي –أخبار الإيدز في شمال أفريقيا والشرق الأوسط ، 12/blo/post /2008 arabhiv- blogspot- com. Hhp :// .2008.

34- الدحام، منيرة عبدالرحمن: النظرة الاجتماعية لمريض الإيدز ، تحرير منتديات السعودية تحت المجهر www.saudiinfocus.com . 2005.

35- رزق، مروة: فيتامين c يتحكم في نمو الخلايا السرطانية يجعل العلاج الكيماوي أكثر فعالية ،17/3/2007 / archive / http:// abaalhasan.jeeran.com . 2007.

36- عبد القوى، سامي: الاتزان البيولوجي hHp : // www. Ara spine .net/ index . php? com = Optin.2008.

37- منظمة الصحة العالمية: http:// www. nokiagate. Com /vb / health. Section2008.

38 A. Maslow http://www.social-team.com/forum/showthread.php?t=3855

## العوامل الخمسة الكبرى للشخصية وعلاقتها بقلق المستقبل

### (دراسة ميدانية لدى عينة من طلاب جامعة دنقلا)

**د. مجذوب أحمد محمد أحمد قمر**

**الأستاذ المساعد بكلية التربية مروي جامعة دنقلا**

**المُلخص:**

هدفت هذه الدِّراسة إلى دراسة العوامل الخمسة الكبرى للشخصية وعلاقتها بقلق المستقبل لدى طلاب جامعة دنقلا – كليتي التربية و الآداب. ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات وتحليلها. تكونت عينة الدِّراسة من (278) طالباً وطالبة للعام الدراسي 2014- 2015. وقد تم اختيار عينة الدِّراسة عن طريق العينة الطبقية العشوائية بنسبة 10%. وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود مستوى عالٍ من قلق المستقبل

لدى أفراد عينة الدِّراسة. وتسود العوامل الخمسة الكبرى للشخصية لدى أفراد عينة الدِّراسة بدرجة مرتفعة. كما وجدت الدِّراسة علاقة دالة إحصائياً بين العوامل الخمسة الكبرى للشخصية وقلق المستقبل، ولم تظهر الدِّراسة فروق ذات دلالة إحصائية في قلق المستقبل والعوامل الخمسة الكبرى للشخصية لدى أفراد عينة الدِّراسة تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي(ذكر، أنثى). وتوصلت الدِّراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: وضع خطط لاستيعاب الطلبة الخريجين من كافة التخصصات على مراحل، وأن تعمل الجامعات على إعادة هيكلة برامجها والتخصصات التي تطرحها بشكل يتلاءم مع احتياجات المجتمع.

الكلمات المفتاحية: العوامل الخمسة الكبرى للشخصية: قلق المستقبل.

**Abstract**

The aim of this study is to study major factors of personality and future anxiety relationship among university of Dongola Faculty of Education and arts, To achieve this goal the researcher used the descriptive method in data collection and analysis, The study sample consisted of 278 who are (139) males and(139) females included the academic year 2014-2015 as it has been chosen by using the stratified random sample of (10%). The concluded that of high level future anxiety the study sample. prevail the big five personality factors in the study sample highly, The study also found a statistically significant relationship between the big five factors of personality and concern future anxiety, No statistical significant differences in the future and the five factors of personality Due to the variable gender (male, female). The study found a set of recommendations including:: developing plans to accommodate graduate students from all disciplines in stages, and that the university is working on restructuring programs and disciplines that are posed in line with the needs of the community.

**Key words**: Big Five Factors personality: future anxiety

**المُقدِّمة:**

يتميز هذا العصر بسرعة التغيرات الاقتصادية والثقافية والعلمية، والتي أدت بدورها إلى جعل أساليب التوافق معها أكثر تعقيداً، وقد أثرت هذه الظروف على الأفراد، فجعلتهم أكثر عرضة للضغوط النفسية، والمهنية، والاقتصادية، مما جعلهم في حالة من تناقص في علاقتهم الشخصية. وأن موضوع الشخصية يُعدُّ من المواضيع ذات الأهمية وموضع اهتمام علماء النفس والباحثين. وأصبح محوراً لعديد من الدراسات والبحوث العلمية (كَرميان،2008: 9).

تتأثر المكونات الداخلية للإنسان بتفاعله مع البيئة الخارجية، وينتج من هذا التفاعل سلوك واستجابات. ولهذا التفاعل تأثيره على الإنسان منذ بداية حياته ويتزايد تأثيره في سلوكه وخصائصه الاجتماعية حتى تصبح جزاءً من السمات البارزة لشخصيته (الشيباني، 1988: 151). حيث تتكون لدى الفرد بعض سمات الشخصية من جرّاء المؤثرات البيئية وعن طريق ما يتلقاه من تربية، وتعامل، وتنشئة أسرية، واجتماعية، وسياسية، وأخلاقية، ودينية، وفكرية، فضلاً عن السمات البيولوجية التي يورثها الفرد عن طريق الجينات الوراثية (عيسوي،1997: 17).

يسعى الإنسان باستمرار إلى التفاعل والتواصل مع البيئة والظروف التي تحيط به، بهدف التوافق معها. وكثيراً ما ينجح الفرد في مسعاه، ولكنه يفشل أحياناً في المواجهة مع تلك الظروف. وهذا الفشل يولّد لديه حالة إحباط واضطرابات نفسية تنعكس سلباً على سلوكه وتعامله مع الآخرين. إلى جانب ذلك، فإن المشاكل الأسرية والأمراض والمخاوف من تدهور الوضع المالي للأسرة، هي كلها أمور خارجة عن سيطرة الفرد وقدرته، ويصعب عليه تجاوزها أو التخطيط لمواجهتها. وهذا من شأنه أن يؤدي بالفرد إلى الشعور بالحيرة والإرباك، والعجز، والقلق. وزيادة مستوى القلق لدى الفرد هي بمثابة "ردّ فعل لاشتداد الغموض في الحياة ومجهولية المستقبل"، حيث أن فقدان السيطرة وعدم ضمان حالة الاستقرار والأمن النفسي، تؤدّي إلى سيطرة حالة القلق على حياة الفرد اليومية"(Merry,1995, P. 10). أي إن القلق ينشأ عندما يتغلب الجانب السلبي على الواقع، حين يتعرض الفرد إلى حالات متزامنة من التفاؤل والتشاؤم أو الأمل والخوف بشأن المستقبل (Zaleski, 1996:p165-174).

**مشكلة الدِّراسة**

إن التّطور في أشكال التغير الاجتماعي يتطلب تشكيلاً جديداً في الشخصية، وأنماط جديدة من التنشئة الاجتماعية، وطرقاً جديدة لتنظيم مجال الخبرة، وبتالي فإن الشخصية تأتي كنتيجة لما تفرزه التغيرات الاجتماعية من تأثيرات سيكولوجية على سمات الشخصية، مما تقدم ذكره يرى الباحث أن العوامل الخمسة الكبرى للشخصية وقلق المستقبل تتشكل من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تلعب دوراً كبيراً في تشكيل شخصية الفرد واستناداً إلى ما سبق فقد شعر الباحث بمشكلة البحث ووجد أن الموضوع يستحق الدراسة العلمية الدقيقة حيث اختار الباحث فئة الشباب ,لأسباب ذاتية وموضوعية، تتلخص في تواجدهم في طبقات المجتمع وفئاته المختلفة . فعلى امتداد التاريخ كان

الشباب هم مركز الإبداع، ومصدر ثروة المستقبل، لذا رأى الباحث أن تقوم هذه الدراسة على هذه الفئة، ومن هنا يمكننا تحديد مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

- ما درجة شيوع العوامل الخمسة الكبرى للشخصية لدى طلبة جامعة دنقلا – كليتي التربية مروي والآداب كريمة؟
- ما مستوى قلق المستقبل لدى طلبة جامعة دنقلا – كليتي التربية مروي والآداب كريمة؟
- ما طبيعة العلاقة بين العوامل الخمسة الكبرى للشخصية وقلق لدى طلاب جامعة دنقلا كليتي التربية مروي والآداب كريمة؟
- هل توجد فروق دالة إحصائياً في العوامل الخمسة الكبرى للشخصية لدى طلبة جامعة دنقلا كليتي التربية مروي والآداب كريمة تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي؟
- هل توجد فروق دالة إحصائياً في قلق المستقبل لدى أفراد عينة الدِّراسة تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي؟

**أهمية الدِّراسة:**

أ. الأهمية النظرية:

- إن معرفة العلاقة بين أبعاد العوامل الكبرى للشخصية وأبعاد قلق المستقبل لها أهمية واضحة في فهم السلوك الإنساني، فمعرفة طبيعة العلاقة وتقديرها كمياً بشكل دقيق يمكن أن يقود بدوره إلى دقة التنبؤ بحدوث الظاهرة ومن ثم التحكم في إحداثها وتفسيرها.
- أهمية المرحلة العمرية التي يدرسها البحث :إنها تجري على فئة هامة وحساسة من المجتمع، وهي فئة الطلبة التي لها دوراً كبيراً في المجتمع.

ب. الأهمية التطبيقية:

- تحاول الدِّراسة الوقوف على مدى الارتباط بين العوامل الخمسة الكبرى و قلق المستقبل لدى عينة الدراسة باعتباره مجالاً مازال خصباً لإجراء العديد من الدراسات الوصفية.
- توجيه أنظار الباحثين إلى ضرورة إجراء المزيد من الدراسات التي تتناول العوامل الكبرى للشخصية مع متغيرات جديدة مثل الأساليب المعرفية والأساليب المزاجية وأساليب التفكير.
- تكمن أهمية الدِّراسة في اقتراح بعض الآراء والتوصيات التي من شأنها التخفيف من آثار هذه الظاهرة التي قد يتعرض لها بعض أفراد المجتمع.
- إمكانية الاستفادة من نتائجه في بناء برامج إرشادية وقائية تحول دون وقوع الطلبة فريسة للعوامل الخمسة الكبرى.

**أهداف الدِّراسة:**

تهدف هذه الدِّراسة إلى:

- التحقق من درجة شيوع العوامل الخمسة الكبرى للشخصية لدى طلاب جامعة دنقلا كليتي التربية مروي والآداب كريمة.
- الكشف عن مستوى قلق المستقبل لدى طلاب جامعة دنقلا كليتي التربية مروي والآداب كريمة؟
- معرفة طبيعة العلاقة بين العوامل الخمسة الكبرى للشخصية وقلق لدى طلاب جامعة دنقلا كليتي التربية مروي والآداب كريمة.
- معرفة ماذا إذا كانت هناك فروق دالة إحصائياً في العوامل الخمسة الكبرى للشخصية وقلق المستقبل لدى طلاب جامعة دنقلا كليتي التربية مروي والآداب كريمة تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي.

**حدود الدِّراسة:**

تتحدد الدِّراسة الحالية بحدود الموضوع الذي تتناوله والمتمثل في دراسة العوامل الخمسة الكبرى للشخصية وعلاقتها بقلق المستقبل وبعينة البحث وهم طلاب جامعة دنقلا كليتي التربية مروي والآداب كريمة – السودان في العام الدراسي(2014 – 2015).

**مصطلحات الدِّراسة:**

**1.العوامل الخمسة الكبرى للشخصية:** يعرف ماكري وجون(McCrae & John, 1992:p176) نموذج العوامل الخمسة الكبرى للشخصية بأنه" نموذج يقوم على تصور مؤداه أنه يمكن وصف الشخصية وصفاً اقتصادياً كاملاً من خلال خمسة عوامل أساسية هي :العصابية Neuroticism الانبساطية،Extraversion والانفتاح على الخبرة Open nest on experience والمقبولية Agreeableness ويقظة الضمير Conscientiousness" ويتكون كل عامل من هذه العوامل من مجموعة من السمات، وفيما يلي تعريف لكل عامل.

1–العصابية: (N ) Neuroticism: وهي مجموع السمات الشخصية التي تركز على عدم التوافق والسمات الانفعالية السلبية، وكذلك السلوكية مثل القلق – الاكتئاب (عبد العال،2006: 8). السمات المميزة لهؤلاء الأفراد هي" القلق، الغضب، العدائية، الاكتئاب، الشعور بالذات(تأنيب الضمير)، الانعصاب والقابلية للانجراح (الأنصاري،2002: 712).

2. الانبساط Extraversion (E) ويشمل التفضيل للمواقف الاجتماعية والتعامل معها، والاستقلالية والتفتح الذهني، فالدرجة المرتفعة تدل على أن الأفراد مرتفعي الانبساطية يكونون نشطين ويبحثون عن الجماعة، بينما تدل الدرجة المنخفضة على الانطواء، والهدوء والتحفظ (أبو هاشم،2010: 278). السمات المميزة لهؤلاء الأفراد في " الدفء أو المودة، الاجتماعية، توكيد الذات، النشاط، البحث عن الإثارة، الانفعالات الإيجابية (الأنصاري،2002: 713).

3. الانفتاح على الخبرة Openness to Experience (O): ويعني النضج العقلي والعاطفي والاهتمام بالثقافة، والتفوق وحب الاستطلاع، وسرعة البديهة، والسيطرة والطموح، والمنافسة والدرجة المرتفعة تدل على أن الأفراد خياليون، ابتكاريون، يبحثون عن المعلومات بأنفسهم، بينما تدل الدرجة المنخفضة على أن الأفراد يولون اهتماما أقل بالفن، وأنهم عمليون بالطبيعة(أبو هاشم،2010: 279).

4. المقبولية Agreeableness (A): يعكس هذا العامل كيفية التفاعل مع الآخرين، فالدرجة المرتفعة تدل على أن الأفراد يكونون أهل ثقة ويتميزون بالود والتعاون والإيثار والتعاطف والتواضع والحرص والمحافظة، ويحترمون مشاعر وعادات الآخرين، بينما تدل الدرجة المنخفضة على العدوانية وعدم التعاون(أبو هشام، 2010 :278).

5. يقظة الضمير Conscientiousness (C) : وهي مجموع السمات الشخصية التي تركز على ضبط الذات والترتيب في السلوك والالتزام في الواجبات (المرابحة، 2005 : 28).

إجرائياً: الدرجة التي يحصل عليها الطالب على مقياس العوامل الخمسة الكبرى للشخصية المستخدم في هذه الدِّراسة.

**2.قلق المستقبل** : هو خلل أو اضطراب نفسي المنشأ ينجم عن خبرات ماضية غير سارة، مع تشويه وتحريف إدراكي معرفي للواقع وللذات من خلال استحضار للذكريات والخبرات الماضية غير السارة ، مع تضخيم للسلبيات التي تجعل صاحبها في حالة من التوتر وعدم الأمن ، مما قد يدفعه لتدمير الذات والعجز الواضح وتعميم الفشل وتوقع الكوارث ، وتؤدي به إلى حالة من التشاؤم من المستقبل، وقلق التفكير في المستقبل، والخوف من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المستقبلية المتوقعة ، والأفكار الوسواسية وقلق الموت واليأس (شقير، 2005: 34).

أما التعريف الإجرائي: فيرى الباحث أنه الدرجة الكلية التي يحصل عليها المستجيب من خلال إجاباته لفقرات مقياس قلق المستقبل المستخدم في الدِّراسة.

**الإطار النظري:**

**ويحتوي على**

**1.العوامل الخمسة الكبرى للشخصية:**

ازداد الاهتمام بدراسة الشخصية زيادة ملحوظة، وأخذت الدراسات التي تختص بها تتشكل وتنتظم منذ ثلاثينات القرن الماضي بدءاً مع أعمال ألبورت Allport (في حديثه عن الذات ) والى ما تبعتها من دراسات وأبحاث وكتابات متخصصة متواصلة حول مجمل جوانبها، فتناولت موضوع الشخصية نظريات التحليل النفسي والنظرية السلوكية ونظرية السمات، والنظرية الإنسانية ونظريات نفسية أخرى. واختلفت الآراء حول طبيعتها ومكوناتها على وفق منظورات أصحاب تلك النظريات. ويتضح الاهتمام المتزايد بدراسة الشخصية كذلك من خلال العديد من الأبحاث المنشورة في الدوريات المتخصصة(كرميان، 2008: 10)

وهناك حقيقة هامة في الشخصية وهي أن شخصية فرد ما، لا يمكن أن تتطابق تماماً مع شخصية أي فرد آخر، مثلما لا تتشابه بصمات الأصابع لديهما. وإن الشخصية الإنسانية هي شخصية الفرد بعينه، أي إن هذا الشخص هو كيان متفرد خاص به يحمل صفاته وسماته وخصائصه. وكل خاصية فيه تختلف حتى عن خصائص الآخرين وحتى عن شقيقه التوأم. فالآخر ليس هو، وهو ليس الآخر بالرغم من تشابههما في التكوين والبنية والخلق الإنساني (كرميان، 2008: 11)

تتكون لدى الفرد بعض سمات الشخصية من جرّاء المؤثرات البيئية وعن طريق ما يتلقاه من تربية وتعامل وتنشئة أسرية واجتماعية وسياسية وأخلاقية ودينية وفكرية، فضلاً عن السمات البيولوجية التي يورثها الفرد عن طريق الجينات الوراثية (عيسوي،1988: 17).

مثلما للوراثة دور بالغ في تحديد سلوك الإنسان وتكوين شخصيته، فإن للبيئة الاجتماعية دور في ذلك. فالفرد هو نتاج الائتلاف الفريد للجينات الوراثية التي تمنحه التباين في الاستعدادات والنمو الطبيعي والقدرات، مع التفاعلات التي تحدثها البيئة المحيطة بالإنسان وتترك تأثيراتها على نموه وميوله وسلوكه (عيد، 2000: 168 –179).

من خلال اطلاع الباحث على العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع العوامل الخمسة الكبرى للشخصية وجد أن نتائج هذه الدراسات التي أجريت بهدف استخراج العوامل الخمسة الكبرى، توافر بناء عام لأبعاد الشخصية على المقاييس الخاصة بهذه العوامل، والتي تميزت بدرجة عالية من الصدق والثبات. كما أن العوامل الخمسة الكبرى اعتمدت في بناءها لغة مبسطة ومفهومة

لدى الناس بصورة عامة، حيث إنها تضمنت السمات المألوفة والمتداولة في اللغة المستخدمة في التعامل اليومي بين الناس. وتُعّد أكثر شمولاً وتوسعاً وعمقاً مقارنة بالطرائق الأخرى. لذا فإن الباحث قام باعتماد قائمة الخمسة الكبرى Big Five inventory (BFI) التي صممت لقياس عوامل أو أبعاد الشخصية الخمسة الرئيسة، بهدف قياس سمات الشخصية لدى عينة البحث وإيجاد مدى علاقتها مع متغيّر قلق المستقبل، ولكون القلق يُعدُّ مفهوماً مركزياً أساسياً في معظم النظريات الشخصية، والسمة المميزة لعديد من الاضطرابات السلوكية.

**2. قلق المستقبل Future Anxiety**

إن أهم المشكلات النفسية للطلبة سواء في الكليات العلمية والإنسانية و الطلبة المتفوقين والمتأخرين دراسياً و طلبة السنة الأولى والنهائية ولكلا الجنسين ذكوراً إناثاً هي الخوف والقلق من الامتحانات يليها الخوف من المستقبل ثم الشعور بالذنب (أي الندم على الحياة الماضية) أما المشكلات الخاصة بالمستقبل بعد التخرج فكانت لكل المجموعات هي ارتفاع نفقات الزواج وصعوبة الحصول على عمل( الصبوة وآخرون، 1991: 171).

قلق المستقبل ليس ناتجاً من التغييرات المتلاحقة والتي من الصعب التنبؤ بها بل ينتج من رؤية الحاضر وظروفه المعقدة مثل سيطرة الماديات على القيم بين الناس. فضلاً عن العمل والدِّراسة ومتطلباتها الكثيرة والتهديد من جراء فقدانهما و الظروف السياسية وانعكاساتها على الشارع والفرد وخاصة الشباب بكل ما تحمله من مفاجآت وصعوبات ونوعية التعليم ومخرجاته ومدى إسهامه بإمداد المجتمع بأفراد قلقين على مستقبلهم وأفراد واثقين ومطمئنين (النابلس ، 1999: 43).

ينشأ قلق المستقبل من أفكار خاطئة لا عقلانية لدى الفرد تجعله يؤول الواقع من حوله، وكذلك المواقف والأحداث بشكل خاطئ، مما يدفعه إلى حالة من الخوف والقلق الهائم الذي يفقده السيطرة على مشاعره وعلى أفكاره العقلانية والواقعية، ومن ثم عدم الأمن والاستقرار النفسي (الشقير، 2005 : 4).

إن التغيرات الحياتية السريعة تقترن بمختلف المشاعر التي تكون أغلبها سلبية، كالقلق والشعور بعدم الاطمئنان وعدم الاستقرار الذي يكون عاملا من عوامل دفع الأفراد للوقوع في ساحة الاضطراب النفسي، فالتناقضات الهائلة بين ما هو حسي، وما هو معنوي وبين ما يتمنون ويحلمون به ، وبين الواقع المتأزم المرير ذلك كله يضعهم في منعطف خطير من الصراعات النفسية وظهور الاضطرابات الانفعالية والشخصية المتعلقة بالمستقبل التشاؤمي ,والنظرة التشاؤمية للحياة ستزيد من

خوفه وتوجسه من المستقبل الذي قد يحمل الكثير من الآلام استناداً إلى خبرة الحاضر المؤلمة(العاطفي،2010 :209).

يشكل التدهور الاقتصادي وظهور الأزمات كالبطالة والسكن والغلاء وغيرها من المشكلات عاملاً سلبياً أضعف القدرة على تنمية وترشيد وتوظيف طاقات الشّباب الذين هم عماد القوة في أي مجتمع باعتبارهم المستقبل والأمل في رجاء الأمة، وقد يسهم هذا في التوجس والخوف من المستقبل (عشري،2004 :141).

يرى الباحث أن التفكير والخوف من المستقبل من الأمور التي أصبحت لا تشغل بال أو فكر الشباب فقط بل أصبح التفكير في المستقبل والتنبؤ به من الأمور التي تهم المجتمعات والشعوب المتحضرة والتي تحاول أن تجد لنفسها موضعاً على الخريطة العالمية والدولية . والشباب اليوم – ونعني طلبة الجامعة – هم المستقبل وهم رجال ونساء الغد الذين سيتحملون مسئولية تقدم وازدهار بلادهم، ويفكرون بشكل كبير في المستقبل ويتخوفون منه وما يخبئه لهم ، فقد تبين للباحثين أن غالبية الطلبة لديهم ترقب وخوف من المستقبل من أشياء محددة فعلى سبيل المثال يكون قلق الطلاب من المستقبل نابعاً من (عدم وجود صديق، القلق العاطفي والخوف من عدم الارتباط بالشخص المناسب وعدم تحقيق الطموحات المادية والمعنوية، الخوف من الموت ومن العقاب في الآخرة – عدم تكوين أسرة بل والفشل في تربية الأبناء أو عدم توفير جو صحي وتربوي لهم وغيرها من الأمور التي تتعلق بقلق الشباب من المستقبل.

بمراجعة الأدب النفسي والدراسات السابقة التي تناولت القلق و قلق المستقبل يرى الباحث أن ذوي قلق المستقبل يتسمون بالنظرة التشاؤمية الغالبة عليهم في كافة تصرفاتهم ، فهم دائماً منشغلون بأفكار سلبية، كما أنهم يتسمون بضعف الإنتاجية في كافة مجالات الحياة، يشعرون بعدم الرضا عن أنفسهم، كما أن لديهم إرباك في تحديد أولوياتهم ووضع خطط مستقبلية خوفاً من أن يأتي المستقبل بما هو غير متوقع، وهذا يؤدى بالفرد في النهاية إلى اتخاذ قرارات خاطئة والفشل في حل المشكلات.

**3. الدراسات السابقة:**

كما هو حال المواضيع النفسية المهمة فقد حظي موضوع العوامل الخمسة الكبرى للشخصية وقلق المستقبل مؤخراً باهتمام العديد من الباحثين والدارسين، وذلك في محاولة جادة لمعرفة مدى شيوع القلق والعوامل الخمسة لدى شريحة الطلبة على اختلاف مستوياتهم الدراسية وعلاقته ببعض المتغيرات، ومن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ما تناوله دراسة حسن(1999) هدفت الدِّراسة

إلى الكشف عن قلق المستقبل بين الشباب المتخرجين في الجامعات العراقية. وتألفت العينة من (250) طالباً وطالبة في السنة الأخيرة من المرحلة الجامعية. وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لمتغيري الجنس والمستوى الاجتماعي والاقتصادي في قلق المستقبل.

وكذلك قام كَرميان(2008)، بدراسة عن السمات الشخصية وعلاقتها بقلق المستقبل لدى العاملين بصورة وقتية من الجالية العراقية في أستراليا، على عينة مكونة من (189). وأسفرت إجراءات البحث عن النتائج التالية: وجود فروق حسب الجنس في أبعاد الانبساطية والطيبة وحيوية الضمير لصالح الذكور وفي بُعد العصابية لصالح الإناث و وجود مستوى عالٍ من قلق المستقبل لدى عينة البحث. ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حسب الجنس والحالة الاجتماعية في قلق المستقبل. و وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين قلق المستقبل وبُعد العصابية، ولم يظهر وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بينه وبين الأبعاد الأخرى.

هدفت دراسة فايمبو (Fayombo: 2010)،إلى التعرف على العوامل الخمسة الكبرى، للشخصية والمرونة النفسية، تكونت عينة الدارسة(397) فرداً من طلبة المدارس الثانوية في جزر الكاريبي (192) ذكر، و(205) إناث، وقد توصلت الدِّراسة إلى أن خاصية يقظة الضمير الأعلى في الدلالة الإحصائية يليها المقبولية، العصابية ثم الانفتاح على الخبرات.

هدفت دراسة عبد الحليم(2010) للتعرف على العلاقة بين قلق المستقبل ومعنى الحياة من جهة وقلق المستقبل والضغوط النفسية من جهة أخرى، والتعرف على طبيعة الفروق في متغيرات الدِّراسة وذلك على عينة من الشباب الجامعي، تكونت عينة الدِّراسة من (300) طالباً وطالبة من طلبة كلية التربية بجامعة عين شمس، كشفت نتائج الدِّراسة عدم وجود ارتباط دال بين شعور الشباب بقلق المستقبل وشعورهم بالضغوط النفسية، كما بينت وجود ارتباط سالب بين قلق المستقبل ومعنى الحياة، و عدم وجود فروق بين الذكور والإناث في الشعور بقلق المستقبل.

في قطاع عزة درس شفقة(2011)،الاتجاهات السياسية وعلاقتها بالانتماء السياسي والعوامل الخمسة الكبرى للشخصية لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة. تكونت عينة الدِّراسة من(400)، طالباً وطالبة. توصلت الدِّراسة إلى عدم وجود فروق بين الطلاب والطالبات في بعدي العصابية والانبساط .وجود فروق في بعد الانبساط لصالح الإناث

درس جبر(2012)، العوامل الخمسة الكبرى للشخصية وعلاقتها بقلق المستقبل لدى طلبة الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة، تكونت عينة الدِّراسة من (800) طالباً وطالبة. وتوصلت الدِّراسة إلى أن عامل يقظة الضمير الأعلى انتشاراً بين العوامل الخمسة الكبرى للشخصية، وكانت

العصابية الأقل انتشاراً. بالنسبة لقلق المستقبل فقد بينت النتائج وجود مستوى متوسط من القلق تجاه المستقبل، كما بينت النتائج وجود علاقة ارتباطية موجبة بين عامل العصابية وبين قلق المستقبل وأبعاده الفرعية، في حين كانت العلاقة سلبية مع عوامل الانبساط، الانفتاح على الخبرات، ويقظة الضمير، بينما عامل المقبولية توجد علاقة ارتباطية سالبة لم ترق لمستوى الدلالة. بالنسبة للفروق في عوامل الشخصية بالنسبة لبعض المتغيرات فقد بينت النتائج وجود فروق دالة إحصائياً بين الطلاب والطالبات في جميع عوامل الشخصية لصالح الطالبات ما عدا الانبساط.

كما قام عبادو (2013) بدراسة عن علاقة العوامل الخمسة الكبرى للشخصية بالارتياح الشخصي في مكان العمل. وقد جاءت العوامل الخمسة الكبرى للشخصية مرتبة على النحو التالي : يقظة الضمير – الانبساط –العصابية– الطيبة– الانفتاح على الخبرة. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة في الانبساط – الصفاوة – الطيبة– يقظة الضمير باختلاف الجنس باستثناء عامل العصابية.

أجرى قمر (2015) دراسة هدفت إلى الكشف عن تقدير الذات وعلاقته بالسلوك العدواني وقلق المستقبل وببعض المتغيرات الديموغرافية لدى طلبة جامعة دنقلا، بلغ حجم عينة الدِّراسة (277) طالباً وطالبة، و توصلت الدِّراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة دالة إحصائياً بين جميع أبعاد تقدير الذات وأبعاد السلوك العدواني ما عدا تقدير الذات العائلي، تقدير الذات العائلي كان أكثر تنبؤاً بالسلوك العدواني، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في تقدير الذات لدى طلاب جامعة دنقلا، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائياً في السلوك العدواني وتقدير الطالب في العام الماضي، يوجد التفاعل دال إحصائياً بين تقدير الذات و السلوك العدواني ومتغيرات التقدير الجامعي ووظيفة ولي الأمر ومستواه التعليمي. كما أظهرت الدِّراسة وجود فروق دالة إحصائياً في قلق المستقبل تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي ولصالح الذكور.

وفي دراسة أخرى عن العوامل الخمسة الكبرى للشخصية وعلاقتها ببعض المتغيرات الديموغرافية لدى أسر المعاقين عقلياً مكونة من (200) من أباء وأمهات المعاقين عقلياً وجد قمر (2015) أن عامل المقبولية الاجتماعية كان أكثر تأثيراً في أبعاد العوامل الخمسة الكبرى للشخصية لدى أسر الأطفال المعاقين عقلياً. ولم تتبين فروق ذات دلالة إحصائية بين الآباء والأمهات في العوامل الخمسة الكبرى للشخصية.

بالنظر إلى مرحلة الشباب وتطلعاتها المستقبلية يلاحظ من خلال الدراسات السابقة أن هناك العديد من الجوانب التي ترتبط بهذه المرحلة، وخاصةً ما يرتبط بالجانب المادي الاقتصادي الذي ترتبط به مختلف جوانب الحياة، التي تبدأ بالبحث عن العمل لتحقيق هذه التطلعات، وأن القلق ينتشر في أغلب الحالات في أواخر العقد الثاني وأوائل العقد الثالث ومن النادر نسبياً أن يبدأ قبل سن الخامسة عشرة، أو بعد سن الخامسة والثلاثين. وبناءً على ذلك يمكن أن تكون هذه الدِّراسة منطلقاً لإجراء المزيد من الدراسات الحديثة حول. اتفقت الدِّراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة واختلفت معها في عينة الدِّراسة ومنطقتها حيث تعد هذه الدِّراسة من الدراسات الحديثة في السودان بصفة عامة وجامعة دنقلا بصفة خاصة في حد علم الباحث.

**الطريقة والإجراءات:**

يتناول هذا الجزء من الدِّراسة الطرق والإجراءات التي اتبعها الباحث في تحديد مجتمع الدِّراسة والعينة وشرح الخطوات والإجراءات العملية في بناء أداة الدِّراسة ووصفها، ثم شرح مخطط تصميم الدِّراسة ومتغيراتها، والإشارة إلى أنواع الاختبارات الإحصائية التي استخدمت في الدِّراسة.

**أولاً: منهج الدِّراسة:** لقد عمد الباحث في هذه الدِّراسة على إتباع المنهج الوصفي التحليلي في وصف العلاقة بين متغيرات الدِّراسة (العوامل الخمسة الكبرى للشخصية وقلق المستقبل)

**ثانياً: وصف مجتمع الدِّراسة:** يتألف مجتمع الدِّراسة من بيئة واحدة يتحقق فيها التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والجغرافي، من حيث البعد الجغرافي تغطي هذه الدِّراسة الولاية الشمالية – جامعة دنقلا– كلية التربية مروي والآداب كريمة.

**ثالثاً: عينة الدِّراسة :**

ا. **العينة الاستطلاعية:** قام الباحث بتطبيق أدوات الدِّراسة(استبيان) على عينة استطلاعية مكونة من(ن=40) طالباً وطالبة من كليتي التربية مروي والآداب كريمة – جامعة دنقلا تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة والهدف منها استبعاد العبارات غير دالة التي تبتعد عن الخصائص المقاسة.

2.**العينة الفعلية:** تم اختيار عينة الدِّراسة عن طريق العينة العشوائية الطبقية من كليتي التربية مروي الآداب كريمة –جامعة دنقلا بلغ حجم عينة الدِّراسة (278) طالباً (139 من الآداب و139 من التربية) من مجتمع الدِّراسة الكلي من جامعة دنقلا للعام الدراسي 2014– 2015م ، حيث تم اختيار عينة الدِّراسة بنسبة 10% من المجموع الكلي للمجتمع الدِّراسة وتتمثل في المستوى (الأول ، الثاني ، الثالث، الرابع).

**رابعاً: أدوات الدِّراسة:** أعتمد الباحث في هذه الدِّراسة على هي: مقياس العوامل الخمسة الكبرى للشخصية ومقياس قلق المستقبل.

**1.قائمة العوامل الخمسة الكبرى للشخصية:** أعدها كوستا وماكري (Costa & McCrae1992) وتعتبر أول أداة موضوعية تهدف إلى قياس الأبعاد الأساسية للشخصية بواسطة مجموعة من البنود (60) بنداً تم استخراجها عن طريق التحليل العاملي لعدد كبير من بنود مشتقة من عديد من اختبارات الشخصية، وتشتمل على خمس مقاييس فرعية وهي :العصابية، الانبساط، الانفتاح على الخبرة ،المقبولية، يقظة الضمير(الأنصاري،2002 : 710). لتصحيح مقياس يتم تقدير كل عبارة من عبارات المقياس و تأخذ هذه العبارات استجابات ثلاثة هي: أوافق 3 ،أوافق لحد ما 2، لا أوافق 1. في العبارات الموجبة والعكس بالنسبة للعبارات السالبة.

**صدق وثبات قائمة العوامل الخمسة الكبرى للشخصية:**

**أولاً: صدق الأداة Validity:** استخدم الباحث مؤشرين للدلالة على صدق المقياس :المؤشر الأول (صدق المحكمين) قام الباحث بعرضه على عدد(5) من الأساتذة والخبراء في علم النفس والتربية في بعض الجامعات السودانية، لفحص عبارات المقاييس وابدأ آرائهم على كل عبارة وللتأكيد من صلاحية المقياس وصياغته اللغوية وملاءمته وللتحقيق من أهمية الإبعاد التي يتكون منها المقياس –وضوح العبارات وقدراتها على التميز. أما المؤشر الثاني فهو التجانس الداخلي بين الفقرات الذي أفرزه حساب معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمقياس وكانت الدرجة الكلية حوالي (0.94)، وكانت هذه القيم دالة عند المستوى(0.05).

جدول (1) قيم معامل الارتباط بين كل بند والدرجة الكلية لمقياس العوامل الخمسة الكبرى للشخصية

| البند | الارتباط | البند | الارتباط | البند | الارتباط | البند | الارتباط | البند | الارتباط |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 0.280 | 13 | 0.55** | 25 | 0.30* | 37 | 0.37** | 49 | 0.40** |
| 2 | 0.57** | 14 | 0.46** | 26 | 0.33** | 38 | 0.56** | 50 | 0.53** |
| 3 | 0.58** | 15 | 0.51** | 27 | 0.32* | 39 | 0.38** | 51 | 0.058- |
| 4 | 0.57** | 16 | 0.40** | 28 | 0.36** | 40 | 0.31* | 52 | 0.070 |
| 5 | 0.36** | 17 | 0.43** | 29 | 0.71** | 41 | 0.33** | 53 | 0.018 |
| 6 | 0.63** | 18 | 0.43** | 30 | 0.151 | 42 | 0.014- | 54 | 0.046 |
| 7 | 0.122 | 19 | 0.48** | 31 | 0.49** | 43 | 0.018 | 55 | 0.31* |
| 8 | 0.49** | 20 | 0.52** | 32 | 0.39** | 44 | 0.35** | 56 | 0.53** |
| 9 | 0.52** | 21 | 0.49** | 33 | 0.37** | 45 | 0.58** | 57 | 0.32* |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 10 | 0.68** | 22 | 0.56** | 34 | 0.32* | 46 | 0.30* | 58 | 0.38** |
| 11 | 0.41** | 23 | 0.41** | 35 | 0.30* | 47 | 0.53** | 59 | 0.31* |
| 12 | 0.53** | 24 | 0.48** | 36 | 0.44** | 48 | 0.35** | 60 | 0.49** |

**دال إحصائياً عند مستوى الدلالة(0.01)

*دال إحصائياً عند مستوى الدلالة(0.05)

يتضح من الجدول (1) أن جميع الفقرات حققت دلالة الإحصائية عند مستوى(0.01 و 0.05) وفي حين لم تحقق الفقرات التالية الدلالة الإحصائية(7 و30 و42 , 43 و 51 و52 و 53 و و54) وبالتالي فقد تم حذفها من الاستبانة، بحيث تكون في صورتها النهائية مكونة من(52) فقرة.

**ثانياً: الثبات Reliability** : وللتأكد من ثبات المقياس في البيئة السودانية تم حساب قائمة العوامل الخمسة الكبرى للشخصية بطريقة (كرونباخ ألفا) حيث بلغت نسبة الثبات الكلية (0.89).

**جدول (2) قيم معاملات الثبات بطريقة كرونباخ ألفا**

| الأبعاد / الثبات | العصابية | الانبساطية | الانفتاح على الخبرة | المقبولية | يقظة الضمير | الأداة ككل |
|---|---|---|---|---|---|---|
| كرونباخ ألفا | 0.93 | 0.94 | 0.93 | 0.94 | 0.93 | 0.89 |

يلاحظ الباحث من الجدول (2) أن جميع معاملات الثبات اكبر من (0.93) لجميع الأبعاد والدرجة الكلية وهذا يشير إلى تمتع الأبعاد بدرجات ثبات جيدة جداً في مجتمع الدِّراسة الحالي. من خلال الإجراءات السابقة يظهر أن المقياس له درجتا صدق وثبات تؤيدان استخدامه في مجتمع البحث الحالي.

**2.مقياس قلق المستقبل من إعداد محمد عبد التواب(2005)** يتكون المقياس من(38) عبارة لقياس أربعة أبعاد أفترض محمد عبد الوهاب أنها تمثل مجالات القلق لدى الطلاب وهي التشاؤم من المستقبل الخوف من المشكلات المستقبلية وقلق التفكير في المستقبل وقلق الموت لتصحيح مقياس قلق المستقبل يتم تقدير كل عبارة من عبارات المقياس و تأخذ هذه العبارات استجابات ثلاثة هي : أوافق 3 ،أوافق لحد ما 2، لا أوافق 1.في العبارات الموجبة والعكس بالنسبة للعبارات السالبة.

**صدق وثبات مقياس قلق المستقبل**

أولاً: **صدق الأداة Validity**: استخدم الباحث مؤشرين للدلالة على صدق المقياس: المؤشر الأول (صدق المحكمين) قام الباحث بعرضه على عدد(5) من الأساتذة والخبراء في علم النفس والتربية وهم نفس الأساتذة الذين حكموا المقياس السابق، وبتنفيذ الباحث لما أوصى به المحكمون يصبح

المقياس في صورته المبدئية بعد التحكيم مكوناً من (30)عبارة متضمنة أبعاد قلق المستقبل. أما المؤشر الثاني فهو التجانس الداخلي بين الفقرات الذي أفرزه حساب معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمقياس وكانت الدرجة الكلية حوالي (0.88)، وكانت هذه القيم دالة عند المستوى(0.05). والجدول (3) يوضح ذلك.

**جدول (3) قيم معامل الارتباط بين كل بند والدرجة الكلية لمقياس قلق المستقبل**

| البند | الارتباط | البند | الارتباط | البند | الارتباط | البند | الارتباط |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 0.30* | 9 | 0.184 | 17 | 0.171 | 25 | 0.30* |
| 2 | 0.37** | 10 | 0.42** | 18 | 0.34** | 26 | 0.34** |
| 3 | 0.33** | 11 | 0.44** | 19 | 0.42** | 27 | 0.011 |
| 4 | 0.38** | 12 | 0.30* | 20 | 0.35** | 28 | 0.39** |
| 5 | 0.32* | 13 | 0.177 | 21 | 0.31* | 29 | 0.61** |
| 6 | 0.39** | 14 | 0.45** | 22 | 0.33** | 30 | 0.130 |
| 7 | 0.30* | 15 | 0.48** | 23 | 0. 48** | | |
| 8 | **30.5 | 16 | 0.44** | 24 | 0.32** | | |

**دال إحصائياً عند مستوى الدلالة(0.01)

*دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05).

يتضح من الجدول (3) أن جميع قيم معاملات الارتباط التي تم الحصول عليها بين درجة كل بند والدرجة الكلية لذلك البعد دالة إحصائياً عند المستوى (0.01) مما يدل على الاتساق هذا البعد وتماسكه في حين لم تحقق الفقرة التالية الدلالة الإحصائية(9 ، 13، 17، 27 ، 30) وبالتالي فقد تم حذفها من الاستبانة، فيكون الاستبيان في صورته النهائية مكون من (25)عبارة.

**جدول(4) قيم معاملات الثبات بطريقة كرونباخ ألفا لمقياس قلق المستقبل**

| أبعاد / الثبات | التشاؤم من المستقبل | الخوف من المشكلات المستقبلية | قلق التفكير في المستقبل | الخوف من الموت | الأداة ككل |
|---|---|---|---|---|---|
| كرونباخ ألفا | 0.70 | 0.72 | 0.51 | 0.68 | 0.79 |

يلاحظ الباحث من الجدول(4) أن جميع معاملات الثبات اكبر من (0.41) لجميع الإبعاد والدرجة الكلية وهذا يشير إلى تمتع الإبعاد بدرجات ثبات جيدة جداً من في مجتمع الدِّراسة الحالية. من خلال الإجراءات السابقة يظهر أن المقياس له درجتا صدق وثبات تؤيدان استخدامه في مجتمع البحث الحالي.

**خامساً: الوسائل الإحصائية:**

استخدمت الوسائل الإحصائية الآتية لتحقيق أهداف البحث:

1. معامل ارتباط بيرسون Pearson correlation coefficient
2. الاختبار التائي لعينة واحدة (one-sample T-Test)
3. الاختبار التائي لعينتين مستقلتين(T-Test Two Independent sample) .
4. معادلة الفاكرونباخ( Cronbach – Alpha formula ).
5. المتوسطات والانحراف المعياري والوزن النسبي.
6. استعمال الحقيبة الإحصائية للعلوم النفسية و الاجتماعية (spss) لمعالجة البيانات التي وردت في هذه الدِّراسة.

تم تصنيف مستوى قلق المستقبل ومدى شيوع العوامل الخمسة الكبرى إلى مرتفع، متوسط، منخفض على النحو التالي: أو أقل (من 47%). منخفض، و(47%-73%)،المتوسط، ومن(74 فأكثر) المرتفع.

**نتائج الدِّراسة ومناقشتها:**

**النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:** نص السؤال الأول على: "ما درجة شيوع العوامل الخمسة الكبرى للشخصية لدى طلبة جامعة دنقلا كليتي التربية مروي والآداب كريمة؟" يبين الجدول(5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمعرفة درجة شيوع العوامل الخمسة الكبرى للشخصية لدى طلبة جامعة دنقلا.

الجدول (5) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمعرفة درجة شيوع **العوامل الخمسة الكبرى للشخصية لدى طلبة جامعة دنقلا.**

| الترتيب | المجالات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية | التقييم |
|---|---|---|---|---|---|
| 5 | العصابية | 29.14 | 2.16 | %88.31 | مرتفع |
| 4 | الانبساطية | 24.06 | 2.10 | %89.11 | مرتفع |
| 2 | الانفتاح على الخبرة | 27.46 | 2.23 | %91.53 | مرتفع |
| 1 | المقبولية | 30.52 | 2.66 | %92.42 | مرتفع |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 3 | يقظة الضمير | 29.58 | 2.41 | %89.63 | مرتفع |
| مجموع متوسط الدرجة الكلية | | 28.152 | 11.56 | %90.2 | مرتفع |

يتبين من الجدول(5) أن معدل انتشار العوامل الخمسة الكبرى للشخصية على مجموع متوسط الدرجة الكلية جاء بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي(28.152) درجة بانحراف معياري قدره(11.56) درجة، وأهمية نسبية قدرها(90.2%) درجة. وكان مجال المقبولية الاجتماعية أكثر انتشاراً بأهمية نسبية قدرها (92.42) ويليه مجال الانفتاح على الخبرة بأهمية نسبية قدرها(91.53%) درجة. ومن ثم مجال يقظة الضمير في المرتبة الثالثة بأهمية نسبية قدرها(89.63%) درجة. وفي المرتبة الرابعة جاء مجال الانبساطية بأهمية نسبية قدرها(89.11%) درجة. وأخيراً جاء مجال العصابية في المرتبة الأخيرة بأهمية نسبية قدرها(88.30%) درجة، وجاء جميعها بدرجة

أظهرت النتائج أن سمة العوامل الخمسة الكبرى للشخصية تتسم بالارتفاع لدى أفراد عينة الدِّراسة ، تبدو هذه النتيجة منطقية إلى حدٍ كبير حيث تتضمن(المقبولية) العديد من الصفات الإيجابية التي تشكل سمات الشخص المتزن انفعالياً حيث تشير إلى تميز الفرد بقوة الإرادة والسعي الدءوب لتحقيق الأهداف، وهي من ضمن السمات التي يتميز بها الشعب السوداني بجميع شرائحه ومن ضمنهم طلبة الجامعات وهم أهل ثقة ويتميزون بالود والتعاون والإيثار والتعاطف والتواضع والحرص والمحافظة، ويحترمون مشاعر وعادات الآخرين. كما يفسر الباحث ارتفاع المقبولية الاجتماعية لدى الطلبة كونهم أكثر مشاركة في الأنشطة الاجتماعية، وأكثر قرباً واهتماماً بالقضايا الاجتماعية، أو السياسية بحكم دراستهم، التي تؤهلهم لوظائف اجتماعية كالتدريس والتي تؤثر على شخصياتهم، حيث أن السمات الغالبة لدى طلبة كليتي التربية والآداب المشاركة الوجدانية الناتجة عن شبكة العلاقات التي يكونها الطلبة في الكلية ورغبتهم في مساعدة الآخرين والتعاون في حل المشكلات. كما أشارت الدِّراسة إلى أن عامل العصابية جاء في أدنى المراتب ويمكن تفسر ذلك على أن طلبة قد وصلوا لمرحلة متقدمة من النضج الانفعالي والعقلي الذي غالباً ما يقود إلى أنماط من التفكير المبني على أسس علمية. اختلفت الدِّراسة مع نتائج دراسة عبادو (2013)، ودراسة فايمبو (Fayombo: 2010)، وجبر (2012)، واتفقت الدِّراسة الحالية معها في أن العصابية الأقل انتشاراً. كما اتفقت مع نتائج دراسة قمر (2015) التي وجدت أن عامل المقبولية كان أكثر تأثيراً في أبعاد العوامل الخمسة الكبرى للشخصية لدى أسر الأطفال المعاقين عقلياً.

**النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:** نص السؤال الثاني على: "ما مستوى قلق المستقبل لدى طلبة جامعة دنقلا – كليتي التربية مروي والآداب كريمة؟" قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمعرفة مستوى قلق المستقبل لدى طلبة جامعة دنقلا والجدول(6) يوضح ذلك الإجراء.

**الجدول (6) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمعرفة مستوى قلق المستقبل لدى طلبة جامعة دنقلا**

| الترتيب | المجالات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية | التقييم |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | التشاؤم من المستقبل | 22.05 | 3.23 | %105 | مرتفع |
| 2 | الخوف من المشكلات | 15.50 | 1.76 | %86.11 | مرتفع |
| 3 | قلق التفكير في المستقبل | 15.40 | 1.81 | %73.33 | مرتفع |
| 4 | الخوف من الموت | 10.34 | 1.24 | %68.93 | متوسط |
| مجموع متوسط الدرجة الكلية | | 9.07 | 8.04 | %83.34 | مرتفع |

من قراءة الجدول (6) أن معدل انتشار قلق المستقبل على متوسط مجموع الدرجة الكلية جاء بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (9.07)، بانحراف معياري قدره(8.04) وأهمية نسبية قدرها(83.34%) درجة، وجاء مجال التشاؤم من المستقبل في المرتبة الأولى بأهمية نسبية قدرها(105%) درجة. يليه مجال الخوف من المشكلات المستقبلية في المرتبة الثانية بأهمية نسبية قدرها(86.11%) درجة. ومجال التفكير في المستقبل في المرتبة الثالثة (73.33%)، وجميعها جاء بدرجة مرتفعة، وأخيراً مجال الخوف من الموت في المرتبة الأخيرة بأهمية نسبية قدرها(68.93%).حيث جاء بدرجة متوسطة.

يمكن تفسير هذه النتيجة التي أشارت إلى ارتفاع مستوى قلق المستقبل انطلاقاً من طبيعة الحياة التي تتطلب التفكير في مختلف جوانبها، وما يرتبط بطموح الفرد وتطلعاته وآماله التي يسعى إلى تحقيقها. وفي ضوء اصطدام هذه الآمال والطموحات بالواقع الذي قد يقف عائقاً أمام تحقيق هذه الطموحات والآمال، فإن ذلك قد يكون سبباً في إحداث حالة من القلق والتوتر لدى الفرد. كما يرى الباحث أن الشاب في هذه المرحلة هم في الغالب الأعم في مرحلة الاستقلال والتحرر من القيود الوالدية التي تدل على عدم التدخل في حياتهم في كافة مجالاتها، لذا يرى الباحث أنهم يواجهون ضغوطاً اجتماعية، وسياسية واقتصادية، ودراسية صعبة، مما تجعلهم أكثر قلقاً بشأن حياته.

بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية والسياسية التي يمر بها بلدنا العزيز في الوقت الحاضر، كل ذلك انعكس بدوره في ظهور هذه النتيجة، اختلفت هذه النتيجة مع نتائج دراسة جبر (2012).

**النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:** نص السؤال الثالث على: "ما طبيعة العلاقة بين العوامل الخمسة الكبرى للشخصية وقلق لدى طلاب جامعة دنقلا – كليتي التربية مروي والآداب كريمة؟" قام الباحث بحساب معامل الارتباط لبيرسون لمعرفة نوعية العلاقة بين العوامل الخمسة الكبرى للشخصية وقلق لدى طلاب جامعة دنقلا – كليتي التربية مروي والآداب كريمة، والجدول(7) يوضح ذلك الإجراء.

**جدول (7) يوضح معامل ارتباط بيرسون بين العوامل الخمسة الكبرى للشخصية وقلق المستقبل**

| المتغير | عينة الدِّراسة | معامل الارتباط | مستوى الدلالة | التقييم |
|---|---|---|---|---|
| العوامل الخسة الكبرى للشخصية | 278 | 0.136* | 0.05 | توجد علاقة موجبة |
| قلق المستقبل | | | | |

*دال عند مستوى الدلالة(0.05).

يتضح من الجدول (7) وجود علاقة طردية موجبة دالة إحصائياً بين العوامل الخمسة الكبرى للشخصية وقلق المستقبل لدى أفراد عينة الدِّراسة عند مستوى الدلالة(0.05). تبين للباحث أن هذه العلاقة الموجة تحتاج إلى مزيد من الدراسات التي تساعد في الكشف عن الأسباب التي تربط بين العوامل الخمسة الكبرى وقلق المستقبل في كل من الأسرة والجامعة لذا أرجع الباحث سبب الارتباط الموجب إلى ضغوط الحياة التي أصبحت تزداد يوماً بعد يوم فنجد ربى الأسرة ممتهن مهنتين فأكثر حتى يستطيع أن يعول هذه الأسرة، كما لا ننسى أن هذا العصر قد سميه بعصر القلق. كذلك يمكن أن تُعزى هذه النتيجة إلى طبيعة التنشئة الأسرية داخل الأسرة، حيث أن عدم استطاعة الأسرة تهيئة الجو النفسي السليم لنمو الأبناء؛ يؤدي إلى شعورهم بالقلق بشكل عام والقلق على مستقبلهم بشكل خاص، وعدم الطمأنينة، وأن توفر عنصري التقبل والدفء الأسري في وجود الدور الأبوي المشجع على الاستقلال والتفوق، من شأنه أن يخلق لدى الفرد شخصية قوية تمكنه من تحقيق أهدافه، مما يؤدي إلى أن يبني لنفسه مستوى طموح عال .بينما تؤدي أساليب التنشئة الأسرية السالبة كالحماية الزائدة أو الرفض والتسلط والإهمال من جانب الوالدين إلى الاستسلام والخوف من المواقف الجديدة والخبرات الابتكارية والتلقائية وعدم القدرة على مواجهة الأعمال الصعبة أو حل المشكلات، وبمقارنة سمات الشخص القلق والعصابي، نجد أن كليهما يشترك في العديد من السمات غير التكيفية كالشك والتردد والاكتئاب والعزلة الاجتماعية والتشاؤم المبالغ فيه، والضيق، وعدم الرضا

عن النفس، وصعوبة التكيف مع متطلبات الحياة، وعدم القدرة على تحمل الضغوط ومواجهة أحداث الحياة و الخوف والقلق من التغيرات المستقبلية. اتفقت نتائج الدِّراسة مع نتائج دراسة جبر(2012)، واختلفت مع نتائج دراسة كَرميان(2008).

**النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:** نص السؤال الرابع على: "هل توجد فروق دالة إحصائياً في العوامل الخمسة الكبرى للشخصية لدى طلبة جامعة دنقلا – كليتي التربية مروي والآداب كريمة تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي؟" قام الباحث بإجراء اختبار(ت) لمعرفة الفروق بين متوسط الدرجات لكل من الطلاب والطالبات، والجدول (8) يوضح ذلك.

**جدول (8) اختبار (ت) لمعرفة الفروق في العوامل الخمسة الكبرى للشخصية بين الطلاب والطالبات**

| الذكور | | الإناث | | قيمة (ت) المحسوبة | مستوى الدلالة | التقييم |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المتوسط | الانحراف | المتوسط | الانحراف | | | |
| **1.41332** | **9.20884** | **62.0797** | **8.45796** | **1.157** | **0.776** | **لا توجد فروق** |

عند مستوى الدلالة(0.05).

من الجدول(8) يلاحظ الباحث، أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً في العوامل الخمسة الكبرى للشخصية لدى أفراد العينة الدِّراسة تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي. يرى الباحث أن التشابه في عوامل الشخصية مرده إلى التشابه في الثقافة السائدة في المجتمع السوداني، ومجتمع الجامعة بكافة عناصره الأكاديمية والاجتماعية، كما أن هناك عوامل عدة متداخلة تؤثر في شخصية الفرد مثل أساليب التنشئة الوالدية، الصحة النفسية للوالدين، والأخوة، درجة مساندة أفراد الأسرة لبعضهم البعض. اتفقت الدِّراسة مع نتائج دراسة عبادو(2013)، واختلفت مع نتائج دراسة شفقة(2011)، ودراسة جبر(2012).

**النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس:** نص السؤال الخامس على: "هل توجد فروق دالة إحصائياً في قلق المستقبل لدى أفراد عينة الدِّراسة تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي؟" قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار(ت) لمعرفة الفروق بين الجنسين في قلق المستقبل والجدول(9) يوضح ذلك.

**جدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار(ت) لمعرفة الفروق بين الجنسين في قلق المستقبل**

| الذكور | | الإناث | | قيمة (ت) المحسوبة | مستوى الدلالة | التقييم |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المتوسط | الانحراف | المتوسط | الانحراف | | | |
| 64.4964 | 10.04387 | 62.0797 | 6.94520 | 3.926 | 0.308 | لا توجد فروق |

عند مستوى الدلالة(0.05).

من الجدول(9) يتبين أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً في قلق المستقبل لدى أفراد عينة الدِّراسة تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي. يمكن تفسير هذه النتيجة إلى ما يتعرض له الذكور والإناث من الضغوط الجامعية المتماثلة، أو قد يرجع ذلك إلى طبيعة الواقع الاجتماعي المتشابه الذي يعيشه كل من الذكور والإناث، وقد يعود إلى نوع التدعيم الذي يناله كل من الذكور والإناث، حيث إن هذا التدعيم واحد لا يختلف باختلاف الجنس بل في وقتنا الحاضر أصبحت المرأة مع الرجل تتحمل مسؤولية مصيرها مثلها مثل الرجل وتواجه نفس التحديات والمصاعب. اتفقت الدِّراسة مع نتائج دراسة حسن(1999)، ودراسة كَرميان (2008)، ودراسة عبد الحليم (2010). واختلفت مع نتائج دراسة قمر(2015).

**نتائج الدِّراسة:**

توصلت الدِّراسة إلى النتائج التالية:

1. تسود العوامل الخمسة الكبرى للشخصية لدى أفراد عينة الدِّراسة بدرجة مرتفعة.
2. يوجد مستوى أعلى من المتوسط في قلق المستقبل لدى أفراد عينة الدِّراسة.
3. توجد علاقة دالة إحصائياً بين العوامل الخمسة الكبرى للشخصية وقلق المستقبل لدى طلبة جامعة دنقلا –كليتي التربية مروي والآداب كريمة.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في قلق المستقبل والعوامل الخمسة الكبرى للشخصية لدى أفراد عينة الدِّراسة تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي(ذكر، أنثى).

**التوصيات:**

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدِّراسة , فان الباحث وضع عددا من التوصيات والتي يمكن إيضاحها فيما يلي:

1. تنمية التفكير الإيجابي لدى الشباب بشكل يسهم في فاعليتهم في التعامل مع الظروف والتغيرات الحياتية، وفق المنطق السليم.
2. وضع خطط لاستيعاب الطلبة الخريجين من كافة التخصصات على مراحل، وأن تعمل الجامعات على إعادة هيكلة برامجها والتخصصات التي تطرحها بشكل يتلاءم مع احتياجات المجتمع.
3. .تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للطلبة الجامعيين، عن طريق برامج مختصة مما قد يساهم في خلق شخصية متوازنة قادرة على التكيف.

4. استخدام قائمة العوامل الخمسة الكبرى للشخصية في قياس بعض الجوانب الأخرى من الشخصية و ذلك لما تمتاز به القائمة من كشفها لأبعاد هامة في الشخصية تغفلها كثير من المقاييس الأخرى.
5. توفير برامج توعية وتأهيل الآباء والأمهات وأولياء الأمور لإتباع الأساليب الحديثة في التنشئة بهدف تكوين الشخصية السليمة لدى أفراد المجتمع من مرحلة الطفولة أو المراهقة المبكرة، بغية تنمية الاستعدادات اللازمة للتوافق النفسي .

**المراجع:**


1. أبو هاشم، السيد محمد (2010) النموذج البنائي للعلاقات بين السعادة النفسية والعوامل الخمسة، الكبرى للشخصية وتقدير الذات والمساندة الاجتماعية لدى طلاب الجامعة .مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، مصر، مج(20)، ع(81)،268-350.
2. الأنصاري، بدر محمد(2002). المرجع في مقاييس الشخصية – تقنين على المجتمع الكويتي، دار الكتاب الحديث، القاهرة.
3. جبر، أحمد محمود(2012). العوامل الخمسة الكبرى للشخصية وعلاقتها بقلق المستقبل لدى طلبة الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة الأزهر، غزة.
4. حسن، محمد شمال (1999). قلق المستقبل لدى الشباب المتخرجين من الجامعات، مجلة المستقبل العربي، يصدرها مركز الوحدة العربية،(22)، العدد(249)، 70-85.
5. شقة، عطا أحمد علي(2011). الاتجاهات السياسية وعلاقتها بالانتماء السياسي والعوامل الخمسة الكبرى للشخصية لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة، رسالة دكتوراه غير منشورة في التربية. الشيباني، عمر محمد التومي (1988). علم النفس الإداري. ليبيا: الدار العربية للكتاب.
6. شقير، زينب محمود (2005). مقياس قلق المستقبل، القاهرة : الانجلو المصرية.
7. الصبوة وآخرون، محمد نجيب (1991). مشكلات طلبة الكليات العلمية والإنسانية، مركز البحوث والدراسات النفسية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
8. عبادو، أمال(2013). علاقة العوامل الخمسة الكبرى للشخصية بالارتياح الشخصي في مكان العمل ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.

9. عبد الحليم، أشرف محمد (2010). قلق المستقبل وعلاقته بمعنى الحياة والضغوط النفسية لدى عينة من الشباب ،المؤتمر السنوي الخامس عشر للإرشاد النفسي بجامعة عين شمس 3-4أكتوبر.

10. عبد العال، السيد محمد عبد المجيد (2006) . بعض متغيرات الذات والعوامل الخمسة الكبرى في الشخصية لدى مضطربي الهوية من طلاب الجامعة، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة،عدد61.

11. العطافي، حسن محمد (2010). قلق المستقبل لدى النساء، الكتاب السنوي. لمركز أبحاث الطفولة والأمومة، جامعة ديالى، المجلد(5) ، الجزء (2) .

12. عشري، محمود محي الدين (2004). قلق المستقبل وعلاقته ببعض المغيرات الثقافية، دراسة حضارية مقارنة بين طلاب بعض كليات التربية بمصر وسلطنة عمان، المؤتمر السنوي الحادي 25-27 ديسمبر، جامعة عين شمس، المجلد(1).

13. عيد، إبراهيم (2000). علم النفس الاجتماعي. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.

14. عيسوي، عبد الرحمن، (1988). سيكولوجية العمل والعمال. بيروت: دار الراتب الجامعية.

15. قمر، مجذوب أحمد(2015). العوامل الخمسة الكبرى للشخصية وعلاقتها ببعض المتغيرات الديموغرافية لدى أسر المعاقين عقلياً، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية- جامعة الشهيد حمة لخضر-الجزائر، العدد(12):7-22.

16. قمر، مجذوب أحمد(2015). تقدير الذات وعلاقته ببعض المتغيرات النفسية والاجتماعية والتربوية لدى طلاب كلية التربية جامعة دنقلا، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة دنقلا- السودان.

17. النابلسي، محمد أحمد (1999). سيكولوجية السياسة العربية ، العرب والمستقبليات، بروت : دار النهضة العربية.

18. كرميان، صلاح حسين (2008): سمات الشخصية وعلاقتها بقلق المستقبل لدى العاملين بصورة مؤقتة من الجالية العراقية في استراليا،"رسالة ماجستير غير منشورة" ،الأكاديمية العربية المفتوحة الدانمارك ،كلية الآداب ،قسم العلوم التربوية والنفسية والاجتماعية.

19. المرابحة،عامر جبريل خلف(2005). تقنين قائمة نيو لقياس الأبعاد الخمسة، للشخصية على الطلبة الجامعيين في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن

20. Fayombo, G. (2010). The relationship between personality traits and psychological resilience among the Caribbean adolescents. International Journal of Psychological Studies. 2(2), 105 – 116.
21. Merry, Uri (1995). coping with uncertainty: Insights from the New Sciences of Chaos, Self-Organization, and Complexity. Westport, CT: Praeger.
22. McCrae, R. R & John, O. (1992). An introduction to the five-factor model and its applications. Journal of Personality, 60 (2).
23. Zaleski, Zbigniew (1996). Future anxiety: concept, measurement, and preliminary research. Personal Individual Difference. Elsevier Science, 21 (2).

## من قضايا اللغة العربية والحاسوب

**د. عبد الله محمد محمد صالح**
**الأستاذ المساعد بكلية التربية جامعة دنقلا**

**د. عادل شريف محمد شريف**
**الأستاذ المساعد بكلية علوم الحاسوب والتنمية البشرية**

**المستخلص**

هدفت الورقة إلى بناء مكانة للغة العربية في الحاسوب وتبعا لذلك في الفضاء الإلكتروني، كما هدفت إلى عرض الوضعية الراهنة لتقنيات إدخال العربية في الحاسوب، كما هدفت إلى عرض الإشكالات المطروحة سواء فيما يتعلق بالحرف العربي، أو بالتقييس والمواصفات، أو بالمصطلحات، أو ما يرتبط بالأجهزة والمعدات مع إبراز نوعية العراقيل التي لازالت قائمة والتي لا غرو في أنها ستؤخر مسيرة غزو العربية للفضاء الإلكتروني.

اتبعت الورقة المنهج الوصفي التفسيري, والمنهج التحليلي.

توصلت الورقة إلى نتيجتين وتوصية.

**Abstract**

The purpose of the paper to the construction status of the Arabic language in the computer and accordingly in cyberspace, also aimed to show

the current status of techniques Arab entry in the computer, also aimed to show the problems raised both in terms of Arabic script, or standardization and specifications, or terms, or associated devices and equipment while highlighting the quality of the obstacles that still exist, which is no wonder that it would delay the march of the Arab invasion of cyberspace. The paper followed the descriptive approach interpretative, analytical approach. The paper reached two conclusions and recommendation.

**تمهيد**:

التعريب لغة مصدر للفعل عرَّب ، وعرَّب بمعنى أبان وأفصح ( ابن منظور، لسان العرب، الجزء الرابع، دار المعارف، ص 2865)،. (ولقد تدرَّج لفظ "عرَّب" بمعانيه المتقاربة بعض الشيء منذ القديم إلى معنى ترجمة النصوص الأجنبية ونقلها إلى العربية، وتعليم العلوم الأجنبية بالعربية.

والتعريب اصطلاحا إيجاد مقابلات عربية للألفاظ الأجنبية لتعليم اللغة العربية واستخدامها في ميادين المعرفة البشرية كافة.

ويقصد بالتعريب حاليا استعمال اللغة العربية لغة قومية في الوطن العربي للتعبير عن المفاهيم ، واستخدامها في التعليم بجميع مراحله، والبحث العلمي بمختلف فروعه وتخصصاته، واستخدامها لغة عمل في مؤسسات المجتمع العربي ومرافقه كافة. ( الدكتور محي الدين صابر ، قضايا، الثقافة العربية المعاصرة، الدار العربية للكتاب، تونس 1982، ص 87

والتعريبُ في المستوى المباشر يعنى سيادةَ اللغة العربية على ساحة الوطن العربي بما يوحد المشاعر العربية، ويجمعها حول تاريخها وواقعها ومصيرها، مما يجعله عاملا جوهريا في الخروج من دائرة التخلف السياسي المتمثل في التجزئة إلى حرية الوحدة العربية في الصورة التي تؤصل دور الأمّة العربية التاريخي والمصيري

والتعريب في معناه الأكثر شمولا يعطي للوحدة العربية مضمونها الحضاري المعاصر ويعينها على كسر طوق التخلف والتحرر من أنواع التبعات الاقتصادية والتقانية "التكنولوجية " والثقافية ( المرجع السابق)

**مقدمة :**

تميز القرن العشرون بتطور سريع طال جميع ميادين الحياة بما فيها المعارف والعلوم والتقنيات التي أصبحت تعالج وتتبادل عبر قنوات متطورة ومتنوعة للإيصال. كما اتسم بصراع حاد بين لغات مهيمنة كتبت لنفسها مواقع مع حركات الاستعمار والحروب العالمية، ولا سيما الثانية منها، وكذا مع التقدم العلمي والتقني والاقتصادي الذي أدركته على حساب لغات أخرى. ولم تزل هذه اللغات تخطط، بالرغم من انحسار الحركات الاستعمارية والحروب التقليدية، لتحتل مكان الصدارة ولتطرح نفسها كبديل للغات الأم في المجتمعات الضعيفة؛ بديل "قادر" على صياغة التقدم المنشود وبناء مستقبل الإنسان به. وليست لغتنا العربية بمنأى عن هذا الوضع الشاذ.

**مشكلة الورقة:** ومن أشهر الإحصائيات العالمية كتاب "حقائق العالم" الصادر من الاستخبارات الأمريكية و"إنكارتا" وأيضاً "إثنولوج (ويبر, 1995م)."

وقد أجمعت معظم الإحصائيات والمصادر على ترتيب قائمة بعشر لغات في العالم هي الأكثر انتشارا من حيث عدد المتكلمين فيها ونسبتهم من عدد سكان العالم حيث جاءت اللغة العربية في المرتبة الرابعة(6.6%) (480) مليون نسمة . في عام 1974 تم اعتمادها كلغة رسمية سادسة في الأمم المتحدة.

في المرتبة الأولى جاءت اللغة الإنجليزية (25%) (1.8) مليار نسمة، ثم الصينية(الماندرين) في المرتبة الثانية (18.05%) ثم الهندية (11.51%).

شهِد الإنترنت ازديادًا ملحوظًا في أعداد الناطقين باللغة العربية ، فكان عدد الناطقين باللغة العربية في الإنترنت قد بلغ في 31 مايو 2011 نحو 65,4 مليون مستخدم [1] وبلغت نسبة نمو العرب في الإنترنت بين عامي 2000–2011 نحو 2,501% وهذه نسبة نمو كبيرة وأسرع من نسبة نمو الناطقين باللغة الصينية والإنجليزية والروسية والبرتغالية وجميع اللغات الأخرى. هذا ما جعل اللغة العربية من بين أكثر عشر لغات انتشارًا في عالم الإنترنت. أما الآن فقد ارتفع عدد مستخدمي الأنترنت في المنطقة العربية ليبلغ حسب آخر إحصائية بتاريخ 31 ديسمبر 2011 حوالي 86,1 مليون مستخدم. [2]

أتت اللغة العربية في المرتبة السادسة على حسب عدد مستخدمي الأنترنت الناطقين بها خلف اللغة البرتغالية بفارق بسيط حيث بلغ عدد مستخدمي الانترنت الناطقين باللغة البرتغالية 86,6 مليون مستخدم، [3] . وتقدمت اللغة العربية على اللغة الألمانية والفرنسية والروسية.

المصدر : https://arabic.rt.com/news/786982 – ترتيب– لغات–العالم– الانتشار

في 5 نوفمبر 2015 بلغ عدد مستخدمي شبكة الإنترنت حوالي 3,345,832,772 مليار شخص حول العالم.

**سؤال الورقة :**

1/ هل الإشكال التقني معقد لدرجة لا يمكن مواجهته؟ أم أن هناك مجالا لتدارك الأمر وبناء مكانة للغة العربية في الحاسوب وتبعا لذلك في الفضاء الإلكتروني في مستهل الألفية الثالثة؟

**أهمية الورقة:** إن تواجد هذه اللغة عبر الشبكات يطرح إشكالات متعددة ليس أبسطها الإشكال التقني المتمثل أساسا في ولوجها عالم الحاسوب واستتبابها فيه؛ أو بمعنى آخر في قدرة الحاسوب على التكلم بالعربية أي على التعامل مع الحرف والكلمة والجملة العربية على مستوى المدخلات Inputs، والمعالجة Processing والمخرجات Outputs. كما أن لهذا التواجد مخلفات لربما أدت باللغة إلى الابتعاد من حظيرة اللغات المهمة على المستوى الدولي.

**هدف الورقة:**

1/ بناء مكانة للغة العربية في الحاسوب وتبعا لذلك في الفضاء الإلكتروني .

2/ عرض الوضعية الراهنة لتقنيات إدخال العربية في الحاسوب،

3/ عرض الإشكالات المطروحة سواء فيما يتعلق بالحرف العربي، أو بالتقييس والمواصفات، أو بالمصطلحات، أو ما يرتبط بالأجهزة والمعدات مع إبراز نوعية العراقيل التي لازالت قائمة والتي لا غرو في أنها ستؤخر مسيرة غزو العربية للفضاء الإلكتروني.

**منهج الورقة:** تتبع الورقة المنهج الوصفي التفسيري, مع المنهج التحليلي.

تمهيد :

فإذا كانت اللغة العربية هي لغة ما يقرب من 480 مليون شخص، محتلة بذلك المكانة الرابعة بعد الإنجليزية والصينية والهندية؛ فإن مكانتها فيما يتعلق بالإنتاج والنشر والمعاملات الاقتصادية لا تتعدى في أقصى الحالات 1%. وتظهر تكنولوجيا المعلومات الحديثة على أبواب الألفية الثالثة كمخرج لهذه اللغة، كما لبعض اللغات الإنسانية ذات الانتشار الواسع، من ورطة الأفول التي تواجهها نظرا لضعف تواجدها عبر الشبكات الإلكترونية سواء كلغة حضارة أو كلغة علم وتقنية أو اقتصاد وتجارة.

بعد ما ذُكر عن وضع لغتنا وانتشارها ومكانتها في هذه الورقة فهل الإشكال التقني معقد لدرجة لا يمكن مواجهته أم أن هناك مجالا لتدارك الأمر وبناء مكانة للغة العربية في الحاسوب وما يتبع ذلك في الفضاء الإلكتروني في مستهل الألفية الثالثة؟ هذا ما سنحاول توضيحه فيما يلي عبر عرض الوضعية الراهنة لتقنيات إدخال العربية في الحاسوب، وكذا الإشكالات المطروحة سواء فيما يتعلق بالحرف العربي، أو بالتقييس والمواصفات، أو بالمصطلحات، أو ما يرتبط بالأجهزة والمعدات مع إبراز نوعية العراقيل التي لازالت قائمة والتي لا غرو في أنها ستؤخر مسيرة غزو العربية للفضاء الإلكتروني.

1/ تقنيات إدخال اللغة العربية في الحاسوب:

لقد استرعت قضية تقنية إدخال اللغة العربية في الحاسوب، أو تعريب الحاسوب، منذ بداية السبعينات، اهتمام العديد من الاختصاصيين في تقانة المعلومات والإلكترونيات وكذا اللسانيات من مختلف أقطار العالم العربي، بالإضافة إلى العديد من الشركات المعلوماتية الغربية. ويمكن تلخيص المجهودات القائمة في:

. تعريب خدمات الإدخال والإخراج بالحرف العربي، ويشمل ذلك إدخال البيانات وتشفيرها وخزنها وإظهارها على الشاشة وأخيرا طبعها.

تعريب التطبيقات الحاسوبية أو البرمجيات وذلك بطريقتين تعتمد إحداهما البرمجيات الموضوعة باللغة العربية أصلاً وتعتمد الثاني برمجيات موضوعة بلغات أخرى ولكنها تشتغل بالحرف العربي.

**1/ تعريب نظم تشغيل الحواسيب حسب أحجامها.**

ولبلوغ ذلك كان من الضروري الاهتمام أولا بتحديث وتبسيط كتابة وطباعة الخط العربي وكذا بالتقييس وباستحداث المصطلحات الضرورية لتعريب الحواسيب ثم بمعالجة الصوت. على أن المرحلة الثانية قد خصصت لتطويع الأجهزة والنظم والبرمجيات للتعامل مع الخط العربي. علما بأن هناك مدرسة فكرية تهدف إلى تطويع التقانة وإخضاعها لشروط اللغة والثقافة العربيتين، ويحمل لواءها باحثون وبيوت خبرة عرب منها شركة "أليس" التي يديرها البشير الحليمي، وهو جزائري الأصل، بكندا وشركة "سيموز" التي يديرها محمد عز الدين بفرنسا وغيرهما. وهي تقابل المدرسة التي تدعو إلى تطويع اللغة لتساير التقانة الحاسوبية والتي يتزعمها جل بحاثة الرعيل الأول من العرب وكذا بعض شركات تصنيع الحواسيب الغربية.

**2/ الحرف العربي: المعالجة والتقييس**

لقد تعددت البحوث والمشاريع الإصلاحية التي عنيت بالحرف العربي خلال العقود الأخيرة والتي قد تبلغ 300 بحث ومشروع حسب بعض التقديرات، كما تعددت المؤتمرات والمناظرات التي عقدت لنفس الغرض (شحلان،1993) ومن أهم ما عنيت به إدخال الشكل للحرف العربي وتبسيطه من خلال تقليص عدد أشكال الحروف ومعالجة عملية ربط الأحرف في الكلمة الواحدة. ولم يكن

غنى الحرف العربي ليسهل المهمة على الباحثين؛ ذلك أنه تطور عن الحرف النبطي أو الحرف المسند (جمعة,1981) وانتشر مع انتشار الإسلام والحضارة العربية لتستعمله مجموعات لغوية متعددة (التركية والهندية والفارسية والإفريقية) ولتدخله تغييرات عبر العصور تمكنه من التلاؤم أولا مع الكتابة اليدوية؛ حتى بلغ عدد الخطوط المعتمدة الثمانين لكل منها استعماله ومعاييره الدقيقة، وثانيا مع الطباعة التي طورت بعض الحروف على حساب حروف أخرى والتي بلغت مداها في مرحلة ثالثة، في العقود الأخيرة، بقصد إدخال الحرف العربي في الحاسوب. ومن أبرز الأبحاث في هذا المجال العمل المضنى الذي قام به الأخضر غزال (غزال،1987 ) في إطار معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط.

على أنه إذا كان تبني المعلوماتية قد فرض على العربية تطورا خاصا بشكل يجعل الأجهزة المعلوماتية تتعامل مع الحروف والكلمات والجمل العربية على مستوى الإدخال والمعالجة، ثم الاسترجاع والطبع، فإنه بالإضافة إلى تطويع الحرف العربي ظهرت ضرورة إقرار شفرة عربية موحدة سميت CODARU/FD؛ وهي الشفرة التي اشتهرت فيما بعد بآسمو ASMO 449 –مجموعة المحارف العربية المشفرة ذات العناصر السبعة– والتي أقرت سنة 1985. كما اعتمدت من طرف المنظمة العالمية للمواصفات تحت رقم ISO/9036، متخذة بذلك طابعا دوليا شأنها في ذلك شأن آسمو ASMO 708 – مجموعة المحارف اللاتينية العربية الشفرة ذات العناصر الثمانية– والتي وقع تبنيها سنة 1988 والمعروفة بمواصفة ISO/8859/6.

وقد أدلت جمعية مصنعي الحواسب الأوروبيين ECMA بدلوها في الموضوع حين قام فريق عملها الخاص باللغة العربية بوضع مواصفة ISO/10646 التي تعارض القاعدة التي بنيت عليها المواصفتين السابقتين ASMO 449 و ASMO 708: محرف واحد لحرف واحد.

ولم يكن كل ذلك ليحدث في غياب تنسيق للجهود القائمة، الشيء الذي افتتح بمبادرة من رابطة الحكومات للإعلامية[194] ابتداء من سنة 1976، ثم بمبادرة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ابتداء من 1980 وبتدخل من منظمات وهيئات التقييس مثل ISO وكذا من جمعيات مصنعي الحواسب الأوروبيين مثل ECMA.

(194) ويتعلق الأمر بمؤسسة غير حكومية يوجد مقرها بروما.

ويتضمن المقياس العربي المتبنى لمجموعة الحروف 45، وتشمل 28 صوتاً صامتاً أو جامداً (ء ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن هـ و ي)، بالإضافة إلى المصوتات وعددها 6 (الفتحة والضمة والكسرة إضافة إلى المد بالألف وبالواو وبالياء) وحروف الضبط وعددها 4 (التنوين والشدة والسكون وهمزة الوصل، على أن تركيب هذه الإشارات مع بعضها يوصل عددها إلى 10) والحروف الخاصة وعددها 7 (الهمزة بأشكالها: إ أ ؤ ئ وكذا الألف المقصورة: ى والمد: آ وأخيرا التاء المربوطة: ة . (محمد،1996: 81) وتجدر الإشارة إلى أن الحروف ال45 هي المعتمدة في الحاسوب سواء لدى الدخول أو لدى الخزن بالذاكرة أو لدى النقل عبر شبكات الاتصال الحاسوبية. على أن الخروج، أي طباعة النص، يقتضي أخذ أشكال الحروف حسب موضعها في الكلمة. ويوجز المختصون هذه الأشكال في أربعة أخذاً ببعض قواعد التبسيط وهي الأشكال المعتمدة في المعيار الدولي Multibytecoded caracterset ISO/IEC 10646.

على أن معالجة وتقييس "الكلمة" و"الجملة" العربيتين لم يحظيا بنفس الاهتمام الذي حظي به الحرف العربي لا من طرف الأفراد والمنظمات العربية ولا من طرف الشركات التجارية الغربية. على أن جهود بعض الباحثين (البواب والطيار،1996: 25،63) ومراكز التعريب في الأقطار العربية قد ارتكزت أساسا على البحث عن جذور الكلمات العربية وأوزانها وعلى التحليل الصرفي والنحوي (موسى،1987)، رغبة منها خاصة في حل إشكاليات الترجمة الآلية وبنوك المعطيات وكذا التوثيق. أما جهود الباحثين والشركات الأجنبية فقد اتجهت وجهتين عملت إحداهما على وضع برمجيات باللغة العربية وعملت الثانية على توسيع برمجياتها ونظمها لتشمل اللغة العربية.

على أنه وبالرغم من الجهود المبذولة، فإننا نجد أن البحث العربي في مجالي الحرف والتقييس لم يحدث بالسرعة والشكل المطلوبين ليساير مستلزمات التطورات المعلوماتية والإلكترونية التي يعرفها المجال المعرفي الإنساني. ويرجع ذلك أساسا إلى ضعف التنسيق والتعاون بين الأقطار العربية علما بأن الحرف العربي يرتكز على منطق هندسي، وانطلاقا من ذلك فإن جميع الأحرف، من الألف إلى الياء، يمكن استخراجها من عناصر أساسية في الهندسة كالخط والدائرة. وهو ما استغلته بعض الشركات الغربية، ذات الطابع التجاري والتي تهدف إلى إيجاد سوق لمنتجاتها، لحل الإشكال بسرعة، كما يفسر العدد الهام من أحرف الطباعة التي أنتجتها هذه الشركات والتي مكنت من العودة لبعض الخطوط من جديد بفضل الإمكانيات الهائلة للحواسيب الميكروية ولتكنولوجيا الطباعة التي صحبتها والتي حلت جل الإشكالات التقنية.

**3/ المصطلحات:**

لقد تمخض عن ظهور ثورة المعلومات الذي يعد بحق صفة القرن العشرين، انفجار في عدد المصطلحات بما فيها العلمية والتقنية.

فقد جاء في تقرير واينبرغ الذي أعدَّته لجنة الإعلام العلمية في أمريكا، المكوَّنة من مستشاري الرئيس الأمريكي للعلوم، حول مسؤوليات رجال الثقافة والسلطات الحكومية في بثِّ المعلومات، عام 1958 ما يأتي :

"إنَّنا لا يمكن أن نسيطر على تفجُّر المعلومات على المدى الطويل، إلا إذا أعددنا بعض العلماء والمهندسين لأن يلقوا بكل ثقلهم، وبعمق، في عمليات غربلة المعلومات وعرضها وتركيبها وتحليلها، أي تناول المعلومات بمضمونها ومعانيها، لا مجرد تناولها بطرق آلية. ولا بد أن يقوم أمثال هؤلاء العلماء بابتكار علم جديد، لا مجرد فرز الوثائق"

لم يعد الحصول على المعلومة أمراً يهم الأفراد العاديين والباحثين وحدهم، بل ضرورة ماسَّة لأصحاب القرار، وبات من الضروري الحصول على المعلومة بأقصر زمن ممكن، بسبب النشاط التنافسي المتزايد، والعداء الظاهر والباطن بين الدول، والتبدلات الاقتصادية السريعة.

كان كل ذلك سبباً رئيسياً في الثورة التي طرأت على الحاسوب وعلومه

ويبلغ مثلا عدد المصطلحات المستحدثة سنويا في اللغة الإنجليزية ما يقرب من 9000 مصطلح وفي اللغة الفرنسية حوالي 2000، نسبة مهمة منها قدرت بـ80% خاصة بالمفردات التقانية (الخطيب،1996: 10) بما فيها الحاسوب والإلكترونيات والشبكات المعلوماتية. ويطرح ذلك إشكالية إيجاد مقابلات لها باللغة العربية ويوضح المجهود الذي يفصلنا عن مواكبة التطور الحاصل في هذا الإطار. ومما لا شك فيه أن تناول المصطلح لا يمكن أن يحدث بمعزل عن قضايا اللغة عامة؛ حيث إنه في الوقت الذي يعكس مستوى التقدم أو التخلف الذي تعيشه اللغة والناطقين بها والقائمين عليها، فإنه يطرح إشكالات متعددة بعضها موضوعي والآخر ذاتي.

فمن الناحية الموضوعية نجد أن اللغات وكذا الوسائل المتاحة لصياغة المصطلح الجديد متعددة. فمن حيث اللغات، إذا كانت اللغة الإنجليزية التي هي لغة إنتاج المصطلحات نظرا لسيطرتها على المجالات العلمية والتقنية بما يتراوح بين 80 و85% حسب الميدان:.

(1) النقل: يقع عن لغات أخرى بما فيها الفرنسية والإسبانية وما عداهما، ولربما كانت هذه اللغات هي بدورها ناقلة أو مترجمة للمصطلح. ويطرح ذلك، من جملة ما يطرح، إشكالية وجوب تحديد عن أية لغة يجب أن نترجم أو على الأقل الالتزام بالترجمة عن اللغة الأصلية للمصطلح.

بالإضافة إلى إشكال تعدد اللغات، هناك إشكال آخر مرتبط بالوسائل المتاحة لصياغة المصطلح الجديد.

(2) الترجمة: التي تقتضي نقل معنى المصطلح الأعجمي.

(3) الاشتقاق: الذي يعني ترجمة المصطلح بكلمة عربية في معناها،

(4) المجاز: الذي يعني ترجمة معنى المصطلح بكلمة عربية وتحميلها معنى جديدا.

(5) النحت: الذي يقتضي ترجمة المصطلح بكلمة تستنبط من كلمتين عربيتين فيهما تناسب بين المنحوت والمنحوت منه لفظا ومعنى،

(6) التركيب المزجي: وهو ترجمة المصطلح بكلمتين مستقلتين.

(7) الاقتراض: ويقوم على تطويع شكل الكلمة الأجنبية في اللفظ والنطق وتقريبها من البناء العربي للكلمة.

إن تعدد الوسائل المتاحة لصياغة المصطلح إضافة إلى تعدد مراكز التعريب المهتمة بتعريب المصطلح في العالم العربي وكذا عدد الباحثين واللسانيين المهتمين بالموضوع وتدخل الذاتيات المتعلقة بالنزعة الإقليمية، التي لا يخلو منها قطر من الأقطار، وكذا قلة الدراسات المنهجية (الحمزاوي،1992،1986: 17،44) وغياب التخطيط الملزم للجميع وضعف التنسيق، الخ، كل ذلك

يؤدي إلى تشتت في الجهود المبذولة وتعدد في عدد المقابلات للمصطلح الأجنبي الواحد(195) وانعدامها بالنسبة للآخر. (هليل،1996: 59،61). كما يؤدي إلى إبطاء في ظهور المصطلحات ومواكبتها للتطورات المتواترة فضلا عن الاعتراف بها وتبنيها من طرف الأقطار العربية على المستوى الرسمي، ثم استخدامها في جميع مستويات الحياة العامة والخاصة (البحث العلمي، الإعلام، التدريس، التواصل اليومي، الخ).

وبالرغم من السلبيات المطروحة، فإن أعمالا متعددة قد أنجزت في ميدان المصطلحات المعلوماتية من طرف الجامعة العربية أو بعض المنظمات القطاعية التابعة لها أو من طرف بعض مراكز التعريب المحلية أو من طرف الأفراد، فضلا عن الجامعات. ومن بين أهم هذه الأعمال المعجم العربي الموحد لمصطلحات الحاسبات الإلكترونية الذي أنجز من طرف المنظمة العربية للعلوم الإدارية سنة 1981 والذي يضم 3414 مصطلحا، والمعجم الموحد لمصطلحات المعلوماتية الذي أنجز من طرف مكتب تنسيق التعريب بالمغرب والذي صدر 2000 م. ثم هناك معجم المعلومات، الذي أنجز من طرف معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالمغرب في أواخر التسعينات 1993 والذي يضم بدوره أكثر من 3000 مصطلح.

أن الساحة لا تخلو من بعض المحاولات الفردية والتي أسفرت على ظهور أكثر من عشرة معاجم خلال الثمانينات (بكري،1993: 467)، أغلبها نشر من طرف دور لبنانية ومنها معجم الكيلاني لمصطلحات الحاسب الآلي من تأليف تيسير الكيلاني ومازن الكيلاني، الذي صدر من مكتبة لبنان سنة 1987 وكذا معجم مصطلحات الحواسيب الذي صدر عن الدار العربية للعلوم بلبنان سنة 1990 وغيرها. أن هناك أعمالا أخرى في طور الإنجاز، منها مشروع خاص بـ"معجم مصطلحات تقنيات المعلومات والحواسيب" الذي يشتغل به مكتب تنسيق التعريب التابع للجامعة العربية حالياً.

بالإضافة إلى معاجم المصطلحات، هناك بنوك المصطلحات الآلية أو الحاسوبية وتعرف أحياناً ببنوك المعطيات المصطلحية terminology data bank ) ) ، هو أساساً قاعدة معطيات (بيانات) للمصطلحات في مجالات المعرفة المختلفة. ولو أن البعض يذهب إلى ضرورة التمييز بين

(195) ففي علم الحاسوب نجد أن الدول العربية المختلفة تستعمل كمقابل لـ Terminal: الوحدة الطرفية، محطة اتصال، طرفية، نهائية، ميصال، مطرف، مطراف، نهائية طرفية، أليس في هذا مضيعة للوقت وللجهود!!!

قاعدة المعطيات المصطلحية ( terminology data base) وبين البنك الآلي للمصطلحات، غير أننا نرى أن الفرق ليس جوهريا. فالذين يفرقون بين المصطلحين ربما ينظرون إلى جانبين من الموضوع هما: كمية المعلومات ونوعها من جهة ووظيفة قاعدة المعطيات أو البنك الآلي من جهة أخرى. فحجم المعلومات (المعطيات) لا شك أكبر وأكثر تفصيلاً وتنوعاً في قاعدة المعطيات منه في بنك المصطلحات . كذلك تعتبر قاعدة المصطلحات أداة لبناء بنك المصطلحات وللبحث، بينما بنك المصطلحات أداة للمترجمين. (. القاسمي، علي :1978: 109،118)

توجد أربعة بنوك للمصطلحات في العالم العربي، إضافة إلى مشروعات أقرب إلى المعاجم الإلكترونية في بعض المراكز العلمية (مثل مركز التعريب التقني بجامعة الملك عبد العزيز في جدة). وهذه البنوك هي التالية، مرتبة حسب أقدميتها على النحو التالي (السجل العلمي لندوة استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات مايو 1992م، الرياض):

1 / البنك المغربي (LEXAR المعجم العربي Lexis Arabe) في معهد الدراسات والأبحاث للتعريب في الرباط.

2 / بنك "باسم"(البنك الآلي السعودي للمصطلحات) لدى مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في الرياض.

3 / بنك "قمم" (قاعدة المعطيات المصطلحية) لدى المعهد القومي للمواصفات والملكية الصناعية في تونس.

4 / بنك مجمع اللغة العربية للمصطلحات التابع للمجمع الأردني في عمان.

وسنعرض أدناه لهذه البنوك بشيء من التفصيل، حسب ما لدينا أو ورد إلينا من معلومات. وأود أن نشير إلى أننا كنا قد أرسلنا استبانة إلى كل من هذه البنوك الأربعة.

**أهداف هذه البنوك**

من الواضح أن هذه البنوك ليس قاصرة على المصطلحات فحسب، كما هو واضح من مسماها ووصفها (قاعدة معطيات معجمية) فهي تهدف إلى حصر شامل للمصطلحات العربية في شتى المجالات، وذلك من مصادرها المختلفة الرسمية(مثل المجامع ومكتب تنسيق التعريب) وغير

الرسمية(مثل المعاجم المنشورة)، ويخدم ذلك هدفا آخر يتضح من نشاطات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، وهو توفير المصطلحات الجديدة المعربة في المجالات التي تطلبها الهيئات الرسمية ، حيث تقوم هذه البنوك بإعداد معاجم لتعريب شتى المجالات الأكاديمية والإدارية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة. وتقوم بتطوير معجم موسوعي آلي رباعي اللغة. وكما تقوم بإصدار ونشر معاجم علمية متخصصة ، والمساهمة في تعريب العلوم والتقنية، وتنظيم دورات تدريبية في أساليب معالجة المصطلحات العلمية وتعريبها وفق أسس علمية، وذلك بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة. لقد خطت تقنية المعلومات خطوات كبيرة في السنوات الأخيرة، وأصبحت تقنية القرص المضغوط (compact disc (CD ROM)) متاحة في كثير من مراكز المعلومات. وقد استفادت منه هذه البنوك في عمل معاجم في حقل الحواسيب. ثم هناك الأقراص المرئية (videodiscs) وهي تتيح لنا إمكانات تخزين الصور والرسومات التوضيحية والمصورات الجغرافية وغيرها مما يجعل بنك المصطلحات مصدر معلومات أفضل، كما أن هذه الصور والرسومات لا شك تعين في تحديد المفاهيم المصطلحية بصورة أدق وأوضح. فلا بد لبنوك المصطلحات من النظر في الاستفادة من هذه التقنيات الجديدة في أعمالها.

مما لا شك فيه أن لمثل بنوك المصطلحات هذه دوراً هاماً في نشر المصطلح العلمي، بل وفي توحيده كذلك. غير أن ذلك لن يتم ـ كما هو الأمر مع أي بنك ـ ما لم تكن خدماتها مفتوحة للجميع. ويمكنها أن تحدد رسوم اشتراكات أو قيوداً أخرى إذا لزم الأمر. ففي أوروبا هناك بنوك مصطلحات بدأت تعمل على أسس تجارية وتتيح خدماتها لجميع الراغبين، بينما معظم بنوك المصطلحات عندنا (وهي مؤسسات تدعمها الحكومات) مرصدة الأبواب، لسبب أو لآخر. وهذا مما يدفع – إن لم نقل يضطر– جهات أخرى حتى في البلدان نفسها التي بها البنوك الحالية إلى إنشاء بنوك مماثلة.

ثبت لنا أن بنوك المصطلحات في العالم العربي تكرر نفس الجهود بشكل أو بآخر، فهي كثيراً ما تخزن المصطلحات ذاتها (مع إضافات داخلية). ولو كان هناك تعاون بينها لوفرت مبالغ طائلة، وذلك بتبادل المادة اللغوية على أشرطة ممغنطة، حيث إن جهداً كبيراً ووقتاً ثميناً يضيع في عملية إدخال البيانات.( وذلك طبعاً يتطلب تنسيقاً، حتى يتسنى نقل البيانات بصورة سهلة. فالاختلاف في التصنيف ونظام التخزين قد يمثلان عائقاً أو يتطلبان جهداً أكبر). ويمكن لبنوك

المصطلحات العربية أن تستفيد من نظام MATER الذي طورته المنظمة الدولية للمقاييس لغرض تبادل البيانات (المعطيات) المصطلحية على الأشرطة الممغنطة.

يحدونا الأمل في أن ترتبط بنوك المصطلحات العربية في شبكة واحدة تتيح خدماتها لكل مستخدم عربي أينما كان في الوطن العربي، بل وتوفر المصطلح العلمي العربي للباحثين عنه (بما في ذلك الشركات التي تصدر التقنية لنا) في أي مكان من العالم، لعلنا نخفف بذلك من تكرار الجهود، ومن فوضى المصطلحات العلمية والتقنية العربية.

ويتميز بنك المصطلحات على المعجم التقليدي بأن له القدرة متابعة الجديد من المصطلحات بصفة مشتركة بين بحاثة تفصلهم المسافات الطوال على مدى الرقعة الجغرافية العربية بل وحتى الأجنبية. ولربما كانت بنوك المصطلحات الحاسوبية بداية لعمل مشترك بين الدول العربية على شاكلة بنوك المصطلحات للناطقين بالفرنسية أو الألمانية أو الروسية، وكذا بنوك المصطلحات التي يقوم المركز الدولي للمصطلحات INFOTERM في فيينا بتنسيق جهودها، والتي تتجاوز الحدود السياسية لتعمل في إطار لغوي واضح همه الوحيد تجديد المعاجم والسير بها نحو مواجهة الزيادة المطردة في عدد المصطلحات المعلوماتية والإلكترونية.

ويظل الرأي السائد بين المختصين يقضي بأن المجهودات العربية في مجال المصطلحات الحاسوبية غير كافية بدروها لتحقيق التفاعل المطلوب بين اللغة العربية من جهة وبين التقدم الحاصل في ميدان التقنيات بما فيها المعلومات من جهة أخرى.

**4/ معالجة الصوت:**

بالإضافة إلى معالجة المكتوب، هناك إتجاه على مستوى عالمي نحو معالجة الصوت ، وذلك بجعل الحاسوب يتعرف على صوت المستعمل أولا، ثم بجعله يقوم ثانيا بعملية تركيب ثم ثالثا بعملية تحليل. ويحدث ذلك عن طريق تحويل النص من شكله الإملائي أو المكتوب إلى شكل صوتي أو منطوق (رموز صوتية) عن طريق استخدام خوارزمية خاصة مرتبطة باللغة. والهدف من هذه العملية هو تمكين الحاسب من استعمال اللغة المحكية، كما هو الشأن بالنسبة للغة المكتوبة،

وهو من أهم أهداف الجيل الخامس من الحواسيب الإلكترونية؛ رغبة من مصمميها في أن يغزوا، بالإضافة إلى المكاتب والمصانع والمخابر وأنظمة الاتصال، التعليم الأساسي وكذا المنازل. من ذلك تبدو الحاجة ملحة إلى لغة سهلة في إمكانها مواجهة كل الحاجيات، كما تظهر الحاجة إلى نظام قادر على تركيب عدد غير محدود من المفردات والجمل.

وتحدث معالجة الصوت عن طريق نظم التعرف على الكلام وعملية التعرف على الكلام تعني أمرين:

1. التعرف على الكلمات: بمعنى أن يستقبل الحاسب العبارة أو الكلمة التي ننطق بها من خلال ميكروفون ويجري عليها العمليات اللازمة للمعالجة مثل: تخزينها في الذاكرة. والرد عليها بالاستجابة المناسبة سواء بالصوت الصناعي أو بالكتابة أو بالرسم على الشاشة.
2. فهم الكلام: عملية فهم الكلام تختلف عن التعرف على الكلمات فمن الجائز أن يفهم الإنسان الموضوع دون أن يتعرف على كل كلمة من الحديث الدائر، لذلك الهدف من عملية إضافة حاسة السمع للحاسب هي إكساب الحاسب القدرة على التعرف على الكلام وفهم الكلام.

اعتمادا على ميكروفون يلتقط الكلام الذي يحول، عن طريق نظام خاص، المنطوق إلى مكتوب يسجل في الذاكرة أو على شاشة العرض. ويشمل التعرف على الكلام آليا على ثلاث حالات مختلفة: التعرف على الكلمات المنفصلة والكلمات المتصلة كما على تعابير الوجه وخاصة الشفاه (محمد،1996: 107). ولا تخفى مدى الأهمية التي تحتلها هذه الأخيرة بالنسبة لتعليم الصم والبكم ولإشراكهم في مجالات الحياة العلمية والتقنية بالإضافة إلى الحياة العامة.

وتعتمد معالجة الصوت أساسا على النظام الصوتي للغة. ويشمل النظام الصوتي للغة العربية 35 فونيما Phonems بين الحروف الصامتة التي يبلغ عددها كما أسلفنا 28 (وتصل إلى 29 إذا ما أضفنا إلى ال28 السابقة الذكر اللام المفخمة) والمصوتات الست التي تشمل المصوتات القصيرة (الفتحة والضمة والكسرة) والمصوتات الطويلة (الألف والواو والياء). كل ذلك إضافة إلى وجود فونيمات حلقية وأخرى حنجرية وثالثة مفخمة فضلا عن الإدغام وعن إمكانية قلب المجهور مهموسا. ومن الملاحظ أن تطبيقات تعامل الحرف العربي المنطوق مع الحاسوب تتوقف على مختلف السمات المميزة للفونيمات على اختلاف أشكالها المنطوقة مما يوضح صعوبة تناولها بالدرس والتنقيب وإيجاد حلول نهائية لها. وتحاول بعض الجهات العربية مواكبة ما يجري في هذا المجال. وتظل الأبحاث متعددة ومشتتة، مما تبقى الحاجة ماسة إلى الجمع والتنسيق فيما بينها.

وما قيل عن معالجة الصوت يمكن أن يقال عن التعرف على الحرف العربي بطريقة ضوئية أو مغناطيسية، فيما يتعلق بتشتت الجهود. على أن استخدام هذه الطريقة في تخزين الوثائق وقراءتها قد اجتاز مراحل متقدمة جدا مقارنة مع معالجة الصوت.

**5/ التجهيزات والمعدات:**

بالإضافة إلى الحروف والمصطلحات، تعتمد حوسبة اللغة العربية على تعريب التجهيزات والمعدات الضرورية لذلك. ويتعلق الأمر أساسا بلوحات المفاتيح والطرفيات والطابعات، وكذا بنظم التشغيل والبرمجيات.

**أ / لوحات المفاتيح، الطرفيات والطابعات:**

اجتاز تعريب التجهيزات ذات العلاقة بأحرف اللغة العربية كلوحات المفاتيح وشاشات الطرفيات والطابعات مراحل متعددة؛ فبعد مرحلة من التذبذب ومن المحاولات الفردية لمصنعي الحواسب، أدى ظهور الشفرة العربية الموحدة ASMO 449 والمعيار الدولي Multibyte-coded caracterset ISO/IEC 10646 إلى اعتمادها على نطاق واسع خاصة لتصميم وإنتاج طرفيات مزدوجة، ثم كان لظهور الحواسب الميكروية القادرة على تصميم أشكال مختلفة من الحروف وكذا تخزينها واستعمالها، أثر كبير على تعريب الأجهزة المختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يحصل الاتفاق ليومنا هذا على تقييس لوحة المفاتيح من طرف الأقطار العربية بالرغم من المحاولات المتعددة والتي يرجع أولها إلى آخر السبعينات وآخرها إلى أواخر التسعينات. ذلك أن من بين هذه الأقطار من يفضل وضع المحارف على الملامس على طريقة الآلة الكاتبة ومنها من يتبنى وضعها اعتبارا لتواتر ورود المحارف وثنائياتها من جهة، ولسرعة وصول أصابع اليد إلى الملامس من جهة أخرى. مما يفسر وجود لوحات مفاتيح متعددة على الساحة التجارية. وليس لذلك أي تأثير على الكتابة بل على سرعتها فقط.

ويمكن تقسيم الطرفيات الموجودة اليوم إلى نوعين: إحداها عادي والآخر ذكي. فيما يخص طرفية عادية نجد أنها تعتمد أساسا على الحاسوب في القيام بالمعالجة الضرورية، أما الطرفية الذكية Intelligent terminal فتقوم بالعمليات الضرورية لإخراج حروف متعددة بما فيها العربية. ومن

سماته أنه يطبع باتجاهين ابتداء من اليسار (لمعالجة اللغات اللاتينية) ومن اليمين (لمعالجة العربية والفارسية، الخ). ويختزل دوره، فيما يتعلق باللغة العربية مثلا، في خزن الأشكال المتعددة لحروفها ولعدة أقلام ويقوم محليا باستعمال خوارزمية تحليل السياق (CAA)، وهو ما يجعله قادرا على إخراج خطوط عربية عالية التعقيد والجمال. وقد ساهمت الطرفية الذكية في حل إشكالية استعمال الحرف العربي على الشاشة بصفة نهائية؛ مما يبرر كونه الأكثر استعمالا، سيما بعد أن عرفت أثمانه انخفاضا هاما خلال السنوات الأخيرة.

ومن الضروري أن نشير إلى أن جميع الإشكالات المتعلقة بلوحات المفاتيح وكذا بالطرفيات (الشاشات) والطابعات قد حلت بصفة نهائية.

**ب / نظم التشغيل والبرمجيات:**

تكتسي نظم التشغيل أهمية وظيفية بالغة من حيث أنها تكون العمود الفقري الذي تتبني عليه الحوسبة؛ فهي التي تمكن الوحدة المركزية للحاسوب بشقيها (الأول الذي يعني بالمعالجة المنطقية والحسابية والثاني الذي يهتم بالإشراف والتنسيق بين عمليات وحدات الإدخال والإخراج) من الاشتغال بالدقة والسرعة المطلوبين. ومن الملاحظ أنه خلافا لترجمة الحرف ولإيجاد المصطلح وكذا التقييس، التي هي في كنهها قضايا عربية–عربية، فإن الشق المتعلق بالنظم والبرمجيات يقتضي المشاركة الفعالة لمصنعي الحواسيب. وقد استفاد هؤلاء من ظهور الحواسيب الميكروية التي كان لها وقع الثورة نظرا للإمكانيات التي أتاحتها فيما يتعلق بإضافة بعض التجهيزات إلى نظام التشغيل أو بعض البرامج لتمكينها من إدخال الحروف العربية وخزنها واستخراجها كنافذة، كما أنهم غالبا ما اعتمدوا خبرات عربية لإصدار نسخ من نظم للتشغيل قادرة على التعامل مع اللغة العربية إدخالا ومعالجة واسترجاعا وظهورا على المطارف واستخراجا فيما بعد من الطابعات.

إن المحاولات العربية في هذا المجال وإن اقتصرت في بدايتها على استنباط نظم تشغيل خاصة بالحواسب الشخصية والعائلية فإنها ذات أهمية قصوى. ومن بين هذه المحاولات التجربة الكويتية التي أعطت للعالم العربي "صخرا" والذي كان يعمل في بدايته بنظام MSX الياباني المعرب، والذي تمكن في إصداره الثاني من التعامل مع نظم التشغيل DOS (بما فيها MS/DOS5 و MS/DOS6 و PC/DOS). وهناك تجربة شركة "ALIS" التي يديرها الحليمي بكندا والتي بعد أن

صممت نظاما عربيا أسمته ARABIC/DOS موائم لنظام MS/DOS أدمجته في نظام التشغيل MS/DOS الأمريكي وأصبح يحمل اسم ARABIC MS/DOS. وهو حل جذري مندمج في نظام التشغيل MS/DOS، وتكمن أهميته في تمكينه للحواسيب المشتغلة بهذا النظام من التعامل مع الحرف العربي بنفس الطريقة التي تتعامل بها مع الحروف اللاتينية. ثم هناك يونكس المعرب [196] ABCIX ويرتكز أساسا على جعل UNIX نظاما عالميا يستعمل كل اللغات بما فيها العربية، كما تتوفر فيه كل الخصائص الإيجابية لمعالجة النصوص والبيانات المكتوبة بالحروف العربية واللاتينية في نفس الوقت، وذلك اعتمادا على المجهودات المبذولة من طرف مجموعة X/OPEN.

أما ما يتعلق بلغات البرمجة فإن ترجمة أهم ما وجد منها، مثل FORTRAN وCOBOL وBASIC وPASCAL وPROLOG، هي في أغلبها من صنيع مختبرات الجامعات والمدارس العربية أو بعض مراكز التعريب في العالم العربي، أو الشركات العربية التي حاولت تجميع وتسويق حواسيب عربية مثل "صخر" و"الرائد" و"الأمير" و"الفارابي" وغيرها. على أن معظم لغات البرمجة العربية أو المعربة موجهة إلى نوع من التطبيقات التي تستغل على الحواسيب الميكروية. (أحمد،1996: 133)

ويظهر من خلال التجارب المتعددة، بما فيها تجربة شركة ALIS مع ARABIC MS/DOS، أن قوانين السوق والعرض والطلب غالبا ما أملت على مصنعي الحواسيب بالإضافة إلى اعتماد الخبرات العربية تبني أعمال موضوعة أصلا بالعربية.

**ج / الشبكات الحاسوبية وخدمات الاتصال:**

إن تقنيات الاتصال الحاسوبي المتواجدة اليوم تتيح لكل الأقطار العربية أن تقيم شبكات سواء على المستوى القطاعي، الوطني أو الإقليمي. إلا أن اهتمام الأقطار العربية بإقامة هذه الشبكات يبقى محدودا.

إلا أن خدمات الاتصال باللغة العربية لازالت نادرة وينعكس ذلك على مدى استعمال هذه اللغة في الشبكات وتطبيقاتها وكذا في تقييس هذا الاستعمال والتطبيقات المتعلقة به. وتظهر من

(196) – لقد عمل المركز الوطني للإعلامية بتونس CNI في إطار شراكة مع الشركة الفرنسية لصناعة الحواسيب BULL على تطوير نظام يونيكس وجعله ملائما مع متطلبات اللغة العربية.

خلال ذلك ضرورة القيام بمجهودات متعددة في هذا الميدان ليس أقلها تحسيس المسؤولين على مستوى القرار بأهمية بلورة وتطوير خدمات الاتصال باللغة العربية وتخصيص الإمكانيات الفكرية والمادية التي من شأنها أن تدفع بها لمسايرة التطورات الحاصلة، فضلا عن المشاركة في المنظمات الدولية المشتغلة بالتقييس والدفع بها إلى أخذ متطلبات اللغة العربية وخصوصياتها بعين الاعتبار في المعايير الدولية.

**الخاتمة**

**النتائج**

1/ لقد استعرضنا في الصفحات السالفة الوضعية الراهنة للغة العربية في مواجهة الحاسوب بأجهزته ومعداته ونظمه، كما أشرنا إلى المشاكل وكذا الحلول المقترحة لمواجهتها وأبرزنا ضرورة بذل جهود إضافية لمواجهة الإشكاليات العالقة. حيث يظهر أن تعريب الحاسوب مر عبر ثلاث مراحل: الأولى مرتبطة بتطويع إدخال وإخراج (أو حوسبة) الحرف، والثانية متعلقة بتعريب التطبيقات الحاسبية والبرمجيات، وأما الثالثة فتعنى بتعريب نظم تشغيل الحواسيب نفسها وتعريب البرمجيات وذلك في نطاق ما يسمى بعملية تدويل البرمجيات. ويتعلق الأمر بمنهجية حديثة تبنتها الشركات المنتجة سيما على المستوى الدولي.

2/ على أنه وبالرغم من المجهودات وكذا الإمكانيات الفكرية والمادية المخصصة فإن عملية التعريب لم تتمكن من استنباط معلومات عربية تصميما وإنجازا سواء على مستوى الأجهزة أو البرمجيات؛ حيث أن أغلب ما يوجد اليوم على الساحة هو تعديل لنظم أجنبية بشكل يجعلها تتلاءم مع متطلبات السوق العربي. على أن ذلك لا يمنعنا من الاستنتاج بأن الكفاءة الفكرية، سواء منها الموجودة في العالم العربي أو المهاجرة أو التي تتوفر عليها الشركات المصنعة للحواسيب العربية منها والأجنبية، هي كفاءات قادرة على تطويع التقانة بشكل يجعلها تواجه التطورات الحاصلة في الميدان. علما بأن تجربة العشرية الأخيرة، على الخصوص، قد أثبتت بما لا يدع مجالا للشك بأن التكنولوجيا والأجهزة الذكية تتطور باستمرار لتلائم حاجيات اللغات، بما فيها العربية.

**التوصيات:**

وتظل ضرورة بذل جهود إضافية من طرف الباحثين ومراكز التعريب والبحث العلمي في العالم العربي قائمة، سيما فيما يتعلق بالتقييس وبإحداث معايير عربية موحدة وكذا مصطلحات تمكن من استدراك ما فات ومواجهة ما يطالعنا من جديد في كل لحظة. كل ذلك فضلا عن التطلع إلى استخدام وتطويع أحدث المنتجات والآليات التي يتوافر ظهورها في السوق، واستقطاب الكفاءات العربية في الداخل ومن الخارج بشكل يمكن من إضفاء البعد الثقافي على المنتجات الحاسوبية. ولعلنا في حاجة إلى مشروع متكامل ومشترك بين مختلف الأقطار العربية وإلى "رؤيا" مستقبلية.

**المراجع**


1. ابن منظور، لسان العرب ، الجزء الرابع ، دار المعارف ، ص 2865)، 1

2.الدكتور محي الدين صابر ، قضايا، الثقافة العربية المعاصرة ، الدار العربية للكتاب ، تونس 1982 ، ص 87 .)

3. اللغات الأكثر تأثيرا في العالم جورج ويبر 1995م

4. أحمد شحلان (1993)، (جهود مكتب تنسيق التعريب في قضايا اللغة العربية والتعريب خلال ثلاثين سنة)، في **قضايا استعمال اللغة العربية في المغرب**، ندوات الأكاديمية/أكاديمية المملكة المغربية، 8-1993/11/9.

5.إبراهيم جمعة (1981)، **قصة الكتابة العربية**، القاهرة.

6. مرياتي محمد (1996)، (تعامل الأجهزة والمعدات مع الحرف العربي)، في **استخدام اللغة العربية في المعلوماتية**/المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ص81.

7. مروان البواب ومحمد حسان الطيار (1996)، (أسلوب معالجة اللغة العربية في المعلوماتية (الكلمة الجملة))، في **استخدام اللغة العربية في المعلوماتية**/المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ص25-63.

8. أحمد شفيق الخطيب (1996)، (المواصفات المصطلحية وتطبيقاتها في اللغة العربية)، في **اللغة العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ص10.

9. محمد رشاد الحمزاوي (1986). **المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها**، دار الغرب الإسلامي، بيروت. وكذا لنفس المؤلف: (في سبيل نظرية مصطلحية عربية ممكنة)، في **مجلة المعجمية**، العدد 8، 1992، ص17-44.

10. محمد حلمي هليل (1996) (التقييس المصطلحي في البلاد العربية)، في **اللغة العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ص59-61.

11. سعد الحاج بكري وآخرين (1993)، (مصطلحات المعلوماتية واللغة العربية: المشاكل والحلول)، في **السجل العلمي لندوة استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات**. المرجع السابق، انظر على الخصوص الهوامش، ص467.

12. محمد بن أحمد (1996)، (اللغة العربية والنظم الحاسوبية)، في **استخدام اللغة العربية في المعلوماتية**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ص133.

**المراجع الاجنبية:**

1. AL AKHDAR GHAZAL (1987), The Arabic alpahbet and machines : applied arabic linguistic and signal and information processing, Edited by R.Descout, Hemisphere pub. Corp.

2. A.H.MOUSSA (1987), Cumputer application to Arabic Roots and Arabic words : Applied 110rabic linguistics and signal an information processing. Edited by R.Descout, Hemisphere pub. Corp.

3. Brinkman, Karl-Heinz (1981) : « Machine Aids to Translation» in Meta, 26,No.1.67-75.

4. Freigang, Mayer and Schmitz (1991): TermNet Project 1 (Micro-and) Minicomputer-based terminology data bases in Europe. Vienna : International Network for Terminology.

5. Gobel, F(1980) «The Terminology Data Bank of Canada »(termium system) in Raben,J and Marks, ed., Data Bases in the Humanities and Social Sciences. Amsterdam :North Holland Publishing Co., 211-215.

6. Hutchins, J(1978) « Progress in Documentation »in Journal of Documentation 34,No.2,119-159

**المواقع الإلكترونية:**


1. http://www.internetworldstats.com/stats7.htm
2. http://www.internetworldstats.com/stats19.htm
3. http://www.internetworldstats.com/stats20.htm.
4. .https://arabic.rt.com/news/786982
5. تاريخ –ترتيب–لغات–العالم–الانتشار https://arabic.rt.com/news/786982
   GMT | آخر تحديث:27.06.2015 | 10:36 GMTالنشر:27.06.2015 | 10:25


**الدوريات والمجلات العربية:**


1. الإدارة العامة للمعلومات، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية1414) :هـ 1993م) " نحو منهجية مدعمة بالحاسب لمعالجة المصطلح العربي (تجربة البنك الآلي السعودي للمصطلحات)" في : السجل العلمي لندوة استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات(التي عقدت في الفترة من:8–12 ذي القعدة 1412هـ/الموافق:10–14 مايو 1992م). الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة، 345–3016.
2. البنك الآلي السعودي للمصطلحات (باسم) بالمركز الوطني السعودي للعلوم والتكنولوجيا، الرياض "في: اللسان العربي، ع24، ص ص301–305.
3. توصيات ندوة التعاون العربي في مجال المصطلحات علماً وتطبيقاً (تونس: 7–10 يونيه، 1986م. (محمود إسماعيل" 1984) : بنوك المصطلحات الآلية" في: مجلة الفيصل، ع84، 1984م،35–39.
4. علي القاسمي(1978) نحو إنشاء بنك المصطلحات المركزي في الوطن العربي " في: اللسان العربي،ع16،ج،1(1986). .118–109.
5. نحو تطوير بنوك المصطلحات أداة للبحث المصطلحي والتوثيق العلمي "من بحوث ندوة التعاون العربي في مجال المصطلحات) تونس: 7–10 يوليو 1986. (1411)هـ (1991) م علم اللغة وصناعة المعجم. الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود.
6. المسعودي، ليلى المسعودي(1985) " قاعدة المعطيات المعجمية: المعربي " في: اللسان العربي، ع91،25–107. " (1988)
7. علم المصطلحات وبنوك المعطيات" في: اللسان العربي، ع85،28–93.

# زواج الصغار في الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية السوداني لسنة 1991م للمسلمين

**د. أحمد حماد عبد الله عبد الرحيم**
**الأستاذ المساعد بكلية القانون والشريعة جامعة نيالا**

**د. أحمد الدومة رحمة أحمد**
**الأستاذ المساعد بكلية القانون والشريعة جامعة نيالا**

**د. أبكر علي عبد المجيد**
**الأستاذ المساعد بكلية القانون والشريعة جامعة نيالا**

**المستخلص**

كثر الحديث في الآونة الأخيرة حول زواج الصغار ( القصر) ، وصار رأياً عاما تنعقد من أجله الورش وتقام الندوات، التي تنادى بتعديل قانون الأحوال الشخصية السوداني للمسلمين لسنة 1991م، وتمخض عن ذلك ظهور آراء تطالب بإدخال نصوص في ذلك القانون، تمنع زواج الصغار قبل بلوغهم، متذرعين بحجة التقليل من وفيات الأمهات، الشيء الذي وجد هوى في نفوس بعض العلمانيين، مما هدى ببعض الدول أن تنحو هذا المنحى، ولكي نناقش كل ذلك في هذه

الورقة. تناولت هذه الدراسة زواج الصغار في الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية السوداني للمسلمين لسنة 1991م.

وقد توصلت هذه الدراسة ، إلى أن زواج الصغار جائز شرعا ، وأن الشريعة الإسلامية لم تحدد سناً للزواج ، فتحديد فترة زمنية للزواج بعد البلوغ ، يعد منعاً لشيء مباح ، ولم تراع تلك القوانين رغبات وحاجات الصغير الذي بلغ سن الرشد قبل بلوغه السن التي حددتها تلك القوانين ، وقد يدخل في باب تحريم الحلال بنصوص القوا نيين الوضعية.

Abstract

There has been much talk recently about child marriage (Minor), and has become a public opinion for which workshops and seminars are held, calling for the amendment of the Sudanese Personal Status Law for Muslims in 1991, and resulted in the emergence of views calling for the introduction of provisions in that law, prohibit the marriage of young people before they reach puberty the pretext of minimizing maternal mortality, some secularists have plunged, leading some countries to move in this direction. This study deals with the marriage of young children in Islamic jurisprudence and the Sudanese Personal Status Law for Muslims in 1991. This study concluded that the marriage of young children is permissible according to Islamic law, and that the Islamic law did not specify the age of marriage, so setting a time period for marriage after puberty is a prohibition of something permissible. And may enter into the door of the prohibition of halal texts laws status.

**زواج الصغار في الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية السوداني لسنة 1991م للمسلمين**

المقدمة:

فقد قضت الفطرة التي فطر الله الناس عليها بضرورة اجتماع الذكور والإناث دفعًا إلى بقاء النوع الإنساني من الانقراض ، وذلك ليعمر الأرض ، فسخر له ما فيها ، وشرعت العلاقة الزوجية تحقيقاً لتلك الغاية ، قال تعالي: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً}([197]) ، وقد جاءت الشريعة الإسلامية بالأحكام التي تبين حدود هذه العلاقة ، وحفظت للمرأة كرامتها وحريتها، ورعت حقوقها كاملة غير منقوصة ، مثل ما حفظت كرامة الرجل وحريته وحقوقه ،

(197) . سورة النساء الآية 1.

قال تعالى: {وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً } ([198]).

**مشكلة البحث :**

تكمن مشكلة البحث في أن كثر الحديث في الآونة الأخيرة حول زواج الصغار ( القصر) بل أصبح رأياً عاماً ، تقام من أجله الندوات والورش حول سن نصوص قانونية تمنع ذلك ، بل تنادى تلك الورش بتعديل قانون الأحوال الشخصية السوداني لسنة 1991م للمسلمين ، وإدخال نصوص جديدة تمنع زواج الصغار قبل بلوغهم ، وتحديد سن الزواج بفترة زمنية بعد البلوغ ، بحجة التقليل من وفيات الأمهات ، فتمسك بتلك الحجج العلمانيون مما جعل بعض الدول الإسلامية تنص في قوانينها في مجال الأحوال الشخصية على ذلك ، بل نصت صراحة بعدم صحة زواج الصغار إلا بعد بلوغهم سن الرشد ، وحدد ذلك بفترة زمنية معينة ، ويعتبر بذلك كل عقد زواج لقاصر لم يبلغ تلك السن يعد مخالفه لأحكام تلك القوانين، و لم تراع تلك القوانين رغبات وحاجات الصغير الذي بلغ سن الرشد قبل بلوغه السن التي حددتها تلك القوانين ، وتتلخص المشكلة في أهم أسباب اختيار هذا الموضوع .

1. مدى صحة زواج الصغار في الشريعة الإسلامية وموقف قانون الأحوال الشخصية لسنة 1991م منه.
2. سد الباب أمام الذين ينادون إلى تحديد سن للزواج .
3. أن الحكم الشرعي يستمد من مبادئ الشريعة الإسلامية الراسخة وليس الورش والندوات الفكرية المندفعة .
4. منع الصغار من الزواج يشجع في ارتكاب الفاحشة.
5. الأطفال المجهولو الأبوين ، أعدادهم في تزايد مذهل في دور الرعاية ، وكلها نتاج حالات خارج الإطار الشرعي ، فيعد الزواج هو الحل الأمثل لتلك الإشكالات

**أهمية البحث :**

(198) . سورة الإسراء الآية 70.

تأتي أهمية الموضوع في كونه يعالج موضوعاً مهماً ، وهو الهجمة الشرسة التي تنادى بتحديد سن للزواج ومنع الصغار سواء بلغوا الرشد أم لم يبلغوه من الزواج ، وذلك من خلال دراسة أحكام زواج الصغار في الشريعة الإسلامية و قانون الأحوال الشخصية السوداني لسنة 1991م للمسلمين دراسة مقارنه ، من أجل تأكيد مدى موافقة هذا القانون لأحكام الشريعة الإسلامية .

**حدود البحث :**

حدود الدراسة أحكام زواج الصغار في الشريعة الإسلامية ، وقانون الأحوال الشخصية لسنة 1991م للمسلمين دراسة مقارنة .

**فروض البحث :**

1. هل زواج الصغار مباح شرعاً في الشريعة الإسلامية ؟

2. هل قانون الأحوال الشخصية لسنة1991م للمسلمين يمنع زواج الصغار ؟ 3. هل منع الزواج بنص قانوني يعد من قبل تحريم الحلال ؟

لكي نصل إلى صحة زواج الصغار من عدمه ، لابد لنا من استعراض آراء الفقهاء ، والنصوص القانونية في ذلك ، لذا سنتناول هذا الموضوع في خمسة محاور على نحو مايلي :

**المحور الأول . مفاهيم عامة عن الزواج وعن الصغار**

**المطلب الأول** . معنى **الزواج في اللغة** : أصل الكلمة ، زاج . ويقال أزوج بينهما ، أي قرن زواجه : خالطه . وزواج الأشياء تزويجاً ، قرن بعضها ببعض.

وتزوج امرأة ، اتخذها زوجة ([199]) ، وقد جاءت آيات كثيرة في القرآن الكريم ، تدل على هذا المعنى ومن ذلك قوله تعالى (وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ عِينٍ) ([200]). أي قرناهم . وقوله تعالى : {وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ } ([201]) ، أي قرنت .

والزوج يطلق على الرجل وعلى المرأة ، ومنه قوله تعالى :(وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ) ([202]) ، ويقال للمرأة زوج وزوجة ، ولكن لا يقال للرجل إلا زوج .

(199) . المعجم الوسيط ، ص 405 ، مادة (زاج)

(200) . سورة الطور الآية 20

(201) . سورة التكوير الآية 7

**المطلب الثاني . معنى الزواج في الاصطلاح الفقهي :**

أورد فقهاء الشريعة الإسلامية للنكاح تعريفات متعددة في مصنفاتهم الفقهية ولكي نخلص بتعريف شامل وأعم لمعني النكاح لا بد من إيراد معظم هذه التعريفات بالنسبة لفقهاء المذاهب الأربعة وبعض المعاصرين ويكون استعراضنا لذلك كما يلي :

**أولاً . الحنفية** : الزواج : هو عقد يرد على ملك المتعة قصداً. وقيل هو حقيقة في الوطء مجاز في العقد، وقيل حقيقة في الضم صرح به مشايخ الحنفية وهو أنه لا منافاة بين كلامهم لأن الوطء من أفراد الضم للأعم حقيقة في كل من أفراده ([203]).

وعرفوه أيضاً بأنه، عقد يفيد ملك المتعة قصداً [(204)].

**ثانياً . المالكية:** الزواج في الشرع : يطلق على العقد والوطء وأكثر استعماله في العقد، وقال في التوضيح كل نكاح في كتاب الله فالمراد به العقد [(205)] ، لقوله تعالى: (حَتَّىَ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ) [(206)].

**ثالثاً . الشافعية** : الزواج شرعاً:عقد يتضمن إباحة وطء، بلفظ أنكاح أو تزويج فهو ملك انتفاع لا ملك منفعة وهو حقيقة في العقد مجاز في الوطء فيحمل عليه بقرينة قوله تعالى: (حَتَّىَ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ)[(207)]، أي حتى يوجد الوطء المقتضي غالباً للذة الشبهة بالعسل [(208)].

**رابعاً . الحنابلة** : النكاح في الشرع : النكاح هو حقيقة في عقد التزويج مجاز في الوطء والأشهر مشترك والمعقود عليه المنفعة . [(209)]

---

(202) . سورة البقرة الآية 35

(203) . البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، ابن نجيم الطبعة الأولى 1418هـ – 1997م دار الكتب العلمية بيروت ، ج 3 ص 126

(204) . بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، تأليف الإمام علاء الدين أبي بكر مسعود الكاساني المتوفى 587هـ ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولي 1417هـ 1996م، ج2 ص 309.

2 . مواهب الجليل. للحطاب ، ج 3 ص 403.

3. سورة البقرة الآية 230.

4 . سورة البقرة الآية 230.

5 . القليوبي وعميره على منهاج الطالبين ، ج3 ص 206.

6 . منتهي الإرادات ،لابن النجار،تحقيق عبد الغني عبد الخالق ،الطبعة الثانية 1416هـ=1996م عالم الكتب0 ج2 ص 69.

**خامساً . تعريف المعاصرين** : جاء في الفقه الإسلامي وأدلته: أن الزواج شرعاً: هو عقد يتضمن إباحة الاستمتاع بالمرأة بالوطء، والمباشرة والتقبيل والضم وغير ذلك إذا كانت المرأة غير محرم بنسب أو رضاع أو مصاهرة ، أو هو عقد وضعه الشارع يفيد ملك استمتاع الرجل بالمرأة وحل استمتاع المرأة بالرجل.[210]

**المطلب الثالث . تعريف الزواج في القانون**

عرف قانون الأحوال الشخصية السوداني للمسلمين لسنة 1991م ، الزواج في المادة (11) والتي تنص بأن الزواج هو: (عقد بين رجل وامرأة على نية التأبيد، يحل استمتاع كل منهما بالآخر على الوجه المشروع) [211].

الذي يستفاد من هذا التعريف ، بأن الزواج هو عقد شركة بين الرجل والمرأة على نية التأبيد وبهذا اللفظ ، خرج كل عقد ما لم يكن بين رجل وامرأة أنثى محققة الأنوثة وكلمة على نية (التأبيد)، خرج بها كل عقد ما لم يقصد به التأبيد كالزواج المؤقت والمتعة ، وهو يحل لكل واحد من المتعاقدين حق الاستمتاع بالآخر بالوجه المشروع أي بالطريقة التي يجيزها الشرع الإسلامي ، والمشرع السوداني في هذا القانون أخذ بتعريف جمهور الفقهاء بدلالة أنه ذكر أن الزواج هو عقد بين رجل وامرأة وكلمة هو (عقد) دلالة على أنه حقيقة في العقد مجاز في الوطء، لأن الوطء تبعي يكون بعد العقد فإذا لم يوجد العقد يكون الوطء غير مشروع إلا إذا كانت أمة بملك اليمين فهو إذا حقيقة في العقد مجازاً في الوطء .

**المطلب الرابع . معنى الصغير في اللغة وفي الاصطلاح :**

**أولاً . معنى الصغير في اللغة** : هو الصبي والصبي هو الغلام وهو من ميلاده إلى أن يعظم ، أي يكبر([212]) . وجاء ايضاً في اللغة : صغر أي قل حجمه ، أو سنه والجمع صغار([213]).

**ثانياً . معنى الصغير في الاصطلاح** : هو وصف لحال لم تتكامل فيه قوى الإنسان ([214]).

---

7 . الفقه الإسلامي وأدلته ، وهبة الزحيلي ، ج 9 ص 6515.

8 . المادة (11) من قانون الأحوال الشخصية السوداني لسنة 1991 للمسلمين ، ص 27.

(212) . لسان العرب للإمام محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري ، الطبعة الأولى 1410هـ 1990م . ( مادة صغر ) ، ج 3 ص 351

(213) . المعجم الوسيط ، ج 3 ص 517.

وأرى أن هذا التعريف غير دقيق . وأدق منه بأن الصغير : وصف يلحق بالإنسان منذ مولده إلى بلوغه الحلم ([215]).

أما في هذا القانون فان المشرع السوداني لم يعرف الصغير ولكن أورد في المادة (220) الآتي: يكون الصغير مميزاً وغير مميز ، واعتبر الصغير غير المميز ، هو من لم يكمل العاشرة من عمره والصغير المميز، هو من أكمل العاشرة من عمره ، وقسم المشرع الصغير إلى قسمين وفقاً لسنه.

الأول : من كان دون العاشرة من عمره ، أي لم يكمل سن العاشرة وهذا يطلق عليه غير مميز.

الثاني: من أكمل العاشرة من عمره وهذا يعتبر صغيراً مميزاً وتترتب أحكام على تصرفاته وقد اختلف الفقهاء كثيراً في سن التمييز رغم أنهم اتفقوا بأنها هي السن التي إذا وصلها الصغير عرف مضاره من منافعه أما حدها فقد اختلفوا فيه كما اختلفت القوانين المعاصرة ، فمنهم من جعل بداية التمييز هي سن العاشرة ومنهم من جعله سن السابعة ، وقد اختار المشرع السوداني بأن سن التمييز هي سن العاشرة .([216])

**المحور الثاني . الآراء الفقهية حول زواج الصغار مطلقاً**

فالجمهور من الفقهاء على صحة زواج الصغير والصغيرة ، وعدم اشتراط البلوغ ، غير أن هناك من يقول باشتراط البلوغ ، وسوف نذكر فيما يلي أقوال الفقهاء وأدلتهم في ذلك ثم نرجح الأقوى دليلاً .

لقد انقسم الفقهاء في صحة زواج الصغار إلى ثلاثة آراء نوضحها كما يلي:

الرأي الأول . ذهب إليه جمهور الفقهاء ومنهم الأئمة الأربعة، وعليه الصحابة يرون الجواز مطلقاً : سواء كان المتزوج ذكراً أو أنثى واستدلوا لذلك بالقرآن الكريم ، والسنة النبوية المطهرة ، وآثار الصحابة ، والمعقول:

---

(214) . درر الأحكام شرح مجلة الأحكام لعلي حيدر، ج 2 ص 654

(215) . الموسوعة الفقهية الكويتية ، ج 3 ص 27

(216) . شرح قانون الأحوال الشخصية لسنة 1991م للمسلمين ، الدكتور ، أحمد محمد عبد المجيد ، الطبعة الثانية ، 202م ، ص 28 . 29.

أولاً . دليلهم من القرآن الكريم قوله تعالى : (وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُوْلَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْراً )(217) . فأثبتت الآية العدة للصغيرة ، وثبوت العدة فرع تصور نكاحها ، لأنه لا عدة دون نكاح (218).

ثانياً . دليلهم من السنة النبوية المطهرة : فقد استدلوا بما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ،( تزوج عائشة رضي الله عنها وهي ابنة ست ، وبنى بها وهي بنت تسع ومكثت عنده تسعاً).(219)

ثالثاً . أدلتهم من آثار الصحابة: أما أشهر ما استدلوا به من آثار الصحابة فقد أثر أن تزوج قدامه بن مظعون بنت الزبير يوم ولدت (220) ، وقال : إن مت عن خير ورثتني، وإن عشت فهي بنت الزبير.

وزوج ابن عمر رضي الله عنهما بنتاً له صغيرة من عروة بن الزبير رضي الله عنه ، وايضاً زوج عروة بن الزبير بنت أخيه ابن أخته وهما صغيران . وكذلك وهب رجل ابنته الصغيرة من عبد الله بن الحسن فأجاز ذلك علي رضي الله عنه

رابعاً. أدلتهم من المعقول أما من المعقول فقد استدلوا بأن النكاح من جملة المصالح في حق الذكور والإناث جميعاً ، وهو يشتمل على أغراض ومقاصد لا تتوفر إلا بين الأكفاء ، والكفء قد لا يتوفر في كل وقت ، فكانت الحاجة ماسة إلى إثبات الولاية للولي على الصغيرة في صغرها ، لأنه لو انتظر بلوغها ربما لفات ذلك الكفء ، هذه أدلة الجمهور في جواز تزويج الصغار ، غير أنهم اختلفوا في أمور أخرى غير جواز تزويج الصغار. مثل: من هو الذي له حق تزويج الصغار ؟ و هل العقد على الصغيرة ، أم على الصغير يلزمه بعد البلوغ ؟ أم يكون له الخيار إذا بلغ ؟ وهل

---

(217) . سورة الطلاق ، الآية 4 .

(218) – الأم ، تأليف حبر ألامه أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة 204هـ ، الطبعة الأولي 1423هـ 2002م ،دار الفكر للطباعة والنشر ، مج 3 ج 5 ص 22. القوانين الفقهية ، أبي القاسم أحمد بن جزي ، تحقيق الدكتور محمد أحمد القياتي وآخر ، الطبعة الأولي 1429هـ . 2008م ، دار الأندلسي الجديدة للنشر والتوزيع ، ص 220. فتح القدير للفقيه كمال الدين بن الهمام السيواسي الكندي الحنفي ، طبعة مكتبة الحلبي . مصر ،ج 3 ص 374 .

(219) . صحيح البخاري ، كتاب النكاح ، باب من بني بامرأة وهي بنت تسع س ، ج 3 ص 355 رقم 5158 .

(220)– المبسوط ، للسر خسي، الطبعة الثانية ، بدون ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت لبنان ، ج 4 ص 212 . 213.

للولي أن يزوج الصغار من الذكر والأنثى معاً؟ أم على أحدهما دون الآخر ؟ ذهبوا في ذلك إلى عدة أقوال نبينها فيما يلي :

القول الأول أن الولي الوحيد الذي يحق له تزويج الصغار هو الأب فقط وهو قول المالكية والحنابلة، وقالوا: أن تزويج ابنته الصغيرة جائز إذا زوجها من كفء، ويجوز له تزويجها مع كراهيتها وامتناعها، وليس هذا لغير الأب لأن غير الأب قاصر الشفقة فلا يلي نكاح الصغيرة كأجنبي ، ولأن الجد يلي بولاية غيره فأشبه سائر العصبات. وفارق الأب لأن الأب يدلي بغير واسطة، ويسقط الأخوة والجد (221).

غير أن المالكية قالوا يحق لوصي الأب أيضاً ، تزويج الصغيرة ، وللجد والأخ عندهم حق تزويج الصغيرة إن بلغت عشر سنوات وخيف فسادها ، فتزوج بمشاورة القاضي فإن ثبت عند موجبات التزويج ، أي من خوف فسادها بزنا ، أو ضيعة لفقرها ، أو فساد حالها بعدم التزويج إن بلغت عشراً فأكثر جاز لعاصبها تزويجها(222). ويقول الإمام مالك : الأصل أن لا يجوز تزويج الصغار ، إلا أن إجازته للأب كانت للآثار المروية فيه ، فبقي ما سوى الأب على القياس ، من عدم الجواز (223).

القول الثاني . يرى أن الأولياء الذين يحق لهم تزويج الصغار هما الأب والجد فقط ، سواء كان الزواج بمهر المثل أو دونه ، لأن حرص الأب على ابنته وشفقته عليها، تدلان على أن العقد يكون لمصلحة الصغيرة والصغير واستدلوا في ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم : (تستأمر اليتيمة في نفسها فان سكتت فهو إذنها وان أبت فلا جواز عليها) (224) واليتيمة هي الصغيرة التي لا أب لها. وجه الاستدلال بالحديث : أن نكاح اليتيمة لا يتم إلا باستئمارها ، وهذا لا يكون إلا بعد البلوغ ، لأنه لا معنى لاستئمار الصغيرة ، وسبب استئمار اليتيمة ، لأن مزوج اليتيمة قاصر الشفقة عليها ، فلقصور

(221) – المغني ويليه الشرح الكبير ، بن قدامه المقدسي ، تحقيق محمد شرف خطاب والوليد محمد السيد ، الطبعة الأولى 1416هـ – 1996م ، دار الحديث القاهرة. ،ج 7 ص 383 .

(222) – مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ، تأليف أبي عبد الله حمزة بن عبد الرحمن المغربي المعروف بالحطاب الرعيني المتوفى سنة 954هـ ، الطبعة الأولى – 1995م ، دار الكتب العلمية بيروت، ج 3 ص 428 .

(223) – المبسوط للسرخسي ، ج 4 ص 214 .

(224) . سنن أبي داود ، كتاب النكاح باب في الإستئمار ج 2 ص 194 رقم 2095 . قال الألباني حسن صحيح

شفقته ، لا تثبت ولايته في المال، وحاجتها إلي التصرف في المال أكثر من حاجتها إلي التصرف في النفس ، فإذا لم يثبت للولي حق التصرف في مالها مع الحاجة إليه ، فعدم ثبوت ولاية التصرف في نفسها أولى ، ومما يشهد لذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد نكاح ابنة أخ عثمان بن مظعون عندما زوجها عمها عثمان من ابن عمر رضي الله عنهما وقال :( إنها يتيمة ولا تنكح حتى تستأمر) (225)، فالأب والجد لهما حق تزويج الصغار ، لوجود شفقتهما وحرصهما ، على الصغار، أما غيرهما فليس له مثل هذا الحرص.

القول الثالث . يرى أصحابه أن تزويج الصغار جائز لجميع الأولياء . ولكنه يكون عقداً غير لازم في حق الصغار حتى البلوغ ، فلكل واحد منهما أو لكليهما حق الفسخ بعد البلوغ ، إذا كان العاقد لهما غير الأب والجد ، وذلك لأن غير الأب والجد ناقص الشفقة ، ويظهر ذلك عند المقابلة بشفقة الآباء ، ويدل على ذلك امتناع ولاية الأولياء غير الأب في المال .

ولكن لاعتبار أصل الشفقة قال الحنفية : أبو حنيفة ومحمد : أن العقد جائز لأي ولي على الصغار ، ولنقصان تلك الشفقة ، يثبت الخيار للصغار بعد البلوغ ، وإنما ثبتت الولاية في تزويج الصغيرة مع ثبوت الخيار لكي لا يفوت الكفء الذي خطبها فيكون بمعنى النظر في مصلحتها ، ويتم هذا النظر بإثبات الخيار للصغار ، بخلاف الأب لأنه وافر الشفقة وكذلك الجد فهو بمنزلة الأب ، ولذا تثبت ولايته في المال والنفس معاً(226).

وخيار البلوغ يكون للذكر والأنثى ، وهو لدفع ضرر خفي وإذا كان الضرر بالنسبة للأنثى كون الزوج كفأ أو غير كفء ، والمهر تاماً أو غير تام ، فخيار الأنثى هناك يحتاج إلى القضاء ، فإذا علمت الأنثى بعد البلوغ بالنكاح وسكتت ، كان سكوتها رضًا ، سواء كانت تعلم أن لها الخيار أو لا فإن اختار أحد الصغيرين الفرقة بعد البلوغ ، ومات أحدهما قبل أن يفرق القاضي بينهما ، فإنهما يتوارثان ، لأن أصل النكاح كان صحيحاً ، والفرقة لا تقع إلا بقضاء القاضي (227).

(225) – المبسوط للسرخسي ، ج 4 ص 314 .

(226) – فتح القدير لابن الهمام ، ج 3 ص 378 ، . المبسوط للسرخسي ،ج 4 ص 2156 .

(227) – المبسوط للسرخسي ، ج 4 ص 217 .

القول الرابع . يرى أصحابه أن تزوج الصغار جائز لجميع الأولياء ، وليس للأب والجد فقط، وأنه ليس للصغير إذا بلغ حق الفسخ ، أي أن عقد الزواج لازم في حقهم ، وهذا القول: هو لأبي يوسف من الحنفية . وحجته في ذلك : أن عقد الزواج على الصغير والصغيرة ، عقد بولاية مستحقة بالقرابة ، فلا يثبت فيها خيار البلوغ ، كعقد الأب والجد ، وهذا لأن القرابة سبب كامل لاستحقاق الولاية ، والقريب الولي ينظر إلي الصغير أو الصغيرة لا لنفسه ، وهو قائم مقام الأب في التصرف بالنفس ، كالوصي في التصرف بالمال ، فكما أن عقد الوصي يلزم ، ويكون كعقد الأب فيما فعله مقامه ، كذلك عقد الولي(228).

**الرأي الثاني . ذهب إليه الظاهرية** : فهم يرون التفريق بين الصغير والصغيرة : للولي الأب أن يزوج ابنته الصغيرة ، ولا يجوز له أنكاح الصغير حتى يبلغ، فإن زوجه فهو زواج مفسوخ وهو رأي الإمام ابن حزم الظاهري . وحجته في ذلك : أن الأدلة التي وردت في أنكاح الصغار ، كانت في الأنثى فقط .

ولذا فإعمال الدليل فيما ورد له ، أما قياس الصغير على الصغيرة فقياس مع الفارق ، لأنه إذا أجيز هذا القياس عارضه قياس آخر وهو أن الصغير إذا بلغ فلا ينعقد النكاح إلا بعبارته ، لا مدخل لأبيه ولا لغيره عليه في نكاحه ، وهو بذلك يخالف الأنثى ، التي تبقى مسؤولية الأب وولايته ثابتة عليها بعد البلوغ إما بإنكاحها ، أو بإذنها في النكاح ، أو بمراعاة الكفء فلما كان حكم الذكر والأنثى مختلفاً بعد البلوغ ، كذلك يجب أن يكون حكمها مختلفاً قبل البلوغ(229).

**الرأي الثالث** . ذهب إليه بعض الفقهاء على رأسهم ابن شبرمة وأبي بكر الأصم : فهم يرون منع زواج الصغار مطلقاً: فليس لأحد من الأولياء تزويج الصغار ، ذكوراً كانوا أو إناثاً حتى لو كان الولي هو الأب والجد فزواج الصغار باطل ، ولا يترتب عليه أثر من آثار الزواج .

(228) – نفس المصدر ، ص 215 .

(229) – المحلى بالآثار ، لابن حزم الأندلسي تحقيق عبد الغفار سليمان البغدادي ، بدون ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان لابن حزم ، ج 9 ص 462 .

**أدلت المعارضين لزواج الصغار** : استدلوا على ذلك بقول الله تعالى : (وَابْتَلُواْ الْيَتَامَى حَتَّىَ إِذَا بَلَغُواْ النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْداً فَادْفَعُواْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ).(230) وجه الاستدلال بالآية : أنه لو جاز التزويج قبل البلوغ لم يكن لذكر هذه الغاية فائدة ، فقد دلت الآية على أن بلوغ سن النكاح ، هو علامة انتهاء الصغر ، فمعنى هذا أن قبل بلوغ هذه السن لا يجوز النكاح وإلا فقد التحديد معناه ، وكان ذكره لا معنى له . هذه ناحية .

من ناحية أخرى : فإن الولاية على الصغير تكون لحاجته ، ولذلك لا ولاية عليه فيما لم يكن فيه حاجة ومصلحة ، كالتبرعات مثلاً ، فلا ولاية لأحد في التبرع من مال الصغير لأنه لا مصلحة له بذلك . وكذلك فلا حاجة ولا مصلحة لنكاح الصغار ، لأن مقصود النكاح طبعاً هو قضاء الشهوة وشرعاً التناسل ، والصغر ينافي كلا المقصودين ، مقصود الطبع ومقصود الشرع لأنه لا شهوة ولا تناسل . ثم إن عقد الزواج عقد للعمر ، وتلزم الصغيرين أحكامه بعد البلوغ ، وليس لأحد أن يلزمهما ذلك إذ لا ولاية لأحد عليهما بعد البلوغ . (231) .

وقد ردوا على من استشهد بزواج عائشة رضي الله عنها وهي صغيرة ، بأن ذلك خاص بالرسول صلى الله عليه وسلم ، ثم أن زواجها كان قبل الهجرة وقبل تشريع استئذان البكر واستئمار الثيب ، فليس في زواج عائشة دليل على جواز الصغر(232)

**الرد على أصحاب هذا الرأي** ، ويمكن أن نرد على هذا الرأي ، بأن الحاجة والمصلحة للصغار ، إن لم تتحقق في الذكر ، فهي متحققة في الأنثى من وجود الكفء الذي قد يفوتها بفواته خير كثير ، وكذلك قد تكون يتيمة فتجد العائل والكافل والولي ، فإن كانت الحاجة هي العلة ، فهي موجودة في الأنثى .

وكذلك يرد عليهم في استدلالهم بقوله تعالى ((وَابْتَلُواْ الْيَتَامَى حَتَّىَ إِذَا بَلَغُواْ النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْداً فَادْفَعُواْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ).(233) بأنهم ذكروا في أن اليتامى إذا بلغوا النكاح فيجوز لهم

(230) – سورة النساء ، الآية 6 .

(231) – المبسوط للسرخسي ، 4ج ص 212 .

(232) – نقلا شرح قانون الأحوال الشخصية، مصطفى السباعي،الطبعة التاسعة،1422هـ .2001م، دار الوراق . بيروت، ص 135 .

(233) – سورة النساء ، الآية 6 .

أن يأخذوا أموالهم ويتزوجوا، وبلوغهم النكاح أي المقصود منه بلوغهم سن الرشد ، وان الناس يتباينون في سن الرشد فمنهم من يبلغ العاشرة أو الخامس عشر أو غيرها فهو أمر غير منضبط وكذلك النساء يختلفن عن الرجال وعوامل التغذية لها تأثيرها في البلوغ ، ومع ذلك بأنهم اقروا بان بلوغ الرشد يكون الشخص يشتهى الزواج وهي العلة عندهم جواز الزواج للبالغ فتحديد سن بعد البلوغ يتساوى فيها جميع الناس أمر لا يجوزه الشرع .

هذه مجمل آراء الفقهاء في تزويج الصغار وأدلتهم في ذلك ، وبالنظر فيها نرى أن الأدلة متضافرة في تزويج الصغار ، ولكن ما ذهب إليه جمهور الفقهاء يرجح لقوة أدلتهم وهو أن حكم الزواج من حيث المبدأ جائز شرعاً بالنسبة للصغيرة أو الصغير سواء كان بلغ سن الرشد أم لم يبلغها ما دام صبياً مميزاً هذا من حيث الاختيار والرغبة في الزواج ، فإنه يجور للصغير أو الصغيرة بأن يتزوج ، لأنه أقدم على فعل شيء جائِزاً له شرعاً ، فلا يستطيع أحد منعه ، وخاصاً عند بلوغه الرشد ولم يبلغ السن التي حددت في القانون وهو رأي جمهور الفقهاء وسندنا في ذلك ما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ( تزوج عائشة رضي الله عنها وهي ابنة ست ، وبني بها وهي بنت تسع ومكثت عنده تسعاً).(234) وقد اثر عن صحابة رسول الله صلى الله علية وسلم أنهم تزوجوا وزوجوا بناتهم وكان في حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينهاهم عن ذلك فلو كان زواج عائشة خاص بالنبي لنهاهم عن زواج الصغيرات ، وكذلك نرد على الذين ذهبوا إلى أن زواج الصغيرات يؤدى إلى زيادة عدد وفيات الأمهات فهذه دعوى ، باطله أوريد بها الطعن في ثوابت الشريعة الإسلامية ، ممثلا في فقه الأسرة وتشجيعاً نحو ارتكاب فاحشة الزنا.

وكذلك فان منع الصغار سواء كانوا رجال أو نساء وسواء بلغوا سن الرشد أم لم يبلغوها ولكنهم لم يبلغوا السن القانونية المحدد في القانون مثلا ، بلغ الصغير الرشد في خمسة عشر عاماً وحدد القانون السن التي يسمح للشخص أن يتزوج فيها هي الثامنة عشرة ، فان زواجه بموجب نصوص هذا القانون يعتبر باطلا ، لانه لم يبلغ السن القانونية ،مع أنه بلغ سن الرشد ، فهذا المنع بموجب قانون يؤدى الي ارتكاب الفاحشة خارج إطار الشريعة الإسلامية والتي حرمت الزنا )

(234). صحيح البخاري ، كتاب النكاح ، باب من بني بامرأة وهي بنت تسع س ، ج 3 ص 355 رقم 5158 .

أما من حيث الشخص الذي يصح له أن يزوج وهو الولي ( ولاية الإجبار وفوات المصلحة) فأن الأدلة الواردة كلها في تزويج الصغيرات ، ثم إن خوف فوات الكفء يتحقق في الصغيرة دون الصغير ، وكذلك بالنسبة للأولياء ، فإن حرص الأب والجد لا يقارن بحرص غيرهم ، وشفقتهم تدعوهم إلى أن لا يزوجوا إلا إذا رأوا مصلحة حقيقية في ذلك لذا فالذي يرجح لقوة دليله هو جواز تزويج الأب والجد للصغيرة فقط، إذا خيف فسادها دون الصغير فانه يتزوج بناءً على ر غبته، وقد نص قانون الأحوال الشخصية لسنة 1991م في المادة (40) على أنه يجوز لولي المميزة عقد زواجها ولكن بشرط إذن القاضي ومهر المثل وكفاءة الزوج، وقد حدد قانون الأحوال الشخصية سن التمييز ببلوغ سن العاشرة ولا اعرف من أين جاء المشرع بحق القاضي في منع الولي المجبر ( الأب أو الجد ) في تزويج بنته الصغيرة وإعطاء هذا الحق للقاضي ، فأري أنه خطأ كبير وقع فيه المشرع بمخالفته رأي جمهور الفقهاء في حق الولي في التزويج، ولم يجعل البلوغ من شروط الزوجين بل سكت عنه، وفي حال عدم النص يعمل بالراجح في المذهب الحنفي وفق المادة (5) وان جواز تزويج الصغير بولاية الإجبار جائز عند الأحناف بل ذهب إليه جمهور الفقهاء إلا قول شاذ ذكره أبو ثور (235).

**المحور الثالث . في حكم زواج الثيب الصغيرة**

بقي أن نذكر هنا مسألة اختلف فيها الفقهاء ، وهي الثيب الصغيرة ، التي مات عنها زوجها ، أو فارقها بطلاق ، هل يزوجها وليها على الاختلاف السابق ؟ أو بمعنى آخر هل تجري عليها أحكام الصغار في الزواج ؟ أم تجري عليها أحكام الثيب فلا تزوج إلا برأيها وليس للولي منها أمر ؟

اتفق الحنفية والشافعية على جواز تزويج الولي للصغيرة ، لكن الشافعية ، حددوا الولي بالأب والجد والحنفية قالوا ذلك لجميع الأولياء ، غير أن عقد الأب والجد لازم بعد البلوغ لا خيار فيه ،

(235) أبو ثور : أبو عبد الله أحد الأئمة فقها وعلما وورعا ، مات ببغداد لثلاث بقين من صفر ، وله سبعون سنة ، اخذ عن الشافعي وروى عنه وخالفه في أشياء وأحدث لنفسه مذهبا ، اشتقه من مذاهب الشافعي ، معجم المؤلفين ، طبعة أخري ، دار أحيا التراث العربي ، ج 1 ص 28.

وعقد بقية الأولياء غير لازم فالصغير والصغيرة إذا بلغا فلهما الخيار في إمضاء العقد وفسخه . ثم اختلفوا في الثيب الصغيرة .(236)

قال الشافعية والظاهرية (237) : أن للأب تزويج الصغيرة البكر بغير إذنها ، وليس للأب ولا لسواه تزويج ثيب صغيرة حتى تبلغ وحجتهم في ذلك ، قول الرسول صلى الله عليه وسلم : (الثيب أحق بنفسها من وليها ، والبكر يستأذنها أبوها في نفسها وإذنها صماتها) (238)، وقوله صلى الله عليه وسلم :( ليس للولي مع الثيب أمر )(239) ، فخرجت الثيب عن عموم الحديث صغيرة كانت أم كبيرة ، ثم إن إذن الصغيرة غير معتبر فامتنع تزويجها إلي البلوغ ، وسبب عدم اعتبار إذنها أن الاستئذان لا يكون إلا للبالغ العاقل وهي ليست كذلك (240) ، فهم قد علقوا الحكم بالثيوبة دون الصغر.

أما الحنفية والمالكية وقول للحنابلة : فأجازوا نكاح الصغير والصغيرة إذا زوجهما الولي بكراً كانت أم ثيباً.(241) والولي هو العصبة ، وحجتهم في ذلك : أن الشرع باعتبار صغرها أقام رأي الولي مقام رأيها ، كما في حق الذكر ، وكما في حق المال ، وبالثيوبة لا يزول الصغر، ولا يحصل لها رأي بهذه الثيوبة، فيقام رأي الولي مقام رأيها ، كما لما كانت عاجزة عن التصرف بالمال في ملكها ، أقيم تصرف الولي مكان تصرفها، وقد حملوا الأحاديث الواردة في الثيب، على الثيب البالغة لأنه علق به ما لا يتحقق إلا بعد البلوغ ، وهو المشاورة ، وكونها أحق بنفسها ، وأنه ليس للولي معها شيء، لأن هذه الأمور لا تتحقق إلا في البالغة. بالنظر إلى الرأيين نرى أن رأي الحنفية والمالكية أقوى حجة ، وأظهر دليلاً ، لأن الأحاديث الواردة فيه يتعلق بها الحكم متى وجدت الصفة

---

(236). فتح القدير لابن الهمام ، ج 3 ص 275. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، الشر بيني الخطيب ،على متن المنهاج ، مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر (1377هـ – 1958م) ، ج 3 ص149 .

(237) . مغنى المحتاج للشربيني ، ج 3 ص149 ، والمحلى لابن حزم ، ج 9ص 46 .

(238). صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب النكاح ، باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت ، مج 5 ج 10 ص 174 رقم 1421 .

(239) – سنن أبي داود ،كتاب النكاح باب في الثيب ، ج 2 ص 196 رقم 2102 . قال الألباني انه صحيح .

(240) – العدة شرح العمدة لبهاء الدين عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي ، تحقيق ، عبد الرحمن فهمي الزواوي ، الطبعة الأولي ، 2005م، دار الغد الجديد المنصورة . مصر.، ص 392. مغنى المحتاج للشربيني ، ج 3 ص149 . المحلى لابن حزم ، ج 9ص 46 .

(241) – فتح القدير لابن الهمام ، ج 3 ص 275. مواهب الجليل للحطاب ج 3 ص 428. العدة شرح العمدة لبهاء الدين المقدسي ، ص 392 .

، فالثيب أحق بنفسها عندما تكون إمكانية ذلك متحققة وهي مكلفة بالعقل والبلوغ ، أما الصغيرة فلا ، ثم كيف تمنع الثيب الصغيرة من الزواج حتى تبلغ ؟ وقد يخطبها الكفء وتفقد فرصتها ، وعلى أية حالة فإن ما حددته الأحاديث ، يدل على أن المقصود بها الثيب بعد البلوغ ، أما الصغيرة فيجري عليها حكم الصغار .

**المحور الرابع . موقف قانون الأحوال الشخصية من زواج الصغار**

لم يشترط قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991م في الزوجين البلوغ، بل نص على أن كل من الزوجين ، أن يكون عاقلاً مميزاً، وحدد هذا القانون سن التمييز بعشر سنوات بالنسبة للصغيرة الأنثى ولم ينص القانون على حق الولي في زواج الصغير الذكر، وفي حال عدم النص يعمل بالراجح في المذهب الحنفي وصحة زواج الصغير إذا كان الولي هو الأب أو الجد مقرر عند الأحناف بل و ذهب إليه الجمهور، ولكن ينبغي على المشرع النص عليه في هذا القانون ، أما زواج الصغيرة فان القانون حدد ذلك ببلوغها سن التمييز وهي العاشرة من عمرها ويفهم من هذا النص أنه ليس للأب والجد المجبر زواج الصغيرة غير المميزة ، وهذا سلب لحق الولي في جواز صحة زواج موليته إذا رأى أن هنالك مصلحة لها، وهي لم تبلغ سن التمييز وهذا السلب، لا اعرف من أين جاء القانون بهذا النص حيث انه خالف رأي جمهور الفقهاء في حق الولي المعصب في زواج موليته الصغيرة نص القانون على أن زواج الصغيرة المميزة لا يصح إلا بإذن القاضي وبشرط أن تكون هناك مصلحة راجحة وبشرط كفاءة الزوج ومهر المثل جاء ذلك في نص المادة (40) الفقرة (2) لا يعقد ولي المميزة عقد زواجها إلا بإذن القاضي لمصلحة راجحة بشرط كفاءة الزوج ومهر المثل (242).

**المحور الخامس . في خيار البلوغ والإفاقة**

إن زوج الأب أو الجد الصغير أو الصغيرة جبراً عليهما ، فلا خيار لهما بالبلوغ بل يقع العقد لازماً سواء كان الزواج بكفء ومهر المثل أم لم يكن ، وسواء كانت الصغيرة بكراً أم ثيباً ، وذلك متى كان الأب أو الجد غير معروف بسوء الاختيار ، لأنه توفر شفقته وشدة حرصه وحسن رأيه ،

(242) . المادة (40) من قانون الأحوال الشخصية لسنة 1991م

لا بد أن يكون أمعن النظر واختار ما فيه المصلحة وعدها الصغير عن الكفاءة والمهر ما هو أنفع له وأبقى . أما إذا كان الأب أو الجد الذي زوجها معروفاً بسوء الاختيار قبل العقد ، فإن زوجها بكفء ومهر المثل ، كان العقد لازماً أيضاً وليس للصغير أو الصغيرة خيار الفسخ عند البلوغ ، وإن كان بغير كفء أو بغبن فاحش في المهر ، فلا يكون العقد صحيحاً، لأن لسوء اختياره لا يوثق بأنه فوت الكفاءة أو مهر المثل إلي ما هو خير منه ، فإن زوجها غير الأب أو الجد من الأولياء الأقارب أو القاضي بالولاية العامة فإن كان الزواج بكفء ومهر المثل صح العقد ونفذ ولكنه لا يكون لازماً بل يكون لهما خيار الفسخ عند البلوغ ولو بعد الدخول ، بقصور الشفقة وبعد القرابة وإن كان الزواج بغير كفء أو بغبن فاحش في المهر فإن العقد يكون غير صحيح من أصله . ومن اختار فسخ الزواج عند بلوغه أو علمه لا ينفسخ الزواج بمجرد اختياره، بل لا بد برفع دعوى يطلب فيها الحكم بفسخ الزواج، بناءً على أنه لم يرض بهذا الزواج صراحة ولا دلالة قبل صدور الحكم بفسخ الزواج فهو صحيح نافذ تترتب عليه آثاره من لزوم المهر والتوارث ، أما إن رضي به حين بلوغه أو حين علمه صراحة أو دلالة فلا تسمع منه دعوى الفسخ ، وكذلك أن يأخذ حكم خيار الإفاقة أو البلوغ المجنون أو المعتوه ، ينعقد الخيار لكليهما إذا أفاقا ، فإما أن يمضيا العقد ، وإما أن يبطلاه .

أما أثر خيار البلوغ والإفاقة في قانون الأحوال الشخصية إنهما يجعلان العقد صحيحاً نافذاً غير لازم ،وإن فسخ العقد قبل الدخول من قبل الزوج أو الزوجة يسقط جميع المهر. (243)

**الخاتمة**

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على سيد السادات وإمام المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

بعد أن فرغنا بتوفيق الله تعالى وعونه مما أردنا تفصيله من قضايا في هذا البحث ، بقي لنا أن نختم البحث ببيان أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وما رأينا من توصيات .

**أولا . النتائج**

(243) – شرح قانون الأحوال الشخصية لسنة 1991م ، مازن محمد المجذوب ، 2008.، ص 41 .

1. توصلت الدراسة إلى أن زواج الصغار جائزاً شرعاً في الشريعة الإسلامية وهي المصدر الأساسي الذي تستمد منه نصوص قوانين الأحوال الشخصية للمسلمين ، فهو حق لكل صغير أو صغيرة طاقت نفسه الزواج بان يتزوج .

2. أن الشريعة الإسلامية لم تحدد سناً للزواج وبالتالي يطلق الأمر على الإباحة ، فأي نص قانوني يحدد سناً للزواج يعتبر من قبيل إيجاب ما لم يوجبه الله تعالى.

3. سن نصوص قانون وإدخالها في قانون الأحوال الشخصية لسنة 1991م أو تعديله يتم بموجبها منع الأشخاص الذين لم يبلغوا تلك السن المحددة في القانون من الزواج يعتبر تحريما لحلال بدون مصوغ شرعي .

4. منع الأشخاص الذين بلغوا الرشد وكان لهم الرغبة في الزواج ، وخافوا على أنفسهم فتنة ارتكاب المعصية ، بحجة أنهم لم يبلغوا السن المحددة قانوناً، لا يجوز شرعاً مع أن الزواج قد يكون واجبا على الشخص إذا خاف على نفسه الفتنة ، وكان قادراً عليه بدنياً ومادياً .

5. منع الصغار من الزواج بموجب القانون يعتبر تشجيعا لارتكاب فاحشة الزنا .

**ثانيا . التوصيات :**

1. نوصي الجهات التشريعية في الدولة بعدم سماع دعاوى العلمانيين وغيرهم من الذين يدعون إلى تحديد سن للزواج ، لأن دعوتهم لا أساس لها في الشريعة الإسلامية .

3. كذلك نوصي الباحثين والدعاة إلي الوقوف أمام هذه الهجمة الشرسة والتي اعتبرت فقه الأسرة أو قانون الأحوال الشخصية مدخلا لتعطيل أحكام الشريعة .

4. كما نوصي وزراء الشؤون الاجتماعية في الدولة بان يستمدها النصوص القانونية لأحكام الزواج وغيرها من فقه الأسرة من مصادر الشريعة القانونية أحكام الزواج وغيرها من فقه الأسرة تكون فيها النصوص القانونية مصدرها الشريعة الإسلامية وليس الورش والندوات العامة لأنها غير منشئة لحكم فقهي .

**المصادر والمراجع**

أولا . القرآن الكريم

ثانياً . كتب الحديث وشروحها :

1. سنن أبو داود للإمام الحافظ أبي داود سليمان الاشعس السجستاني ، بتعليق عزت عبيد الدعاس وعادل السيد ، الطبعة الأولي 1418هـ = 1997م ، دار بن حزم والمغني للطباعة والنشر والتوزيع.

2. صحيح البخاري ، باب علامات المنافق الطبعة الخامسة 1406هـ 1986م عالم الكتب .

3. صحيح مسلم بشرح النووي ،للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري المتوفى سنة 261هـ ، الطبعة الأولي 1421هـ 2000م دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

4. فتح الباري ، شرح صحيح البخاري الطبعة الأولي 1419هـ = 1998م ، دار الحديث القاهرة .

ثالثاً . كتب المذاهب الفقهية :

أولا . المذهب الحنفي :

5 . البحر الرائق شرح كنز الدقائق، إبن نجيم الطبعة الأولى 1418هـ – 1997م دار الكتب العلمية . بيروت .

6. المبسوط ، للسرخسي، الطبعة الثانية ، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت.

7. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، الإمام علاء الدين أبي بكر مسعود الكاساني المتوفى 587هـ دار الفكر للطباعة والنشر بيروت لبنان الطبعة الأولي 1417هـ 1996م .

8 . فتح القدير، للفقيه كمال الدين بن الهمام السيواسي الكندي الحنفي ، طبعة مكتبة الحلبي . مصر.

ثانيا . الفقه المالكي :

9. القوانين الفقهية ، أبي القاسم أحمد بن جزي ، تحقيق الدكتور محمد أحمد القياتي وآخر ، الطبعة الأولي 1429هـ . 2008م ، دار الأندلسي الجديدة للنشر والتوزيع .

10 . مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ، تأليف أبي عبد الله حمزة بن عبد الرحمن المغربي المعروف بالحطاب الرعيني المتوفى سنة 954هـ ، ضبطه وخرج أحاديثه وآياته الشيخ ذكريا عميرات، الطبعة الأولى – 1995م ، دار الكتب العلمية بيروت.

ثالثا . الفقه الشافعي :

11. الأم ، تأليف حبر ألامه أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة 204هـ ، الطبعة الأولي 1423هـ 2002م ،دار الفكر للطباعة والنشر .

12 . مغني المحتاج إلي معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، الشر بيني الخطيب ، على متن المنهاج ، النووي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر (1377هـ – 1958م).

رابعا . الفقه الحنبلي :

13. العدة شرح العمدة ، لبهاء الدين عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي ، تحقيق ، عبد الرحمن فهمي الزواوي ، الطبعة الأولي ، 2005م، دار الغد الجديد المنصورة . مصر .

14. المغني ويليه الشرح الكبير ، بن قدامه المقدسي ، تحقيق محمد شرف خطاب والوليد محمد السيد ، الطبعة الأولى 1416هـ – 1996م ، دار الحديث القاهرة.

15 . منتهي الإرادات، لابن النجار، تحقيق عبد الغني عبد الخالق، الطبعة الثانية 1416هـ=1996م عالم الكتب.

خامسا . الفقه الظاهري :

16. المحلى بالآثار، لابن حزم الأندلسي تحقيق عبد الغفار سليمان البغدادي ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

سادسا . الفقه العام والمقارن والقانون وشروحه :

17. الأحوال الشخصية ، الإمام محمد أبو زهرة ، دار الفكر العربي ، 2005م .

18. شرح قانون الأحوال الشخصية، مصطفى السباعي، الطبعة التاسعة،1422هـ .2001م، دار الوراق . بيروت.

19. شرح قانون الأحوال الشخصية لسنة 1991م للمسلمين ، الدكتور ، أحمد محمد عبد المجيد ، الطبعة الثانية.

20. شرح قانون الأحوال الشخصية لسنة 1991م ، مازن محمد المجذوب ، 2008.

21. قانون الأحوال الشخصية السوداني لسنة 1991م للمسلمين .

سابعاً . كتب اللغة :

22. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، للرافعي ، تحقيق الدكتور عبد العظيم الشناوي،دار المعارف . القاهرة0

23. لسان العرب للإمام محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري ، الطبعة الأولى 1410هـ 1990م .

24. محيط المحيط ، بطرس بستاني ، قاموس مطول للغة العربية طبعة جديدة 1987م ، مكتبة ساحِة رياض الصلح . بيروت.

ثامناً . كتب التراجم :

25. معجم المؤلفين عمر رضا كحالة ،الطبعة الأولى 1414هـ – 1993م ، مؤسسة الرسالة.

# أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي

**د. عبد الله سعيد عبد الله كدمان السرحاني**

**الباحث في مجال التخطيط الاستراتيجي رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية لمنتجي الدواجن بعسير بالمملكة العربية السعودية.**

**المستخلص**

تناول هذ البحث موضوع أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي كدراسة تطبيقية على الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية، حيث هدف البحث إلى إبراز أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي.

تكمن مشكلة الدراسة الحالية في التعرف على مستوى الأداء الإداري للجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي وسبل تطوره بغية اقتراح رؤى وموجهات عمل يسترشد بها لتطوير وتجويد الإدارة في الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية.

وقد توصل البحث إلى عدد من النتائج وهي: أن أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية يتسم بالإيجابية، توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي (ما دون الثانوي، ثانوي، جامعي، فوق الجامعي) لصالح المؤهل العلمي (فوق الجامعي)، توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي تبعاً لمتغير العمل الحالي في الجمعية (رئيس مجلس الإدارة ، نائب رئيس مجلس الإدارة ، أمين السر ، أمين الصندوق، عضو مجلس الإدارة، المدير التنفيذي، غير ذلك) لصالح العمل الحالي في الجمعية (عضو مجلس الإدارة)، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة في الجمعيات، توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي تبعاً لمتغير عدد سنوات الخدمة في الجمعية الحالية (أقل من 5 سنوات ، 5 وأقل من 10 سنوات ، 10وأقل من 15 سنة ، 15 وأقل من 20 سنة) لصالح عدد سنوات الخدمة في الجمعية الحالية ( 10 وأقل من 15 سنة).

وفي نهاية البحث الحالي قدم الباحث عدداً من التوصيات كان أهمها ضرورة اهتمام المسؤولين في الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودي بتقييم الأداء لأنه يعتبر عنصراً أساسيا للعملية الإدارية حيث يساهم في تقديم المعلومات والبيانات التي تستخدم في قياس مدى تحقق أهداف المؤسسة. وعدم الاعتماد على الأدوات التقليدية لقياس الأداء في الجمعيات التعاونية الزراعية.

**الكلمات المفتاحية:**

أداء الجمعيات – التخطيط الاستراتيجي – الجمعيات التعاونية الزراعية – المملكة العربية السعودية.

**Abstract**

This study tackles the performance of the Agricultural Cooperatives in KSA in the light of Strategic Planning as applied study on the agricultural cooperatives in KSA. The study aims to highlight the importance of the

business organization performance in the light of strategic planning, such as the cooperatives and subsequences thereof such as the community development that leads the achievement of the food security and the positive effects thereof on the national economy as a whole.

The study aims, as well, to get the leaders of the cooperative work as well as the other relevant officials to get acquainted with such positive finding of this study, through providing the definitions of the organizations performance as well as the definition of the cooperative work and its importance to the community.

The most important findings of this study that there is significant positive correlation in the organizations performance of the agricultural cooperatives in KSA.

By the end of this study, the most important recommendations that it is so important to let the leaders of the cooperative work follow up the performance of the agricultural cooperatives in KSA.

Most Important Findings:

- There is a significant positive correlation between the cooperative and the strategic planning, and subsequently, it is found that the strategic planning axis, (the strategic vision, the strategic message, the strategic goals, the analysis of the external environment, the analysis of the internal environment and the strategy implementation) are of unequal role.

Most Important Recommendations:

- It is so important to apply and implement the strategic planning in the cooperatives in order to solve their problems and get through their challenges.

**Key words:**

Performance of the Cooperatives. - Strategic Planning. - The Agricultural Cooperatives. – Kingdom of Saudi Arabia (KSA).

**تمهيد:**

تعتبر الجمعيات التعاونية إحدى المؤسسات التنموية التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، كما أنها مؤسسات لتجميع القدرات والإمكانيات وتوجيهها لدعم الاقتصاد الوطني، ولقد أصبح التعاون أساساً في تطوير وتنمية المجتمعات المحلية. وتحقيق خدمات اقتصادية لمرافق حيوية في مختلف شؤون حياة المواطنين في مجالات الزراعة والمهن الحرفية والتموين الاستهلاكي والعيادات الطبية ورياض الأطفال والأغراض الاجتماعية والتنموية المتعددة.

سيساهم هذا البحث في التعرف على تجربة الجمعيات التعاونية الزراعية في ضوء التخطيط الاستراتيجي وتقويمها من قبل المستقصي في هذه الجمعيات. وسوف تنعكس أهمية البحث في إبراز دور الجمعيات التعاونية في خدمة التنمية من خلال فتح مجالات استثمار جديدة للأفراد تقوم على أساس التعاون وتتيح الفرصة لذوي الدخل المحدود المشاركة والاستثمار، كما ترسخ وتعزز مفهوم المشاركة الشعبية في التنمية الشاملة.

**ملخص مشكلة البحث:**

تكمن مشكلة الدراسة الحالية في التعرف على مستوى الأداء الإداري للجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي وسبل تطوره بغية اقتراح رؤى وموجهات عمل يسترشد بها لتطوير وتجويد الإدارة في الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية. ويمكن صياغة المشكلة من خلال الأسئلة التالية:

- هل يتسم أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي بالإيجابية؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي تبعاً لمتغير العمل الحالي في الجمعية
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة في الجمعيات
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي تبعاً لمتغير عدد سنوات الخدمة في الجمعية الحالية.

**أهمية البحث:**

يستمد هذا البحث أهميته من عدة نقاط منها:

- يوضح البحث الأهمية التي تحتلها الجمعيات التعاونية الزراعية والدور الذي تقوم به هذه الجمعيات في التنمية الريفية.
- أهمية التخطيط الاستراتيجي لهذا النوع من الجمعيات نظرا للدور الكبير الذي تقوم به هذه في دفع عجلة التنمية الزراعية وتوفير الاحتياجات الغذائية اللازمة للمجتمع

- يساهم هذا البحث في قياس أداء الجمعيات التعاونية الزراعية والجمعيات التعاونية متعددة الأغراض التي تمارس نشاطاً زراعياً بالمملكة العربية السعودية والإنجازات التي تم تحقيقها في هذا المجال.

**أهداف البحث:**

يهدف البحث الحالي إلى نشر الوعي التعاوني بين المواطنين بالوسائل الإرشادية والإعلامية المناسبة، إتاحة الفرصة للجمعيات التعاونية لأداء دورها بشكل فعال في قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية عن طريق تشجيع استثمار المدخرات تعاونياً لتحقيق نتائج لصالح أفراد المجتمع، تطوير الإدارة في الجمعيات التعاونية عن طريق التدريب والتعليم التعاوني والتخطيط لتنفيذ مشاريعها على أسس سليمة. ومن هذا الهدف يسعى البحث الحالي إلى تحقيق ما يلي:

- التعريف بالجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية.
- التعرف على أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي.
- التعريف بدور الجمعيات التعاونية الزراعية والجمعيات التعاونية متعددة الأغراض التي تمارس نشاطاً زراعياً في التنمية.
- لتوصل إلى عدد من النتائج والتوصيات والمقترحات التي من شأنها أن تطور أداء الجمعيات التعاونية بالمملكة العربية السعودية.

**فرضيات البحث:**

- يتسم أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي بالإيجابية؟
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي تبعاً لمتغير العمل الحالي في الجمعية
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة في الجمعيات

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي تبعاً لمتغير عدد سنوات الخدمة في الجمعية الحالية.

**حدود البحث:**

- **الحدود الزمانية:** من عام 2011م إلى العام 2016م.
- **الحدود المكانية:** المملكة العربية السعودية.

**الدراسات السابقة:**

لقد تعددت وتنوعت الدراسات التي تناولت موضوع البحث الحالي، وقد تم تناول الدراسات ذات العلاقة بهذه البحث وتم تقسيمها إلى دراسات متعلقة بأداء المؤسسة، دراسات خاصة بالجمعيات التعاونية وأخرى خاصة بالتخطيط الاستراتيجي.

**أولاً: الدراسات المتعلقة بأداء المؤسسة:**

**1. دراسة الدجني، أياد علي (2011م)**

وهدفت الدراسة إلى:

-التعرف على واقع التخطيط الاستراتيجي في تحقيق جودة الأداء المؤسسي.

-تقديم مؤشرات أداء واضحة ومحددات للأداء المؤسسي الفاعل لكافة مكوناته من بين المؤشرات والمعايير الدولية التي تناسب البيئة الفلسطينية.

-وضع مقترحات تطويرية للارتقاء بجودة الأداء المؤسسي وفقا لمؤشرات الأداء لمجالات العمل المؤسسي.

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

-وجود علاقة بين مستوى دور التخطيط الاستراتيجي ومعيار الفلسفة والرسالة والأهداف كأحد أبعاد جودة الأداء المؤسسي.

-توافر جودة التخطيط الاستراتيجي في بعديها التحليل البيئي للبيئة الداخلية والخارجية.

-وجود علاقة بين دور التخطيط الاستراتيجي وجودة الأداء المؤسسي.

**2. دراسة صيام، أمال نمر حسين (2010م)**

هدفت الدراسة إلى:

-التعرف على العلاقة بين تطبيق التخطيط الاستراتيجي وأداء المؤسسات الأهلية النسوية في قطاع غزة.

-التعرف على العلاقة بين التحليل الاستراتيجي البيئي وأداء المؤسسات الأهلية النسوية في قطاع غزة.

-فحص العلاقة بين وجود توجهات استراتيجية (رؤية ورسالة وأهداف ) وأداء المؤسسات الأهلية النسوية في قطاع غزة.

-التعرف على العلاقة بين دعم الإدارة العليا للتخطيط الاستراتيجي وأداء المؤسسات الأهلية النسوية في قطاع غزة.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

-أن الإدارات العليا للمؤسسات النسوية الأهلية تدعم عملية التخطيط الاستراتيجي وتلتزم به لتطوير أدائها.

-المؤسسات النسوية الأهلية تقوم بتحليل بيئتها الخارجية للتعرف على الفرص والتهديدات التي تواجهها، كما تقوم بتحليل بيئتها الداخلية لتحديد نقط القوة والضعف داخلها.

-وضحت النتائج أن عملية تحليل البيئة الخارجية والداخلية للمؤسسات النسوية الأهلية تساعد في تطوير رؤيتها ورسالتها وتحديد استراتيجياتها المناسبة.

-بينت وجود علاقة إيجابية بين التحليل البيئي وأداء المؤسسات الأهلية النسوية في قطاع غزة.

**ثانياً: الدراسات الخاصة بالجمعيات التعاونية:**

1. **دراسة السكران، محمد (1413هـ)**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم الجمعيات التعاونية وأهم المبادئ التي تحكمها وإلقاء الضوء على النظام التعاوني في المملكة العربية السعودية، وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

- تعتبر الحركة التعاونية في المملكة بشكلها الرسمي حديثة النشأة، حيث بدأت التعاونية بشكلها الرسمي منذ أن صدر نظام الجمعيات التعاونية في المملكة العربية السعودية بالمرسوم الملكي رقم (26) وتاريخ 1382/6/25هـ.
- تخدم الجمعيات التعاونية القطاع الزراعي في المملكة من خلال عدة أنواع من الجمعيات وهي (الجمعية التعاونية الزراعية، الجمعيات التعاونية الزراعية متعددة الأغراض، الجمعية التعاونية التسويقية).
- أهم المعوقات التي تعيق عمل الجمعيات التعاونية الزراعية معوقات بيئية مثل (ندرة المياه).

2. **دراسة الشايقي، سعد**

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الجمعيات التعاونية بالمملكة العربية السعودية، وإجراءات تأسيسها ومستقبل هذه الجمعيات، وقد أجريت الدراسة بوزارة الشؤون الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- إن التعاون نشاط أهلي بحت، بدءا بجمع رأس المال لكل جمعية تعاونية وانتهاء بتنفيذ المشاريع وإدارتها، وهذا لا يتحقق إلا بوجود ثلاث ركائز يجب توافرها، وهذه الركائز هي:
  أ. الأمن والاستقرار لتوفر الضمانات في توظيف المدخرات.
  ب. توفر فائض مالي وزائد عن الحاجة يمكن استثماره.
  ج. الثقافة والوعي العام الذي يدفع النظام لما هو أفضل.

**ثالثاً: الدراسات الخاصة بالتخطيط الإستراتيجي:**

**1. دراسة قدور، حيدر محمد صديق (2009م)**

هدفت الدراسة إلى معرفة دور الإدارة الاستراتيجية على أداء شركات البترول في السودان باستخدام منهج دراسة الحالة على شركتي النيل الكبرى وبترودار للبترول.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- أن الهيكل التنظيمي الجيد يساعد في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الموضوعة.
- أن الموارد المادية الكافية والكوادر الفاعلة لشركات البترول تساهم في تطبيق مفهوم الإدارة الاستراتيجية.
- أن الاستفادة من الفرص المتاحة وتجنب المهددات يساعد في تطبيق مفهوم الإدارة الاستراتيجية.

**2. دراسة حمزة، تهاني الرشيد أحمد (2015م)**

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر التوجه الاستراتيجي علي أداء شركات الاتصالات واختبار الدور الوسيط لإدارة المعرفة ببن التوجه الاستراتيجي والأداء في قطاع الاتصالات بالسودان ولابة الخرطوم، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- وجود علاقة إيجابية معنوية ببن التوجه الاستراتيجي والأداء.
- وجود علاقة ببن إدارة المعرفة والإدارة.
- إن إدارة المعرفة تتوسط العلاقة ببن التوجه الاستراتيجي والأداء بشركات الاتصالات.
- أن شركات الاتصالات السودانية الخدمية بولاية الخرطوم تزداد كفاءتها وفعاليتها باتباع الاستراتيجيات الثلاثة) استراتيجية القيادة في التكلفة استراتيجية التميز، واستراتيجية التركيز.

**التعليق على الدراسات السابقة:**

بلغ عدد الدراسات السابقة (6) دراسات أجريت في الأعوام (2009 – 2015)، وتم تقسيم الدراسات إلى دراسات خاصة بالجمعيات التعاونية ودراسات خاصة بالتخطيط الاستراتيجي، ودراسات خاصة بالأداء ويلاحظ الباحث من خلال عرضه للدراسات السابقة أن أغلب الدراسات تناولت أداء المؤسسات في ضوء التخطيط الاستراتيجي مثل (جودة الأداء المؤسسي، وأداء المؤسسات الأهلية النسوية، أداء شركات الاتصالات، أداء شركات البترول).

**موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة :**

تفردت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة كونها الدراسة الوحيدة التي تناولت دراسة الجمعيات التعاونية الزراعية من خلال تناولها لأداء الجمعيات التعاونية الزراعية في ضوء التخطيط الاستراتيجي، والتعرف على نشأتها ومظاهر الاهتمام بها عالمياً ومحلياً، وكذلك التعرف على الأهمية التي تحتلها الجمعيات التعاونية والدور الذي تقوم به هذه الجمعيات في التنمية الريفية وقدرتها على المساهمة الإيجابية في تنمية المجتمعات الريفية اقتصادياً واجتماعياً، حيث أن الزراعة تمثل أهم القطاعات الاقتصادية في معظم المجتمعات الريفية.

**الاستفادة من الدراسات السابقة :**

- استفاد الباحث من الدراسات السابقة في إثراء الجانب النظري للدراسة الحالية.
- ساعدت الباحث في اختيار الأداة المناسبة للدراسة الحالية.
- بينت الدراسات السابقة للباحث أهم المراجع والمصادر ذات الصلة بالدراسة الحالية.
- ساعدت الدراسات السابقة الباحث على اختيار المنهج المناسب للدراسة الحالية.

**اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة واتفاقها:**

ورغم أهمية الدراسات السابقة وتركيزها على موضوعات ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع الدراسة إلا أنها تختلف وتتفق مع هذه الدراسة في الآتي:

- اتفقت دراسة صيام (2010)م مع الدراسة الحالية التي أكدت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرؤية الاستراتيجية وأداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية. في حين أشارت دراسة صيام إلى أن عملية تحليل البيئة الخارجية والداخلية للمؤسسات النسوية الأهلية تساعد في تطوير رؤيتها ورسالتها وتحديد استراتيجياتها المناسب.
- اتفقت دراسة الدجني، أياد علي (2011)، دراسة صيام (2010)م مع الدراسة الحالية التي أكدت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرسالة الاستراتيجية وأداء الجمعيات التعاونية

الزراعية بالمملكة العربية السعودية، في حين أشارت دراسة الدجني، أياد، إلي وجود علاقة بين مستوى دور التخطيط الاستراتيجي ومعيار الفلسفة والرسالة والأهداف كأحد أبعاد جودة الأداء المؤسسي، وأشارت دراسة صيام إلى أن عملية تحليل البيئة الخارجية والداخلية للمؤسسات النسوية الأهلية تساعد في تطوير رؤيتها ورسالتها وتحديد استراتيجياتها المناسب.

- اتفقت دراسة الدجني، أياد علي (2011)، مع الدراسة الحالية التي أكدت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأهداف الاستراتيجية وأداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية، في حين أشارت دراسة الدجني، أياد علي وجود علاقة بين مستوى دور التخطيط الاستراتيجي ومعيار الفلسفة والرسالة والأهداف كأحد أبعاد جودة الأداء المؤسسي، أشارت دراسة الطاهر أحمد محمد علي (2013) إلي أن المؤسسة تقوم بأداء أعمالها وفقا للأهداف التي تم وضعها.
- اتفقت دراسة الدجني، أياد علي (2011)، صيام، أمال نمر حسين (2010) مع الدراسة الحالية التي أكدت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل البيئي( البيئة الخارجية) وأداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية، قي حين أشارت دراسة الدجني، أياد علي إلى توافر جودة التخطيط الاستراتيجي في بعديها التحليل البيئي للبيئة الداخلية والخارجية، صيام، أمال نمر حسين (2010) التي أكدت وجود علاقة ايجابية بين التحليل البيئي وأداء المؤسسات الأهلية النسوية في قطاع غزة.
- اتفقت دراسة الدجني، أياد علي (2011)، أمال نمر حسين (2010) ) مع الدراسة الحالية التي أكدت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل البيئي (البيئة الداخلية) وأداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية، في حين أشارت دراسة الدجني، أياد علي إلى توافر جودة التخطيط الاستراتيجي في بعديها التحليل البيئي للبيئة الداخلية والخارجية ، دراسة صيام، أمال نمر حسين التي بينت وجود علاقة إيجابية بين التحليل البيئي وأداء المؤسسات الأهلية النسوية في قطاع غزة.
- اتفقت دراسة صيام، أمال نمر حسين (2010) مع الدراسة الحالية التي أكدت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تنفيذ الاستراتيجية وأداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية، في حين أن دراسة صيام، أمال نمر حسين هدفت إلى التعرف على العلاقة بين تطبيق التخطيط الاستراتيجي وأداء المؤسسات الأهلية النسوية في قطاع غزة،

حيث أشارت إلى أن الإدارات العليا للمؤسسات النسوية الأهلية تدعم عملية التخطيط الاستراتيجي وتلتزم به لتطوير أدائها.

- اتفقت معظم الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في استخدام مفهوم التخطيط الاستراتيجي، والتعرف على مفهوم التخطيط الاستراتيجي وأهميته والتعرف على أثر التخطيط الاستراتيجي في أداء المؤسسات.

**الإطار النظري:**

**مفهوم وأهمية الأداء:**

يعد الأداء مفهوماً جوهرياً وهاماً بالنسبة للمنظمات بشكل عام، ويحظى بأهمية كبرى في تسيير المؤسسات، ويمثل القاسم المشترك لاهتمام الباحثين في علم الإدارة بشكل خاص، وقد تعددت الدراسات التي تطرقت إلى مفهوم أداء المؤسسة، واختلفت التعاريف المقدمة له، فمصطلح الأداء متعدد الجوانب والأبعاد لاقترانه وتداخله مع عدة مصطلحات ومفاهيم متشابهة له، فهناك من تجعل من الأداء دالة للكفاءة وأخرى من تنظر له من جانب الفعالية وهناك من الدراسات من تعبر عن الأداء بمصطلحات أخرى كالمردودية والإنتاجية والنتيجة وحتى التنافسية رغم أنه يختلف عن هذه المفاهيم اختلافاً كلياً وفي هذا المطلب سوف نحاول الاطلاع على بعض التعريفات التي تناولت الأداء وكذا تمييزه عن المصطلحات القريبة منه.

**التعريف الاصطلاحي للأداء:**

يرى رتشارد سوانسون (Richard A. Swanson) أن الأداء هو: (المخرجات ذات القيمة التي ينتجها النظام في شكل لسلع وخدمات) (درة، عبد الباري إبراهيم، 2003، ص15)

بعرف الأداء بأنه: تأدية وإنجاز الأعمال بنسق منظم قائم على أسس ومبادئ وأركان وقيم تنظيمية محددة. (العدلوني، أكرم محمد. (2002م ص21)

كما بعرف بأنه: قدرة المنظمة على استخدام مواردها بكفاءة، وإنتاج مخرجات متناغمة مع أهدافها ومناسبة لمستخدميها. (الكساسبة، وصفي عبد الكريم. 2011م، ص77)

ويعرف الأداء أيضاً بأنه: المنظومة المتكاملة لنتائج أعمال المنظمة في ضوء تفاعلها مع عناصر بئتها الداخلة والخارجة. (المرجع السابق، ص78)

وبناءً على ما تقدم من مفاهيم، يتضح أن الأداء يمثل العلاقة بين النتيجة والجهد المبذول على اختلاف طبيعته:( مال، وقت، إلى غير ذلك)، أو هو تعبير عن مستوى معين من الأهداف المحققة سواء الاستراتيجية أو التشغيلية بمستوى معين من الموارد أو التكلفة الضرورية.

**أبعاد الأداء الإداري:**

وهناك أبعاد متعددة لمفهوم الأداء الإداري هي:

- الأداء المالي: Financial Performance وهو مفهوم ضعيف للأداء يركز على استخدام المؤشرات المالية مثل الربحية والنمو.
- الأداء المالي والتشغيلي Financial and Operational Performance: ويجمع هذا البعد بين الأداء المالي والأداء التشغيلي، وبذلك فهو يضيف الكفاءة في تحقيق أفضل استخدام للموارد المتاحة بهدف الحصول على المردودات ويركز هذا البعد على المؤشرات مثل الحصة السوقية Market Share وتقديم منتج جديد ذي جودة عالية.
- الفاعلية التنظيمية: Organizational Effectiveness يعد هذا البعد الأكثر شمولاً للأداء، وهو يعبر عن مدى تحقيق المنظمة لأهدافها. (المرجع السابق، ص69-79)

**خصائص الأداء:**

بناء على ما تقدم من تعاريف، يتضح أن أداء المؤسسة يتميز بعدة خصائص من أهمها:

- الأداء مفهوم واسع.
- الأداء مفهوم متطور.
- الأداء مفهوم شامل.
- الأداء مفهوم غني بالتناقضات.
- الأداء ذو أثر رجعي على المؤسسة. (جيلح، الصالح، 2006، ص128-129)

**أهمية الأداء الإداري:**

تبرز أهمية الأداء الإداري الاستراتيجي في كل المجتمعات والنظم الاقتصادية من خلال ما يطلبه التعامل تجاه الموارد الاقتصادية وما تتميز به من ندرة بالنسبة للاحتياجات المتزايدة والمتنافس عليها، لذلك تظهر باستمرار الحاجة إلى تحقيق أقصى العوائد الناجمة من الاستغلال الكفوء للموارد وتأثيرها على الأهداف التنظيمية.

وتتمثل أهمية الأداء الإداري في الجوانب الآتية:

- يوفر الأداء الإداري مقياساً لمدى نجاح المؤسسة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها. إن النجاح مقياس مركب يجمع بين الفاعلية والكفاءة وبالتالي فهو أشمل من أي منهما، وفي كلتا الحالتين تستطيع المؤسسة أن تواصل البقاء والاستمرار في العمل.
- إن الأداء الإداري يظهر مدى إسهام المؤسسة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر من الإنتاج بأقل التكاليف، والتخلص من عوامل الهدر والضياع في الوقت والجهد والمال، مما يؤدي إلى خفض أسعار المنتجات، ومن ثم تنشيط القدرة الشرائية وزيادة الدخل القومي، مما يعود على المجتمع والمنتج والعامل والمستهلك بالفائدة.
- يوفر الأداء الإداري معلومات لمختلف المستويات الإدارة في المؤسسة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية، فضلا عن أهمية هذه المعلومات للجهات الأخرى خارج المؤسسة.
- يظهر الأداء الإداري التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوء، وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي للأداء زمانيا في المؤسسة من مدة لأخرى ومكانياً بالمؤسسات المتماثلة.
- يساعد في إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمؤسسات المختلفة وهذا بدوره يدفع المؤسسة لتحسين أدائها.
- يؤدي إلى الكشف عن العناصر الكفؤة ووضعها في المواقع الأكثر إنتاجية وتحديد العناصر التي تحتاج إلى دعم وتطوير من أجل النهوض بأدائها إلى مستوى الأداء الطموح والإستغناء عن العناصر غير الكفؤة.
- يؤدي إلى تحقيق الأهداف المحددة في التخطيط، والعمل على إيجاد نظام مرن وفعال للاتصالات والمكافآت والحوافز الشخصية.
- توضح عملية الأداء الإداري المركز الإستراتيجي للمؤسسات ضمن إطار البيئة القطاعية التي تعمل فيها، وبالتالي تحديد الآليات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي لها.
- تعكس عملية الأداء الإداري درجة المواءئمة والإنسجام بين الأهداف والإستراتيجيات المعتمدة لتنفيذها وعلاقتها بالبيئة التنافسية للمؤسسة. (السحيم، هاشم محمد،200 9، ص 75)

**أهداف الأداء الأداري:**

أهداف الأداء الأداري التي من الممكن أن تستخدم كمعايير لقياس أداء المؤسسة من الجوانب المختلفة كما يقول القطامين في ذلك الآتي:

- الموقف التنافسي في الأسواق ويعني ذلك رفع في مستويات الجودة بالشكل الذي يحقق للمؤسسة ميزة تنافسية أمام المنافسين وتفعيل وإستثمار المؤسسة ما لديها من الموارد بهدف بناء وتنمية قدراتها التنافسية بما يواكب الضغوط المتزايدة من مختلف انحاء العالم.
- الإبداع في مجال التكنولوجيا .والمقصود هنا استخدام تكنلوجيا اكثر تطوراً في مجال الأعمال للوصول للأهداف المنشودة.
- إستخدام موارد المؤسسة المالية والمادية بمعني الإستخدام الأمثل لهذه الموارد لتحقيق إنتاجية ذات جودة عاليه لتحقق الارباح.
- الإنتاجية.
- الربحية.
- تطوير القوى البشرية الإدارية والفنية ويشتمل ذلك علي اختبار الموظفين الأكفأ للعمل بالمؤسسة وايضا الحفاظ عليهم من خلال وضع البرامج والأنظمة التي تنظم العلاقة بين المؤسسة والعاملين وايجاد البرامج التدريبية لتطوير مهاراتهم الفنية.
- تطوير أداء العاملين الآخرين ويقصد بذلك التطوير المنظم للمعارف والمهارات والاتجاهات المرتبطة بالأفراد ليقوموا بالأداء الصحيح والمطلوب في الوقت الحالي والمستقبلي.
- المسئولية الاجتماعية: تجاه ذوي المصلحة، المجتمع، المساهمين، العاملين، الحكومة. (القطامي، أحمد، 2002م ص 167)

**معايير ومحددات الأداء:**

**1. معايير الأداء:**

إن معيار الأداء هو عبارة عن بيان مختصر يصف النتيجة النهائية التي يتوقع أن يصل إليها الموظف الذي يؤدي عمل معين" ،والهدف من وضع معايير الأداء هو مراقبة الأداء بصورة مستمرة للتعرف على أي تذبذب أو تغيير في مستوى الأداء للتدخل في الوقت المناسب وتصحيح السلبيات وأوجه القصور وإعادة توجيه الأداء لكي لا تتكرر السلبيات، وتتحول إلى سلوك وظيفي لدى العاملين يصعب تغييره.

وتتمثل أهم معايير الأداء فيما يلي:

- الجودة.

- الكمية.
- الوقت.
- الإجراءات. (بن مانع، محمد علي، 2006، ص 73-75.)

**2. محددات الأداء:**

إن الأداء الوظيفي هو القيام بالأنشطة والمهام المختلفة التي تتكون منها الوظيفة، وهو ينتج من تضافر عدة عناصر من شأنها أن تؤثر على هذا الأداء سلباً أو ايجاباً ، يطلق على هذه العناصر محددات الأداء، تتمثل هذه المحددات في:

- الجهد.
- القدرات.
- إدراك الدور (المهمة).

كبيراً في العمل، فيكون أداءه أيضا منخفضًا، وبطبيعة الحال قد يكون أداء الفرد جيد في مجال و ضعيفاً في أحد المجالات الأخرى. (بعجي، سعاد، 2007، ص11)

**العوامل المؤثرة في الأداء:**

إن الأداء بمختلف أنواعه يعتبر دالة تابعة للعديد من المتغيرات والعوامل التي تؤثر فيه سلباً أو إيجاباً بعضها داخلي والآخر خارجي، سواء على مستوى الأنظمة الفرعية أو على مستوى المؤسسة ككل، وهو الهدف من وراء أغلب البحوث التي تناولته بشكل مباشر أو غير مباشر. فإن الباحثين سعوا إلى تحديد العوامل المؤثرة على الأداء والعمل على تعظيم آثارها الإيجابية وتقليص آثارها السلبية:

**1. العوامل الداخلية.**

- العوامل التقنية.
- الهيكل التنظيمي.
- الموارد البشرية.

**2. العوامل الخارجية.**

- الزبائن.
- المنافسون.
- العوامل الاقتصادية.
- العوامل السياسية والحكومية.

- العوامل الاجتماعية والثقافية. (عبد الصمد، سميرة، 2008،، ص56 )

**قياس كفاءة أداء الشركات:**

**لماذا قياس الأداء؟**

باتت المنظمات اليوم في أمس الحاجة الى أداء تستطيع من خلالهاا لحكم على فعالية الأنشطة والعمليات اللازمة لتحقيق أهدافها المنشودة ، ومعرفة ما إذا كان هنالك اختلاف بين النتائج المستهدفة والنتائج التي تحققت فعلاً .

والأداة المعيار الذي يمكن من خلاله مقارنة المحقق بالمستهدف على أساس المعايير المحددة مسبقاً وهذه هي عملية القياس . فالقياس هو الوجه الثاني لعملية المعايرة.

**ولقد تبنت المنظمات قياس الأداء الآتي:**

- تجنب عدم الواقعية عند رسم الأهداف وتحديدها.
- الإستناد على أهداف واضحه يمكن قياسها.
- القدرة على اتخاذ الإجراءات التصحيحية والوقائية والتحقيق في كفاءتها من أجل تحقيق أقصى رضا للعملاء بتجاوز توقعاتهم.
- يمكن من خلالها إعداد ومراجعة الميزانية وزيادة الإيرادات وخفض المنصرفات.
- يجب مراعاة الدقة عند تحديد مؤشرات قياس الأداء المؤسسي لنتائج القياس. (توفيق محمد عبد المحسن، فبراير 2004 ، ص11).

**تعريف قياس الأداء:**

عرف المعهد الدولي للمراقبين الماليين الداخليين بأمريكا وديوان الرقابة المالية في بريطانيا، عرف قياس الأداء على أنه " التقييم الاقتصادي لكفاءة وفعالية المؤسسات والمنظمة وأمان مراجعة استخدام الموارد البشرية والمالية ونظم المعلومات وكذلك مراقبة الترتيبات والإجراءات المتبعة لمعالجة جوانب القصور المكتشفة. "

وعرفه أبو قحف بأنه العملية التي تقوم فيها المؤسسة بمقارنة الأداء الفعلي بالأداء المستهدف، وتحديد نواحي القوة والضعف في الأداء مع تحديد أسباب ذلك للتأكد مع مدى مساهمة الأداء بضمان بقاء الاستمرار للمؤسسة. (عبد السلام أبو قحف، 2002م، ص 48)

**قياس كفاءة الأداء:**

لكي تصل المؤسسة لكفاءة في أعمالها لابد من وجود نظام فعال للقياس والمراقبة تكون مهمته مقارنة الأداء الفعلي بالنتائج المرغوب تحقيقها واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة لتحقيق أهداف المنظمة وهذا يتطلب إتباع مراحل متتابعة ومتسلسلة بشكل منطقي لتحقيق الهدف من الرقابة والقياس للوصول لمنظمة تعمل بكفاءة عالية للوصول للأهداف . وتتكون خطوات القياس من خمسة محاور وهي كما يلي:

- تحديد النشاط المراد تقييمه وقياسه.
- وضع المعايير.
- قياس الأداء: بعد الفراغ من عملية إعداد المعايير التي تم اعتمادها للقياس تأتي مرحلة قياس الأداء، ولتتم العملية بصورة جيدة لابد من إكمال جمع المعلومات بصورة إحترافية عن الأداء الفعلي للنشاط أو الأفراد، ولابد من مراعاة اشتمال عملية القياس على الجانب الكمي والنوعي لتتم الرقابة بشكل كامل وتغطي جميع أوجه النشاط دون قصور ولتوفير التغذية الراجعة المطلوبة من قبل الإدارة المنوط بها عملية الرقابة عن طريق نظام المعلومات المعمول به في المنظمة وتتوقف فعلية عملية القياس على دقة وصحة المعلومات حول الأداء الفعلي وعلى إجراء القياس في الوقت المناسب.
- مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير الموضوعة: ويتم في هذه المرحلة مقارنة الأداء المحقق بالمستهدف للوقوف على الانحرافات في التنفيذ وهل الانحراف يقع في المدى المسموح به أم لا وتحديد الفجوة ما بين الأداء المرغوب في تحقيقه والمتحقق فعلاً والعمل على إغلاقها بناءً علي المتغيرات الداخلية والخارجية للمنظمة.
- اتخاذ الإجراءات التصحيحة بعد مقارنة الأداء الفعلي مع المعايير الموضوعة للرقابة على الأداء. (السكارنة، بلال خلف، 2015م ص 331 ، 332)

**أهمية قياس وتقويم الأداء:**

تتبع أهمية قياس وتقويم الأداء، من كونها توضح طبيعة العلاقات المتبادلة بين الأقسام المختلفة في المنظمة فعملية التقويم تساعد المنظمة على التحقق من أن تلك الأقسام تقوم بوظائفها المختلفة، بأعلى كفاءة ممكنة أم لا. ويكتسب قياس وتقييم الداء أهمية قصوى بالنسبة للمنظمات. (العيسوي، كاظم جاسم، 2001م، ص245)

**معايير قياس الأداء بالشركات:**

إن الغرض الأساسي من عملية قياس وتقويم الأداء، هو مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط وذلك لمعرفة هل ما تقوم به يسير في الاتجاه الصحيح أم هو خطأ يجب تداركه، ,وكذلك للوقوف على مدى تحقيق أهداف المنظمة التي قامت من أجلها، وهل تقوم المنظمة بتلبية متطلبات الزبائن ومدى رضائهم عن الخدمات المقدمة لهم ولاكتشاف فرص التحسين بالمنظمة بناءً على الممارسة العملية فالمنظمة التي تتوقف عن عملية التحسين حتماً ستخرج السوق.ووهنا يقفز للذهن سؤال كيف نربط قياس الأداء بهدف معين ؟ وتكون عملية القياس على مستوى أداء المنظمة ككل في شكل منتج أو خدمة للمستفيدين . تتطلب عملية قياس الأداء أدخال المزيد من معايير قياس الأداء بحيث تتناسب مع الاستراتيجيات التي تتبعها المنظمة.

**مفهوم الجمعيات التعاونية:**

تتألف الجمعية التعاونية طبقا للتعريفات الحديثة من أربعة عناصر أساسية تحدد بنيانها:

- أنها جماعة من الناس لهم مصلحة اقتصادية واحدة على الأقل وعضويتها متميزة (جماعة تعاونية – مبدأ الباب المفتوح).
- أن دافع الناس للعمل في جماعة هو رغبة كل منهم في تحسين أوضاعه عن طريق التضامن، ومساعدة الذات، أو المساعدة المتبادلة.
- أن الوسيلة لتحقيق هذا الهدف هو إنشاء مشروع يمولونه ويديرونه معا (المشروع التعاوني).

هدف هذا المشروع التعاوني هو النهوض بالأوضاع الاقتصادية لمشروعات الأعمال أو أسرهم (مبدأ النهوض بالأعضاء ومبدأ الشخصية). (أبو الخير، كمال حمدي، ص141، مرجع سابق)

كما عرف نظام الجمعيات التعاونية السعودي الجمعيات التعاونية بأنها كل جمعية يكونها أفراد طبقاً لأحكام نظام الجمعيات التعاونية بهدف تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها، سواء في نواحي الإنتاج، أم الاستهلاك، أم التسويق، أم الخدمات باشتراك جميع الأعضاء متبعة في ذلك المبادئ التعاونية.

**الجمعيات التعاونية الزراعية:**

هي الجمعيات التي يقوم المزارعون بتكوينها فيما بينهم بقصد توفير الخدمات اللازمة لهم في مجال الإنتاج الزراعي، والإسهام في تصريف منتجاتهم، وتوفير الخدمات الاجتماعية لهم طبقا للفلسفة التعاونية.

وتكمن أهمية الجمعيات التعاونية الزراعية فيما تقدمه من خدمات مختلفة لصغار المزارعين ومتوسطي الحال منهم.

إن الجمعيات التعاونية الزراعية تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. فهي يمكن أن توفر للمزارع الضعيف اقتصادياً ما يعجز عن تحقيقه بمفرده، مثل ميكنة الزراعة، وتوفير الوسائل والأساليب الحديثة المتقدمة في الزراعة، واستصلاح الأرض وتسويتها، وتصنيع المنتجات الزراعية الزائدة عن حاجة المستهلك وخصوصا في المواسم التي تكثر فيها، ودعم الصناعات الحرفية المكملة للنشاط الزراعي. كما يمكن أن تباشر إجراءات ومهأم التسويق الزراعي التعاوني للأعضاء لضمان أفضل مستوى من الدخول، وقبل ذلك تقديم الخدمات التوريدية والتجهيزية المتعلقة بمختلف مستلزمات وأدوات الإنتاج الزراعي كالأسمدة والتقاوي والبذور وغيرها، وكذلك تقديم القروض والسلف النقدية لدعم الإنتاج الزراعي وكافة أنواع النشاط الزراعي وتقديم الخدمات الإجتماعية الصحية، والثقافية والعمرانية والترفيهية وغيرها للأعضاء. (عبد الرحمن، جابر جاد. 1966م. ص105)

ومن أنواع الجمعيات التعاونية الزراعية التي تتوافق مع حيثيات الجمعية التعاونية الزراعية للتسويق ومصالح الإنتاج الزراعية:

- الجمعيات التعاونية الزراعية للتسويق: وهي الجمعيات التي يقيمها الزارع وخصوصا صغار الزراع ومتوسطيهم لتصريف منتجاتهم الزراعية بصورة ومستقرة وبسعر مناسب وتكلفة أقل.
- جمعيات الإنتاج الزراعية: وهي الجمعيات التي تقوم بتحويل حاصلات أعضائها الزراعية إلى منتجات غذائية مصنعة، ومن أمثلتها جمعيات تصنيع الأجبان والصلصة واستخراج السكر من البنجر والزيت من الزيتون، وكذلك جمعيات حفظ الخضار والبطاطس.

**التخطيط الاستراتيجي:**

**مفهوم التخطيط الاستراتيجي:**

**التخطيط الاستراتيجي في الاصطلاح :** (عملية مستمرة بهدف تصميم وتطوير خطط تتضمن وظائف المنظمة من خلال الاعتماد على نظام فعال لجمع المعلومات واتخاذ القرارات الاستراتيجية في ضوء التقييم المستمر لمتغيرات البيئة الداخلية والخارجية لاكتشاف الفرص والتحديات وتحديد نقاط القوة ودعمها ونقاط الضعف وعلاجها). (مصطفي، السيد أحمد، 1999، ص 88 – 89)

تناول العديد من الباحثين والمفكرين مفهوم التخطيط الاستراتيجي ومن بين هذه التعاريف نذكر:

يعرف التخطيط الاستراتيجي على أنه (عملية توضيح الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى نشوئها).

(Planification Strategique, p: 07. http://bookboon.com/fr)

**أهمية التخطيط الاستراتيجي:**

للتخطيط الاستراتيجي أكثر من أهمية حسب وجهة نظر كثيرٍ من الكتاب ومنهم نجم العزاوي حيث يرى أهمية التخطيط الاستراتيجي في الآتي:

- إعداد وتنمية القيادات الإدارية على التفكير الشامل والمتكامل.
- يأخذ بنظر الاعتبار التغيرات المحتملة في البيئة وتوقعاته.
- يوفر الأساس اللازم للتنسيق بين مختلف أجزاء المنظمة.
- النظرة الشاملة الكلية للمنظمة بواقع منتظم ومتناسق يتدفق نحو الغايات المستهدفة.
- زيادة القدرة التنافسية للمنظمة.
- تحقيق الأهداف البعيدة المدى للمنظمة. (العزاوي، نجم، 2009، ص6)

**أهداف التخطيط الاستراتيجي:**

ويمكن أن تبلور أهداف التخطيط الاستراتيجي في جملة من النقاط التالية:

- يساعد على تسهيل الاتصالات والمشاركات. (م. ب ا ريسون، جون، 2003، ص41)
- توجيه الإدارة العليا للموضوعات ذات الأولوية
- تحديد الرؤية والأهداف بوضوح.
- توفير المعلومات للإدارة العليا بحيث تتخذ قرارات أفضل
- تحديد وتوجيه مسار العمل في المؤسسة

صياغة وتطوير رسالة المؤسسة وأهدافها الاستراتيجية المختلفة. (حسين، محمد عودة، حميد، أحمد مجيد، 2009، ص126 : 158)

**خصائص التخطيط الاستراتيجي:**

يتميز التخطيط الاستراتيجي بالخصائص التالية:

- يركز على البيئة الداخلية والخارجية على حد سواء ويعتمد على المعلومات الكمية والنوعية معا. (محمد، صفاء تايه، 2012، ص3)
- يحقق التخطيط الاستراتيجي التفاعل والحوار البناء بين المستويات الإدارية الثلاثة في التخطيط (العليا_الوسطى_الدنيا )عن مستقبل التنظيم وسبل نجاحه وتطوره، ويرشد اتخاذ القرارات في العملية الإدارية).

- يسهم التخطيط الاستراتيجي في دعم أساليب اتخاذ القرارات المستقبلية في المؤسسة بشكل علمي قائم على الدراسة والتحليل والتوقع لاتخاذ أفضل القرارات وأكثرها قابلية للتنفيذ. (الدجني، أياد علي، 2011، ص52)
- يهدف التخطيط الاستراتيجي إلى أحداث تغييرات جوهرية وهامة في المؤسسة في فترة طويلة الأجل وتكاليف كبيرة، وجهود مهمة.
- يتميز التخطيط الاستراتيجي بالمرونة كي يستطيع مواجهة التغيرات المحتملة عند التنفيذ. (مساعدة، ماجد عبد المهدي، 2013، ص82-83)

**أنواع التخطيط الاستراتيجي:**

ينقسم التخطيط الاستراتيجي إلي أربعة أنواع حسب ما يرى أحمد ماهر:

- التخطيط الاستراتيجي الكلي.
- التخطيط الاستراتيجي لوحدات الأعمال.
- التخطيط الاستراتيجي الوظيفي.
- التخطيط الاستراتيجي التشغيلي. (ماهر، أحمد، ص 314 - 315)

**أساليب التخطيط الاستراتيجي:**

هناك أسلوبان رئيسان يستخدمان في مجال التخطيط الاستراتيجي يعتمد الأول على الحدس والخبرة الشخصية ,بينما يعتمد الثاني على أسس وقواعد منهجية، وهناك عدد من العوامل التي تحدد طبيعة أسلوب التخطيط المستخدم في المؤسسة، أهمها؛ مستوى قدرات ومهارات القائمين على عملية التخطيط في المؤسسة ,ومدى رغبة الإدارة العليا وإيمانها بنجاعة أي من الأسلوبين ,وفيما يلي شرحاً مختصراً لكل أسلوب منهما:

- أسلوب الاعتماد على الحدس والخبرة الشخصية.
- أسلوب الاعتماد على الأسلوب المنهجي. (منتديات شبكة المهندس بتاريخ 12/11/211، www almahands.org\forum)

**أبعاد التخطيط الاستراتيجي:**

هنالك عدة أبعاد للتخطيط الاستراتيجي تتمثل في الآتي:

- البعد المعلوماتي.
- البعد المؤسسي.
- البعد المكاني

- البعد المالي. (محاضرة التخطيط الاستراتيجي، الأكاديمية العسكرية العليا بجمهورية السودان، ص2-3)

**الدراسة الميدانية:**

**منهج البحث:**

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي لمناسبتهما لمشكلة البحث, وتكونت عينة البحث من(رؤساء مجلس الإدارة، نواب رؤساء مجلس الإدارة، المديرين التنفيذين، أعضاء مجلس الإدارة، أمناء السر، أمناء الصناديق)، لبعض الجمعيات بالمملكة العربية السعودية، جيت بلغ عددها (103) فرد تم اختيارها باستخدام أسلوب العينة الحصرية الشاملة.

**مجتمع البحث:** يقصد بمجتمع البحث المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة. ويتكون مجتمع البحث الحالي من (رؤساء مجلس الإدارة، نواب رؤساء مجلس الإدارة، المدراء التنفيذيون للجمعيات، أعضاء مجلس الإدارة، أمناء السر، أمناء الصناديق، غير ذلك).

**عينة البحث:**

أ. **نوع العينة:** تم اختيار العينة بالطريقة العشوائية البسيطة التي تكون فيها الفرصة متاحة لجميع أفراد مجتمع البحث في الظهور.

ب. **حجم العينة:** بلغ حجم العينة (100) فرد، من (رؤساء مجلس الإدارة، نواب رؤساء مجلس الإدارة، المدراء التنفيذين للجمعيات، أعضاء مجلس الإدارة، أمناء السر، أمناء الصناديق، غير ذلك) موزعين كما موضح في الجدول التالي:

**الجدول (1) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث**

| العمل الحالي في الجمعية | التكرار | التكرار النسبي |
|---|---|---|
| رئيس مجلس الإدارة | 17 | %16.5 |
| نائب رئيس مجلس الإدارة | 15 | %14.6 |
| أمين السر | 12 | %11.7 |
| أمين الصندوق | 12 | %11.7 |
| عضو مجلس الإدارة | 16 | %15.5 |
| المدير التنفيذي | 23 | %22.2 |

| | | |
|---|---|---|
| غير ذلك | 8 | %7.8 |
| المجموع | 103 | %100.0 |

**أداة البحث:**

اعتمد الباحث على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات من مجتمع البحث. يقيس الاستبيان أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء دور التخطيط الاستراتيجي، وهو من إعداد الباحث.

**وصف أداة البحث (الاستبيان):**

تضمن الاستبيان تنوير للمبحوثين بموضوع البحث وهدفه وغرض الاستبيان، واحتوت على قسمين رئيسين:

**القسم الأول:** تضمن عبارات عن البيانات الشخصية لأفراد مجتمع البحث.

**القسم الثاني:** يحتوي هذا القسم على مقياس أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء دور التخطيط الاستراتيجي، وقد كانت عدد عبارات المقياس (87) عبارة موزعة في (6) محاور. طلب من أفراد عينة البحث أن يحددوا استجابتهم عن ما تصفه كل عبارة للمقياس وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمسة مستويات (أوافق بشدة، أوافق، لا أدري، لا أوافق، لا أوافق بشدة) .

وقد صُنفت إجابات هذا القسم حسب أوزانها الرقمية على النحو إلاتي:

- (أوافق بشدة) ..... ويمثل (5 درجات)
- (أوافق) ..... ويمثل (4 درجة)
- (لا أدري) ..... ويمثل (3 درجات)
- (لا أوافق) ..... ويمثل (درجتين)
- (لا أوافق بشدة) ..... ويمثل (درجة واحدة)

تم توزيع (105) استبانة المسترد منها (100) استبانة والفاقد منها (5) استبانات، أي بنسبة استرداد بلغ (95.2%)، وهي الاستبانات التي خضعت للتحليل الإحصائي.

**الخصائص السيكومترية للمقياس:**

**أولاً: الصدق المنطقي للمقياس:** تحقق الباحث من الصدق المنطقي للمقياس (الصدق الظاهري)، حيث تم التحقق من صدق المحتوى لعبارات المقياس من خلال تقييم الأكاديميين والمتخصصين في تخصص الدراسة والبالغ عددهم (7) محكمين لتحليل مضامين عبارات المقياس ولتحديد مدى التوافق

بين عبارات كل مقياس، ثم تم تعديل بعض العبارات حسب توجيه المحكمين. ومن ثم تم تصميم الاستبانة في صورتها النهائية.

**ثانياً: حساب صدق وثبات المقياس حسب المحاور باستخدام معادلة الفاكرونباخ:**

وللتثبت من ثبات المقياس استخدم الباحث في حساب الثبات معادلة (الفاكرونباخ)، وعلى ضوء حساب قيمة معامل (ألفاكرونباخ) لكل محور فقد تم حساب الصدق التجريبي لمحاور المقياس وهو الجذر التربيعي لمعامل الثبات.

**جدول (2) نتائج اختبار ألفا كرونباخ لمقياس أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء دور التخطيط الاستراتيجي**

| ت | المحاور | قيمة معامل ألفاكرونباخ | عدد الفقرات | الصدق التجريب |
|---|---|---|---|---|
| 1 | محور الرؤية الاستراتيجية | .865 | 12 | .930 |
| 2 | محور الرسالة الاستراتيجية | .874 | 11 | .935 |
| 3 | محور الأهداف الاستراتيجية | .801 | 10 | .895 |
| 4 | محور التحليل البيئي (البيئة الخارجية) | .825 | 11 | .908 |
| 5 | محور التحليل البيئي (البيئة الداخلية) | .855 | 11 | .925 |
| 6 | محور تنفيذ الاستراتيجية | .828 | 12 | .910 |
| 7 | المحور المالي | .704 | 5 | .839 |
| 8 | محور العملاء | .691 | 5 | .831 |
| 9 | محور العمليات الداخلية | .691 | 5 | .831 |
| 10 | محور التعلم والنمو | .762 | 5 | .873 |
| المتوسط العام لنتائج اختبار ألفاكرونباخ لكل محاور المقياس | | .859 | 87 | .927 |

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الثبات العام للمقياس بلغت (.859) وأن قيمة معامل االصدق التجريب العام للمقياس بلغت (.927) وهذا يشير إلى أن المقياس يتمتع بثبات عالي وصدق تجريبي عالي.

**الأساليب الإحصائية المُستخدمة في القياس والتحليل:**

التوزيعات التكرارية والنسبة المئوية، الوسط الحسابي، الإنحراف المعياري، معامل إرتباط بيرسون، معادلة ألفاكرونباخ، تحليل التباين الأحادي، إختبار (T).

**عرض ومناقشة النتائج :**

**عرض ومناقشة نتيجة الفرضية الرئيسية الأولى:**

**نص الفرضية:** (يتسم أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي بالإيجابية)

للتحقق من الفرضية الأولى قام الباحث بحساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة البحث لكل فقرة على حدة ، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الوسط الحسابي المحسوب والوسط الحسابي النظري، استخدم الباحث اختبار (T). والجدول (3) يوضح ذلك:

**جدول (3) اختبار (ت) لعينه واحده لقياس أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية**

| الوسط الحسابي المحسوب | الوسط الحسابي النظري | قيمه (ت) | درجه الحرية | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|---|---|
| 4.352 | 3.000 | 118.841 | 102 | .000 |

**المصدر: الجدول من إعداد الباحث من واقع بيانات الاستبانة 2017م**

يلاحظ من الجدول (3) أن قيمة الوسط الحسابي المحسوب يساوي (4.352) وهي أقل من قيمة الوسط الحسابي النظري (3.000)، وأن القيمة التالية قد بلغت (118.841) وأن قيمتها الاحتمالية كان مقدارها (.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (.05)، وهذا يشير إلى أن أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية يتسم بالإيجابية.

– من خلال التحليل الإحصائي تأكد صحة الفرض القائل بأن أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية يتسم بالإيجابية.

– إتفقت هذا النتيجة مع دراسة حيدر محمد صديق قدور (2009م) التي أشارت إلى أن الهيكل التنظيمي الجيد يساعد في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الموضوعة ، وأن الموارد المادية الكافية والكوادر الفاعلة لشركات البترول تساهم في تطبيق مفهوم الإدارة الاستراتيجية، أن الاستفادة من الفرص المتاحة وتجنب المهددات يساعد في تطبيق مفهوم الإدارة الاستراتيجية، ودراسة دراسة: الدجني، أياد علي (2011م) التي أشارت إلى وجود علاقة بين مستوى دور التخطيط الاستراتيجي ومعيار الفلسفة والرسالة والأهداف كأحد أبعاد جودة الأداء المؤسسي، وجود علاقة بين دور التخطيط الاستراتيجي وجودة الأداء المؤسسي.

– ويرى الباحث أن الأداء الإيجابي للجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية ساهم فيه نظأم الجمعيات التعاونية الجديد الذي صدر بقرار مجلس الوزراء رقم (73) وتاريخ 1429/3/9هـ

(2008م) بتحقيق حلم التعاونيين حيث مكنهم من تكوين مجلس للجمعيات التعاونية ضم كافة الجمعيات التعاونية بالمملكة المصرح لها والتي سيتم التصريح لها لاحقاً بالإضافة لممثلين عن الجهات الحكومية ذات العلاقة بالجمعيات التعاونية, ويعتبر هذا المجلس هو المظلة الرسمية لقطاع الجمعيات التعاونية في المملكة ويتمتع بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال الإداري والمالي. إضافة إلى ذلك الدور الذي قامت به وزارة الزراعة بجهود متعددة للرفع من كفاءة التسويق الزراعي في المملكة بتشجيع شركات التسويق الزراعي، ومن أهم هذه الجهود دعم وزارة الزراعة لإنشاء الشركة السعودية للتسويق الزراعي بالتعاون مع القطاع الخاص ممثلا في مجلس الغرف السعودي، وهذا بدوره أدى إلى تحسين مستوى أداء وفعالية الجمعيات التعاونية الزراعية والتسويقية ورفع مستوى الوعي التعاوني، والاهتمام بالتعليم والتدريب التعاوني، وتطوير الإدارة في الجمعيات التعاونية، وتحسين الأوضاع المالية للجمعيات التعاونية، فالهيكل التنظيمي للتسويق بالمملكة العربية السعودية ذو كفاءة وفعالية بسبب إتباعه أساليب التخطيط الاستراتيجي في كل مجالات الإدارة.

إن هذا الأداء الإيجابي للجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية حقق العديد من الفوائد منها: توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي المختلفة وخدمات الآليات الزراعية وأثره في دعم الإنتاج الزراعي بمناطق عمل الجمعيات وتطوير الأساليب الزراعية القديمة إلى أساليب حديثة. والمساهمة في ثبات أسعار السلع والخدمات خاصة في القرى التي أنشئت بها جمعيات تعاونية علاوة على توفير هذه السلع والخدمات، وتدريب المواطنين على أعمال الإدارة للمشروعات المختلف، وتدريب المواطنين على الأعمال المالية والمحاسبية، وتدريب المواطنين على قيادة الآليات الزراعية وطرق صيانتها، وخدمة المجتمع وتنميته عن طريق دراسة احتياجاته واقتراح وسائل توفيرها.

**عرض ومناقشة نتيجة الفرضية الثانية:**

**نص الفرضية:** (توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الإستراتيجي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي)

لحساب الفروق في أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الإستراتيجي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي (ما دون الثانوي، ثانوي، جامعي، فوق الجامعي) قام الباحث بحساب تحليل التباين الأحادي ، الجدول رقم (4) يوضح ذلك:

**الجدول (4) نتائج تحليل التباين الأحادي( ANOVA) للفروق في أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي**

| مصدر التباين S.V | مجموع المربعات S.S | درجات الحرية D.F | متوسط المربعات M.S | القيمة الفائية F | القيمة الاحتمالية Sig |
|---|---|---|---|---|---|
| بين المجموعات | 741.125 | 3 | 247.042 | 4.996 | .003 |
| داخل المجموعات | 4895.632 | 99 | 49.451 | | |
| الكلي | 5636.757 | 102 | | | |

**المصدر: الجدول من إعداد الباحث من واقع بيانات الاستبانة 2017م**

يبين الجدول (2) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي (ما دون الثانوي، ثانوي، جامعي، فوق الجامعي) ، وذلك استناداً إلى قيمة (F) المحسوبة لمتغير المؤهل العلمي (4.996) ، وقيمتها الاحتمالية التي تساوي (.003) وهي أقل من مستوى الدلالة (.05) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي (ما دون الثانوي، ثانوي، جامعي، فوق الجامعي) لصالح المؤهل العلمي (فوق الجامعي)، والجدولان (2،3) يوضحان ذلك.

– من خلال التحليل الإحصائي تأكد صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية في أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي (ما دون الثانوي، ثانوي، جامعي، فوق الجامعي) **والذي كان** لصالح المؤهل العلمي (فوق الجامعي).

– ويرى الباحث أن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي لصالح المؤهل العلمي (فوق الجامعي) يؤكد وعي الإدارات والعاملين في الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية لدور وأهمية كل من: توظيف الموارد البشرية المهؤلة، تدريبها، ، وتقييم أداءها، بغرض رفع مستواها وتحسين مستوى خدماتها التي تقدمها وتطوير الإدارة فيها عن طريق تزويدها بالعناصر المؤهلة تأهيلاً علميا عالياً والتي تخطيط وتنفيذ مشاريعها على أسس سليمة.

**عرض ومناقشة نتيجة الفرضية الثالثة:**

**نص الفرضية:** (توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي تبعاً لمتغير العمل الحالي في الجمعية)

لحساب الفروق في أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي تبعاً لمتغير العمل الحالي في الجمعية (رئيس مجلس الإدارة ، نائب رئيس مجلس الإدارة ، أمين السر ، أمين الصندوق، عضو مجلس الإدارة، المدير التنفيذي، غير ذلك) قام الباحث بحساب تحليل التباين الأحادي ، الجدول رقم (5) يوضح ذلك:

**الجدول (5) نتائج تحليل التباين الأحادي( ANOVA) للفروق في أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي تبعاً لمتغير العمل الحالي في الجمعية**

| مصدر التباين S.V | مجموع المربعات S.S | درجات الحرية D.F | متوسط المربعات M.S | القيمة الفائية F | القيمة الاحتمالية Sig |
|---|---|---|---|---|---|
| بين المجموعات | 715.308 | 6 | 119.218 | 2.326 | .039 |
| داخل المجموعات | 4921.449 | 96 | 51.265 | | |
| الكلي | 5636.757 | 102 | | | |

**المصدر: الجدول من إعداد الباحث من واقع بيانات الاستبانة 2017م**

**جدول (6) يبين قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير العمل الحالي في الجمعية**

| العمل الحالي في الجمعية | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|
| رئيس مجلس الإدارة | 89.1765 | 7.56832 |
| نائب رئيس مجلس الإدارة | 88.3333 | 7.53721 |
| أمين السر | 86.4167 | 5.66422 |
| أمين الصندوق | 85.0000 | 6.78233 |
| عضو مجلس الإدارة | 89.8750 | 7.09812 |

| | | |
|---|---|---|
| المدير التنفيذي | 86.6087 | 7.37773 |
| غير ذلك | 79.7500 | 7.53563 |

**المصدر: الجدول من إعداد الباحث من واقع بيانات الاستبانة 2017م**

يبين الجدول (5) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي تبعاً لمتغير العمل الحالي في الجمعية (رئيس مجلس الإدارة ، نائب رئيس مجلس الإدارة ، أمين السر ، أمين الصندوق، عضو مجلس الإدارة، المدير التنفيذي، غير ذلك) ، وذلك استناداً إلى قيمة (F) المحسوبة لمتغير العمل الحالي في الجمعية (4.996) ، وقيمتها الاحتمالية التي تساوي (.003) وهي أقل من مستوى الدلالة (.05) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي تبعاً لمتغير العمل الحالي في الجمعية (رئيس مجلس الإدارة ، نائب رئيس مجلس الإدارة ، أمين السر ، أمين الصندوق، عضو مجلس الإدارة، المدير التنفيذي، غير ذلك) لصالح العمل الحالي في الجمعية (عضو مجلس الإدارة)، والجدولان (5،6) يوضحان ذلك.

– من خلال التحليل الإحصائي تأكد صحة الفرض القائل وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي تبعاً لمتغير العمل الحالي في الجمعية.

– ويرى الباحث أن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي تبعاً لمتغير العمل الحالي في الجمعية لصالح (عضو مجلس الإدارة) يعود إلى ترجيح عينة البحث لأعضاء مجلس الإدارة الذين تقع على عاتقهم مسؤولية كبيرة في الجمعيات من خلال المتابعة والمشاركة الفاعلة في كافة أنشطة الجمعيات في كافة المجالات.

**عرض ومناقشة نتيجة الفرضية الرابعة:**

**نص الفرضية:** (توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة في الجمعيات)

لحساب الفروق في أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة في الجمعيات (أقل من 5 سنوات، 5 وأقل من 10

سنوات، 10 وأقل من 15 سنة، 15 وأقل من 20 سنة، 20 سنة فأكثر) قام الباحث بحساب تحليل التباين الأحادي ، الجدول رقم (7) يوضح ذلك :

**الجدول (7) نتائج تحليل التباين الأحادي( ANOVA) للفروق في أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة في الجمعيات**

| مصدر التباين S.V | مجموع المربعات S.S | درجات الحرية D.F | متوسط المربعات M.S | القيمة الفائية F | القيمة الاحتمالية Sig |
|---|---|---|---|---|---|
| بين المجموعات | 363.292 | 4 | 90.823 | 1.688 | .159 |
| داخل المجموعات | 5273.465 | 98 | 53.811 | | |
| الكلي | 5636.757 | 102 | | | |

**المصدر: الجدول من إعداد الباحث من واقع بيانات الاستبانة 2017م**

يبين الجدول (7) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة في الجمعيات (أقل من 5 سنوات 5 وأقل من 10 سنوات، 10 وأقل من 15 سنة، 15 وأقل من 20 سنة، 20 سنة فأكثر)، وذلك استناداً إلى قيمة (F) المحسوبة لمتغير سنوات الخبرة في الجمعيات (1.688) ، وقيمتها الاحتمالية التي تساوي (.159) وهي أكبر من مستوى الدلالة (.05) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة في الجمعيات (أقل من 5 سنوات، 5 وأقل من 10 سنوات، 10 وأقل من 15 سنة، 15 وأقل من 20 سنة ، 20 سنة فأكثر).

– من خلال التحليل الإحصائي تأكد عدم صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية في أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة في الجمعيات.

– ويرى الباحث أن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة في الجمعيات، يشير إلى أن كل العناصر العاملة في هذه الجمعيات تساهم بشكل إيجابي وفعال في تفعيل وتطوير أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بغض النظر عن مستوى خبراتهم في الجمعيات، فكل منهم يؤدي واجباته موظفاً كل خبراته ومؤهلاته في سبيل إنجاز مهامه بطريقة أفضل.

**عرض ومناقشة نتيجة الفرضية الخامسة:**

**نص الفرضية:** (توجد فروق ذات دلالة في إحصائية أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي تبعاً لمتغير عدد سنوات الخدمة في الجمعية الحالية)

لحساب الفروق في أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي تبعاً لمتغير عدد سنوات الخدمة في الجمعية الحالية (أقل من 5 سنوات، 5 وأقل من 10 سنوات، 10وأقل من 15 سنة، 15 وأقل من 20 سنة) قام الباحث بحساب تحليل التباين الأحادي ، الجدول رقم (8) يوضح ذلك :

**الجدول (8) نتائج تحليل التباين الأحادي( ANOVA) للفروق في أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الإستراتيجي تبعاً لمتغير عدد سنوات الخدمة في الجمعية الحالية**

| مصدر التباين S.V | مجموع المربعات S.S | درجات الحرية D.F | متوسط المربعات M.S | القيمة الفائية F | القيمة الاحتمالية Sig |
|---|---|---|---|---|---|
| بين المجموعات | 435.269 | 3 | 145.090 | 2.761 | .046 |
| داخل المجموعات | 5201.488 | 99 | 52.540 | | |
| الكلي | 5636.757 | 102 | | | |

**المصدر: الجدول من إعداد الباحث من واقع بيانات الاستبانة 2017م**

**جدول (9) يبن قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير عدد سنوات الخدمة في الجمعية الحالية**

| عدد سنوات الخدمة في الجمعية الحالية | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|
| أقل من 5 سنوات | 87.0000 | 7.99615 |
| 5 وأقل من 10 سنوات | 84.1429 | 6.21519 |
| 10 وأقل من 15 سنة | 91.0833 | 2.46644 |
| 15وأقل من 20 سنة | 91.0000 | 8.28654 |

**المصدر: الجدول من إعداد الباحث من واقع بيانات الاستبانة 2017م**

يبين الجدول (8) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي تبعاً لمتغير عدد سنوات الخدمة في الجمعية

الحالية (أقل من 5 سنوات، 5 وأقل من 10 سنوات، 10وأقل من 15 سنة، 15وأقل من 20 سنة) ، وذلك استناداً إلى قيمة (F) المحسوبة لمتغير عدد سنوات الخدمة في الجمعية الحالية (2.761) ، وقيمتها الاحتمالية التي تساوي (.046) وهي أقل من مستوى الدلالة (.05) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي تبعاً لمتغير عدد سنوات الخدمة في الجمعية الحالية (أقل من 5 سنوات ، 5 وأقل من 10 سنوات ، 10وأقل من 15 سنة ، 15وأقل من 20 سنة) لصالح عدد سنوات الخدمة في الجمعية الحالية ( 10 وأقل من 15 سنة)، والجدولان (8،9) يوضحان ذلك.

– من خلال التحليل الإحصائي تأكد صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية في أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي تبعاً لمتغير عدد سنوات الخدمة في الجمعية الحالية.

– ويرى الباحث أن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي تبعاً لمتغير عدد سنوات الخدمة في الجمعية الحالية، لصالح عدد سنوات الخدمة في الجمعية الحالية ( 10 وأقل من 15 سنة)، تشير إلى أن هذه ذات فعالية ونشاط وهي التي تتحمل كثيراً من الأعباء والعمل في الجمعيات التعاونية الزراعية.

**النتائج :**

وقد كانت النتائج التي توصل إليها البحث كما يلي:

- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة الوسط الحسابي المحسوب يساوي (4.352) وهي أقل من قيمة الوسط الحسابي النظري (3.000)، وأن القيمة التالية قد بلغت (118.841) وأن قيمتها الاحتمالية كان مقدارها (.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (.05)، وهذا يشير إلى أن أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية يتسم بالإيجابية.
- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي (ما دون الثانوي، ثانوي، جامعي، فوق الجامعي)، وذلك استناداً إلى قيمة

(F) المحسوبة لمتغير المؤهل العلمي (4.996)، وقيمتها الاحتمالية التي تساوي (.003) وهي أقل من مستوى الدلالة (.05) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي (ما دون الثانوي، ثانوي، جامعي، فوق الجامعي) لصالح المؤهل العلمي (فوق الجامعي).

- أظهرت نتائج التحليل وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الاستراتيجي تبعاً لمتغير العمل الحالي في الجمعية (رئيس مجلس الإدارة، نائب رئيس مجلس الإدارة، أمين السر، أمين الصندوق، عضو مجلس الإدارة، المدير التنفيذي، غير ذلك)، وذلك استناداً إلى قيمة (F) المحسوبة لمتغير العمل الحالي في الجمعية (4.996)، وقيمتها الإحتمالية التي تساوي (.003) وهي أقل من مستوى الدلالة (.05) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الإستراتيجي تبعاً لمتغير العمل الحالي في الجمعية (لصالح العمل الحالي في الجمعية (عضو مجلس الإدارة).
- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الإستراتيجي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة في الجمعيات (أقل من 5 سنوات 5 وأقل من 10 سنوات، 10 وأقل من 15 سنة، 15 وأقل من 20 سنة، 20 سنة فأكثر)، وذلك استناداً إلى قيمة (F) المحسوبة لمتغير سنوات الخبرة في الجمعيات (1.688) ، وقيمتها الإحتمالية التي تساوي (.159) وهي أكبر من مستوى الدلالة (.05) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الإستراتيجي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة في الجمعيات.
- أظهرت نتائج التحليل الإحصائيوجود فروق ذات دلالة إحصائية في أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الإستراتيجي تبعاً لمتغير عدد سنوات الخدمة في الجمعية الحالية (أقل من 5 سنوات، 5 وأقل من 10 سنوات، 10وأقل من 15سنة، 15وأقل من 20 سنة)، وذلك استناداً إلى قيمة (F) المحسوبة لمتغير عدد سنوات الخدمة في الجمعية الحالية (2.761)، وقيمتها الإحتمالية التي تساوي (.046)

وهي أقل من مستوى الدلالة (.05)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التخطيط الإستراتيجي تبعاً لمتغير عدد سنوات الخدمة في الجمعية الحالية لصالح عدد سنوات الخدمة في الجمعية الحالية ( 10 وأقل من 15 سنة.

**التوصيات:**

على ضوء النتائج التي توصلت إليها البحث الحالي يوصي الباحث بالاتي:

1. إهتمام المسؤولين في الجمعيات التعاونية الزراعية بالمملكة العربية السعودي بتقييم الأداء.
2. إستخدام أحدث وسائل القياس لقياس الأداء في الجمعيات التعاونية الزراعية.
3. الاعتماد في القياس على المؤشرات المتنوعة التي تعطي صورة شاملة عن مختلف مجالات الأداء في الجمعيات التعاونية الزراعية.

**المصادر:**

القرآن الكريم.

**أولاً: قائمة المراجع العربية**

**1.الكتب والمراجع:**


1. أبو الخير، د. كمال حمدي. أصول الادارة العلمية. القاهرة، مكتبة عين شمس، 1974م.
2. أبو قحف، عبد السلام ، أساسيات النظم والإدارة ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2002م).
3. السحيم، هاشم محمد، أثر التغيير التنظيمي على أداء المؤسسات الحكومية الأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث ودراسات العالم الإسلامي، قسم الدراسات النظرية، جامعة أم درمان الإسلامية، (2009).
4. العدلوني، أكرم محمد. العمل المؤسسي. بيروت: دار أبن حزم، 2002م
5. الكساسبة، وصفي عبد الكريم. تحسين فاعلية الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات. عمان، الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2011م.
6. السكارنة، بلال خلف ، الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي ، (عمان : دار المسيرة ، 2015م).
7. القطامين، أحمد. الإدارة الإستراتيجية" حالات ونماذج تطبيقية. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2002م

8. درة، عبد الباري ابراهيم. تكنولوجيا الأداء البشري في المنظمات (الأسس النظرية ودلالاتها في البيئة العربية المعاصرة)، جمهورية مصر العربية، المؤسسة العربية للتنمية .مصر، (2003)

9. عبد الرحمن، جابر جاد. إقتصاديات التعاون. القاهرة: دار النهضة العربية، 1966م.

10. العيسوي، كاظم جاسم، دراسة الجدوى الإقتصادية وتقييم المشروعات (عمان : دار المناهج للنشر ن 2001م).

11. ماهر، أحمد. دليل المديرين إلى التخطيط الإستراتيجي. جمهورية مصر العربية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.

12. م. ب اريسون، جون. التخطيط الاستراتيجي للمؤسسات العامة وغير الربحية – دليل عمل لدعم الانجاز المؤسسي واستدامته. (ترجمة عبد الموجود، محمد عزت) .. لبنان، مكتبة لبنان، بيروت، ط1 ، 2003 م.

13. محاضرة التخطيط الإستراتيجي، الأكاديمية العسكرية العليا بجمهورية السودان (ب/ت).

14. محمد، صفاء تايه. مهارات القائد الإداري وأثرها في التخطيط الإستراتيجي، دراسة تطبيقية في كليات جامعة الكوفة. 2012م، أوروك للعلوم الإنسانية.

15. مساعدة، ماجد عبد المهدي، الإدارة الإستراتيجية– مفاهيم_عمليات–حالات تطبيقية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1،2013 م.

16. مصطفي، السيد أحمد. تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجي. جمهورية مصر العربية، دار الكتب، الزقازيق، الطبعة الثانية، 1999م.

**2. البحوث العلمية:**

1. العزاوي، نجم. بحث بعنوان: تداعيات الأزمة الإقتصادية العالمية على منظمات الأعمال (التحديات ,الفرص، الآفاق). مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع جامعة الزرقاء الخاصة ,بتاريخ: 3-2009/11/5م

2. بعجي، سعاد. تقييم فعالية نظام تقييم أداء العاملين في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية. دراسة مؤسسة توزيع وتسويق المواد البترولية منطقة سطيف، رسالة ماجستر في العلوم التجارية (غير منشورة)، جامعة بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم (CLP)

المتعددة نفطال مسيلة التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، فرع إدارة الأعمال، تخصص علوم تجارية (2007).

3. بن مانع، محمد علي. قنوات الاتصال و دورها في تحسين الأداء : دراسة تطبيقية على الضباط العاملين بالأمن العام"، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية (غير منشورة)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، الرياض، المملكة العربية السعودية،(2006).
4. جيلح، الصالح. أثر القيادة الإدارية على أداء العاملين. دراسة حالة مجمع صيدال، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال (غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم إدارة أعمال (2006).
5. حسين، محمد عودة، حميد، أحمد مجيد،(2009)، أثر الاختيار في الموارد البشرية لتحقيق أهداف التخطيط الاستراتيجي– دراسة ميدانية لاراء عينة من مدراء فنادق مدينة النجف الاشرف"–، مجلة الإدارة والإقتصاد، ع 74 ، العراق.
6. عبد الصمد، سميرة. أهمية تقييم أداء العاملين في إدارة الموارد البشرية (دراسة حالة شركة الكهرباء الريفية والحضرية SERUB باتنة)، رسالة ماجستير في تنظيم الموارد البشرية (غيرمنشورة)، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، باتنة،(2008).
7. عبد المحسن، توفيق محمد ، قياس جودة الخدمات ، بحث مقدم لمؤتمر الإتجاهات الحديثة في إدارة الأعمال، القاهرة 8–9 فبراير 2004.

**3.البحوث الجامعية:**

1. الدجني، أياد علي. دور التخطيط الاستراتيجي في جودة الأداء المؤسسي. دراسة وصفية تحليلية في الجامعات النظامية الفلسطينية. أطروحة دكتوراة في التربية (غير منشورة)، قسم المناهج وطرائق التدريس، جامعة دمشق، سوريا.(2011).
2. السكران، محمد. الجمعيات التعاونية في المملكة العربية السعودية. المملكة العربية السعودية، بحث دكتوراه غير منشور، 1417هـ.
3. الشايقي، سعد الشايقي. الجمعيات التعاونية الواقع والمأمول. المملكة العربية السعودية، بحث دكتوراة غير منشور.

4. حمزة، تهاني الرشيد أحمد. التوجه الاستراتيجي وأثره على أداء شركات الاتصالات أدارة المعرفة كمتغير وسيط، دراسة علي عينة من شركات الا تصالات بولاية الخرطوم. بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015م.
5. صيام، أمال نمر حسين. تطبيق التخطيط الاستراتيجي وعلاقته بأداء المؤسسات الأهلية النسوية في قطاع غزة. رسالة ماجستير في إدارة الأعمال (غير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين (2010).
6. قدور، حيدر محمد صديق. دور الإدارة الاستراتيجية في أداء شركات البترول في السودان، دراسة تطبيقية على شركتي النيل الكبرى وبترودار. بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال، كلية الدراسات العليا.

**الشبكة العنكبوتية:**

Planification Strategique, p: 07. http://bookboon.com/fr)

منتديات شبكة المهندس بتاريخ ،www almahands.org\forum12/11/211

## أهمية أحكام القضاء في تفسير النصوص العامة

**د. محمد مصطفى محمد إبراهيم**

**الأستاذ المساعد بكلية الشريعة والقانون – جامعة دنقلا**

مستخلص

أن تأصيل الاختصاص القضائي سواءً أن كان متعلقاً بالدعوى من حيث نوعها أو مكانها أو قيمتها أو القاضي الذي ينظر هذه الدعوى من جهة اختصاصه بهذه الدعوى من حيث المكان أو النوع أو الخصومات أو القيمة أو الزمان هنالك تلازم بين الدعوي والقاضي، وقد نجد أن خلّف الفقه الإسلامي منذ نزول القرآن الكريم وما ذكر من قصص الأمم السابقة كقصة هابيل وقابيل وكيف

تحاكموا فيما بينهم ، مروراً بعهد الرسول صلي الله عليه وسلم وصحابته ومن جاء بعدهم قد ترك تراثاً حضارياً مثّل قمة العدالة بين البشر من ناحية التنظيم والترتيب بطريقة يقبلها العقل والوجدان السليم ومحققة للعدالة بين كافة الأشخاص .

**Abstract**

That rooting jurisdiction relates to whether the case in terms of the kind, location or value, or the judge of this lawsuit on the competence of this lawsuit where, or type or discounts, value or there is a correlation between the time the lawsuit and the judge. He succeeded Islamic jurisprudence since the revelation of the Koran and told us stories of previous nations as a story of Abel and Cain, and how judged among themselves, passing through the time of the Prophet peace be upon him and his companions and came after them cultural heritage such as the summit of justice among humans in terms of organization and order in a manner acceptable to the reason and conscience proper and unrealized justice among all persons.

مقدمة

إن لتفسير النصوص القانونية العامة أهمية كبري في بيان قصد المشرّع والكشف عن مقاصد التشريع لذا أوكل المشرع أمر تفسيرها لأعلى جهة محايدة بالنسبة للسلطات المكونة لدولة القانون والمؤسسات وهي السلطة القضائية وفي السلطة القضائية المحكمة العليا، أي هي تأتي في مرتبة الجهة التشريعية الأصلية كالبرلمان أو الجمعية التأسيسية. وقد أوكل المشرع للمحكمة العليا بنص التشريع حق تفسير القوانين والنصوص العامة وبطريقة أخرى أوكل للمحاكم الأدنى أيضاً حق التفسير لإزالة أي غموض أو لبس أو تعارض بين النصوص، خاصة العامة منها مما ساعد في استقرار الأحكام وعدم تضاربها، فوجدت كثير من القبول من بعض المتخاصمين. وللتفسير أسباب لابد أن تتوفر، لأنه لا حاجة لتفسير نص واضح الدلالة أو لا توجد ضرورة لتفسيره . ولمن أوكل إليه أمر التفسير حدد له المشرع مصادر يعتمد عليها في تفسيره لهذه النصوص العامة . حيث أصدر المشرع قانون خاص لتفسير هذه النصوص العامة سماه قانون تفسير القوانين والنصوص العامة لسنة 1974م . وأصدر بعض القوانين الخاصة التي تحتوي علي تفسيرات لبعض الكلمات والعبارات العامة والخاصة التي تهتدي بها المحاكم الأعلى والمحاكم الأدنى.

**تعريف التفسير ومصادرة وأسبابه وأهدافه:**

التفسير لغة: من الفسر وهو البيان والتفسير مثله واستفسره كذا سأله أن يُفسره وقيل: هو كشف المراد عن اللفظ المشكل ([244]).

التفسير قانوناً: هو محاولة التعرف على قصد المشرع أو السلطات للوصول إلى الحل الصحيح في المنازعة المطروحة أمام المحكمة ([245]). جاء في سابقة عبد الله محمد أحمد أبو سن/ضد/عبد الله حاج الخضر أن تفسير العبارة العامة التي وردت في قانون الشفعة لسنة 1921-الملغي الآن- مثل (وحدة ري أخرى) التي ترد بعد كلمة خاصة مثل (ساقية) يعنى أن العام قد خصص بالخاص وهو الساقية. فالخاص يخصص العام ولا ينسخه إذ أن تخصيص حالة بالذكر لا يجعلها تنفرد بالحكم بل يكون في كثير من الأحيان دلالة على تخصيص اللفظ العام الذي يعقبها بمفهوم الموافقة.

1- عبارة (أي وحدة ري أخرى) تعنى قانوناً وحدة من شاكلة الساقية بمعنى أن تكون وحدة ري صناعي إذ أن (وحده) تعنى الصفة بخلاف (مصدره) الذي يعنى الطبيعة ([246]) . وجاء في سابقة حكومة السودان/ضد /يوسف محمد عبد الغفار وآخرين قانون الحكم الشعبي المحلي لسنة – تعريف (المحافظ) يشمل القائم بأعمال المحافظ طبقا للمادة (3) من قانون الحكم الشعبي المحلي 1977 م – الملغي الآن-. (كلمة المحافظ تشمل طبقا لمدلول عبارة (القائم بأعمال الوظيفة) الواردة في قانون تفسير القوانين والنصوص العامة تشمل هذه العبارة المحافظ بالإنابة إذ أن كلا منهما يقوم بأعمال هذه الوظيفة ذلك أن هذا التفسير يتوافق مع القاعدة الأصولية في التفسير الذي يحقق الغرض الذي من أجله شرع القانون ([247]).

**من له حق التفسير**

حدد المشرع جهات معيّنة بأن لها حق التفسير وهي:

1- **المحكمة العليا:**

نصت المادة(16/هـ) من قانون الإجراءات المدنية لسنة 1983م على تفسير الدستور والمادة (1/313) من نفس القانون على :(تتولى المحكمة العليا تفسير النصوص الدستورية والقانونية بناءً على عريضة تقدم إليها من وزير العدل و...) تطبيقاً لذلك جاء في سابقة نصر عبد الرحمن

(244)- لسان العرب ، جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرك بن منظور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، مج//5 /64

(245) – تفسير النصوص القانونية وتأويلها د. عبد الوهاب خلاف ، مجلة المحاماة المصرية – العدد الأول – 1950م ص 3

(246) – م ع / ط م/1975/76م

(247) – م أ /أ ن ج/1979/10م

محمد/ضد/السلطة التشريعية (للمحكمة العليا تفسير النصوص الدستورية والقانونية ، إذ لا يمكن لها القول بمعارضة القانون العادي للدستور إلا باللجوء إلى تفسير كل منهما ، ذلك لأن التفسير لا يعدو أن يكون محاولة للتعرف على قصد المشرع أو السلطات للوصول إلى الحل الصحيح في المنازعة المطروحة أمام المحكمة)([248]). وجاء في سابقة حكومة السودان /ضد/ عامر بشير أدم (المحكمة العليا لها الحق في تفسير القانون حتى تضمن استقرار الأحكام والتقاضي وهي السلطة الوحيدة التي منحها القانون الحق النهائي في تفسير القانون ملزمة كل المحاكم بكل درجاتها بدون استثناء، وعلى المحاكم إتباعها والعمل بها)([249]).

2- **المحاكم الأدنى:**

محكمة الموضوع الأدنى التي تنظر الدعوي وفق اختصاصها تقوم ببعض التفسيرات من خلال ما توصلت إليه من قناعات أثناء سير الدعوى من بدايتها إلى مرحلة المرافعات النهائية وإصدار الحكم المسبب النافذ فوراً الذي يحتوي على التفسيرات أو يُستأنف حكمها إلي المحاكم الأعلى التي بدورها تقوم أيضاً بالتفسير وفق ما تصدره من أحكام بالتأييد أو الإلغاء أو التعديل. جاء في إحدى الأحكام (إذا صار الحكم المراد تنفيذه محل جدل وخلاف فإن الاختصاص في تفسيره ينعقد للمحكمة التي أصدرته)([250]).

وجاء في سابقة حكومة السودان/ضد/ عمر محمد صالح (الألعاب التي يعتمد الكسب فيها على المهارة واستعمال العقل لا تدخل ضمن الحظر الذي تفرضه المادة 237 من قانون عقوبات السودان-الملغي الآن- تلتزم المحكمة عند تفسير نصوص القوانين الجنائية بحرفية النص وتتقيد بألفاظه إذا لم يشب تلك الألفاظ لبس أو غموض .) وفي حالة اللبس أو الغموض تستهدي المحكمة عند تفسير النص الجنائي بروح التشريع ، على أنه لا يصح للمحكمة أن تفسر نصوص القانون بما يستحدث تعديلا فيها)([251]) .

**مصادر التفسير**

نص المشّرع على مرجعيات لتفسير النصوص العامة والخاصة ويمكن إجمالها فيما يلي:

1- **قانون تفسير القوانين والنصوص العامة لسنة 1974م**

(248) - ق م /عليا/دستورية /74/1

(249) - م ع/ط ج/70/ 1977 م

(250) - قرار النقض1982/43م

(251) - م ع/ ط ج/ 73/38

نصت المادة (6) على قواعد عامة لتفسير القوانين إذ نصت الفقرة (1) من هذه المادة علي:(تفسر نصوص أي قانون بما يحقق الغرض الذي شُرع من أجله ويُفضّل في جميع الحالات التفسير الذي يحقق هذا الغرض) ونصت الفقرة (2)على أنه:(إذا تعارض أي نص في أي قانون مع أي حكم من أحكام الدستور تسود أحكام الدستور بالقدر الذي يزيل ذلك التعارض ). ونصت الفقرة (3) علي أن : (تسود أحكام القانون اللاحق على القانون السابق بالقدر الذي يزيل التعارض بينهما). ونصت الفقرة (4) من نفس المادة على: (يعتبر أي قانون خاص أو أي حكم خاص بأي مسألة في أي قانون استثناءً من أي قانون عام أو نصوص عامة في أي قانون يحكم تلك المسألة) .

**2- قانون أصول الأحكام القضائية لسنة 1983م**

نص على تفسير النصوص التشريعية حيث نصت المادة (2) على:( في تفسير النصوص التشريعية ، ما لم يكن مفسراً أو قطعي الدلالة:

(أ) يستصحب القاضي ، أن المشّرع لا يقصد مخالفة الشريعة الإسلامية تعطيلاً لواجب قطعي أو إباحة لمحرم بيّن وأنه يراعي توجيهات الشريعة في الندب والكراهية.

(ب) يفسر القاضي المجملات والعبارات التقديرية بما يوافق أحكام الشريعة ومبادئها وروحها العامة .

(ج) يفسر القاضي المصطلحات والألفاظ الفقهية على ضوء القواعد الأصولية واللغوية في الفقه الإسلامي .

جاء في سابقة مزارعى النشيشيبة /ضد/حكومة الإقليم الأوسط النمرة : (يخضع حكم المحكمة العليا للمراجعة وفقاً للمادة 215 من قانون الإجراءات المدنية إذا خالف ما أورده المشرع من قواعد لتفسير القانون بموجب المادة 2 (أ) من قانون أصول الأحكام القضائية لسنة 1983م )([252]).

**3- أحكام القضاء والفقه:**

جاء في سابقة ورثة أحمد يونس عواض /ضد/عائشة عبد الرحيم (تكون السوابق القضائية ملزمة إذا كانت موافقة للقانون أما إذا خالفت صريح النص فلا قوة لها بل يلزم تجاهلها. فالتشريع يأتي في المركز الأول وتليه السوابق المفسرة له فيما لا يعارض نصه)([253]). وجاء في سابقة آدم سابل عبدا لكريم /ضد/عثمان محمد إبراهيم وهديو ستيد ( قواعد التفسير المتعارف عليها إن عناوين المواد

(252) - م ع / ط م/ 1988/233م م ع/ ط م/ 340/ 1989م مراجعة 196/ 1992م

(253) - م ع / ط م/746/ 1994م أس م / 1211 / 1993م ق م / 918 / 1991م

الراسية والهامشية لا تعتبر جزءاً من التشريع لأنه لم يتم التصويت عليها بواسطة الهيئة التشريعية عند إصدارها للقانون وبالتالي لا يمكن الاعتداد بها في حالة وضوح النص ولكن يمكن الاستعانة بها في تفسير النصوص في حالة غموضها) ([254]).

**4- الأصل التاريخي للنص .**

جاء في قضية أرث (الأصل التاريخي من مصادر تفسير النصوص القانونية) ([255]). قانون تفسير الأحكام القضائية لسنة 1983 في المادة الثانية (أ) تفيد أنه في تفسير النصوص التشريعية وما لم يكن النص مفسراً أو قطعي الدلالة يستصحب القاضي أن المشرع لا يقصد مخالفة الشريعة الإسلامية تعطيلاً لواجب قطعي أو إباحة لمحرم بين وأنه يراعى توجيهات الشريعة في الندب والكراهية. وكما نصت المادة (2/7) من نفس القانون علي: (يعتبر النص العربي هو الأصل وله الحجية بالنسبة لجميع القوانين التي صدرت منذ أول يناير 1956م علي أنه يجوز للمحاكم أن تستعين بالنص الإنجليزي في تفسير القوانين الصادرة قبل ذلك التاريخ .

5- التفسيرات التي تتصدر أي قانون أو لائحة تقضي بتفسير الكلمات والعبارات الواردة فيها ما لم يقتض السياق معني آخر. مثال: كلمة (قانون) يقصد به أي تشريع بخلاف الدستور ويشمل القوانين والمراسيم المؤقتة وأي لوائح أو قواعد أو تشريعات فرعية أو أوامر صادرة بموجب القوانين ، كم نصت علي ذلك المادة (4) من قانون تفسير القوانين والنصوص العامة لسنة 1974م .

6- المذكرات التفسيرية التي تصدر بتفسير بعض القوانين. كما جاء في حيثيات سابقة عبد المنعم محمد نور /ضد/ مدير مكتب الأراضي وأحمد بسلطان (بالرجوع إلى قوانين الإجراءات المدنية المتعاقبة منذ عام 1972م ، يبين أنه وباستثناء قانون المرافعات المدنية لسنة 1972م الذي صاحبته مذكرة تفسيرية فعلا لم تصدر أية مذكرة تفسيرية رسمية لأي من القوانين الأخرى)([256]) .

**أسباب التفسير**

إذا دعت الحاجة إلي تفسير لا بد له من أسباب وهي:

**(1)** إذا شاب النص غموض يراد توضيحه أو نقص يراد إكماله أو تعارض يراد إزالته. كما جاء في طلب تفسير من النائب العام للمادة 84 من الدستور الانتقالي لسنة 1985. التي تناولت تعيين عضو من مجلس رأس الدولة بدلا من العضو المستقيل تحدثت المحكمة عن وضوح دلالة النص

(254) - ع / ط م/154/1976 م

(255) - قرار النقض 1989/86الصادر في1989/9/3

(256) - م ع / ط أ س/30/1988م

حيث ذكرت أنه لا اجتهاد في حالة عدم اللبس وأن الحكمة في التفسير ضمان وحدة التطبيق. فنص المادة (84) من دستور السودان الانتقالي لسنة 1985 واضح الدلالة ليس فيه لبس أو غموض، من حيث وجوب ملء المنصب الشاغر في مجلس رأس الدولة خلال شهر ومع ذلك فإنه لا محل للرد على التساؤل المثار من جانب النائب العام عما يترتب على عدم الالتزام بمضمون النص ([257]).

ثم تحدثت عن تسبيب آخر: حيث قالت: لا يجوز تفسير النصوص الدستورية والقانونية إلا إذا كان هناك تعارض بين الأحكام أو الإجراءات أو التصرفات في مسألة أو مسائل دستورية أو قانونية معينة اعتبارا إلى أن التفسير المطلوب من المحكمة العليا يُراد به أن يكون ضماناً لوحدة التطبيق الفقرة (2) من المادة 320 إجراءات مدنية.

(2) إذا كان هناك تضارب في أحكام القضاء أو الإجراءات أو التصرفات في مسألة أو مسائل دستورية أو قانونية معينة. كما جاء في سابقة إدارة مشروع الجزيرة/ ضد/ ميرغني محمد أبو عيسى طلب من النائب العام. وجاء في رأي مخالف: لا يجوز للمحكمة العليا تفسير نصوص القوانين إلا إذا كان هناك تضارب في أحكام القضاء كما لا يجوز للنائب العام تقديم طلب تفسير بشأن نص يكون محل قضية أو طعن لا يزال قيد الفصل فيه ([258]) .

(3) إذا لم يكن هنالك نص .

جاء في سابقة عبد الوهاب محمد يوسف /ضد/محمد الفاضل الأمين( إن تفسير النصوص واستصحاب أن المشرع لم يقصد مخالفة الشريعة الإسلامية لا يكون في النص قطعي الدلالة .وإن الرجوع لقواعد الشريعة الإسلامية لا يكون إلا في حالة غياب النص)([259]). إن مخالفة الشريعة الإسلامية التي تقوم سبباً للمراجعة ليست هي مخالفة رأي فقهي في مسألة معينة وإنما مخالفة نص في الكتاب أو السنة . قانون أصول الأحكام – تفسير النصوص واستصحاب قصد المشرع لا يكون في النص قطعي الدلالة – الرجوع لأحكام الشريعة الإسلامية –لا يكون إلا في حالة غياب النص – المواد 2و3 من قانون أصول الأحكام ([260]).

**أهداف التفسير**

(257) – م ع/ع د/1987/10

(258) – م ع/ع د/1405/6هـ

(259) – م ع / ط م /378/ 90

(260) – مراجعة /1992/64م

إذا دعت الضرورة إلي تفسير فلابد من أهداف ومقاصد من هذا التفسير وهي:

**1**- ضمان استقرار الأحكام والتقاضي.

**2**- التعرف على المقصود من النص القانوني .

3- التعرف على قصد المشرع أو السلطات للوصول إلى الحل الصحيح في المنازعة المطروحة أمام المحكمة.

4- ضمان وحدة تطبيق النصوص .

5- الاسترشاد بأحكام القضاء في حالة عدم وجود النص فيما لا يتعارض مع الشريعة وما يذهب اليه جمهور فقهاء الشريعة من فتاوى فرعية وما قرروه من قواعد فقهية .

كما جاء في حيثيات سابقة عبد المنعم محمد نور /ضد/ مدير مكتب الأراضي وأحمد بسلطان (تشكل السوابق القضائية مصدراً من مصادر القانون إذا لم يكن في المصادر التي تسبقها في الترتيب قاعدة يمكن تطبيقها . ومؤدى ذلك إلى أن كل ما أخذ به قضاؤنا من قواعد القانون الإنجليزي – وما أكثرها – تصبح بالضرورة أساساً ينبغي على المحاكم الاسترشاد به في الحالات المناسبة )([261]).

**من له حق تقديم طلب التفسير**

النصوص العامة التي تحتاج إلي تفسير يُقدم لها طلب تفسير من جهات حددها المشّرع وهي:

**أولاً:** يُقدم طلب التفسير من وزير العدل:

حيث نص قانون الإجراءات المدنية لسنة 1983م في المادة (313)(1) علي:(تتولى المحكمة العليا تفسير النصوص الدستورية والقانونية بناءً على عريضة تُقدم إليها من وزير العدل ). وفي الفقرة (2) يقدم وزير العدل طلبات التفسير إلى المحكمة العليا من تلقاء نفسه . تطبيقاً لذلك جاء في دعوي تقدم بها النائب العام يلتمس تفسير نص المادة 33 (4) من قانون الإجراءات المدنية لسنة 1983م لكي تقرر المحكمة ما إذا كان يتحتم على المدعى بشخصه إبلاغ النائب العام بنيته في رفع الدعوى؟ أم يجوز أيضاً للمحكمة إبلاغه نيابة عن المدعى وإذا ما أبلغت المحكمة النائب العام ولم يقم المدعى بإبلاغه فهل يكون ذلك التبليغ باطلاً ([262]).

لقد استقر القضاء على أنه متى كان النص واضحاً وجلى المعنى وقاطعاً في الدلالة على المراد منه فإنه لا يجوز الخروج عنه أو تأويله بدعوى الاستهداء بالحكمة التي أملته لأن البحث في حكمة

(261) - م ع / ط أ س/ 88/30م

(262) - م ع / ط . ت / 14 / 1984م

التشريع ودواعيه إنما يكون عند غموض النص، أو وجود لبس فيه مما يكون معه القاضي مضطراً في سبيل التعرف علي الحكم الصحيح إلى تقصى الغرض الذي رمى إليه ذلك النص، والقصد الذي أملاه ذلك أن الأحكام القانونية تدور مع علتها لا مع حكمتها، ومن ثم لا يجوز إهدار العلة والأخذ بالحكمة عند وجود نص واضح ومحدد.

2- الأصل أنه لا يجوز للمحكمة أن تلجأ إلى تفسير النص القانوني بغرض التعرف على المقصود منه إلا إذا شاب ذلك النص غموض يراد توضيحه أو نقص يراد إكماله، أو تعارض يراد إزالته، بحيث إذا كان صريحاً وسليماً من هذه العيوب فلا يجوز الالتجاء إلى تفسيره تشريعياً بما يعدل أحكامه الواضحة لخروج ذلك عن وظيفته التفسيرية أياً كانت وسيلته إذ لا يجوز تعديل التشريع إلا بعد إصدار قانون معدّل له.

3- التفسيرات التشريعية تصدر لتكشف عن غوامض القانون ولتزيل الإبهام الذي قد يلابس بعض نصوصه دون أن تخرج عن أحكامه أو تعدله أو تستحدث أحكاماً أو إجراءات جديدة ، لم تتناولها نصوصه.

4- إرسال العريضة إلى النائب العام للرد عليها خلال شهرين إجراء لا سند له في القانون ولا يشفع له أن القصد فيه هو مساعدة المدعى بتحريك الإجراءات كسباً للوقت إذ لا شأن للمحكمة بذلك لأن القانون قد أسقط أي دور لها في هذه الحالة، ومن ثم لا تستطيع من تلقاء نفسها أن تتدخل بين الخصمين ولو بالاستناد إلى قواعد العدالة لأن تلك القواعد لا تسمو على النص القانوني الصريح.

5- يقصد بعبارة (إبلاغ النائب العام) الواردة في المادة 33 (4) من قانون الإجراءات المدنية سنة 1983 التبليغ الذي يوجهه المدعى أو أي شخص ينوب عنه قانوناً إلى النائب العام، ولا يدخل في تعريف (المدعى) اصطلاح (المحكمة)، وأن أي تبليغ يتم على خلاف هذا النحو يكون مخالفاً للقانون.

وتقدم النائب العام أيضاً بطلب تفسير للمادة 58 من قانون الإجراءات الجنائية لسنة 1991م من أجل وضع قواعد موحدة يسير عليها العمل القانوني، بغرض تفادي اختلاف القرارات والتي قد يكون الخاسر فيها المواطن، عند ممارسة النائب العام لسلطاته، إذا تضاربت القرارات بعد ذلك.

واستعرض النائب العام أمام هذه المحكمة نص المادة 58 من قانون الإجراءات الجنائية. وهي تعطي النائب العام سلطة وقف الدعوى الجنائية في حالات محددة. وقد جعلت هذه المادة قرار النائب العام نهائياً. ويري النائب العام أنه بموجب السلطة الممنوحة في هذه المادة فإن قرار النائب العام لا يخضع للرقابة القضائية متي انطبقت الشروط الموضحة في هذه المادة.

يخضع قرار النائب العام لرقابة القضاء كالقرار الإداري في الحالات الآتية:
عيب الاختصاص، عيب الشكل، مخالفة القانون، إساءة استعمال السلطة. أما إذا قرر النائب العام وقف الدعوى ولم يكن قراره مشوباً بعيب من هذه العيوب فإن قراره يكون خارجاً عن رقابة القضاء لممارسته سلطته التقديرية.

ويري رأي آخر:

1- أن قرار النائب العام بوقف الدعوى الجنائية هو قرار شبه قضائي يخضع للرقابة القضائية إذا خالف الشكل القانوني وفقاً للمادة 58(1) من قانون الإجراءات المدنية وللفحص وفقاً للمادة 188 من قانون الإجراءات الجنائية.

2- إن وقف الدعوى سلطة تقديرية للنائب العام يجب ممارستها وفقاً للمصلحة العامة وهي تخضع لرقابة القضاء إذا استعملها جزافياً أو أساء استعمالها.

3- إذا قررت المحكمة ألا توقف الدعوى فعليها إبلاغ النائب العام بالقرار ليكون في وسعه معالجة الأمر مثل أن يصدر قراراً مسبباً أو أن يصدر قراره بعد نهاية التحري أو أن يستأنف لمحكمة أعلى.

رأي مخالف: إن شرط تسبيب قرار النائب العام بوقف الدعوى الجنائية ليس شرطاً شكلياً وإنما هو شرط استهدف الإفصاح عن الأسباب بغرض إتاحة الفرصة لمراجعة مدى اتساقها مع المصالح التي شرعت من أجلها السلطة فهو يتضمن شرطاً آخر، هو أن تكون الأسباب بما يحقق مصلحة عامة وعليه فإن تسبيبه يخضع للرقابة القضائية بدءاً من المحكمة الجنائية، فإذا رأت أن القرار معيب فإنها تملك أن تستمر في إجراءات المحاكمة إلى أن يتقدم النائب العام بقرار مسبب تسبيباً صحيحاً في الوقت المناسب بما يكفي لوقف الإجراءات وانقضاء الدعوى.

**ثانياً:**

يُقدم طلب التفسير بناء على طلب ذوي الشأن متى رأي أن طبيعة النصوص المراد تفسيرها أو أهميتها تستوجب ذلك ضماناً لوحدة تطبيقها .كما جاء في سابقة جيمس أوكلو أقور وآخرين /ضد/ حكومة جمهورية السودان التي جاء فيها:

أ – أن القرار الصادر من مجلس الوزراء بإنشاء مجلس الجنوب يعتبر قانونا حسب التعريف الوارد في المادة الرابعة من قانون تفسير القوانين والنصوص العامة لسنة 1974.

ب – وبما أنه كذلك فيفترض أنه صدر بموجب الصلاحية التحويلية المنصوص عليها في قانون الحكم الذاتي الإقليمي للمديريات الجنوبية سنة 1972 الذي يختص بتنظيم إدارة الإقليم الجنوبي.

ج- قرار مجلس الوزراء مخالف لذلك القانون المخول.

اعتماداً على ذلك يرى مقدمو العريضة أن هذه المحكمة مختصة بالفصل في هذا الطعن المقدم منهم في قرار مجلس الوزراء ويسند مقدموا العريضة اختصاص هذه المحكمة على نص المادة 16(د) من قانون الإجراءات المدنية.

ردت المحكمة على ذلك حيث قالت: هذا القول مردود عليه بأن قرار مجلس الوزراء المشكو منه ليس بقانون حسب تعريف القانون المنصوص عليه في المادة الرابعة من قانون تفسير القوانين والنصوص العامة لأن القانون حسبما جاء في ذلك التعريف هو التشريع المشمول بواحدة من الفئات الثلاث التالية:-

أ – القوانين والأوامر المؤقتة.

ب- اللوائح والقواعد والتشريعات الفرعية والأوامر الصادرة بموجب القوانين المنصوص عليها في الفقرة السابعة.

ج- القوانين والأوامر المؤقتة واللوائح والقواعد والقوانين الفرعية والأوامر الصادرة بموجب قانون الحكم الذاتي الإقليمي للمديريات الجنوبية لسنة 1972 أو أي قانون آخر صادر من مجلس الشعب الإقليمي ومجالس الشعب الإقليمية.

إن قرار مجلس الوزراء موضوع الطعن وهو القرار رقم 87/52 لا يندرج تحت أي من الفئات سالفة الذكر لأنه صادر بموجب القاعدة 92(1) من دستور السودان الانتقالي لسنة 1985 والدستور ليس بقانون حسب صريح نص المادة الرابعة من قانون التفسير وعليه فإن الفصل في الطعن في هذا القرار لا يدخل في اختصاص المحكمة العليا المنصوص عليه في المادة 16(د) من قانون الإجراءات المدنية المعدل في سنة 1406هـ ([263]).

**ثالثاً:**

أحياناً تأتي التفسيرات من خلال الأحكام التي تصدرها المحاكم مع أن وزير العدل أو الأطراف لم يتقدموا بطلب بشأنها .لأن المحاكم مصدر من مصادر التفسير، فهي تتعرض للتفسير من خلال تسبيب الأحكام وحيثيات القرار.

**تفسير النص العام المتعلق بمن له حق الطعن**

(263) - م ع/ ع د/5/1987

بعض النصوص العامة التي وردت في بعض التشريعات بشأن أطراف الدعوي تحتاج إلي تفسير مثال :المادة:(175) من قانون الإجراءات المدنية لسنة 1983م التي تنص علي:(لا يجوز الطعن في الأحكام والأوامر إلاّ من المحكوم عليه ولا يجوز ممّن قبل الحكم أو ممّن قضي له بكل طلباته). نلحظ أن المادة حددت ثلاثة أحوال لا يجوز الطعن فيها وكلها حالات عامة تحتاج إلي تفسير

ولكن قبل ذلك لابد من تفسير كلمة الطعن والحكم والأمر.

**أولاً: الطعن:** هو كافة أنواع التظلم أمام كافة المحاكم، أما كلمة الطعن بالنقض فهو قاصر على التظلم المرفوع للمحكمة العليا. ورد هذا التعريف في سابقة سيد محمود وهبي/ضد/ ورثة الأمين سعد الله عندما عرفت كلمة طعن الواردة في المادة 176 من قانون الإجراءات المدنية ([264]).

**ثانياً: الحكم:** هو التعبير الرسمي لقرار فيما تختص المحكمة التي أصدرته نهائيا في تقرير حقوق طرفي النزاع فيما يتعلق بكل أو بعض المسائل المتنازع عليها في الدعوى جاء في سابقة علي نصر الدين /ضد/ الفاضل حسن فرج وإن الحجية لا تتحقق لأي حكم ما لم تكن المحكمة التي أصدرته مختصة والاختصاص هنا هو الاختصاص النوعي والقيمي دون الاختصاص المحلي ([265]).

**ثالثاً: الأمر:** هو كل ما يصدر من المحكمة من قرارات أثناء نظر الدعوى بتوجيه أو تكليف خلاف الحكم ، جاء في سابقة شوقي الجندي /ضد/ محمد الأمين الفكي (الأمر الذي تصدره المحكمة لتعويض أحد أطراف الدعوى الذي تضرر من الحجز التحفظي الخاطئ لا يعتبر حكماً لأن الحكم يستلزم وجود نزاع بين أطراف الدعوى حول الموضوع الذي صدر فيه الحكم بل يعتبر أمراً ولذلك لا يجوز استئنافه. الخلاصة أن ما يصدر من القاضي وينهي الدعوى يسمي حكماً ويجوز استئنافه . أمّا ما يصدر منه ولا ينهي الدعوي لا يسمي حكماً ولا يجوز استئنافه)([266]). جاء في (توكيلات القطاني التجارية/ضد/ شركة انسراسبتس القرار بقبول الضمان أو رفضه ليس حكما وأنما مجرد أمر وعليه لا يجوز الطعن فيه علي استقلال من الحكم النهائي فالحكم هو التعبير الرسمي لقرار فيما تختص المحكمة التي أصدرته نهائيا في تقرير حقوق طرفي النزاع فيما يتعلق بكل أو بعض المسائل المتنازع عليها في الدعوى . وأما الأمر فهو كل ما يصدر من المحكمة من قرارات

(264) – م ع/ط م/1977/372 م

(265) – م ع /ط م/1991/139م

(266) – م أ/ أ س م /1973/167م

أثناء نظر الدعوى بتوجيه أو تكليف خلاف الحكم وتكون عادة متعلقة بمسائل جانبيه لا تمت إلي صلب النزاع وهي لا يجوز الطعن فيها على استقلال)([267]).

**تفسير:لا يجوز الطعن إلاّ من المحكوم عليه**

هو المتأثر بنتيجة الحكم عند ورود معلومات في الدعوى بأن له صلة أساسية بموضوعها وكان من الممكن ضمه إليها.

بعد تفسير الكلمات السابقة هنالك بعض العبارات والكلمات العامة تحتاج لتفسير مثل (المحكوم عليه) هل الذي هو طرف في الدعوي فقط هو الذي له حق الطعن؟. أم أن هنالك أشخاص غير محكوم عليهم يجوز لهم حق الطعن ولم تذكرهم المادة أعلاه ؟ . بما أن القضاء والفقه من مصادر التشريع لذا أستقر قضاءً أن هنالك أشخاص غير محكوم عليهم يجوز لهم حق الطعن مثال:

1- الشخص المتأثر بنتيجة الحكم حتى ولو لم يكن طرفاً في الدعوي . جاء في سابقة عبد الله محمد الحسن وآخرين/ ضد/ محجوب خضر محجوب (للمتأثر بنتيجة الحكم حق الطعن فيه حتى ولو لم يكن طرفاً في الدعوي الابتدائية التي تمخض عنها وفقاً للمعايير الآتية:

أ- أن يكون الحكم المطعون فيه ملزماً ونافذاً في مواجهة مقدم الطعن الذي لم يكن طرفاً في الدعوي الابتدائية بحيث يشكل في مواجهته حكماً قضائياً نال حجية الأمر المقضي فيه.

ب- أن يكون مقدم الطلب متأثراً بنتيجة الحكم حيث الحق ضرراً بأي مركز قانوني قائم له وقد تبين أن له صلة أساسية بموضوع الدعوي وكان من الممكن ضمه إليها ([268]).

وجاء أيضاً في سابقة ورثة مدني أبشر /ضد/ أحمد زين العابدين (من القواعد العامة في الإجراءات المدنية أن للشخص ولو لم يكن طرفاً في الدعوى، أن يستأنف الحكم الصادر في الدعوى إذا كان قد أُضير بذلك بشرط أن يكون الحكم حجة على ذلك الشخص) ([269]).

غير أنه جاء خلاف ذلك في بعض الأحكام القضائية السابقة- أي إذا كان الشخص الطاعن ليس طرفاً مباشراً في الدعوى - كما في قضية إسقاط حضانة (قبول الطعن في الحكم ممن انتفت صفته في الدعوى إجراء في غير محله يخالف القانون الذي يشترط أن يكون الشخص ذا صفة في الدعوى. لذا لا يجوز لطرف آخر غير محكوم عليه متأثراً من نتيجة الحكم أن يطعن فيه)([270]).

---

(267) - الطعن (م ع/ ط م/1974/94)

(268) - م ع/ط م/1994/966مراجعة 486 /1996م

(269) - م أ / أ س م / 304 / 1974م

(270) - قرار النقض 1983/34م الصادر في يوم الأحد 5 جماد الآخر 1403هـ الموافق 1983/3/20م

أري أنه ليس هنالك حاجة لحصر الطعن على المحكوم عليه فقط وإعطائه هذا الحق وحرمان المحكوم له من هذا الحق، ما دام أن هنالك استثناءات كثيرة ومهمة ومشروعة قانوناً واستقر علية قضاءً وعدالة ولا تخالف العقل والوجدان السليم . لذا يجب أن تعاد صياغة هذه المادة واقترح أن تقرأ كالآتي:

**1- يجوز الطعن في الأحكام والأوامر لأي من أطراف الدعوي ويجوز لغيرهم إذا تضرر من الحكم أو تنفيذه أن يتقدم بطلب للمحكمة بالتدخل أو الإدخال لإزالة الضرر.**

**2- يجوز للمحكمة قبول الطلب إذا لم يخالف أي قانون أو ما استقر علية قضاءً أو عدالة** . لأنه مما ذُكر سابقاً ثبت بالممارسة العملية أنه يجوز للمحكوم له ، وللمحكوم عليه ، ولغيرهم من أصحاب المصالح المتضررين من نتيجة الأحكام والأوامر والقرارات الصادرة من المحاكم أن يطعنوا فيها. وأن هنالك مسائل تقديرية تختلف من شخص لآخر.

**تفسير عدم جواز الطعن ممن قبل الحكم.**

المادة (175) المذكورة أعلاه لم تحدد أو تبين كيفية هذا القبول أو الرضا بالحكم الصادر لذا هنالك استثناء علي هذه الجزء من المادة فسره حكم القضاء أن هنالك أشخاص يصيب قبولهم بعض العيوب التي تصبح سبباً للطعن فيها مثال:

1- **عيوب الرضا**، جاء في سابقة عبد الحميد محمد أحمد هلال/ ضد/ قاسم عبد الرحمن وآخرين (استقر قضاءً أن الأحكام التي تسمي رضائية تخضع لإعادة النظر بمجرد قيام إدعاء بأنها لم تكن رضائية في الواقع. وعلى ذلك فإن كافة عيوب الرضا كالغش والتدليس والتواطؤ والغلط تصلح كأسباب للطعن في تلك الأحكام. ويجوز الطعن في الأحكام التي تسمي رضائية دون أن تكون كذلك بالفعل عن طريق المراجعة أو استعمال المحكمة لسلطاتها الطبيعية بموجب المادة 303 من قانون الإجراءات المدنية أو الطريقتين معاً. وإن الدرجة التي صدر فيها الحكم موضوع الطعن هي أنسب المحاكم لهذا الغرض لتعلق الطعن بمسائل تتعلق بالوقائع التي تكون وثيقة الصلة بإجراءات تلك المحكمة)([271]).

وجاء في إحدى الأحكام (يحق للخصم أن يطعن في الحكم الرضائي على أساس أن الحكم لم يكن في حقيقته رضائياً ويجب على المحكمة ألا تقض بقبول الطعن إلاّ بعد أن تقتنع أن الأطراف قد رضوا فعلاً بذلك الحكم )([272]).

(271) – النمرة: م ع/ ط م/1041 /1994م

(272) – مجلة الأحكام القضائية السودانية 1985م ص 208

وجاء في سابقة سيدة يوسف خليل /ضد/ يسن حسين يسن (نص المادة (175) الذي يمنع الطعن بالنسبة لمن (قبل الحكم) أو (رضي به) لا يفهم منه عدم جواز الطعن على إطلاقه، فالقبول المعني لابد أن يكون بصورة صحيحة ، ومجرد أن الحكم رضائي أو اتفاقي لا يعني بالضرورة أن الحكم لا يطعن فيه متى وجد عيب فيه يخالف ما تراضي أو اتفق عليه الأطراف لإصدار الحكم، أو لوجود عيب إجرائي أو قانوني في الحكم يؤثر تأثيراً مباشراً في صحة الحكم أو حقوق الأطراف (الاتفاقية أو القانونية)([273]).

وجاء في سابقة محمد يوسف النور/ ضد/ النور عبد الله رزق ( إذا كان للحكم قوة تنفيذية لا يكون العرض المقدم من المدين بتنفيذه اختيارياً عن طريق السداد بالأقساط ، قبولاً للحكم في معني المادة 175 إجراءات ، إنما هو إجراء لاتقاء إجراءات التنفيذ الجبري)([274]). وجاء في سابقة محمد الحسن محمد فضل/ ضد/ محمد عامر البشير وآخر الحكم يخلق حقا شخصيا يجوز لصاحبه التصرف فيه تنازلا عنه أو عقد اتفاق لاحق مغاير له ومن ثم وهو بهذا الوصف يجوز الدفع بانقضائه وفق المادة 189 من قانون القضاء المدني سواء استنادا إلى تقادمه أو وجود عقد لاحق يلغيه أو امتناع صاحبه عن التمسك بتنفيذه وفق مبدأ حجية السلوك والصلح أن توافرت أركانه ومقوماته يعتبر سببا لانقضاء الالتزامات الواردة في الحكم ([275]). وجاء في إحدى قرارت المحكمة العليا (الصلح لا تجوز إجازته ولا يكون ملزماً إلاّ إذا كانت الدعوى صحيحة ملزمة وعلى حق ثابت)([276]). أيد هذا الحكم تفسير المحكمة العليا للمادة 175 الوارد في سابقة يوسف عبد القادر سلامه /ضد/ مصطفي العوض ([277]). وجاء في سابقة إدريس علي الخضر/ ضد/ عجيب المليح البشير (متى أثير نزاع حول صحة أي حكم رضائي أو تحكيم أو تنازل أبرمه المحامي وأنه أنبنى على تصرف من المحامي بدون تفويض أو خارج نطاق شروط وكالته فلا بد من سماع هذه المنازعة إذ لا يجوز أن ينشئ الوكيل حقاً للغير قبل الموكل، أو يبرم اتفاقا مع الغير أو تنازلاً أو يوافق علي التحكيم بدون تفويض من موكله، كما لا يجوز للغير أن يتمسك بحق آل إليه بلا سند قانوني صحيح ومن شخص لا صفة ولا أهلية له في المنح أو الموافقة على ذلك الحق. ولكن وجود الموكل وظهوره أمام المحكمة مع محاميه أثناء إبرام أو إجراء التصرف يعتبر موافقة وإشارة ضمنية منه وتفويض

(273) – م ع /ط م /1988/140م .

(274) – م ع / ط م/1996/14م

(275) – ( م ع / ط م /161 /1975 )

(276) – قرار النقض60 /1977الصادر يوم الخميس 24 جمادى الأولى 1397هـ الموافق 12مايو 1977م

(277) – مجلة الأحكام القضائية (1970م) ص 25

للمحامي في ما آتاه من تصرف حتى ولو لم يفوضه من قبل، لأن التصرف تم بحضوره وكان بإمكانه الاعتراض عليه في حينه)([278]).

**تفسير عدم جواز الطعن ممن قُضي له بكل طلباته:**

الأصل أن من حُكم له بكل طلباته لا يحق له الطعن ولكن أيضاً هنالك استثناء علي هذا الأصل يحتاج إلي تفسير لأن من الطلبات ما هو أصلي ومنها ما هو طلب بديل . جاء في سابقة عثمان النو/ ضد/ محمد عثمان النو (إذا حُكم للخصم بالطلب البديل دون طلبه الأصيل لا يعتبر ذلك الخصم قد قضى له بكل طلباته طبقاً للمادة 175 إجراءات مدنية، ولذلك يحق له استئناف الحكم طالباً القضاء له بالطلب الأصيل ([279]).

**تفسير النصوص العامة المتعلقة بمواعيد الطعن**

**تفسير نصوص حساب مواعيد الطعن**

( نصت المادة: (177) (1) من قانون الإجراءات المدنية لسنة 1983م على (يحسب ميعاد الطعن في الحكم أو الأمر من اليوم التالي لتاريخ إعلان الطاعن بالحكم المطعون فيه ما لم ينص القانون على غير ذلك.

(2) ومع ذلك يحسب ميعاد الطعن من اليوم التالي لتاريخ النطق بالحكم إذا حضر الطاعن جلسة النطق به أو أعلن بها ولم يحضر).

مواعيد الطعن هي الآجال التي رتب المشّرع سقوط الحق في الطعن على انقضائها . والمراد بالإعلان ، الإعلان القانوني ولا يغني عن ذلك أي إجراء كأن يطلع الخصم أو محاميه علي الحكم ولو نتج عن ذلك علمه به علماً قانونيا ،كما جاء في سابقة بخيتة محمد نور/ضد/محفوظ عبد المسيح )([280]) .

**وأمّا تفسير ما لم ينص القانون علي غير ذلك** الواردة بالجزء الأخير من الفقرة (1) من المادة أعلاه ، كحالة الغش الواردة في المادة (218) من قانون الإجراءات المدنية لسنة 1983م تعديل 2009م أي يبدأ ميعاد الطعن من اليوم التالي لليوم الذي ظهر فيه الغش وهذا استثناء من مدة الطعن التي حددها القانون بخمسة عشر يوماً . لأن الغش، قد يكتشف بعد زمن طويل تفوق المدة المحددة .

(278) – م ع/ ط م/ 1997/421

(279) – م ع/ط م/53/1983م)

(280) – نشرة الأحكام الرباعية لسنة 1978م ص105

**حددت المادة (192) من قانون الإجراءات المدنية لسنة 1983ميعاد الاستئناف بخمسة عشر يوماً تسري وفق حساب الميعاد المنصوص عليه في المادة (177).**

حساب الميعاد الوارد في المادة يحتاج إلي تفسير كما جاء في سابقة محمد الخير الطيب سرور /ضد/ شركة المحاصيل والتجارة المحدودة ( إن مدة الطعن بالاستئناف 15 يوماً وتبدأ من تاريخ النطق بالحكم ، ويعتبر الطعن مرفوعاً من تاريخ دفع الرسم المقرر ،وتقديم الطعن بعد فوات المدة المحددة يترتب عليه سقوط الحق فيه ما لم يقدم المستأنف طلباً لمحكمة الاستئناف لمد فترة الاستئناف معللاً أسباب التأخير)([281]) .

وجاء في سابقة عبد الله الزبير حمد /ضد/ إدريس محمد جاد الرب (مد ميعاد الطعن- سلطة تقديرية- جواز مد الميعاد قبل انقضاء الميعاد أو بعده- المادة 70 مقروءة مع المادة 303 إجراءات مدنية لسنة 1983م. / للمحكمة السلطة في تقرير الضرورة والأسباب المدبرة لتجاوز المواعيد المقررة قانوناً وعدم التقيد بها، لأن ذلك من أطلاقات السلطة التقديرية للمحكمة والمقررة بموجب المادتين203،70من قانون الإجراءات المدنية 1983م ([282]).

وجاء في سابقة عبد الرحمن نور الدين /ضد/ حكومة جمهورية السودان الديمقراطية ( إن فترة التظلم لا تسرى إلا من تاريخ الفصل في التظلم ولكن هذا لا يعنى أن يبقى الطاعن طوال الوقت في انتظار الفصل في التظلم عاجزاً عن أن يتقدم بالطعن الإداري قبل ذلك. للطاعن أن ينتظر فترة معقولة فإذا لم يتلق رداً عن تظلمه أمكنه رفع دعوى كطعن إداري)([283]).

وجاء في سابقة السر آدم سابل /ضد/ حواء آدم (أنه متى ما حدد المشرع بوضوح طرق الطعن في الأحكام لا يحق لأية محكمة أعمالاً لسلطتها الطبيعية بموجب المادة 2/303 من قانون الإجراءات المدنية سنة 1983م أن تلغى أياً من تلك الطرق أو أن تفتح أي طريق لم ينشئه المشرع لأن ذلك يكون خارج نطاق تلك السلطة ومخالف لما هو مقصود بها. - على الرغم من أن للمشرع حكمة خاصة في تحديد مواعيد الاستئناف إلا أنه قد أعطى صلاحية للمحكمة لمد هذه المواعيد ، وتمارس تلك الصلاحية قضائياً وفي الحالات التي تراها المحكمة ملائمة وفقاً لظروف كل قضية)([284]).

---

(281) - م ع/ ط م/ 76/253

(282) - م ع / ط م / 14/ 1406هـ

(283) - م ع/ ط م/ 1980/44م

(284) - م ع/ ط م/ 1406/36هـ

لقد أوجب القانون اختصام أشخاص معينين حتى ولو فوّت أحدهم ميعاد الطعن مثال: المادة (179) من قانون الإجراءات المدنية لسنة 1983م التي تنص على(... جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضماً إليه في طلباته، فإن لم يفعل أمرت المحكمة الطاعن باختصامه في الطعن، وإذا رفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصام الباقين ولو بعد فواته بالنسبة إليهم )

**تفسير مدة الطعن:**

حددت المادة **(218)** من قانون الإجراءات المدنية لسنة 1983 **ميعاد طلب المراجعة بخمسة عشر يوماً تسري وفق حساب الميعاد المنصوص عليه في المادة (177)على أن يبدأ الميعاد في الحالة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة 217 من اليوم التالي لليوم الذي ظهر فيه الغش.**

جاء في سابقة النور عبد الله وندية /ضد/ نصرة أحمد عالم ( يستوي من حيث الأثر الذي يرتبه القانون التخلف ليوم واحد أو أكثر عن الموعد الذي يحدده القانون لتقديم الاستئناف. إذا قدم طلب لمد المدة المقررة لتقديم الطعن أمام المحكمة العليا فإن للمحكمة صلاحيات واسعة في هذا الصدد مثلها مثل أي محكمة من درجة أقل ، والضابط في ذلك هو اقتناع المحكمة بوجود أسباب كافية تبرر قبول الامتداد. إما إذا كان عرض الأمر في طعن بالنقض حول صحة استعمال المحكمة المطعون في حكمها لسلطاتها التقديرية في قبول امتداد الزمن فإن المحكمة العليا تنظر للموضوع كمحكمة قانون ولا تتدخل في تقدير المحكمة الأدنى، أو إذا كان ذلك التقدير خاطئاً بوضوح وبدرجة يرقى معها إلى مرتبة اعتباره مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله. والجهل بميعاد الاستئناف وانتظار شهادة لم تطلبها المحكمة من المستأنف لا يشكلان سبباً كافياً لمد المدة المحددة لتقديم الاستئناف)([285]). جاء في سابقة شركة المنيزلة وأخريات /ضد/ شركة الرخاء المحدودة ( إذا فوت الطاعن فرصة الطعن الموضوعي بتقديمه لطلب مراجعة الحكم لمحكمة الموضوع فإنه لا يستطيع أن يطعن وفق القواعد العامة بعد صدور الحكم في المراجعة . إلاّ أن رأياً مخالفاً يري إن رفض طلب المراجعة أو عدم الحكم بالطلبات لا يقف حائلاً لسلك طريق الطعن الموضوعي)([286]).

**تفسير عدم مراعاة مواعيد الطعن:**

(285) – م ع / ط م / 1975/42م

(286) – مجلة الأحكام القضائية لسنة 2008م ص (168)

**تنص المادة: (178) من قانون الإجراءات المدنية لسنة 1983م علي ما يلي (يترتب على عدم مراعاة مواعيد الطعن في الأحكام والأوامر سقوط الحق في الطعن، وتقضي المحكمة بالسقوط من تلقاء نفسها ) .**

وحددت المادة (192) ميعاد الاستئناف بخمسة عشر يوماً تسري وفق حساب الميعاد الوارد في المادة (177) .ولكن كيفية هذا السقوط يحتاج إلي تفسير فإذا لم يُراع الطاعن هذه المواعيد المحددة بخمسة عشر يوماً يترتب علي ذلك أمرين:

**<u>الأمر الأول</u>: سقوط الحق في بعضه وهذا هو الأصل** .هذا السقوط يحتاج إلي تفسير وما هي أسبابه؟.

1- جاء في سابقة أحمد محمد الفوال /ضد/ بخيت فضل المولى ( تقديم الطعن خلال المدة لمحكمة غير مختصة قانونا بنظره لسبب عدم المعرفة لا تفيد قانونا في اعتبار الطعن مقدم في الموعد ولا تقوم سبباً كافيا يبرر امتداد الزمن إذ الجهل بالقانون ليس عذراً والحكمة من تحديد مواعيد للطعون وغيرها من الإجراءات تكمن في قصد المشرع حسم منازعات الناس واعتبارها منتهية بالسرعة وخلال الزمن الذي يراه معقولا. وتجاوز المواعيد يترتب عليه سقوط الحق في الطعن تلقائيا كقاعدة لحماية مصلحة أولى بالرعاية هي حسم المنازعات بالسرعة المناسبة) ([287]) .

3- وجاء في سابقة ضابط إعادة تخطيط بري اللاماب / ضد/ الرحمة مرجان سليمان ، إن ميعاد الطعن من النظام العام ويمكن إثارته في أي مرحلة .ولكن ذلك لا يعني المرحلة التي تلي المرحلة التالية فعدم إثارة الطعن في مرحلة المديرية والاستئناف تمنع إثارته لدى المحكمة العليا ([288]).

ويترتب علي سقوط الطعن شطب الطعن إيجازياً كما نصت المادة (186) ويجوز للمحكمة المرفوع إليها الطعن، بعد الاطلاع على المحضر، أن تشطب الطعن إيجازياً دون الاستماع إلى المطعون ضده إذا تبين أن الطعن لا أمل فيه. وعبارة الطعن لا أمل فيه تحتاج إلي تفسير سوف أورد بعض الأمثلة التي توضحها :

1- إذا قدم الطعن بعد فوات المواعيد المحددة ، ولم يقدم طلب بمدها .

2- أو إذا قدم الطعن من شخص ليس له حق فيه أو طرف من أطرافه .

3- أو إذا كان الطعن خاصاً بأمر صادر أثناء سير الدعوي ولا تنتهي به الخصومة.

4- إذا قدم الطعن لمحكمة غير مختصة بنظره .

(287) - م ع /ط م /1975/248م

(288) - م ع / ط أ س/ 45/ 1993م

فالأسباب عديدة ولكن هذه نماذج منها وقد أرست المحاكم هذه المبادئ كما جاء في سابقة محمود الشبلي/ضد/ حسين طنون ( يجوز للسلطة الاستئنافية شطب طلب الطعن إيجازيا ودون إعلان عريضة الطعن مسبقاً للمطعون ضده طالما رأت أن الطعن لا أمل فيه سواء كان ذلك الرأي مستنداً على أسس شكلية أو موضوعية)([289]).

وجاء في قضية حضانة (لا تملك محكمة الاستئناف الشطب إيجازياً بعد السير في الطعن ، بل عليها أن تسمع وجوباً أقوال الطرفين ودفعهما, وبإهمالها هذا التطبيق تعرض الأحكام للإلغاء مما يسبب تعطيلاً للعدالة وضرراً للمتقاضين)([290]).

وجاء في سابقة حميدة عبد الله كنون/ضد/ فتحي حامد وميرغني عثمان حسين (لا يسقط الحق في الطعن لمجرد أنه قُدم بعد فوات المدة المحددة له وحتى إذا لم تقدم أسباب التأخير وطلب لمد الفترة، إذا كان التأخير بحسن نية وكان الحكم معيباً ([291]).

وجاء سابقة محمد بيومي السائح /ضد/ مصلحة الجيولوجيا والثروة الحيوانية شطب الطعن الإداري شكلاً وموضوعاً يحول دون الطعن فيه أمام الدائرة الدستورية استناداً لنص المادة (6) من دستور 1973م والمادة (2) من الدستور الانتقالي لصيرورة الحكم الصادر من المحكمة العليا الدائرة الإدارية نهائياً لنيل ذلك الحكم لحجية الأمر المقضي فيه . أي يجوز شطب الطعن إيجازياً ([292]).

ويعتبر الطعن لا أمل فيه ببعض الأسباب التي يُشطب بها التي ذكرت سابقاً مثل فوات المواعيد أو قُضي للطاعن بجميع طلباته التي لا يشوبها أي عيب من عيوب الإرادة كالإكراه والغش والتدليس. بينما جاء هذا الطعن مخالفا للمبدأ الذي أرسته السوابق القضائية في الطعن المدني هيئة السكة حديد /ضد/ شركة الفرقدين التجارية. والطعن م ع/ط م/76/3 هجو يعقوب /ض د/ ورثة محمد مرجان، والقاضي بأن الحكم بسقوط الحق في الطعن إلزامياً متى ما قدم الطعن بعد فوات المدة ولم تقدم أسباب التأخير وطلب لمد الفترة([293]) .

**تفسير: جواز مد مواعيد الطعن:**

عدم سقوط مواعيد الطعن أي جواز مد المواعيد وهذا استثناء على هذا السقوط الذي حددته المادة لأنه يجوز للمحكمة قانوناً بموجب المادة (303) و(70) من قانون الإجراءات لسنة 1983م

(289) – م ع / ط م/1975/285

(290) – قرار النقض نمرة 1979/171ا

(291) – م ع/ط م/1977/42)

(292) – مجلة الأحكام القضائية لسنة 1998م ص (213)

(293) م ع/ط م/76/39

أن تمد المواعيد وقد استقر قضاءً جواز مد المواعيد لوجود سبب كافي حتى لو انتهت فترة الاستئناف ولكن السبب الكافٍ يحتاج إلي تفسير وسبب مد المواعيد يحتاج أيضاً لتفسير . لذا يجب توفر ثلاثة شروط لقبول طلب مد المواعيد وهي:

الشرط الأول: تقديم طلب للمحكمة المختصة بمد المواعيد لأن المحكمة لا تقوم من تلقاء نفسها بمد المواعيد لأن سقوط الطعن من النظام العام لا يجوز للمحكمة تجاوزه إلاّ بناءً على طلب يقدم لها ومسبباً.

الشرط الثاني: أسباب تأخير تقديم طلب مد المواعيد أو الطعن لأنه ليس كل سبب يصلح أن يكون مناسباً لمد المواعيد في نظر المحكمة لما لها من سلطة تقديرية خولها لها القانون

الشرط الثالث: تسبيب المحكمة لقرارها بقبول طلب مد المواعيد لأنه من غير تسبيب يعتبر الحكم معيباً يجب نقضه. وهذه بعض الأمثلة التي تفسر مد المواعيد:

1- **المرض**: جاء بسابقة حامد حقار جراد /ضد/ محمد بابكر محمد سعيد. المرض الذي يقعد بالطاعن أو محامية عن تقديم الطعن خلال الميعاد المحدد قانوناً يدخل في معني الضرورة الذي تشترطه المادة (70) من قانون الإجراءات المدنية لسنة 1983م لمد المواعيد ويجب على محكمة الاستئناف أن تسبب قرارها الصادر برفض طلب مد المواعيد والأصل أن تسبيب الأحكام واجب في كل الأحوال([294]).

2- **إذا صادف آخر يوم في الطعن إجازة** : جاء في سابقة عصام الدين السيد وآخرين /ضد/ محمد علي عباس إن طلب الطعن تقديمه بعد الميعاد المقرر لا يمكن للمحكمة أن تسأل عن أسباب تأخير تقديم الطعن بدون أن تبين الوقائع التي أنبني عليها سبب التأخير ولو كان التأخير لمدة قصيرة وإلاّ جعلنا للمحكمة أمر تأسيس طلبات الخصوم وتوجيههم بشأن قانون الإجراءات فيما يتصل بتقديم الطعن ، والمحكمة الإستئنافية ليس لها إلاّ سلطة القضاء والفصل في الطعن وأي طلب سابق لتقديم الطعن أو لاحق له. وأن يوم أو أيام العطلة لا تخصم من المدة المقررة لرفع الطعن كقاعدة عامة إلاّ أن يوم أو أيام العطلة إذا صادفت نهاية فترة الطعن فيمكن أخذها في الاعتبار فإذا كان فعلاً اليوم الخامس عشر هو عطلة فيمكن تقديم الطعن في اليوم التالي مباشرة ويعتبر داخل المدة المقررة .([295])

(294) – بمجلة الأحكام القضائية لسنة 2009م ص162

(295) – م ع / ط م / 1976/472م

وجاء أيضاً في سابقة الأمين عبد الله سيد أحمد /ضد/القاش عبد الله سيد أحمد يحسب ميعاد الطعن بالأيام على أن لا يحسب اليوم الذي صدر أو تلي فيه الحكم المراد الطعن فيه. ويمتد ميعاد الطعن لليوم التالي إذا كان آخر يوم في الطعن عطلة رسمية أو عامة([296]).

3- **إعلان قرار الاستئناف لمحامي المستأنف دون أن يكون المستأنف قد علم به:** جاء في سابقة عمر علي عثمان /ضد/ حمد أحمد دار قيل اعلان الاستئناف لمحامي المستأنف دون أن يكون المستأنف قد علم به يشكل سببا لمد ميعاد الطعن إذا كانت وكالة المحامي قد انتهت بعد صدور قرار الاستئناف([297]).

جاء في سابقة النور عبد الله وندية /ضد/ نصرة أحمد عالم الجهل بالميعاد وانتظار شهادة لم تطلبها المحكمة – لا يكفيان لمد الميعاد. يستوي من حيث الأثر الذي يرتبه القانون التخلف ليوم واحد أو أكثر عن الموعد الذي يحدده القانون لتقديم الاستئناف. وإذا قدم طلب لمد المدة المقررة لتقديم الطعن أمام المحكمة العليا، فإن للمحكمة صلاحيات واسعة في هذا الصدد مثلها مثل أي محكمة من درجة أقل، والضابط في ذلك هو اقتناع المحكمة بوجود أسباب كافية تبرر قبول الامتداد. إما إذا كان عرض الأمر في طعن بالنقض حول صحة استعمال المحكمة المطعون في حكمها لسلطاتها التقديرية في قبول امتداد الزمن، فإن المحكمة العليا تنظر للموضوع كمحكمة قانون ولا تتدخل في تقدير المحكمة الأدنى أو إذا كان ذلك التقدير خاطئاً بوضوح وبدرجة يرقى معها إلى مرتبة اعتباره مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله. والجهل بميعاد الاستئناف وانتظار شهادة لم تطلبها المحكمة من المستأنف لا يشكلان سبباً كافياً لمد المدة المحددة لتقديم الاستئناف([298]).

**وقد تختلف الأحكام القضائية في تقدير أو تفسير سبب المد** . كما جاء في سابقة سعيد محمد على وآخرون /ضد/ جمعية الحفير الزراعية لا يجوز للمحكمة أن تمد مدة الطعن من تلقاء نفسها ودون طلب يبين أسباب المد بدعوى تحقيق العدالة. لأن تطبيق قواعد العدالة مشروط بعدم وجود نص على تطبيقه على الإجراءات كما تقضي بذلك المادة 6 (1) إجراءات مدنية. وقد نصت المادة 178 من قانون الإجراءات المدنية على سقوط الحق في الطعن عند عدم مراعاة مواعيد (الطعن) وتقضي المحكمة بالسقوط من تلقاء نفسها مما يعنى أنه أمر يتعلق بالنظام العام. فإذا أجازت المادة

(296) – م ع / ط م / 47 / 1984

(297) – م ع/ط م/ 91/ 1977م

(298) – م ع / ط م / 42/1975م

70 من قانون الإجراءات المدنية مد المواعيد عند توفر الضرورة للمد فلابد من أن يتقدم الطاعن بأسباب المد لتتمكن المحكمة من تقرير كفاية الأسباب ومدى توفر الضرورة للمد.

ويري آخرون أن شطب الطعن لتقديمه بعد مضى المدة ودون أن تمارس المحكمة سلطاتها التقديرية للمد من أجل تحقيق العدالة والإنصاف حسبما تقضى المادة 70 من قانون الإجراءات المدنية يكون مشوباً بخطأ واضح وجسيم يرقي إلى مخالفة الشريعة الإسلامية التي أنزلت من السماء لبسط العدل ([299]).

**وجاء** في سابقة عجايبي عبد السيد /ضد/ فهيمه سليمان وآخرون تقديم عريضة الطعن خطأ لغير المحكمة المختصة بنظره يعتبر سبباً كافياً لاستخدام السلطة التقديرية في مد المواعيد لأن تقديم عريضة الطعن خطأ لمحكمة غير مختصة يعتبر عيباً في الشكل ولكنه قابل للتصحيح ولا يؤدي إلي إبطال العريضة، إذ تملك المحكمة التي قدمت لها العريضة أن تطلب من مقدمها القيام بالتصحيح أو أن تباشر ذلك التصحيح بنفسها ([300]).

ولكن نُسخ أو أُلغي هذا المبدأ بسابقة هجو يعقوب /ضد/ ورثة محمد مرجان التي جاء فيها : يترتب على عدم مراعاة ميعاد الطعن، سقوط الحق في الطعن وتقضي المحكمة بالسقوط من تلقاء نفسها عملاً بأحكام المادة 178 إجراءات مدنية ([301]).

**تفسير بعض النصوص العامة المتعلقة بالحكم**

**تفسير الأوامر الصادرة أثناء سير الدعوي:**

**المادة: 176(1) لا يجوز الطعن في الأوامر التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلاّ بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها، وذلك فيما عدا الحالات الآتية:** جاء بسابقة نبيل منير متى /ضد/ محمد الحسن على تعريف الحكم المنهي للخصومة بأنه هو ذلك الحكم الذي ينتهي به النزاع في كل الطلبات التي رفعت بالدعوى، فإذا قرر الحكم حقاً للمدعى في تملك قطعة أرض ولكن رهن تعديل سجلها بموافقة سلطات الأراضي وفق قانون التخطيط العمراني فإنه لا يكون حكماً نهائياً لعدم فصله في كل الطلبات التي رفعت بها الدعوى(56) . **إلا** أنه جاء غير ذلك في سابقة لويس عزيز يوسف /ضد/ نرجس بولس عبد الشهيد وآخر (م ع/ط م/1979/147م) إن

(299) – م ع / ط م/ 386/ 1996م مراجعة 50/ 1997م

(300) – م أ/أ س م/1975/784

(301) – م ع / ط م / 1976/303

نص المادة 176 من قانون الإجراءات المدنية جاء واضحاً وقاطعا بحيث أنه قصر الأوامر التي تقبل الطعن المباشر على تلك الأوامر التي تنتهي بها الخصومة كلها وليس بعضها أو جزء منها ويبدو أن المشرع لم يشأ أن يجارى قانون المرافعات المصري الذي اقتبس منه هذا النص والذي أورد قاعدة عامة مفادها أن الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها، لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . **إلاّ** أن رأياً معارضاً في السابقة المذكورة يري إن الخصومة كما تنتهي قد ينتهي بعضها أو جزء منها كما هو الحال عند رفض بعض الطلبات فيكون في ذلك إنهاء جزئي للخصومة في ذلك الطلب([302]).

**<u>الأوامر التي تصدر أثناء سير الدعوي لا يجوز الطعن فيها تحتاج لتفسير مثال:</u>**

**1**- الأمر الصادر برفض طلب المقاضاة بدون رسوم . جاء في سابقة إسماعيل_الحاج /ضد/ مايكل مبيور القرار الصادر برفض طلب المقاضاة بدون رسوم ليس من الأوامر الصادرة أثناء سير الدعوي التي لا يجوز استئنافها ولكن قبول الطلب يجوز الطعن فيه على استقلال([303]).

2- الأمر بفتح الدعوى . جاء في سابقة كمال شرقاوي /ضد/ فكتور قطان وآخرين الأمر بفتح الدعوى لا يقع تحت أي من الأوامر المستثناة صراحة في المادة 176 من قانون الإجراءات المدنية لسنة 1974 ولا ينهي النزاع وإنما يقضي باستمراره ولذلك لا يجوز الطعن فيه مباشرة وعلى استقلال قبل صدور الحكم المنهي للخصومة كلها([304]).

3- القرارات المتعلقة بالتقادم أو الاختصاص أو سقوط الدعوى أو حق المقاضاة جاء في سابقة محمد الحسن صادق /ضد/ عثمان عبد الله السيد الأوامر التي لا يجوز الطعن فيها القرارات المتعلقة بالتقادم أو الاختصاص أو سقوط الدعوى أو حق المقاضاة لا يجوز الطعن فيها على استقلال.

4- استبدال مدعي عليها بأخرى بعد تصريح الدعوي مباشرة ([305]). جاء في سابقة شركة كمبال الطبية /ضد/ البنك الأهلي السوداني أمر استبدال مدعي عليها بأخرى بعد تصريح الدعوى مباشرة ليس أمراً قابلاً للطعن من جانب أي من المدعي عليهما . فالمدعي عليها التي استبعدت ليست محكوماً عليها حتى يحق لها الطعن طبقاً للمادة 175 من قانون الإجراءات المدنية لسنة 1983 م

(302) – مجلة الأحكام القضائية لسنة 2002م ص (170)

(303) – م ع/ط ع/ 1032 /2009م

(304) – م ع/ط م/1977/43)

(305) – م أ /أ س م/1974/142

أما التي تم إدخالها في الدعوي فلا يحق لها الطعن في هذه المرحلة لأن الأمر بالنسبة لها ليس أمراً منهياً للخصومة الناشئة عن الإخلال بالعقد المدعي به في عريضة الدعوى ([306]).

5- إن عدم استجابة القاضي الذي أحيلت إليه دعوى الاستئناف لما طلبه الخصم من استبعاد الأقوال والاعترافات التي دونها القاضي المتنحي بالمحضر أثناء سيره في الدعوى أمر لا تنتهي به الخصومة ولا يدخل في الحالات المستثناة بالمادة 176 إجراءات مدنية 1974، وعليه فلا يجوز الطعن فيه إلا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها.

6- الدعاوى بعد الحكم الابتدائي ، جاء في سابقة صلاح مبارك وآخرين /ضد/ عثمان منصور مالدعاوى بعد الحكم الابتدائي ما تزال دعاوى قيد النظر إلى أن يصدر الحكم النهائي . ولذلك فإن الحكم الابتدائي بالتسجيل لا ينهي الخصومة كلها ولذلك لا يقبل الاستئناف([307]).

7- القرار برفض طلب وقف السير في إجراءات التركة قرار غير منهي للخصومة فلا يجوز الطعن فيه على استغلال .كما جاء بقرار النقض رقم 223 /2005م ([308]).

8- الطلبات والدفوع التي لم تفصل فيها محكمة الموضوع لعدم إثارتها أمامها جاء في سابقة على بابكر محمد إدريس /ضد/ يسن محمد الصديق وآخرين الطلبات والدفوع التي لم تفصل فيها محكمة الموضوع لعدم إثارتها أمامها لا يجوز أن تكون محلاً للطعن لأن الطعن لا يكون إلا عن الطلبات التي فصل فيها صراحة وضمناً([309]).

**<u>الأوامر التي تصدر أثناء سير الدعوى ويجوز استئنافها</u>:**

**(أ) الأوامر التي ينص القانون صراحة بجواز استئنافها** . مثال: المادة 207 من قانون الإجراءات المدنية لسنة 1983م . كالخطأ في تطبيق القانون أو تفسيره.

**(ب) الأوامر الصادرة بوقف الدعوى أو تعليقها** . جاء في سابقة عماد الدين عثمان صالح /ضد/ زين العابدين محمد أحمد كوراك النمرة : وجوب وقف الدعوى حتى تقرر محكمة الموضوع بشأن تزوير المستندات المادة (55) من الجدول الثاني من قانون الإجراءات المدنية لسنة 1983م ([310])

**(ج) قبول الاختصاص** . جاء في سابقة بنك السودان /ضد/ علي محمد الباهي رفض الدفع المبدئي بوجود بلاغ جنائي في نفس الموضوع يمنع رفع دعوي مدنية بين الأطراف أنفسهم هو قرار

---

(306) -: م ع / ط م/ 1996/342م

(307) - ع /ط م/1991/707م

(308) - مجلة الأحكام القضائية لسنة 2005م .ص (29)

(309) - م ع/ ط م/ 1980/123م

(310) - م ع/ط م/1996/550م

بقبول الاختصاص وهذا ما يجوز الطعن فيه بصريح نص المادة (176) من قانون الإجراءات المدنية لسنة 1983م ([311]).

وجاء في سابقة محمد الحسن صادق /ضد/ عثمان عبد الله السيد جميع القرارات المتعلقة بالتقادم أو الاختصاص أو سقوط الدعوى أو حق المدعى في المقاضاة لا تعتبر أحكاما وبالتالي لا يجوز الطعن فيها على استقلال([312]).

وجاء في سابقة علي نصر الدين/ضد/الفاضل حسن فرج إن الحجية لا تتحقق لأي حكم ما لم تكن المحكمة التي أصدرته مختصة، والاختصاص هنا هو الاختصاص النوعي والقيمي دون الاختصاص المحلي. لا سند للتفريق بين الاختصاص القيمي والنوعي (الموضوعي) أصلاً في القانون السوداني، وإن ما استقر عليه القضاء هو أن المسائل المتعلقة بالاختصاص من الأمور التي يلزم التمسك بها في المرحلة الابتدائية، وإن عدم التمسك به يعد تنازلاً وعليه لا يجوز إثارة الدفع بعد صدور الحكم([313]).

**(د) الأوامر القابلة للتنفيذ الفوري** . جاء في سابقة الزاكي إدريس وآخرين /ضد/ وزارة التخطيط العمراني والمرافق العامة القرار الإداري القابل للتنفيذ الفوري يعتبر قراراً نهائياً يجوز الطعن فيه للمحكمة الإدارية مباشرة إذا رفضت الجهة التي أصدرته وقف تنفيذه ([314]).

وجاء في سابقة حكومة السودان (وزارة الزراعة) /ضد / محمد أحمد التهامي قبول طلب الإعفاء من الرسوم وتصريح الدعوي بدون رسوم أمر غير جائز الطعن فيه على استقلال، لأن تصريح الدعوى لا يعني كسبها أو نجاحها ولا يمنع قبولها أن يتقدم المدعى عليه بأوجه دفاعه القانوني والموضوعي على الوجه المألوف. أما الأمر بقبول طلب الإعفاء الصادر في الإجراءات التحفظية والتي قد يترتب عليها آثار ضارة يتعين معالجتها على وجه السرعة يجعل الأوامر فيها قابلة للاستئناف([315]).

وجاء في سابقة حسين محمد نور /ضد/ عبد الرحمن يوسف (الحكم القاضي بفتح الدعوى شريطة إيداع مبلغ من المال يكتسب قانوناً صفة الأمر المنهي للخصومة بمعنى المادة 176 من قانون

(311) – م ع / ط م/ 1069 /1992م

(312) – م أ /أ س م/1974/142م

(313) – م ع /ط م/1991/139م

(314) – مجلة الأحكام القضائية لسنة 2007م ص (291)

(315) – م ع/ط م/1981/52م

الإجراءات المدنية لأنه إذا تخلف الشرط يصبح الحكم نهائياً وعليه يجوز الطعن فيه على استقلال([316]).

وجاء في سابقة بشير محمد الماحي/ضد/ بلقيس عبد القادر سليمان – إن عبارة الأمر الفوري (الصادر في الفقرة ) (د) من المادة 176 يقصد بها الأمر المتعلق بالدعوى نفسها والواجب التنفيذ جبراً ولا يقصد بها المسائل الفرعية المتعلقة بها كطريقة الإثبات كما هو الحال في اليمين الحاسمة – وإن الأمر الصادر من المحكمة بتوجيه اليمين الحاسمة للطعن لا يعتبر أمراً قابلاً للتنفيذ الفوري، ولا يجوز الطعن فيه استثناءً من القاعدة العامة التي نصت عليها المادة 176 والتي تمنع الطعن في الأوامر التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها ([317]).

وجاء في سابقة لويس عزيز يوسف/ضد/ نرجس بولس عبد الشهيد وآخر، إن نص المادة 176 من قانون الإجراءات المدنية جاء واضحاً وقاطعا بحيث أنه قصر الأوامر التي تقبل الطعن المباشر على تلك الأوامر التي تنتهي بها الخصومة كلها وليس بعضها أو جزءاً منها، ويبدو أن المشرع لم يشأ أن يجارى قانون المرافعات المصري الذي اقتبس منه هذا النص والذي أورد قاعدة عامة مفادها أن الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها، لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع([318]).

وجاء في سابقة شركة المجموعة المتكاملة للاستثمار الأفريقية المحدودة /ضد/ برهان رشيد وهاني معتوق إذا لم يطلب الأطراف كتابة إحالة النزاع للتحكيم فليس من حق المحكمة أن تلجأ له على الرغم من أنه منصوص عليه في عقد تأسيس الشركة، في حالة خلو لائحة الشركة من النص على كيفية إدارتها وصلاحية مديريها تطبق نص المادة 72 من الجدول الأول الملحق بقانون الشركات لسنة 1925م ومدير الشركة هو الذي يمثلها قانوناً أمام المحاكم وليس صحيحاً أن تمثيله يتطلب إحضار تفويض حسب نص المادة 58/ب من قانون الإجراءات المدنية لسنة 1983م([319]) .

وجاء في سابقة نقابة العربجية /ضد/ ضابط أول مدينة بور تسودان التوفيق هو تقريب وجهتي النظر بين الأطراف المتنازعة للوصول إلى نتيجة، وهذا الاتفاق يندرج في معنى الصلح وتنطبق

(316) – م ع/ط م/1977/104

(317) – م ع /ط م /1990/279

(318) – م ع/ط م/1979/147م

(319) – م ع/ط م/1999/624م

عليه شروط الصلح وآثاره المنصوص عليها في المواد 286 وما بعدها من قانون المعاملات المدنية لسنة 1984م، وبعد أن يتم التوفيق تسجل المحكمة ما وصل إليه الأطراف من اتفاق وتصدر حكماً قضائياً لإكسابه القوة التنفيذية القضائية ([320]).

وجاء في قضية طلب طلاق على فدية من الخطأ أن تلجأ المحكمة إلى تعيين الحكمين من غير أهل الخصمين قبل أن تتحقق من تعذر ذلك من نتيجة بحثها فيه، ويعتبر عدم قيامها بذلك قصوراً في الإجراءات يستلزم معه إلغاء حكمها([321]).

**(ط) الأمر بوقف أو رفض وقف الدعوى في حالة وجود مشارطه للتحكيم أو التوفيق.**

إن عبارة وقف الدعوى أو رفض الدعوى تحتاج إلي تفسير. جاء في قضية طلاق للضرر: قرار الشطب يختلف عن قرار الرفض للعجز عن الإثبات، فإذا صدر القرار بالشطب لعدم وجود الضرر أصلاً فلا يحق للمرأة أن ترفع دعوى طلاق للشقاق، وذلك لشطب الدعوي بسبب عدم وجود أي ضرر يبرر لها رفع دعوى الطلاق للضرر. إلاّ أن رأياً مخالفاً لا يرى فرقاً بين رفض الدعوى وشطبها وقد درج العمل على أن الرفض والشطب مسميان لمسمي واحد ([322]).

أري أنه لا داعي لحصر حالات معينة باعتبارها منهية للخصومة لأن هنالك حالات أخري منهية للخصومة لم تذكرها المادة مثال السابقة المذكورة أعلاه . لذا أقترح أن تعاد صياغة المادة كالآتي: ( لا يجوز الطعن في الأحكام والأوامر التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلاّ بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها، فيما عدا الحالات التي نص عليها القانون أو استقرت قضاءً أو التي تحقق العدالة ) .

تفسير حالات الطعن بالنقض

هنالك بعض من فقرات المادة (207) من قانون الإجراءات المدنية لسنة 1983م تحتاج إلي تفسير مثال:

يجوز للأطراف أن يطعنوا بالنقض أمام المحكمة العليا في الحالات الآتية:

أولاً: إذا كان الحكم المطعون فيه مبنياً على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تفسيره،

(320) – م أ / أ س م/ 185/ 1991م

(321) – قرار النقض نمرة 1981/43

(322) – مجلة الأحكام القضائية لسنة 2009م ص (39)

ثانياً: وقع بطلان في الحكم أو الإجراءات أثر في الحكم ، على أنه إذا كانت قيمة الدعوى أقل من خمسة آلاف جنيه فيجب أن يتحصل الطاعن على إذن من رئيس القضاء أو من يفوضه من قضاة المحكمة العليا ، ويكون قراره في هذا الشأن نهائياً،

أولاً: إذا كان الحكم المطعون فيه مبنياً على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تفسيره .

**1- إذا كان الحكم المطعون فيه مبنياً على مخالفة القانون.** مخالفة القانون تحتاج إلى تفسير. ما هي هذه المخالفة ؟ وما هو هذا القانون؟. جاء في سابقة عبد الرحيم محمد زين /ضد/ أحمد عبد الله محمد وآخر(المقصود بكلمة (القانون )الواردة في العبارة (الخطأ في تطبيق القانون وتأويله ) في المادة 207 من قانون الإجراءات المدنية لسنة 1974 –المقابلة لنفس المادة في قانون الإجراءات الحالي – ليس هو ما تسنه السلطة التشريعية فحسب ، وإنما هو أيضا القواعد المستفادة ضمناً من نصوص القانون أو روح التشريع وحكمته وهو أيضا ما كانت مادته من قواعد السلوك المفروضة في المعاملات سواء كان الذي فرضها ورتب الجزاء على مخالفتها هو صاحب السلطان أم غيره من نحو عرف أو دين أو أصول العدل والإنصاف المنشورة في القانون الطبيعي([323]) .

وجاء في سابقة التجاني الطيب بابكر /ضد /حكومة جمهورية السودان الديمقراطية الطعن في التشريع الفرعي لا يكون بسبب عدم الدستورية بل ينحصر في عدم القانونية , ولما كانت لائحة إجراءات محكمة أمن الدولة صادرة بموجب المادة 31 من قانون أمن الدولة لسنة 1973 تعتبر تشريعاً فرعياً لا يطعن فيه بمخالفة الدستور بل يكون الطعن فيه بمخالفة القانون([324]).

**2- إذا كان الحكم المطعون فيه مبنياً على خطأ في تطبيقه:**

الخطأ في تطبيق القانون يحتاج إلى تفسير مثال: مخالفة المحكمة للقواعد الموضوعية والإجرائية في الإثبات . لأن استقلال محكمة الموضوع بتقدير الدليل لا ينبغي أن يفهم منه استبداد تلك المحكمة بذلك الأمر، لأنه وإن كان قد استقر فقهاً وقضاءً أنه لا سلطان على محكمة الطعن على قاضي الموضوع في استخلاص الدليل ثم في تقديره إلا أن قاضي الموضوع مقيد في ذلك الاستخلاص بالقواعد الموضوعية والإجرائية في الإثبات، فإن خالفها أو أخطأ في تطبيقها أو تأويلها

(323) - م ع /ط م/1975/195)

(324) - ق د /3 /1981

فسد رأيه في فهم واقع الدعوى من ناحية، واعتبر مخطئاً في تطبيق القانون من ناحية أخرى، ولسرى الفساد بالتالي إلى تكييف الوقائع وإلى الحكم برمته .إذا كان الحكم المطعون فيه مبنياً على خطأ.

2- قضاء المحكمة ضد الإثبات . جاء في سابقة مأمون مضوى /ضد/ عبد المطلب ناصر (الرقابة على قرارات المحاكم الأدنى الوقائعية تتوافر للمحكمة العليا في حالة ما تجئ قرارات محاكم الموضوع الوقائعية، بصدد ترجيح الإثبات وما يمكن أن يستخلص منه استخلاصاً سائغاً ، خاطئة خطأ جسمياً بدرجة ترقى معه إلى مرتبة اعتباره مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله ، ذلك أن القضاء ضد الإثبات بوضوح تام وعلى خط مستقيم إنما يشكل بداهة مخالفة للقانون الذي يقضى بأن تستند الأحكام إلى أسباب)([325]).

3- **إذا كان الحكم المطعون فيه مبنياً على خطأ في تفسيره.**

الحكم المبني على خطأ في تفسيره يحتاج إلى تفسير. جاء في سابقة محلية الحصاحيصا – ولاية الجزيرة /ضد/ شركة ود مدني للصناعات الحديثة الأمر المحلي الصادر بموجب قانون يعتبر قانوناً وفقاً للتعريف الوارد في المادة (4) من قانون تفسير القوانين لسنة 1974م وليس قراراً إدارياً حسب تعريف القرار الوارد في المادة (2) من قانون القضاء الإداري لسنة 1996م وبالتالي لا تختص المحكمة الإدارية بنظر الطعن فيه . وجاء بقرار النقض 1982/43م إذا صار الحكم المراد تنفيذه محل جدل وخلاف فإن الاختصاص في تفسيره ينعقد للمحكمة التي أصدرته([326]) .

**ثانياً: وقع بطلان في الحكم أو الإجراءات أثر في الحكم.**

**1- وقع بطلان في الحكم أثر في الحكم** . تحتاج إلي تفسير . مثال ما جاء في سابقة ورثة حامد سراج الدين /ضد/ محمد على إدريس في دعاوى قسمة الإفراز لا يصدر الحكم النهائي تلقائياً بعد صدور الحكم الابتدائي لأن الدعوى في تلك المرحلة لا تزال دعوى قيد النظر وعليه يجب على المحكمة إعلان المدعى عليهم قبل إصدار الحكم النهائي للسير في الدعوى وسماع الأطراف إن كان لديهم جديداً يضيفونه. وإذا صدر الحكم النهائي دون إتباع ذلك الإجراء يصبح الحكم معيباً ويتعين إلغاؤه ([327]).

**2- وقع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم** . تحتاج إلي تفسير مثال:

(325) - م ع / ط م/1975/247

(326) - مجلة الأحكام القضائية لسنة 2004م ص (254)

(327) - م ع/ ط م/ 144/ 1980م

1- أن يتم شطب الدعوى المستأنفة في مرحلة العريضة. جاء في قضية إسقاط حضانة من خطأ الإجراء أن يتم شطب الدعوى المستأنفة في مرحلة العريضة إذ الواجب قانوناً دفع الرسم أولا ثم قيد الدعوى وإصدار القرار المناسب. انظر المادة 183 إجراءات مدنية 1983م ([328]).

2- أن تقبل محكمة الاستئناف مراجعة حكمها. جاء في قضية إثبات طلاق ونفقة عدة وولد من خطأ الإجراء أن تقبل محكمة الاستئناف مراجعة حكمها الذي سبق وأصدرت فيه قراراها بالشطب طبقاً للمادة 186 إجراءات مدنية . ظهور بينة جديدة تؤثر في الحكم لا يبيح لمحكمة الاستئناف مراجعة حكمها الصادر بموجب المادة 186 إجراءات بل يتعين عليها توجيه الطاعن بتقديم طلب المراجعة أمام المحكمة الابتدائية فإن محكمة الاستئناف ارتكبت خطئاً إجرائياً لأنها قبلت مراجعة حكمها، وأن حكمها لا يحتاج إلى مراجعة لأنها شطبت الطعن بالاستئناف الذي رأت أنه لا أمل فيه وكان عليها وقد حصل الطاعن على بينة جديدة تؤثر في الحكم الابتدائي أن تطلب منه تقديم طلب المراجعة إلى المحكمة الابتدائية([329]).

3- من خطأ الإجراء أن تقرر المحكمة حفظ أوراق التركة. قضية إرث من خطأ الإجراء أن تقرر المحكمة حفظ أوراق التركة، اعتماداً على طلب شخص واحد من الوارثين بدون إثبات موافقة وإقرار من بقية ذوي الشأن لأن من واجب المحكمة قطع النزاع بينهم ([330]).

4- من الخطأ الإجرائي أن تطلب المحكمة ممن قدم دليلاً مكتوباً بينة شفهية لإثبات ما تضمنه المستند المقدم إليها قبل أن تحقق في صحته . لأن السند الموقع عليه يعتبر حجة إلا إذا طعن فيه بالتزوير كما جاء في قرار النقض 189 /1982م. وكما جاء في قضية طلب إذن زواج حشر بعض الألفاظ و إضافتها بالمحضر فيه خطأ إجرائي يلقى على المحضر و هو من المستندات الرسمية شبهات قد لا تجعله حجة فى وجه المعترض على متن هو محشو أو مضاف . الادعاءات والدفوع الجديدة لا يطعن فيها أمام محكمة النقض لأن طبيعة ذلك الطعن تحرم الطرف الآخر من الإجابة عليه ومناقشته. الرأي في تقدير مقادير النفقة وإن كان أمراً تستقل به محكمة الموضوع ولا يخضع لرقابة محكمة النقض إلا أن الأساس الذي يبنى عليه ذلك التقدير يخضع بالضرورة لرقابة تلك المحكمة([331]).

(328) – قرار النقض 1983/82م الصادر في يوم الخميس 8 ذو الحجة 1403هـ الموافق 1983/11/15م

(329) – قرار النقض 1406/40هـ الصادر بتاريخ 20 جمادى الثانية 1406هـ الموفق 9 مارس 1986م

(330) – قرار النقض/ نمرة/ 1980/141الصادر في يوم الاثنين 7 شوال 1400هـ الموافق 18/ 8/ 1980م

(331) – قرار النقض نمرة 1973/41الصادر في يوم السبت 24 شعبان سنة 1393 هـ الموافق 1973/9/22

5- أن تصدر المحكمة حكماً غير مسبب ومن غير أن تفصل في نقاط الطعن الواردة بالعريضة . جاء في قضية حضانة من الخطأ الفاضح المخالف للقانون أن تصدر محكمة الاستئناف حكماً غير مسبب ومن غير أن تفصل في نقاط الطعن الواردة بالعريضة حين مثول الطرفين أمامها([332]).

6- الخروج الواضح عن وزن الأدلة . جاء في سابقة ميلاد محفوظ /ضد/ عبد الحميد أبو القاسم الخروج الواضح عن وزن الأدلة ، وترجيح دليل على آخر دون وجود سبب معقول يمكن أن يرقى إلى مخالفة القانون التي تبرر تدخل المحكمة العليا للنظر في سلامة الاستنتاج من الأدلة الثابتة بمقتضى المادة 207 من قانون الإجراءات المدنية لسنة1974م وذلك تأسيساً على أن مجافاة المبادئ المستقرة في تحقيق العدالة كالخروج عن المبدأ القانوني أيّاً كان مصدره([333]).

7 - إهمال التحقيق في الدعوى . إهمال التحقيق في الدعوى بعدم صلاحية الحاضنة في الوقت الذي يتم فيه التحقيق في المصلحة يعتبر إجراءً باطلاً يوجب إلغاء الحكم ([334]).

كل ما ذكر سابقاً من الأخطاء الإجرائية إذا لم تؤثر في سلامة الحكم لا تدعو لنقض الحكم . كما جاء في سابقة خرساني الخير إبراهيم /ضد/ محمد حاج حمد علي و حاج حمد علي إن الأخطاء الإجرائية رغم جسامتها لا تدعو لنقض الحكم طالما أن تلك الأخطاء لم تؤثر في سلامة الحكم الذي يعتبر سليماً بحكم النتيجة التي انتهى إليها(90). وجاء في قضية هبة الأخذ بالخطأ الإجرائي الذي لم يؤثر على سلامة الحكم أو صحة الاختصاص فإن إلغاء الحكم بموجبه وإعادة القضية لمحكمتها للسير فيها من جديد يضر بالعدالة ويضاعف العمل أمام المحكمة ([335]).

**تفسير مراجعة الحكم**

**بعض من بنود المادة (215)(1) لا تخضع أحكام المحكمة العليا للمراجعة ، على أنه يجوز لرئيسها أن يشكل دائرة تتكون من خمسة من قضاتها لمراجعة أي حكم صادر منها موضوعياً إذا تبين له أن ذلك الحكم ربما انطوى على مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية ويصدر قرار الدائرة بأغلبية الأعضاء.**

**(2) تشكل دائرة المراجعة من قضاة أغلبيتهم ممن لم يشاركوا في إصدار الحكم موضوع المراجعة.**

**(3) ميعاد المراجعة ستون يوماً تسري وفق حساب الميعاد المنصوص عليها في المادة (177) .**

---

(332) - قرار النقض نمرة 1979/76م الصادر في يوم الخميس 7 جمادى الثاني 1399هـ الموافق 1979/5/3م

(333) - م ع/ ط م/ 57/ 1982م

(334) - قرار النقض 1982/21م العدد :1982

(335) - م أ / أ س م/ 1976/592 . وقرار النقض 1977/1م الصادر في يوم الاثنين 5 صفر 1397هـ الموافق 24 يناير 1977م

1- الفقرة (1) من المادة (لا تخضع أحكام المحكمة العليا للمراجعة)تحتاج لتفسير ما هي الأحكام التي تراجع؟ هل هي فقط المخالفة للشريعة الإسلامية؟. وما هو الحكم المخالف للشريعة الإسلامية؟ جاء في مجلة سابقة عمر علي محمد الفكي /ضد/ عائشة أورشين سوار وآخرين المراجعة تكون لأي حكم صادر من المحكمة العليا سواءً كان نقضاً أو طعناً أو استئنافاً ولا وجه للقول بعدم شمول المراجعة لأحكام المحكمة العليا في الطعون الاستئنافية، ولو قلنا بذلك نكون قد وضعنا دائرة المحكمة العليا الاستئنافية في مرتبة أقل من دائرة النقض وهو ما لا يجوز قانوناً ولا عقلاً ولا منطقاً([336]).

وجاء في سابقة عبد الوهاب حميدان ضد شركة سيمنس وآخر الحكم بقيمة العملة الأجنبية بالعملة السودانية ليتم السداد بعد سنوات عديدة – يدخل في معني مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية 0 مما يبرر مراجعة الحكم وفقاً للمادة 215 من قانون الإجراءات المدنية 1983م ويصدر قرار الدائرة بأغلبية الأعضاء([337]).

وجاء في سابقة مزارعي النشيشيبة /ضد /حكومة الإقليم الأوسط النمرة : يخضع حكم المحكمة العليا للمراجعة وفقاً للمادة 215 من قانون الإجراءات المدنية إذا خالف ما أورده المشرع من قواعد لتفسير القانون بموجب المادة 2 (أ) من قانون أصول الأحكام 1983م.إذا أي حكم يخضع للمراجعة ليس بالضرورة أن يكون مخالفاً للشريعة فقط ([338]).

2- الفقرة (2) من المادة (215) فسرتها سابقة حاتم عمر إبراهيم/ضد/خوجلي عبد الغني وآخرين الواردة) التي جاء فيها (...أمّا فيما يتعلق بمخالفة المادة (215) من قانون الإجراءات المدنية لسنة 1983م فإن الإجراءات التي اتخذت إجراءات في دعوي جنائية فأجد أن اعتماد هذه المادة خطأ غير مقصود لأن هذا النص هو ذات النص في المادة 188/أ/1/2 من قانون الإجراءات الجنائية بفارق لا يؤثر على الطعن . لأن نص المادة (215) إجراءات مدنية لم يتضمن ما تضمنه نص الإجراءات الجنائية الذي أدخل الفقرة أ/1 عليه والقائلة: (يجوز لرئيس القضاة أن يشكل دائرة من خمسة قضاة من المحكمة العليا لمراجعة أي حكم صادر منها إذا تبين له أن ذلك الحكم ربما أنطوي علي مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية أو في القانون أو تطبيقه أو تأويله، ويصدر قرار الدائرة بأغلبية الأعضاء) فإذا ذهبت دائرة المراجعة إلى إلغاء حكم المحكمة العليا دون أن يشارك في ذلك

(336) – الأحكام القضائية لسنة 2004م ص (243)

(337) – مراجعة / 188/ 1993م

(338) – م ع / ط م/ 1988/233م م ع/ ط م/ 340/ 1989م مراجعة 196/ 1992م

أي قاضي من قضاة الحكم موضوع المراجعة فإن هذا التكوين للدائرة مخالف للقانون ويؤثر في جوهر الحكم بحجب الاستماع إلى أي من هؤلاء القضاة، وحجب الاستماع أفضي إلى حجب سماع الحجة المستقرة في الحكم وبشكل أوضح لصالح المحكوم له المتضرر بإلغاء الحكم الصادر لصالحه ومن ثم يتم المساس بحقه في المحاكمة العادلة إهداراً فيما اتخذ من إجراء خاطئ أثر في السماع العادل بما يرقى إلى إعمال قاعدة مبارك ختمي حامد (ق د/2006/11).([339])

3- الفقرة (3) من المادة (ميعاد المراجعة ستون يوماً) . تحتاج لتفسير جاء في سابقة لوسي بار سميان /ضد/ مدير عام التركات مراجعة حكم المحكمة العليا – طلب الإذن يقطع تقادم مدة المراجعة المنصوص عليها في المادة 215 من قانون الإجراءات المدنية – لتبدأ المدة من جديد من تاريخ صدور الإذن. الفترة المسموح بها لتقديم طلب المراجعة ليست المدة المنقضية ما بين تاريخ استلام طلب المراجعة لأن طلب المراجعة يختلف عن طلب الطعن بالنقض ، فالمراجعة تحتاج إلى إذن من السيد/ رئيس القضاء ويصدر في حالة اقتناعه باحتمال انطواء الحكم المراد مراجعته على مخالفته الأحكام الشريعة الإسلامية ، فطلب الإذن هذا يقطع مدة التقادم فإذا قدم طلب الإذن قبل انقضاء فترة المراجعة ، فإن المدة تعود لتبدأ من جديد من تاريخ إبلاغ طالب المراجعة بصدور الإذن وعلى طالب المراجعة سداد الرسوم المقررة قبل انقضاء المدة التي بدأت من جديد من وقت صدور الإذن بالمراجعة([340]).

وجاء في سابقة التجاني محمد يوسف /ضد /إحسان يوسف (رفض طلب الإذن بالطعن من المحكمة العليا غير كاف بذاته لرفض طلب المراجعة المقدم لمحكمة الاستئناف. وعليها أن تتحقق من أن الطالب يستند على سبب من الأسباب المنصوص عليها في المادة 207 إجراءات مدنية. السماح بالمراجعة أمام الاستئناف بعد رفض طلب الإذن بالطعن من المحكمة العليا يجب أن يمارس بحذر لكي لا يكون سلاحاً للتسويف وعدم استغلال الأوضاع والأحكام من جانب المتقاضين المماطلين.

رأي مخالف: قد يكون في قبول طلب المراجعة أمام محكمة الاستئناف بعد رفض الإذن بالطعن أمام المحكمة العليا ووضع قاعدة عامة تقاس عليها الحالات المشابهة إتاحة الفرصة لمن أغلق عليه

(339) – مجلة المحكمة الدستورية العدد الثالث ص595

(340) – النمرة : م ع / ط م/ 1996/531م مراجعة 1997/15م

طريق من طرق الطعن سلوك طريق متاح أو غير متاح للطعن أمام محكمة أدنى ليجد الفرصة في قرارها لمعاودة الطعن أمام المحكمة العليا([341]).

وجاء في سابقة محمد إدريس أبوبكر /ضد/ سالم عبد الله سالم لا تُراجع أحكام المحكمة العليا إلاّ في حالة وجود مخالفة للشريعة الإسلامية فمد مواعيد الطعن أمر جوازي للمحكمة حسب تقديرها وليس أمراً واجباً عليها وإنّ عدم مباشرتها لسلطتها التقديرية في المد لا يرقي لمخالفة الشريعة الإسلامية([342]).

**تفسير أحوال مراجعة الحكم**

**المادة (217) يجوز للخصوم أن يطلبوا مراجعة الأحكام الصادرة بصفة نهائية في أي من الأحوال الآتية:**

**(أ) إذا وقع من الخصوم غش كان من شأنه التأثير في الحكم.** يقصد بالغش كل المسائل الاحتيالية التي يلجأ إليها الخصم لتضليل المحكمة حتى تقع في الغلط لذا يجب أن تتحقق المحكمة من واقعة الغش من الخصم شخصيا لأنه لا يعتد بالغش الواقع من غيره إلاّ إذا كان الخصم على علم به . وجاء في سابقة فاطمة سالم /ضد/ فتحية بابكر (من حق المحكمة إعمالاً لصلاحياتها تحت المواد 303 (2) من قانون الإجراءات المدنية أن تمتنع عن إجراء قسمة الإفراز إذا ثبت لها أن هناك غشاً وتواطؤاً من ذلك المالك على الشيوع لحرمان مالك آخر على الشيوع من ممارسة حقه في الشفعة)([343]).

**(ب) إذا حصل مقدم طلب المراجعة على بينة أو مسائل هامة لها تأثير مباشر في الحكم ولم يكن في وسعه الحصول عليها أو العلم بوجودها قبل صدور الحكم** . اشترطت هذه الفقرة ثلاثة شروط لتقديم طلب المراجعة وهي:

1- إذا حصل مقدم طلب المراجعة على بينة أو مسائل هامة . هذه البينة والمسائل الهامة تحتاج لتفسير. جاء في سابقة إبراهيم حمد إدريس /ضد/ أحمد محمد إدريس مراجعة الأحكام الصادرة بسبب الحصول على بينة أو مسائل هامة بعد صدور الحكم وفق المادة (217) تجوز في حالة الأحكام الصادرة بناءً على مناقشة نقاط النزاع ووزن البينة ولا تنطبق في حالة الأحكام الرضائية التي

(341) - م ع/ط م/72/1980م

(342) - مجلة الأحكام القضائية لسنة 2006م ص (89)

(343) - (م ع/ط م/51/1977)

تصدر وفقاً للصلح والتراضي بين الأطراف لأن البينة لنفي ما تم الاتفاق عليه وقبوله بينة مردودة وفقاً للمادة (9) من قانون الإثبات ([344]).

2- أن تكون البينة لها تأثير مباشر في الحكم . وجاء في قضية إثبات طلاق ونفقة عدة وولد. ظهور بينة جديدة تؤثر في الحكم لا يبيح لمحكمة الاستئناف مراجعة حكمها الصادر بموجب المادة 186 إجراءات بل يتعين عليها توجيه الطاعن بتقديم طلب المراجعة أمام المحكمة الابتدائية . لأن من خطأ الإجراء أن تقبل محكمة الاستئناف مراجعة حكمها الذي سبق وأصدرت فيه قراراها بالشطب طبقاً للمادة 186 إجراءات مدنية ([345]).

3- إذا لم يكن في وسع مقدم طلب المراجعة الحصول علي البينة أو المسائل الهامة أو العلم بوجودها قبل صدور الحكم .

ويشترط فوق ذلك أن تكون البينة قاطعة في الدعوى بحيث أنها إذا قُدمت ابتداءً لاختلف الحكم، كما يجب على مقدم الطلب أن يقدم الدليل على أنه ليس في وسعه الحصول عليه أو العلم بوجوده قبل صدور الحكم ، فإذا فشل في أقامه الدليل على ذلك يرفض طلبه مهما كانت قوة هذه البينة أو تأثيرها في الحكم .

وجاء في سابقة ليلى مارلين عبد الغني /ضد/ أحمد علي الهاشمي (إذا كان في ميسور الخصم الذي يطلب المراجعة الحصول على البينة أو أي مسائل هامة لها تأثير على مباشرة الحكم أو العلم بوجودها قبل صدوره فلا مجال لتطبيق الفقرة (ب) من المادة 217 من قانون الإجراءات المدنية)([346]).

**(ج) إذا وجد خطأ ظاهر بالمحضر.** ما هو الخطأ ؟ وكيف يكون ظاهراً ؟ وكيف يكون له تأثير مباشر على الحكم؟ . جاء في سابقة إبراهيم عبد الرحمن عبد السلام /ضد/ محمد نصر الدين مصطفى وآخرين (إن إغفال محكمة الموضوع العمل بقانون ساري المفعول يشكل سبباً للمراجعة باعتبار أنه خطأ ظاهر بالمحضر كاشتراط المادة 217 من قانون الإجراءات المدنية لسنة 1983([347]). ما وصل إليه الحكم في هذه السابقة في حد ذاته خطأ ، لأن تطبيق المحكمة لقانون

(344) - مجلة الأحكام القضائية لسنة 2001م ص 125

(345) - قرار النقض 1406/40هـ الصادر بتاريخ 20 جمادى الثانية 1406هـ الموفق 9 مارس 1986م

(346) - م ع/ط م/1979/62م)

(347) - النمرة : م ع / ط م/ 536/ 1992

غير ساري مخالف للقانون وليس خطأً ، لأن الخطأ أن تطبّق المحكمة قانون ساري وتخطئ في تفسيره أو تأويله .

وجاء في سابقة عثمان محمد الحسن /ضد/ ورثة عمر محمد أحمد (الخطأ الظاهر بالمحضر الذي يبيح مراجعة الأحكام يتمثل في صدور حكم لصالح شخص لم يكن طرفاً في الدعوى أو عدم اختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم أو تطبيق نصوص تشريع لم يكن سارياً في منطقة معينة أو إغفال الحكم الفصل في مسألة هامة . ولذلك ترفض المراجعة إذا كان السبب هو أن القانون تم تفسيره بشكل مختلف في أحكام لاحقة)([348]) .

وجاء في قضية حضانة من الخطأ الواضح المخالف للقانون أن تصدر محكمة الاستئناف حكماً غير مسبب، ومن غير أن تفصل في نقاط الطعن الواردة بالعريضة حين مثول الطرفين أمام المادة 176(1)الإجراءات المدنية1974م([349]).

**(د) لأسباب كافية وعادلة** . ما هي الأسباب الكافية ؟ وكيف تكون عادلة ؟ .جاء في سابقة محمود حسن صالح خضر /ضد/ هاشم صالح خضر عرض المتأخرات قبل رفع الدعوى يعتبر سبباً كافٍ لعدم إخلاء المستأجر([350]).

وجاء في سابقة عثمان محمد الحسن /ضد/ ورثة عمر محمد أحمد يوجد السبب الكافي لإباحة مراجعة الحكم إذا تم الفصل في الدعوى في غياب المدعى عليه الذي أثبت أن غيابه كان بسبب عدم إعلانه، أو إذا قبل طلب قدم بعد المواعيد المحددة لتقديمه. لذلك لا يوجد سبب كافي للمراجعة إذا أسس الطلب على إتاحة فرصة أخرى لمقدمه لإقناع المحكمة بخطأ قرارها السابق([351])

وقد يكون السبب غير كافٍ كما جاء في سابقة التجاني محمد يوسف /ضد/ إحسان يوسف (رفض طلب الإذن بالطعن من المحكمة العليا غير كاف بذاته لرفض طلب المراجعة المقدم لمحكمة الاستئناف. وعليها أن تتحقق من أن الطالب يستند على سبب من الأسباب المنصوص عليها في المادة 207 إجراءات مدنية والسماح بالمراجعة أمام الاستئناف بعد رفض طلب الإذن بالطعن من المحكمة العليا يجب أن يمارس بحذر لكي لا يكون سلاحاً للتسويف وعدم استغلال الأوضاع والأحكام من جانب المتقاضين المماطلين)([352]).

---

(348) – م ع/ط م/1979/21

(349) – قرار النقض نمرة 1979/76م الصادر في يوم الخميس 7 جمادى الثاني 1399هـ الموافق 1979/5/3م

(350) – م ع / ط م / 73/476

(351) – م ع/ط م/1979/21

(352) – م ع/ط م/1980/72م

**الحكم في طلب المراجعة**

**المادة (220) عند نظر طلب المراجعة يجوز للمحكمة:**

(أ) **رفض طلب المراجعة إيجازياً** . جاء في سابقة صلاح على احمد /ضد/ بنك أمدرمان الوطني (إن الفصل في طلب المراجعة، في حالة عدم شطبه إيجازياً دون إعلان الطرف الآخر وتمكنه من الرد عليه كتابة أو شفاهة إجراء يتعارض تعارضاً أساسياً مع المادتين220 و 182 من قانون الإجراءات المدنية لسنة 1974 كما يشكل خروجاً على أصول العمل القضائي السليم وإنكار لقواعد العدالة الطبيعية مما يستوجب إلغاء القرار فيه)([353]).

الخاتمة

إن التفسيرات التي يتقدم بها وزير العدل أو ذوو الشأن أو ما تتطرق له المحاكم من تفسيرات خلال تسبيبها للأحكام أو حيثيات الحكم لها أهمية كبيرة في تفسير النصوص العامة بإزالة اللبس أو الغموض أو النقص أو غير ذلك ما يحصل للنص مما يجعل الجهة المختصة أو صاحب المصلحة أو المتضرر في حاجة لهذا التفسير. لذا أهمية التفسير الذي تتوصل له المحاكم يعتبر تشريع يضاف للتشريعات التي تصدر من جهات تشريعية لها حق التشريع كالبرلمان أو غيره من مسميات .

**النتائج:**

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- ضرورة أن تأخذ السلطة التشريعية بما توصلت إليه المحاكم من تفسيرات حتي تكمل ما فات عليها من صياغة أو تشريع، حتى لا ترهق المحاكم بكثرة طلبات التفسير أو تهدر الوقت الطويل في سبيل التعرف على قصد المشرع جراء النصوص العامة التي في الغالب تحتاج إلى تفسير.

2- أن هنالك بعض المواد ذات النصوص العامة مثل المادة(175) من قانون الإجراءات المدنية السوداني لسنة 1983م تحتاج لإعادة نظر لأن نصها حصر جهات محددة لها حق الطعن مع أن ما توصلت إليه أحكام المحاكم من أشخاص آخرين لهم حق الطعن يفوق ما هو مذكور بالمادة بكثير، مما أدي إلي ضعف في صياغة المادة. حتي أصبحت المحكمة كأنها جهة تشريعية أصيلة. وكذلك المواد المتعلقة بمواعيد الطعن.

**التوصيات:**

(353) - (م ع/ط م/1977/139)

1- ضرورة إعادة صياغة بعض مواد قانون الإجراءات المدنية السوداني لسنة 1983م.كالمادة (175) التي تحت عنوان من له حق الطعن والمادة (178) التي تحت عنوان عدم مراعاة مواعيد الطعن.

2- إشراك القضاة والمحامين والجهات ذات الصلة الذين لهم خبرة طويلة في المجال القانوني في صياغة مسودة أي تشريع، لكي نقلل من ضرورة اللجوء إلي تفسير النصوص خاصة العامة منها.

3- ما تتوصل إليه المحكمة من حكم وأصبح مبدأ يقاس عليه أحياناً يحتاج لمراجعة مثل سابقة إبراهيم عبد الرحمن عبد السلام /ضد/ محمد نصر الدين مصطفى وآخرين بالنمرة : م ع / ط م/ 536/ 1992 م. التي توصلت إلي أن من الخطأ الواضح بالمحضر أن تطبق المحكمة قانون غير ساري المفعول والصحيح أنه مخالفة للقانون وليس خطأً، لأن الخطأ يكون في قانون ساري وتخطئ المحكمة في تفسيره أو تأويله.

**قائمة المصادر والمراجع**

**كتب اللغة**

**1**- لسان العرب، جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور، دار الكتب العلمية، بيروت

**الدوريات:**

1- مجلة الأحكام القضائية السودانية **من 1979- 2009م**

**2**- مجلة المحكمة الدستورية / العدد الثالث/ 2012م

4- تفسير النصوص القانونية وتأويلها د. عبد الوهاب خلاف ، مجلة المحاماة المصرية – العدد الأول – 1950م

ISSN: 1858-716X
UNIVERSITY OF DONGOLA JOURNAL
FOR SCIENTIFIC RESEARCH
Periodical Referred Research Journal Issued by the College of Graduate Studies, University of Dongola
EIGHT YEAR ISSUE NO. 15 JUNE 2018
VOL 15

# Farmers Recourses Use Efficiency In Wheat Production In Dongola Locality, Northern State, Sudan

**Mohammed Ahmed Tawfeeq Abayazeed**
**Department of Agricultural Economics, Faculty of Agricultural Sciences, University of Dongola, Dongola, Sudan**

**ABSTRACT**

Dongola locality was selected as the site of the study to represent the Northern State because it has a high potential for wheat production in the State. The sample of the study was stratified on the basis of type of schemes in the locality into four strata (Matarat, Nile private schemes, Cooperatives and Expansion schemes). One hundred farmers were interviewed, data on the socio-economic variables, yields, costs of production, prices etc… were collected at the end of the 2011/2012 season. The analytical tools that were used for this include descriptive statistics, production function and resource use efficiency for comparison of resources used between the different types of schemes.

The main objective of the study was to find out the main socio-economic factors constraining wheat production and comparing the efficiency of resources utilization among different types of schemes.

The results revealed that, the rate of different inputs (basically irrigation and fertilizer) applied to wheat were quite low relative to the recommended level due to inability to buy them and sometimes their unavailability. In addition to lack of extension programs and the risk-adverse nature of farmers.

Land, labour and capital were used inefficiently at varying degrees among the four types of schemes. Nile private schemes utilized land and capital more efficiently, while Expansion schemes utilized labour more efficiently.

المستخلص:

أجريت هذه الدراسة بمحلية دنقلا التي تعتبر مركز الثقل بالنسبة لزراعة القمح في الولاية الشمالية حيث جمعت المعلومات الأولية عن طريق الاستبيانات من عينة عشوائية من 100 مزارع يمثلون الأنماط الزراعية المختلفة وهي المترات والمشاريع النيلية والجمعيات ومشاريع التوسع في موسم 2011 – 2012 كما دعمت الدراسة بالمعلومات الثانوية. لتحقيق أهداف الدراسة أخضعت المعلومات الأولية للتحليل الوصفي الإحصائي لخصائص المزارعين الاجتماعية والاقتصادية وكفاءة توظيف الموارد. تهدف الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل التي تحد من إنتاج القمح بمحلية دنقلا والتعرف على مدى كفاءة استخدام الموارد بين الأنواع المختلفة للمشاريع الزراعية.

خلصت الدراسة إلى أن معدل كميات المدخلات الزراعية خاصة عدد الريات وكمية السماد أقل من الكمية الموصى بها وذلك لعدة أسباب منها ارتفاع أسعارها وأحيانا عدم توفرها وغياب دور الإرشاد الزراعي وأحيانا لطبيعة المزارع المتجنبة للمخاطرة. كما توصلت الدراسة الى أن الأرض والعمالة ورأس المال يتم استخدامها بصورة تنقصها الكفاءة بدرجات متفاوتة بين الأنماط الزراعية المختلفة في المحلية فالأرض ورأس المال كان استخدامها أفضل في المشاريع النيلية أما العمالة فكان توظيفها أفضل في مشاريع التوسع.

## INTRODUCTION

Northern state is one of the 17 states of Sudan. The state lies between latitudes 16º - 22º north and longitudes 20º – 32º east and occupies the northern part of the Sudan It has an area of 348,796 km² and an estimated population of 744,037 (2006, census). Dongola is the largest Locality in Northern State with an estimated population of about 206,042.

Agriculture is the main economic activity in the state , where production is primarily based on irrigation by pumping from the Nile and underground water . Agriculture in the state represents the major production sector and it is the main source of income for most of the population, it constitutes crop production , animal production , forestry and fishery. The Northern state is specialized in the production of leguminous crops such as faba beans, spices crops like garlic, fennel and fenugreek. Wheat is considered as the main food crop with comparatively higher productivity than other parts of Sudan . The Northern State lies in the arid and semi-arid zone and is characterized by two distinct seasons; namely, summer and winter. Winter season (shitwi) extends from November to April with maximum temperature of 30°C and minimum temperature of 5°C ,while the summer (seifi) extends from April to July with maximum temperature of 49°C. (NSMAAI, 2011).

In 2011-2012 winter farming season, the total cultivated area in the state was estimated at 136113 feddan, 37% of which was cultivated in Dongola. Wheat cultivated area is about 51% on the average of the total winter cultivated land in the Northern State , 42% of which was cultivated in Dongola locality (NSMAAI , 2012) .

Agricultural production in the State is believed to be constrained by many factors; mainly high cost of inputs especially fuel for irrigation water, unavailability of inputs at the right time, and land fragmentation. These constraints resulted in low yields, inefficient allocation of resources and low farmers' income. One of the farmers' strategies to avoid risk is by decreasing

the amount of inputs (Osman, 2004). This paper tried to determine the present level of economic efficiency for wheat production in the study area. Specifically, the study aimed to :

i. Identify the constraints facing wheat production .

ii. Compare economic efficiency of resources use among different types of schemes.

**METHODOLOGY**

**Data collection:** This study was carried out in Dongola Locality to represent the Northern State. The sample of the study was stratified on the basis of type of schemes, according to the classification of Northern State Ministry of Agriculture , into four strata : Matarat , Nile private schemes , Cooperatives and Expansion schemes . The study depended mainly on primary data from the study area, beside secondary data from relevant official sources. The method of primary data collection was direct personal interviewing of one hundred farmers by using structured questionnaires using a multi-stage stratified random sampling technique, which is characterized by time and cost saving . The primary data collected in 2011-2012 season included socioeconomic characteristics of the surveyed tenants, data on yields, costs of production prices etc….

The analytical tools used in the study were descriptive statistics, production function and resource use efficiency measures .The descriptive statistics employed include frequencies and percentages ratios. This was used to analyze the socio-economic characteristics of the farmer as well as the constraints associated with wheat production.

Regression analysis is concerned with dependency on variable (Independent variables). Different forms were tested to choose the best reprehensive model for estimating such functions. A production function is a relationship between the quantity of various inputs used per period of time and maximum quantity of the commodity that can be produced at the particular time

The Cobb – Douglas production function was specified as a suitable functional form for estimating parameters to be used in locative efficiency.

Upton (1976) summarized the advantages of this function in the following points:

1- It is Easy to estimate.

2- It resembles reality better than the linear form.

3- Its theoretical fitness to agriculture.

4- It is easy to understand and easy to interpret.

5- The regression coefficients immediately give the elasticity of the product with respect to the factors of production.

Resources use efficiency was obtained from the production function analysis, efficiency is generally defined as the quantity of output (У) per unit of input (× ) used in the production process, that is, the average physical productivity (APP).

In order to ascertain whether resources were efficiently utilized, the marginal value products (MVPs) of variable input were computed and compared with their input prices. The following ratio was used to compute the efficiency of resource use.

$$R = \frac{MVP}{MFC}$$ Where: R = Efficiency ratio

MVP = Marginal value product (value added to wheat output due to the use of additional unit of input)

MFC = Marginal factor cost (cost of unit of a particular resource).

But MVP is estimated as:

$$MVP = MPP_{xi} P_y$$

$$MPP_{xi} = \frac{\partial y}{\partial xi}$$

$MPP_{xi}$ Is the marginal physical product of a unit of input$X_i$,

$P_y$ is the price of output.

The firm is allocatively efficient if the ratio of the marginal physical products $MPP_x$ between all inputs equals the ratio of the input prices, i.e. $MPP_{xi}/MPP_{xj} = P_{xi}/P_{xj}$ . Scale efficiency is achieved if the firm produces at a marginal cost that is the same as the price of the output. Both allocative and scale efficiency are the condition for profit maximization.

## RESULTS AND DISCUSSION

### The general characteristics of the household heads

The result of the survey shows that the average ages of the farmers is (47.4). About 20.9% of the farmers were illiterate in the study area, had no formal education. The result of the survey showed that the average family size was 7 persons, 20.7% ranged between 1to 4, about 78% of the family size ranged between 5 to 12 .(Table 1)..

**Table 1: Social Economic Characteristics of the household heads:**

| Variable | Description | Percentage |
|---|---|---|
| Age of Respondents | ≤ 25 | 18.6 |
| | 26 – 41 | 29.7 |
| | 42 – 57 | 41.7 |
| | ≥58 | 10 |

| | | |
|---|---|---|
| | Average ages | 47.4 |
| Education Status | No formal education | 20.9 |
| | Basic education | 45.7 |
| | Secondary education | 30.7 |
| | University | 2.7 |
| | Total | 100 |
| family size | 1 – 4 | 20.7 |
| | 5 – 8 | 46.7 |
| | 9 –12 | 31.3 |
| | 13 – 16 | 1.3 |
| | Total | 100 |

**Source: Field survey, 2012.**

## Size of holding:

Dongola locality as one of the Northern State localities is characterized by a narrow strip of fertile soils alongside the River banks resulting in small holding , therefore , the agricultural production extended to upper terrace lands. The size of the agricultural holdings ranged between 1to 40 feddan with an average of 7.4 feddan , while the size of wheat area ranged between 0.25 to 10 feddan with an average of 2.8 feddan . According to the type of schemes , the average agricultural holding was 8.5 , 5.9, 6.5 and 7 feddan in Matarat , Nile private schemes , Cooperatives and Expansion schemes , respectively (Table 2).

**Table 2; Distribution of the sample farmers according to size of holding ( fedd.)**

| Size of holding | Matarat | Nile schemes | Coop. | Expansion | Locality |
|---|---|---|---|---|---|
| Less than 5 | 18 | 15 | 16 | 0 | 49 |
| 5 - 10 | 20 | 4 | 9 | 9 | 42 |
| More than 10 | 4 | 2 | 0 | 3 | 9 |
| Average | 8.5 | 5.9 | 6.5 | 7 | 7 |

**Source: Field survey, 2012.**

Siddig (1999) analyzed the crop production economics in Merawe area, Northern State, his results revealed an inverse relationship between farm size and productivity of wheat , the small farms were found to use more inputs (seeds and fertilizers) per unit area relative to large farms. Abd Alla(1998) found a similar result in the Northern State. The results of the survey conducted by the author found a negative relationship between farm size and wheat productivity (Table 3). This inverse relationship can be attributed to that the small areas receive more management efforts than the large areas.

**Table 3; Distribution of the sample farmers according to wheat area**

| Area/fed | Matarat | Nile schemes | Coop. | Expansion | Locality | Yield sack/fed) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Less than 1 | 2 | 3 | 3 | 0 | 8 | 12.2 |
| 1-3 | 24 | 18 | 16 | 0 | 58 | 9.3 |
| 4-6 | 9 | 2 | 7 | 11 | 29 | 8 |
| More than 6 | 1 | 0 | 0 | 4 | 5 | 8 |
| Average | 2.7 | 1.9 | 3 | 3.5 | 2.8 | 9.2 |

**Source: Field survey, 2012.**

## Agricultural operations

### Land preparation

The results revealed that most of the sample farmers 85% used tractor ploughing for land preparation , about 10% used traditional plough, (Table 4) . Most of the sample farmers prepared land in November because farmers giving priority to other winter crops like faba beans specially in the Cooperatives and individual river schemes . The mechanical land preparation was found to increase the output of the field crops relative to the manual land preparation.

**Table 4: Distribution of the sample farmers according to the method of land preparation and its effect on yield.**

| Method of land preparation | % | Yield (sack/fed) |
|---|---|---|
| Mechanical | 85 | 13.8 |
| Traditional | 10 | 9 |
| Not prepared | 5 | 4.8 |
| Total | 100 | 9.2 |

**Source: Field survey, 2012.**

### Sowing date

Dongola Research Station (1997) reported that the recommended optimum range of sowing date is between Mid-November to Mid-December, but it is not uncommon to find farmers throughout the study area delaying sowing of their wheat crop to December and January. (Table 5). The reasons are probably late land preparation , or giving priority to other winter crops like faba been . Elfeil (1993 ) attributed the late sowing date of sorghum as a damira crop in addition to other seifi crops which resulted in late sowing of wheat and other winter crops which follow these crops on the same land.

**Table 5; Distribution of the sample farmers according to sowing date.**

| Sowing date | Matarat % | Nile private schemes % | Coop. % | Expansions % | Locality % | Yield (sack/fed) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 15/11-30/11 | 40.8 | 50.2 | 27.6 | 44 | 40.6 | 13.1 |
| 1/12 – 15/12 | 35 | 20 | 40 | 28 | 31 | 13.5 |
| 16/12– 31/12 | 5 | 7.7 | 21 | 15 | 12.7 | 8 |
| 1/1 – 31/1 | 9 | 13 | 21 | 15 | 15.7 | 4.2 |

**Source: Field survey, 2012.**

## Seed rate

Farmers in the Northern State used traditional varieties which they obtain from the previous season and very rarely used improved varieties because they are risk averse. In addition , to the fact that it is very difficult to obtain reliable supplies of improved varieties . The results of the study revealed that about 46% of the farmers used traditional varieties obtained from the previous season, while about 10% and 44% obtained from local market and the Agricultural Bank of Sudan , respectively.

Nimir (1986) found that the seed rate has significantly affected the output of wheat in the Northern State. However, many studies showed that , on average , wide variation in seed rate has no significant effect on yield of wheat, (Ageeb ,1976 ) .According to Dongola Research Station the recommended seed rate for wheat is (55-60 ) Kg/feddan .In the study area, the quantity of seed rates was over the optimum level by 14% , 20% , 31.1% and 34% in Matarat , Nile private schemes , Cooperatives and Expansion schemes, respectively (Table 6). Seed rate less than the optimum level was assumed to reduce the yield due to the less plant population per unit area. While the seed rate more than the recommended was assumed to reduce yield due to the competition between the densely populated plants.

**Table (6): Actual seed rate applied by type of schemes and its effect on yield:**

| Seed rate (kg/fed) | Matarat % | Nile private schemes% | Coop. % | Expansions % | Locality % | Yield (sack/fed) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Less than recommended | 30.6 | 50 | 17.9 | 13 | 27.8 | 8.5 |
| Recommended | 55.4 | 30 | 51 | 53 | 50 | 10.8 |
| More than recommended | 14 | 20 | 31.1 | 34 | 22.2 | 8.3 |

**Source: Field survey, 2012.**

## Irrigation

The main source of irrigation in the study area is River Nile and underground water. Farmers use pump for lifting irrigation water. The results of the survey showed an obvious improvement in irrigation operation in the study area , where the numbers of watering ranged between 7–9 were about 65.1% , 45.%, 64% and 70% in Matarat , Nile private schemes , Cooperatives and Expansion schemes, respectively (Table 7).

**Table 7: Actual number of waterings by type of schemes and its effect on yield:**

| No. of watering. | Matarat % | Nile private schemes % | Coop. % | Expansions % | Locality % | Yield (sack/fed) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 4 – 6 | 29 | 55 | 36 | 30 | 37 | 6 |
| 7 - 9 | 65.1 | 45 | 64 | 70 | 61 | 12.6 |
| 10 – 13 | 5.9 | 0 | 0 | 0 | 2 | 9 |

**Source: Field survey, 2012.**

## Fertilizer:

The results showed that the main source of fertilizers in the study area were the Agricultural Bank of Sudan (ABS) , 62% of the farmers obtained their needs from it, 8% from other banks and the rest 30 % from the local market, Dongola Research Station recommended for wheat (80) Kg of (N) and (40)Kg of (P)/ feddan .Table (8) reveals that 24.1% , 13% , 20.5% and 26.6% applied the recommended level of ( N) in Matarat , Nile private schemes , Cooperatives and Expansion schemes respectively . While Table (9) shows the actual applied of (P) in Dongola locality by type of schemes.

**Table 8: Actual applied rate of fertilizer (N) and its effect on yield:**

| Yield | Locality % | Expansions % | Coop. % | Nile private schemes % | Matarat % | Applied rate of (N) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 6.5 | 63 | 70 | 64.1 | 52.2 | 65.6 | Less than recommended |
| 11.8 | 21 | 26.6 | 20.5 | 13 | 24.1 | Recommended |
| 8.4 | 4 | 3.4 | 10.3 | 0 | 3.4 | More than recommended |
| 9.7 | 12 | 0 | 5.1 | 34.8 | 6.9 | None |

**Source: Field survey, 2012.**

Fertilizers applied are determined by the fertility of the soil, crop type management of the soil and nutrient requirements of the crop. The results of the study showed that the highest productivity (11.8) sack/feddan was

obtained by using the recommended level of urea, but the zero level of urea gave also high productivity. This may be due to that there was no response to (N) on the (Gurier soil) because this soil is very fertile , and in the study area this type of soil is represented by Nile Private Schemes where about 35% of farmers in these schemes did not use urea.

**Table 9: Actual applied rate of fertilizer (P):**

| Locality % | Expansions % | Coop. % | Nile private schemes % | Matarat % | applied rate of (P) |
|---|---|---|---|---|---|
| 15 | 20 | 20.5 | 4 | 15.5 | Lees than recommended |
| 14.5 | 33.3 | 18 | 0 | 6.9 | Recommended |
| 1.3 | 2 | 0 | 0 | 3.5 | More than recommended |
| 69.2 | 46.7 | 61.5 | 94.5 | 74.1 | None |

**Source: Field survey, 2012.**

## Labour resource management

IFAD (1986 ) reported that , most of the labour used for the different operations is family labour with additional labour supplied through mutual assistance and hired labour. In the study area, farm labour is one of the most important inputs for wheat production. Most of the work on the farm is done by farmers themselves and their families . Families were usually involved during the times of high labour demands of land preparation , sowing , weeding , cutting and collection . Additional labour for such period was supplied by the farmers' relatives and neighbors or by hired labour .Table (10) shows the average monthly man day per feddan and the percentage of family and hired labour in Dongola locality , while table (11 ) shows the average man days per feddan of family and hired labour applied to wheat crop.

**Table 10: Average monthly man days per feddan and percentage of family and hired labour**

| Month | Labour | Family | % | Hired | % |
|---|---|---|---|---|---|
| October | 3 | 2 | 66.6 | 1 | 33.4 |
| November | 7.7 | 6 | 78 | 1.7 | 22 |
| December | 5 | 4.3 | 86 | 0.7 | 14 |
| January | 3.6 | 3.1 | 86 | 0.5 | 14 |
| February | 3.5 | 2.9 | 83 | 0.6 | 17 |
| March | 11 | 9.4 | 85.4 | 1.6 | 14.6 |
| April | 3.3 | 3 | 91 | 0.3 | 9 |
| Total | 37.1 | 30.7 | - | 6.4 | - |

**Source: Field survey, 2012.**

**Table 11: Average labour requirements for each operation (man days per feddan) of wheat**

| Operation | Family | % | Hired | % |
|---|---|---|---|---|
| Land preparation | 4.2 | 70 | 1.8 | 30 |
| Planting | 3.5 | 83.3 | 0.7 | 16.7 |
| Irrigation | 8.6 | 88.6 | 1.1 | 11.4 |
| Weeding | 3 | 66.6 | 1.5 | 33.4 |
| Harvesting | 11.4 | 90 | 1.3 | 10 |
| Total | 30.7 | - | 6.4 | - |

**Source: Field survey, 2012..**

There was high demand for labour in November and December (7.7) and (5) man days per feddan, respectively .This high labour demands because the operations of land preparation, planting, watering and weeding were applied during this period .Another peak demand for labour in March since the majority of the wheat area are harvested.

**Production function results**

The model specified is a log – log form with all of the variables in the log form. The simple form of this function can be written as follows:

$$Y = ax1^{b1} \times 2^{b2} \ldots xn^{bn}$$

Where:

Y = dependent variable (output)

Xi = independent (explanatory) variables (i=1, 2,…, n)

a = constant.

bi = regression coefficient to be estimated, which is the partial elasticity of production with respect to the individual resource.

The variables used in the Cobb – Douglas production function were variables obtained from the results of the field survey in Dongola locality, to relate the value of whole farm output to the different inputs, in order to test for the resource allocative efficiency.

The definition and composition of each of the variables included in the equation are briefly given below:

**A/** The value of gross farm production: The dependent variable is the value of gross farm production in SDG.

**B/** The intercept term: The intercept term may represent some factors that are not easy to incorporate in the equation such as the management factor, the weather conditions, the land and labour qualities….etc. In applied research, no major concern is normally placed on the intercept term because there are relatively few instances where the intercept has an obvious economic interpretation.

**C**/ Land (farm size): The land area is assumed to be one of the most important inputs that have an influence on the output. The importance of the land comes in two ways: First, the land itself differs in fertility and there are a lot of variations in the size of holdings between farmers; all of these are assumed to be reflected on the output. Second, the land variable is carrying the effects of the other variables that are added to the land such as labour, irrigation, fertilization….etc. In this study, the land variable is the total land resource actually cultivated by each of the sample scheme, The unit of land area is feddan.

**D/** Labour (Total farm labour): The labour is another classical input assumed to affect the output; the labour variable is measured in man days (8 hours per day) per feddan. Although the labour is assumed to be abundant and sometimes of negative marginal values in the developing countries, but still there are times where the labour may become a constraining factor of production (Saeid,1988).This happens during the time of weeding, harvesting and such operations that demand large amounts of labour hours in just very limited times. In this study, the labour input is measured in man days; it represents total labour utilized by each scheme.

**E/** Capital (working capital): Working capital is the cash expenditure reported by the farmers for purchasing inputs such as, seeds, fertilizers, chemicals, cost of land preparation, irrigation, threshing….. etc.

The efficiency will be examined in two ways:

1/ A comparison between the marginal value product (MVP) and the marginal factor cost (MFC) of the same resource in each type of schemes. This will test whether farmers are maximization profit.

2/ A comparison of efficiency indices of the same resource between the types of schemes. This will tell us which of these schemes utilizes resources more efficiently compared to the other.

The results of the production function for the sample in Dongola locality and within each type of schemes (Matarat, Nile private schemes, Cooperatives and Expansion schemes) are shown in tables (12 to 16).

Table 12: The regression equation for the sample

| Variable | Coefficients | T- Value | Sig. |
|---|---|---|---|
| Constant | | 2.46 | 0.013 |
| Farm size (feddan) | -0.29 | 1.8 | 0.045 |
| Total labour (maydays) | 0.39 | 2.8 | 0.007 |
| Operating capital (SDG) | 0.87 | 14.2 | 0.000 |
| $R^2$ | 0.88 | | |
| F- Ratio | 343 | 0.000 | |

Source: calculated by the author

Table 13: The regression equation for Matrat

| Variable | Coefficients | T- Value | Sig. |
|---|---|---|---|
| Constant | | 0.84 | 0.339 |
| Farm size (feddan) | -0.44 | 2.57 | 0.012 |
| Total labour (man days) | 0.56 | 2.59 | 0.021 |
| Operating capital (SDG) | 0.89 | 7.3 | 0.000 |
| $R^2$ | 0.86 | | |
| F- Ratio | 89.8 | 0.000 | |

**Source: calculated by the author**

**Table 14: The regression equation for Nile Private Schemes**

| Variable | Coefficients | T- Value | Sig. |
|---|---|---|---|
| Constant | | 0.74 | 0.468 |
| Farm size (feddan) | -0.3 | 2.89 | 0.081 |
| Total labour (maydays) | -0.36 | 2.05 | 0.047 |
| Operating capital (SDG) | 0.59 | 4.86 | 0.000 |
| $R^2$ | 0.92 | | |
| F- Ratio | 53.4 | 0.000 | |

**Source: calculated by the author**

**Table 15: The regression equation for Cooperatives**

| Variable | Coefficients | T- Value | Sig. |
|---|---|---|---|
| Constant | | 2.4 | 0.020 |
| Farm size (feddan) | -0.64 | 4.39 | 0.000 |
| Total labour (man days) | 0.49 | 4.67 | 0.000 |
| Operating capital (SDG) | 1.05 | 16.2 | 0.000 |
| $R^2$ | 0.99 | | |
| F- Ratio | 391.3 | 0.000 | |

**Source: calculated by the author**

**Table 16: The regression equation for Expansion Schemes**

| Variable | Coefficients | T- Value | Sig. |
|---|---|---|---|
| Constant | | 1.5 | 0.100 |
| Farm size (feddan) | -0.39 | 1.82 | 0.145 |
| Total labour (maydays) | 0.33 | 1.03 | 0.164 |
| Operating capital (SDG) | 0.89 | 8.55 | 0.000 |
| $R^2$ | 0.98 | | |
| F- Ratio | 89 | 0.000 | |

**Source: calculated by the author**

## Empirical results

### The land resource

The land variable regression coefficient had a prior negative sign for each of the regression equation applied for the whole sample of Dongola locality and within each type of schemes. This indicated that the additional units of land resource would reduce the value of output. Abdella (2005) also

found the same negative sign with Merawe and Dongola land regression coefficients. The negative land variable regression coefficient may be due to the variation in soil fertility, variation in inputs added to the soil and/or variation in the farmers' activities and management. For profit maximization, the MVP of a resource is compared to its MFC. Table (17) shows the information needed for the land variable.

**Table (17) Marginal value productivities and efficiency indices of land**

| Item | Matarat | Nile | Coop. | Exp. | Loc. |
|---|---|---|---|---|---|
| Mean value of output (SDG) | 1995 | 1900 | 2300 | 3000 | 2100 |
| Mean land input (feddan) | 2.7 | 1.9 | 3 | 3.5 | 2.8 |
| Average productivity of land (SDG) | 738 | 1000 | 766 | 857 | 750 |
| Marginal value productivity of land (SDG) | 302.4 | 274.5 | 452 | 346.5 | 231 |
| Marginal cost of land (SDG) | 149 | 259 | 304 | 315 | 190 |
| Land efficiency index MVP**land** / MFC**land** | 2.03 | 1.06 | 1.49 | 1.1 | 1.22 |

**Source: calculated by the author**

It is not surprise that the land variable has the highest MVP as it was responsible for most of the variation in the output. This may be because of the very little levels of inputs applied to the land, a situation which made the land the most important factor determining the output. The marginal cost of land (annual land rent) is determined according to the different arrangements of production relations. The values of MC of land are not accurate and it is not easy of course to estimate the MC**s** of land according to the seasonal rent values because these rents will vary a lot according to the variation in the output each season. Moreover, the rent values (the share of the crop) being calculated from the average value of output will be definitely less than the MVP (a common situation in the developing countries arising from the usage of low inputs levels, (El feil, 1993). The conclusion is that, although there is no way of comparing the MVP**s** and MC**s** of land, but it is very clear that the land MVP**s** are high indicating the under-investment in land in terms of the low levels of input used.

**Labour resource:** The information used for comparing the MVP and MC of labour is presented in table (18).

Table (18): Marginal value productivities and efficiency indices of labour

| Item | Matarat | Nile | Coop. | Exp. | Loc. |
|---|---|---|---|---|---|
| Mean value of output (SDG) | 1995 | 1900 | 2300 | 3000 | 2100 |
| Mean labour input (man-days) | 88 | 61 | 102 | 100 | 97 |
| Average productivity of labour (SDG) | 22.67 | 31.14 | 22.5 | 30 | 21.6 |
| Marginal value productivity of labour (SDG) | 11.88 | 11.79 | 11.70 | 9.09 | 9.36 |
| Marginal cost of labour (SDG) | 9 | 9 | 9 | 9 | 9 |
| Labour efficiency index MVP**labour** / MFC**labour** | 1.32 | 1.31 | 1.30 | 1.01 | 1.04 |

Source: calculated by the author

Comparison between MVPs of labour and MFCs could be quite misleading because it appears as if the labour is under-investment in which it is completely the opposite to real situation in the developing countries (Farrell, 1957). The estimated MVPs of labour seemed to be high because of the fact that the estimated coefficients are inflated by picking the effects of labour shortages during the periods of high labour demand operations like planting and harvesting. These periods of labour shortages are indeed very short and the labour is in fact unemployed for the most parts of the year indicating the very low labour MVPs. So, the conclusion is that comparison of the labour MVPs and MFCs will not tell much about the farmers' efficiencies since the farmers are not at all in a position to do anything about it.

**Capital resource:** The information used for comparing the MVP and MC of capital is presented in table (19).

Table (19) Marginal value productivities and efficiency indices of capital

| Item | Matarat | Nile | Coop. | Exp. | Loc. |
|---|---|---|---|---|---|
| Mean value of output (SDG.) | 1995 | 1900 | 2300 | 3000 | 2100 |
| Mean capital input (SDG) | 1338 | 1049 | 1755 | 2459 | 1478 |
| Average productivity of capital (SDG) | 1.49 | 1.81 | 1.31 | 1.33 | 1.42 |
| Marginal value productivity of capital (SDG) | 1.40 | 1.16 | 1.37 | 1.22 | 1.19 |
| Marginal cost of capital (SDG) | 1.12 | 1.12 | 1.12 | 1.12 | 1.12 |
| Capital efficiency index MVP**capital** / MFC**capital** | 1.25 | 1.04 | 1.23 | 1.09 | 1.06 |

**Source: calculated by the author**

The MFCs of capital are determined according to the value of the interest rate prevailing in season 2011-2012 (12%). The MVPs of capital are high when compared to MFCs indicating under-investment.

**The farmer's efficiency in resource allocation:**

The results and discussions revealed that the MVPs of the three resources in the four types of schemes (Matarat, Nile private schemes, cooperatives and expansion schemes) are used inefficiently in terms of profit maximization. This is not always the case; unequal MVP and MFC of the same resource need not necessarily mean inefficiency because:

1/ Some economists argue that the smallholders are in fact risk minimizes rather than profit maximizes [Tobin (1965), Anderson (1990), and El feil (1993)].

2/ Some inputs are inelastic in their supply and lack of credit to buy them leads to applying less than amounts recommended.

When comparing the efficiency indices of each resource across the type of schemes, land is used more optimally in Nile private schemes

followed by expansion schemes, which may be explained by the high yield obtained. The labour is used close to optimality in expansion schemes when compared to other types of schemes; which can be explained by the large average area cultivated in expansion schemes. The use of capital is close to optimally in Nile private schemes when compared to others , since the farmer tends to spend less on purchasing inputs ( fertilizer rate and number of waterings were less than recommended level , and obtained high yields).

The conclusion is that Nile Private Schemes utilized land and capital more efficiently followed by Expansion Schemes. On the other hand, Expansion Schemes utilized labour more efficiently compared to other types of schemes.

**CONCLUSIONS**

This study was carried out in Dongola Locality to represent the Northern State. One hundred farmers were interviewed, data on the socio-economic variables, yields, costs of production, prices etc… were collected at the end of the 2011/2012 season, using a multi-stage stratified random sampling technique.

Although wheat farmers appeared to have fair technical efficiencies in Northern state; there is still a gap that have to be covered by adopting technologies and techniques used by the best practice of wheat production in the short run. The statistical analysis of the socio-economic characteristics of the farmers revealed that:

The average age of farmers was 46.4 year, while the average family size was 7 persons. The size of agricultural holding was small, with an average of (7.4) feddan, while the average size of wheat area was 2.8 feddan, the study showed a negative relationship between the farm size and productivity.

The mechanical land preparation was found to significantly increase the output and the fertilizer rate applied to wheat was less than the recommended levels at varying degrees among the four types of schemes.

The study analysed efficiency indices for land, labour and capital in four types of schemes. The land efficiency indices were 2.03, 1.06, 1.49 and 1.1 in Matarat, Nile Private schemes, Cooperatives and Expansion schemes, respectively. Land was used more optimally in Nile Private Schemes followed by Expansion schemes, due to the high yield obtained. For labour variable efficiency ratio was 1.32, 1.31, 1.3 and 1.01 in Matarat, Nile private schemes, Cooperatives and Expansion schemes, respectively. The labour was used close to optimality in Expansion schemes when compared to other types of schemes, which was attributed to the large average area cultivated

in Expansion schemes. The efficiency indices of capital were 1.25, 1.04, 1.23 and 1.09 in Matarat, Nile Private schemes, Cooperatives and Expansion schemes, respectively. The use of capital was close to optimally in Nile private schemes when compared to others, since the farmers tend to spend less on purchasing inputs and obtained high yields.

Land, labour and capital were used inefficiently at varying degrees among the four types of schemes. Nile Private schemes utilized land and capital more efficiently, followed by Expansion schemes, while Expansion schemes utilized labour more efficiently.

**RECOMMENDATIONS**

i) Extension services are essential to disseminate the information to farmers.

ii) Efforts are needed to solve the problems facing wheat production in the Northern State, problems include high cost of production, unavailability of inputs especially improved seed and fertilizer.

**REFERENCES**

1- Abd Alla, T.B. (2005). The determinant of agricultural production and the optimum cropping pattern in the Northern State. Sudan. Ph.D. Thesis., University of Khartoum, Sudan.

2- Ageeb(1976). Wheat Seed Rate and Nitrogen Experiment. Hudeiba Research Station, Annual Report, Sudan.

3- Anderson, R.G. (1990). Wheat in the third world, Published in 1990 in The United State of America by West View Press.

4- Eisa, E.H.M and Elfeil (2001). Groundnut Shared Tenancies and Farmer's Allocative Efficiency in the Rahad Agricultural Scheme. U.of K. J. Agric. Sci.

5- Elfeil, M.A. (1993). Economic Constraints of Agricultural Production in the Northern Province of Sudan. An Econometric Approach. Ph.D. thesis . University of Khartoum, Shambat, Sudan.

6- Farrell, M. J. (1957). The Measurement of Productive, Efficiency. J. of the Royal Statistical Society.

7- IFAD (1986) Towards Agricultural Development in the Sudan Objectives: Issues and Policies. Main Report Prepared for the Government of the Sudan. Khartoum. Sudan.

8- Mohamed, B.S. (1996).Wheat Production and Improvement in the Sudan, Agricultural Research Corporation. Sudan.

9- Nimr, E. Elhassan. (1986). Irrigation Amount and Frequency in Wheat production. M.Sc. Thesis. University of Khartoum, Sudan.

10- NSMAAI (2011). The Annual Report of Northern State, Ministry of Agriculture, Animal Wealth and Irrigation. Dongola, Sudan.
11- NSMAAI (2012). The Annual Report of Northern State Ministry of Agriculture, Animal Wealth and Irrigation. Dongola, Sudan.
12- Osman, A. H. (2004). The Sudanese Agricultural Development Strategy (SADS) 2003-2007: A critical Review. M.Sc. thesis, University of Reading, U.K.
13- Saeid, M.M.N. (1998). The Economics of Crop Production in the Northern Province. A case Study of Selaim Basin. M.Sc. Thesis. University of Khartoum, Sudan.
14- Siddig, R.A. (1999). The Economics of Crop Production in Merowe Province. According to Land Tenure. M.Sc. Thesis. University of Khartoum, Sudan.
15- Tobin (1965), Resource Productivity in Indian Agriculture. American J. of Agric. Economics Vol.53. p.p 517-521.
16- Upton, M Book. Oxford University. (1976). Farm Management in Africa. The English Language Press. Oxford, U.K.

# Serological detection of *Brucella* antibodies among camels in River Nile State, Sudan

**Taha, K. M. [1] ; Osman, O. H.[1] : Fudl ElSid, T. A. [1] ;Al Obeid, S. I. O. [1]; Mattar, I. M. [1] and Elimam, A. H. [2]**

**1- Atbara Vet. Res. Lab., Sudan P.O.Box 121**

2- **Uiversity of Elimam Elmahadi, Kosti, Sudan.**

## Abstract:

A total of 213 serum samples were collected from camels in Wad Hamid, Zeidab, Lower Atbara (LA) and south Butana (SB) in River Nile State. *Brucella* antibodies were detected in the serum samples by Rose Bengal Plate Test (RBPT). Positive samples were confirmed using Serum Agglutination Test (SAT). A total of 30/213 (14.1%) revealed positive results. No difference was noticed between the four localities. Higher prevalence 22/133 (16.5%) was noticeded in males than female (8/80, 10%).

المستخلص–

تم جمع عدد 213 عينة مصل من جمال من ود حامد، الزيداب، أدنى نهر عطبرة وجنوب البطانة بولاية نهر النيل. العينات المجموعة تم اختبارها بواسطة اختبار طبق الروز بنقال لاستكشاف الأجسام المضادة للبروسيلا. العينات الموجبة تم تأكيدها باستخدام اختبار تراص المصل. أظهرت 30/213 (14.1%) عينة تفاعلاً ايجابياً. لم يظهر اختلاف ملحوظ في الانتشار في المناطق الأربع التي تم مسحها بينما كانت نسبة العينات الموجبة عالية في الذكور (16.5%) اما في الاناث (10%).

## Introduction

Brucellosis is a zoonotic bacterial disease caused mainly by: *B. abortus*, *B. melitensis*, *B. suis* and *B. canis* (Merck vet. Manual, 2003). The disease affects cattle, sheep, goats, dogs, camels and humans (Abbas and Agab, 2002). Human infections are acquired through handling of infected animals, infected carcases, consumption of contaminated milk and/or milk product(s).

The disease is world wide. Traditional feeding habits and unaffordable cost to maintain standards hygiene are the main causes of its high prevalence and incidence in the developing countries.

The disease was reported in camels in Libya (Gameel *et al*., 1993), Egypt (Abdel Moghney, 2004), Jordan (Dawood, 2008) and in Sudan (Musa *et al*., 2008).

Prevalence of brucellosis in camels in Eastern Sudan ranged between 0.1 and 5.5% (Mustafa and Nur, 1968). In general, however, the disease in nomadic camels does not exceed 5% (Abbas and Agab, 2002).

River Nile State lies in the arid climatic band and is considered as one of the most suitable states for camel breeding in the Sudan. It is endowed with 78686 camels population, 78.4% of this wealth are reared in open grazing nomadic system (Annon, 2009). Human brucellosis had been reported in Berber in 1904 (Haseeb, 1950). A recent survey among animals (cattle, sheep and goats) conducted in the same area revealed no positive results (Hussein *et al*., 2006). The present study was conducted to present more recent data on camel's brucellosis in River Nile State.

## Materials and methods

A total of 213 serum samples was collected from adult camels from four areas in River Nile State, Sudan, namely: Wad Hamid, Zeidab, Lower Atbara and South Butana. Samples were labeled for area and sex. The serum samples were tested in Atbara Veterinary Research Laboratory using Rose Bengal Plate Test (RBPT) by mixing equal volumes of tested sera and Rose Bengal *Brucella* antigen. Samples which showed agglutination within four minutes of mixing were considered positive.

Positive sera were confirmed by the Serum Agglutination Test (SAT) in the Department of *Brucella*, Central Veterinary Research Laboratories Center (CVRLC), Soba, Khartoun.

## Results and discussion

The overall prevalence of the disease in camels in River Nile State was found to be 30/213 (14.1%) (table 1) and in the different locations (South Butana, Wad Hamid, Zeidab and Lower Atbara) was 13/119 (10.9%), 5/29 (17.2%), 8/44 (18.2%) and 4/21 (19.0%) respectively.

A higher prevalence 22/133 (16.5%) was detected in males while it was 8/80 (10%) in females (table 2).

All samples retested by the SAT were strongly positive.

**Table (1): Prevalence of brucellosis in camels in different locations.**

| *Area* | *Wad Hamid* | *Zeidab* | *L. A* | *S. B.* | ***Total*** |
|---|---|---|---|---|---|
| No. of samples | 29 | 44 | 21 | 119 | 213 |
| Positive | 5 | 8 | 4 | 13 | 30 |
| **Prevalence%** | 17.2 | 18.2 | 19.0 | 10.9 | 14.1 |

**L.A. = Lower Atbara.**

**S.B. = South Butana.**

**Table (2): Prevalence of brucellosis in camels of different sexes.**

| *sex* | *Total* | *Positive* | ***Prevalence (%)*** |
|---|---|---|---|
| males | 133 | 22 | 16.5 |
| **females** | 80 | 8 | 10 |

The overall prevalence of camel brucellosis was found to be higher (14.1%) in River Nile State than that in Eastern Sudan (0.1 to 5.5%) (Mustafa and Nur 1968) and also was higher than that recorded in cattle (4.75%) in Atbara and Eldamer localities (Ali, 2010).

No difference in prevalence was noticed in the different localities. This may be due to the similarity of the climate, husbandry practices and camel's population density.

Interferon which secreted by the fetus masks the antibodies from the first trimester of pregnancy up to three weeks post parturition or abortion (Bekele *et al.*, 2000).. So, infected pregnant females may reveal false negative results. That may explain the lower prevalence detected in females, as the pregnancy status was not detected in examined animals.

Sudanese traditionally consume raw camel milk unpasteurized or boiled and eat uncooked camel livers. In fact, these practices in addition to direct contact, may expose camel herders and their families to human brucellosis as the oral route is the main reported method for transmission of the disease besides inhalation, conjunctival exposure and direct skin contact (Tawfig *et al.*, 1978).

The results of this study give and highlight an alarm to an increasing risk of brucellosis in the state, that should be considered in the policies of control of brucellosis in all animals at the national level .

**References:**

Abbas, B., and Agab, H. (2002) A review of camel brucellosis. Prevent. Vet. Med. 55: 47-56.

AbdelMoghney, A. R. F. (2004). A preliminary study on brucellosis on camels at Behira Province. Ass. Univ. Bull. Environ.7: 39- 43.

Ali, I. A. (2010). Seroprevalence of Bovine, Ovine and Caprine Brucellosis in Atbara and ElDamer Localities. M. Sc. dissertation. Nile Valley University. Pp: 44.

Annon (2009). Annual Report, Animal Resources Administration, River Nile State. Pp.5.

Bekele, A; Molla, B; Asfaw, Y. and Yigezu, L. (2000): Bovine brucellosis in ranches and farms in South- Eastern Ethiopia. Bull. Anim. Health, and Prod. in Africa 48: 13-17.

Dawood, H. A. (2008). Brucellosis in camels (Camelus dromedorius) in South Province of Jordan. Amer. J. Agric. Bio. Sci. 3 (3): 623 -626.

Gameel,S. E. A. M., Mohamed, S. O., Mustafa, A. A. and Azwai, S. M. (1993). Prevalence of Camel brucellosis in Libya. Trop. Anim. Hlth. Prod. 25: 91-93.

Haseeb, M. A. (1950). Undulant Fever in the Sudan. J. Trop. Med. 53: 241.

Hussein , M.O ., ElGhali, A. and Sahar, E.E, (2006) Brucellosis in donkeys in River Nile State. Sud .J. Vet. Sci. & Anim. Husb. 45(1&2): 118-121.

Merck Veterinary Manual (2003). Brucellosis in cattle. N.J: merk and Co. White house Station, 1: 17-28.

Musa, M.T., Eisa, M.Z.M., El Sanousi, E.M., Abdel Wahab, M.B. and. Perrett, L. (2008). Brucellosis in Camels (Camelus dromedarius) in Darfur, Western Sudan. J. Comp. Path. 138: 151 -155.

Mustafa, A. A. and Nur, B.M. (1968). Bovine Brucellosis in the Sudan in proc. Third Vet. Conf. Sudan J.Vet Sci. & Anim. Husb.9: 319-327.

Tawfig, T. M., Adil M. A. S., El Zobier, A. E. A. and Yagoub I. A. (1978). Epidemiology of brucellosis with special reference to bovine brucellosis. Symposium on Animal brucellosis in the Sudan.17-24.

# The Company of One's Own Voice: Loneliness in Samuel Beckett's 'Krapp's Last Tape'

**Dr. Eiman Abbas Hassan El-Nour1 & Dr. Gamar A. Albooni2**

1. **Department of English, Faculty of Arts, Al Neelain University**
2. **Department of English, Faculty of Arts,University of Khartoum**

## Abstract

Samuel Beckett is considered one of the great masters of twenties century literature. His position as a giant of his trade continues after his death in 1989 and is still regarded as an incontestable figure in postmodernism.

This paper examines the notion of loneliness as an inevitable part of the human condition in Beckett's highly successful one-act play *Krapp's Last Tape*. Beckett demonstrates the ultimate solitude of the individual self through the genius, yet poignant idea of the protagonist listening and reacting, or not, to his own voice recordings of 30 years before. The paper concludes that Beckett generalises his own personal experience through his plays, including the play under study. This conclusion is reached through an examination of his life story, his own non-fictional remarks and critical explorations on his work.

**مستخلص**

يعد الكاتب الايرلندي صامويل بيكيت أحد عمالقة الأدب في القرن العشرين. ولا تزال شهرته كإحدى الشخصيات المبتدرة لأدب ما بعد الحداثة تطبق الآفاق حتى بعد وفاته في عام 1989. تناقش هذه الورقة فكرة العزلة كجزء لا يتجزأ من الحالة الإنسانية كما عرضها بيكيت في مسرحيته القصير واسعة النجاح "شريط كراب الأخير"، حيث عالج بيكيت القضية من خلال استماع البطل لصوته المسجل منذ ثلاثين عاماً. وتستنتج الورقة أن الكاتب يعمم تجربته الخاصة وإحساسه بالعزلة الدائمة في معظم مسرحياته، وخاصة في هذه المسرحية القصيرة قيد الدراسة. وقد توصلت إلى هذه النتيجة عبر مضاهاة حياة الكاتب الخاصة مع محتوى أعماله وبعض تصريحاته خارج أعماله الأدبية، إضافة إلى الإستهداء ببعض الملاحظات النقدية حول كتاباته.

**Key Terms:**

Voice, Solitude, Loneliness, Existence, Absurd, Tape, Resentment,

"No, I regret nothing, all I regret is having been born, dying is such a long tiresome business I always found."

**Introduction**

Solitude is a recurring theme throughout Samuel Beckett's work. This paper looks at this notion in depth in Beckett's one-act play '*Krapp's Last Tape'.* Becekett's life is a true example of the loneliness of an artist faced by an alien and superficial world that is incompatible with his temperament and creative mind.

Like the protagonist of his play, Beckett mocks his own existence in mocking the human condition in general. Listening to the voice of his past life, and having a machine for company, says that human beings are ultimately and profoundly in a perpetual state of loneliness.

The paper concludes that Krapp is in fact the author's alter-ego.

**Solitude begins at Home:**

Samuel Beckett was born in Dublin in 1906, in a Protestant Irish middle class family. However, like his famous contemporaries, Yeats and Joyce who sought artistic freedom, Beckett was questioning the idea of religion as it constituted a dubious and unnecessary burden to him as an artist; he eventually lost his faith. He was engaged in postmodern quest of searching for the self in both individual and collective manner, as Martin Esslin maintains:

> It has been suggested that Beckett's preoccupation with the problem of being and the identity of the self might have sprung from the Anglo-Irishman's inevitable and perpetual concern with finding his own answer to the question 'Who am I?', but while there may well be a grain of truth in this, it is surely far from providing a complete explanation for the deep existential anguish that is the keynote of Becket's world and that clearly originates in levels of his personality far deeper than in social surface. (Esslin, 1980:29-30)

Beckets family, and particularly his mother, was instrumental in the complexity of his character and attitudes; she was a loving but a strong and stern woman with a very overbearing character. Beckett loved, but resented his mother. Their relationship was a constant cause of deep anguish for him, especially when he rejected his faith, as she was a devout Christian woman who strived to instil a strong attachment to religion in her children. In later life he wrote of her 'savage loving', and it seems his later decision to settle permanently in France was as much a flight from his own mother as from the motherland. (McDonald, 2006:7)

This tumultuous relationship with his mother continued to haunt him with a feeling of insecurity and loss, and may be a sense of guilt. When he

left Ireland as a result of a terrible row with her, he wrote about this to one of his friends, MacGreevy: 'I am what her savage loving has made me, 'and it is good that one of us should accept that finally'(ibid:13).

Beckette suffered with skin conditions like cysts and boils which could be a direct result of severe stress. He also experienced frequent panic attacks and palpitations. He travelled to London in later 1993 where he underwent psychotherapy to help him with these psychological disturbances. During this period of unsettlement, Beckett immersed himself in books on psychology and psychoanalysis. As McDonald wrote:

> The imprint of his personal experience of psychotherapy and his readings in psychoanalysis at this time is to be felt throughout his work. Much of it is cast in the form of a monologue in which a speaker, often lying on his back in dimness or dark, gabbles in a kind of delirium to a faceless listener. (McDonald, 2006:12)

However, the characters and settings of his dramatic creation do not represent a specific culture, place, or time, instead they are a reflection of human existence as it is. As suggested by Beckett's critics, that his work had a "universal import, that is articulated something fundamental and trans-historical about what life and human existence were all about. "His striped stages or nameless narrators seem shorthand for everywhere and everyone. 'Existentialist' concerns, so prominent in the fifties, where read into Beckett's work, at least so far as it was seen as a generally bleak and bleakly general view of human existence". (McDonald, 2006:2)

**Double Absurdity**

As in most of Beckett's plays '*Krapp's Last Tape'* presents the futility of human endeavours and absurdity of human life in general. Krapp is a very old man, a tramp-like character, short-sighted and hard of hearing that had the habit of reordering his past experiences and thoughts on tape. He is a failure as a writer, as a son and as a lover. He keeps listening to his own voice, the tape he has recorded thirty years before, on his thirty nine's birthday, and enthusiastically comments on what his old self was recounting. He does not seem to recognize the voice coming through the machine, acts as if he was a distant being listening to a stranger relating strange events. His past self is keeping him company while he is talking to his present self, forwarding and rewinding the tape trying to have some control of a life which has slipped away with nothing to show for it.

He once needed to get a dictionary to check a word he was using and clearly familiar with thirty years ago; this could be a suggestion of memory

declining with age or a sign of alienation from prior knowledge and view of the world. The general feel of the play is sombre and emanates a sense of hopelessness and regret; Krapp is searching through his past memories in vain, it is an action that stresses the absurdity of life. Memories, bitterness and regret are useless tools for someone awaiting nothing but death. With no hope for any future, he started cursing and mocking the views and plans of his past which have, obviously, came to nothing: "Just been listening to that stupid bastard I took myself for thirty years ago, hard to believe I was ever as bad as that. Thank God that's all done with anyway" (Beckett, 1960:24)

This ethereal confrontation with the past is a kind of shared monologue where each part of the self is looking into and listening to the other with manifest prejudice:

> Through the brilliant device of the autobiographical library of annual recorded statements, Beckett has found a graphic expression for the problem of the ever-changing identity of the self, which he had already described in his essay on Proust. In *Krapp's Last Tape*, the self at one moment in time is confronted with its earlier incarnation only to find it utterly strange. What, then, is the identity between Krapp now and Krapp then? In what sense are they the same? And if this is a problem with an interval of thirty years, it is surely only a difference in degree if the interval is reduced to one year, one month, one hour. Beckett at one time planned to write a long play of three Krapps: Krapp with his wife, Krapp with his wife and child, Krapp alone – further variations on the theme of the identity of the self. But he has now abandoned this project". (Esslin, 1980: 78-79)

The old tape ends with a final comment:

> Perhaps my best years are gone. When there was a chance of happiness. But I wouldn't want them back. Not with the fire in me now. No, I wouldn't want them back." (Beckett, 1960: 28)

The stage curtain comes down on old Krapp in a static stare into the void, the tape still running on in silence.

Instead of regarding the past with nostalgic vision and glorifying old memories, Beckett, in this play, is being very pragmatic and clinical. He came up with tangible evidence. He is not relying on the old man's memory which clearly, like his hearing and sight, can no longer be trusted:

> The tapes in *Krapp's Last Tape* open a new dimension in the treatment of the past in Beckett's drama, for here we do not simply

> have the sepia-tinted past reconfigured to fit the needs of the present. Rather the voice is captured at the moment of the recording, without all the distortions of retrospection. But the tape only preserves in the narrowest sense. It protects the memory of the years gone by, but in so doing it exacerbates the feeling of irreparable loss in the present. The preservation of time intensifies the consciousness of its passage". (McDonald, 2006: 59)

Krapp's hostile attitude towards his past self points to the state of alienation the passing of time creates between the past and the present self, generating a negative connection, a relationship of resentment and disillusionment. At the same time, old and young Krapp are still one and the same, eating bananas, drinking alcohol and laughing at their other self in frustration and uneasiness. Younger Krapp is as dissatisfied with his past as the older version of himself, "Hard to believe I was ever that young whelp. The voice! Jesus! And the aspirations! *(Brief laugh in which KRAPP joins.)* And the resolutions! *(Brief laugh in which KRAPP joins.)* To drink less, in particular. *(Brief laugh of KRAPP alone.)* (Esslin,1980:16)

Dreams and resolutions were not realized for both men resulting in a bitter taste of life and resentment to the other self that at least had the prospect of hope. They are only left with the knowledge that all this was in vain, especially old Krapp who knows that what he planned to do, like reducing his alcohol intake and leading a healthier life was never to be fulfilled as he was still opening a new bottle of wine! Old Krapp knows that time is no longer on his side and the only certainty in his life is the approaching death.

Krapp aspirations as a writer were not fulfilled either: "The *magnum opus* which Krapp finally got around to writing, perhaps making notes for it on his thirty-ninth birthday, turned out to be something of a failure in commercial terms: 'Seventeen copies sold, of which eleven at trade price to free circulating libraries beyond the seas". (McDonald, 2006: 62)

What is Krapp waiting for? As in most of Beckett's plays the dilemma of existence for his characters is endless:

> Beckett seems determined not to allow a solution for the predicament of his characters. Their suffering, it seems, has no temporal or earthly way out, though some of the might delude themselves into thinking that if something were to happen in the future, if a Godot were to arrive or, in this case, if something different had happened in the past, that their plight would be relieved. The truth seems to be that, as

Hamm declares, 'you're on earth, there's no cure for that' (McDonald, 2006: 61-62)

Loneliness is not a new occurrence in Krapp's life; he had always been a lonesome soul even in his younger years when life was supposed to be full of friends and playfulness. Krapp hears his young self on the tape trying to cheat his solitude by playing a game with the light: "The new light above my table is a great improvement. With all this darkness around me I feel less alone. (*Pause.*) In a way. (*Pause.*) I love to get up and move about in it, then back here to…(*hesitates*)… me. (*Pause.*) Krapp". (Beckett, 1960:14-15)

Both young and old Krapp were trying to devise a way out of the dark and silent world of lonesomeness by connecting to things and not people; the young resorted to engage in a relationship with the new light and the old self with the tape; the connections ended in a silence that reinforces the solitude. Silence and in Beckett world is not just confined to his work; In Richard Ellmann's words, "Beckett was addicted to silence, and so was Joyce; they engaged in conversation which consisted often in silences directed towards each other, both suffused in sadness, Beckett mostly for the world, Joyce mostly for himself, Joyce sat in his habitual posture, legs crossed, toe of the upper leg under the instep of the lower; Beckett, also tall and slender, fell into the same gesture. (Esslin, 1980:33-34)

**Conclusion**

From the preceding, it becomes clear that Beckett, like most of his characters, was in constant search for the self, armed with a profound mistrust, uncertainty and a pessimistic view of the world. Existence was his major predicament; he was described as a "fascinating young man, but afflicted with an apathy that sometimes kept him in bed till mid-afternoon; with whom it was difficult to converse, as ' he was never very animated and it took hours and lots of drink to warm him up before he finally unravelled himself.' Beckett, according to Peggy Guggenheim, 'had retained a terrible memory of life in his mother's womb. He was constantly suffering from this and had awful crises, when he felt he was suffocating". ( Esslin,1 980 : 35)

Beckett describes himself as having 'little talent for happiness'. And that he was 'often lonely'. Solitude is also a perennial scene in his plays, as in the radio script, *Embers*, in which the self-centred protagonist keeps speaking to himself all day to drown the sound of the sea constantly buzzing in his head. He also "summons up ghostly companions, his drowned father, his estranged wife, not because he ever enjoyed their company, but because their imagined presence is better than the self-confrontation solitude brings."

(Kenner, 1996: 9) Like that character, Beckett is a man haunted by the incessant din of solitude. For him, life is a solitary prison, from which there is no escape. Or as he put it, 'You're on earth, there's no cure for that'.

**Bibliography**

Beckett, Samuel, *Krapp's Last Tape*, New York: Grove Press, 1960.

Esslin, Martin, *The Theatre of the Absurd*, London: Penguin Books Ltd, 1980.

Kenner, Hugh, *A Reader's Guide to Samuel Beckett*, Syracuse: Syracuse University Press, 1996.

Ligensa, Annemone and Klaus Kreimeier, *Film 1900: Technology, Perception, Culture*, New Barnet, Herts: John Libbey Publishing Ltd, 2009.

Levenson, Micheal, *Modernism*, Cambridge: Cambridge University press, 1999.

McDonald, Ronan, *The Cambridge introduction to Samuel Becket*, Cambridge: Cambridge University Press, 2006

Nicol, Bran, *The Cambridge introduction to Postmodern Fiction*, Cambridge: Cambridge University Press, 2009.

Palmeri, Frank, 'Other than Postmodern?--Foucault, Pynchon, Hybridity, Ethics', *Postmodern Culture*, 12: (2001).

Woods, Tim, *Beginning Postmodernism*, Manchester: Manchester University Press, 1999

# Investigating the Impact of Online Peers' feedback on EFL Students' Writing Skills

(Case Study: Second Year English Language Students: Nile Valley University)

**Karrar Mustafa Karrar Ahmad**

**Nile Valley University- Faculty of Education- English Department**

Abstract

This study attempts to examine and explore the effect of online peer feedback on improving students' writing performance. The population of the study consisted of all the students in the English Language Department at Nile Valley University, College of Education who were enrolled in their first semester of the academic year(2015-2016).The purposive sample of the study consisted of (48)students. They were divided randomly into two sections: Section One which comprised the experimental group and which in turn is divided into subgroups and were supported by e-mail sites. Section Two, which was regarded as the control group, received their feedback via paper and pencil. Besides, an e-mail address for the classroom was determined. Statistical analyses were used to analyze data from pre-test, post-test scores to answer the question of the study: Does using online peers' feedback help in promoting students' writing performance? And to check the hypothesis: Online peers' feedback promotes EFL students' writing performance. The results showed that students who worked with the internet had significant gains in their writing performance compared with the control group. In the light of the findings, it is recommended that the online peers' feedback should be incorporated in the teaching of writing skills.

المستخلص

تستقصي هذه الدراسة أثر استخدام الأنترنت في التغذية الراجعة الجماعية على مهارات الكتابة لطلبة اللغة الإنجليزية بجامعة وادي النيل. وقد تكون مجتمع الدراسة من طلبة المستوى الثاني بقسم اللغة الإنجليزية بكلية التربية وكان عددهم(48) طالبا وقد تم توزيعهم عشوائيا إلى مجموعتين (24) كمجموعة ضابطة و(24) تم اختيارهم كمجموعة تجريبية وكذلك تم توزيع هذه المجموعة إلى مجموعات صغيرة. وقد تم تصميم مواقع بريد الإلكتروني لاستخدام ومتابعة وتقويم أداء هذه المجموعات التجريبية إلا أن المجموعة الضابطة كانت تستقبل التغذية الراجعة بصورة تقليدية (القلم والورقة).كما قام الباحث بإنشاء بريد الإلكتروني عام. وقد استخدم الباحث الحزم الإحصائية لتحليل البيانات في الامتحانين القبلي والبعدي من اجل الإجابة على السؤال: هل هنالك اثر لاستخدام الأنترنت في التغذية الراجعة على تطوير مهارة الكتابة لطلبة الجامعة؟ والتأكد من الفرضية: ان

التغذية الراجعة باستخدام الأنترنت تعزز مهارة الكتابة لدى طلاب اللغة الإنجليزية. حيث بينت نتائج الدراسة بان هنالك فرق بين أداء المجموعة الضابطة والمجموعة التجريبية في الامتحان البعدي لصالح المجموعة التجريبية. وعلى ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث باستخدام الأنترنت في تقديم التغذية الراجعة من اجل تطوير مهارة أداء الطلاب الكتابية.

**Introduction**

Among the four skills, writing is one of the most important in learning. It is believed that writing is a means for communicating, organizing and developing of the ideas (Alagoa & Robert, 2006) and it is a major cognitive challenge (Kellog,2001). Moreover, it forces a powerful type of learning to take place (Ratclif, 2007). Although the importance of writing has been acknowledged, many EFL and ESL students are not competent in their writing skills and this has impact on their academic progress.

The reasons for the low quality of students' written texts are worth considering. The results of students' English written texts are not satisfactory for many reasons. Insufficient writing practice is one of the most important factors that influence students' writing. In addition to that, little cooperative learning among students could be another reason that affects their writing quality. Actually, students get feedback on their written products mainly from their teachers, rarely from their peers. Even when teachers provide feedback, they tend to generate ambiguous or evaluative feedback such as what Coupe (1986) addressed "Good job" or "You should try more" because instructors do not often have enough time to give specific feedback. Besides, students do not usually share their drafts for editing and revising. For these reasons, learners keep making the same common mistakes in their writing several times. In this case, they do not have many opportunities to learn from their friends.

It is also found that students are rarely asked to revise their writing for improvements based on the teacher's feedback. The first drafts are often the final ones. It is simply because rewriting will double the teachers' work load. Therefore, students are unlikely to have the opportunities to rewrite their papers. For this reason, students are losing critical chances to develop their writing skills by incorporating feedback into their papers. In respect of this issue, researchers on writing emphasize the practice of revision and rewriting by using feedback to advance writing skills (Schsriver, 1990). Besides, the researcher believes that these students are not highly motivated in learning to write in English. According to many English-major students, one of the main reasons for their lack of interest in learning to write is that

they do not have a real communicative purpose to writing; writing is just for grades.

On carefully considering students' problems of English writing and the potential causes, the researcher assumes that the traditional academic writing classrooms, to some extent, affects negatively on students' writing ability and their motivation in English writing. In an effort to help students improve their writing by reducing errors and increasing concept clarity and enhance their motivation in learning to write in English, the researcher has found that using online peer feedback in writing classes could be a good pedagogical strategy.

**1.2 Statement of the Problem**

English foreign language instructors constantly undertake various ways to bone their students' writing skills. However, in spite of them spending numerous hours tediously identifying and correcting their students' errors, students do not take the trouble to read the comments in order to rectify their mistakes. Hence, EFL instructors need to seek better methods to address this issue. On the students' part, they do not seem to comprehend the meaning behind the red markings, let alone the illegibility of the instructors' handwriting. Therefore, there should be a better solution to address this problem.

**The Purpose of the Study**

The researcher tries to explore the effect of the online peers' feedback on improving foreign language university students' writing performance.

**2. The Research Question and Hypothesis**

In trying to address this issue, the following research question and hypothesis were formulated:

Research Question

1- To what extent does online peers' feedback help in promoting EFL students' writing performance?

Research Hypothesis

1- Online peers' feedback promotes EFL students' writing performance.

**2. Related Literature**

**2.1 The role of peer feedback in an online environment**

Peer feedback is defined as learning activities in which students are given opportunities to share their written works for reciprocal review and assessment (Berg, Admiral, &Pilot, 2003). In this type of collaborative learning, students consider the quality of their peers' drafts, point out errors, and give suggestions for improvement. This kind of student-centered learning fosters discussion and interaction among students; constructive

feedback followed by critical comments and discussions would improve the quality of students' assignments as well as enhance their motivation in learning to write in English (Chin, Liu, & Yuan, 2001; Coit, 2004). Besides, feedback from multi-peers has been proven to be more effective than that from single peer or single expert (Cho& Schunn, 2005). Because writing is a long-term process, peer feedback should be treated as formative assessment (Huynh &Trinh, 2007).

It is necessary here to make clear the concept of "traditional instructions" and "online instructions". According to Liu (2005), traditional instruction is face-to-face instruction, typically conducted in a classroom setting in a lecture / discussion/ note taking mode. On the other hand, online learning and instructions is an integral part of the teaching and learning process in higher education that can take place both inside and outside the classroom with the support of technical tools and materials. Thus, an effective language learning program should include components for uses in and out of the classroom (Zhao, 2003).

Current advances in computer technology and the rapid pace of change in the communicative revolution are affecting the ways English language teachers use information technology (Ho, 2000). The question one needs to take in account is whether online instruction is more effective and beneficial than traditional instruction in language writing courses. Jacobs, Jeorge, Zhang, and Shuqiang (1989) found out that teacher's feedback was not significantly superior to peer's feedback in the context and discourse dimension. Even in the grammatical/ technical accuracy. More interesting, the result of Cho and Shunn's (2005) study demonstrated that the feedback from multiple peers produced especially stronger improvement in writing quality than the traditional feedback from a single expert.

In fact, EFL teachers have been using online communication in language classrooms for a couple of decades. Many studies on the role of peer feedback in writing classes have shown that peer feedback activities can be applied in EFL classes to solve the addressed problems.

According to Phipps and Merisotis (1999) and Russel (1999), there are two schools of research comparing students' learning outcomes between online and traditional instruction called "no significant phenomenon" and "significant phenomenon".

The first school of research focused on the "no significant phenomenon". These studies revealed no differences in learning outcomes between online and traditional groups. Specifically, Schulman and Sims (1999) did not find any significant differences between the online and

traditional students in an undergraduate course. Jones (1999) conducted a comparison study of a web-based class and a traditional class and also found no remarkable differences in learning performance between online and traditional participants. Similar results of no significant differences in the learners' performance between the online and the traditional groups were also recognized in Ryan's (2000) study.

The second school of research supported the "significant phenomenon" and demonstrated significant increase in learning outcomes for online learners over traditional counterparts. For example, Day, Raven, and Newman (1998) studied and compared the effect of web-based versus traditional instruction on students' achievement in an undergraduate writing course. The results of the study showed that online students attained significantly higher achievement scores in essay assignments than those in the traditional course. Another study on the comparison of peer interaction and learning in face-to-face session with the Computer-Mediated Communication (CMC) session was carried out by Dykes (2001). The results revealed that students supported the use of CMC in this course and learned from discussions as well as increased participation. The results of Liu's (2005) study also proved that the experimental group using online instruction significantly outperformed the control group using traditional instruction in most quizzes and the final test.

Regarding the role of online discussion in EFL writing learning, Alias and Hussin (2002) conducted a study on the helpfulness of web-based activities in language learners' writing process. The findings indicated that forum discussion allowed the students to contribute ideas (92.9%) and stimulated their thinking process (98.7%). The results also showed positive changes in the students 'confidence, motivation, and anxiety level. We can observe that language learning websites and online discussions can be useful to ESL/EFL learners in writing course. In the writing process, learning activities and discussions in an online environment give students better understanding on how the language works and provide sufficient practice in the use of the language.

Concerning the role of peer feedback in an online environment in comparison to face-to-face peer feedback, Sproull and Kiesler (1991) argued that peer feedback should be not only critical but also constructive. They added that in face-to-face collaborative, students tried to be kind and so tended to give general or ambiguous feedback and comments. Whereas, in an online environment that provide non-threatening atmosphere, students tend to concentrate on tasks and give constructive and critical feedback. In

addition, some people may wonder about the effectiveness of online feedback in comparison to paper-based peer feedback, Karaka's (2002) argument on this issue was that an easy-to-use and useful website or forum would provide enormous space for students to share and to give feedback to each other's written products. He concluded that peer feedback in a writing class should be enriched with internet components to provide students with choice, variety, authenticity, a real purpose for writing, and authentic written interaction among students as well as a feeling of self-confidence when seeing their works published on the class e-mail. It becomes obvious that online peer feedback is superior to face-to face or paper-based feedback in terms of convenience and effectiveness.

In short, the review of research concerning the impact of peer feedback indicates that some studies found no significant difference in learning outcomes between online and traditional courses .Braine (1997, 2001) and Remmers (1994) point out the potential negative features of using technology for response groups. Braine, for example, found that the several features of the medium made peer response groups less effective than they could be. In studies designed to compare writing instruction for EFL students in LAN mediated and face-to-face classrooms, he argued that the use of LAN has not been shown to improve the quality of students' final essays. For three consecutive semesters on three separate cohorts of students, he consistently found that students in face- to-face classroom condition produced better quality essays by the end of semester than students in the LAN mediated class. He attributes this finding in part to the difficulty students face in navigating the multiple, simultaneous discussion threads of a large quality of online writing. Van der Geest and Remmers (1993) also indicated that the system of computer-mediated peer review was made difficult because of technical difficulties and because of their dissatisfaction with a distance learning environment. While illustrative of potential barriers, these studies are inconclusive because many of the difficulties cited can be resolved through better navigation software and instructional design. Also, Ali (2001) argued that motivational levels of learning are the same whether using computers or not. He believes that either way, it is a form of correction which students fear most.

On the other hand, many other researchers highlighted the important role of online learning environment in instructions (Day, Raven, & Newman,1998; Dykes, 2001; Cin, 2005). Ertmer, Richardson, Belland, Camin, Connlly, Coulthard, et.al.(2007) pointed out that "peer feedback may be even more important in online environments than in traditional

classrooms". These researchers found that the use of peer feedback in online environment offered a number of advantages such as increasing the timeliness of peer feedback, providing new learning opportunities for both feedback givers and receivers. By giving constructive feedback to each other, students can achieve greater understanding, improving the quality of discourse, and thus the quality of learning. Razagifard and Razzaghifard (2011) examined corrective feedback in a computer- mediated corrective feedback outperformed those who did not receive any feedback.

Also, studies have shown that online feedback has an important role in enhancing learners' intrinsic motivation in English writing. Ferris and Hedgcock (1998 cited in Teo, 2001) reported in their research that collaborative writing encouraged reciprocal interaction and discussion among student writers and their peers through activities such as peer feedback, which was believed to help students' progress from complex to conceptual thinking. The result of another study by Lin, Liu, and Yuan (2001) also demonstrated that significantly more students favored the new learning strategy, the web-based peer assessment. Besides, the results of Berg, Admiraal, and Pilot's (2003) research indicated that most participants compiled with the procedure of peer feedback and assessed their peers' work seriously, and used their peer feedback to revise their written texts. These students were more interested in learning to write in English. It is essential to notice that the peer feedback process allowed students to "get a feel for a particular audience" and receive regular feedback on their pieces of writing (Coit, 2004). Coit found out from his research that online feedback offered the students effective extended academic writing practice. Thanks to getting regular feedback on what they wrote, students made a large number of corrections; they took their work seriously and to some extent gained motivation in learning to write. In this regard, the researcher as one of the English language writing teachers agrees with those who prefer using online peer feedback. He assumes that students can gain more from assessing and providing feedback to each other than simply submitting their own works. So, online peer feedback is an instructional strategy to foster interaction among students which is expected to contribute to improving the quality of written assignments as well as enhancing their motivation in learning to write in English.

In general, most of the studies on online peer feedback mentioned indicate that students have a positive attitude towards this form of collaborative learning and to them; peer feedback fostered their feeling of

ownership for their learning and motivated them to write. Besides, the researcher, as one of English language writing teachers assumes that the modern technological format of peer review is advantageous to its conventional format. To cite a few, the researcher can state that conducting peer review via an e-mail, (a) accelerates peer review process, (b) it gives possibility to seek teacher's advice and peer's guidance online simultaneously, and above all, (c) it gives opportunities to compare one's work with another as they are all available on the classroom e-mail.

### 2.2. Online feedback procedures

On the second week of the Advanced Composition course, the students are carefully introduced and instructed to use the e-mail system for online peer feedback activities. From the third week, the students begin to do writing and reviewing activities in four steps.

In step 1, the student writers submit their first drafts of an academic paragraph to the classroom e-mail based on a clear schedule of due dates set by the researcher. In step 2, each student begins to read and give feedback on his group members' drafts based on the chapter editing checklist suggested by the instructor. The students could read and/or give feedback on their peers' drafts in other subgroups if they wanted, but it is optional. The reviewers are asked to underline the errors and suggest possible corrections in the feedback sheet. If they are not sure of how to correct a certain error, they could point out the type of error with the question mark. The reviewers are also required to check the good work and need work columns in the feedback sheet to help the student writers figure out their good points as well as weakness. In addition to the constructive feedback, critical comments and discussions on how to improve the drafts are encouraged. In step 3, the author reads the feedback and comments on their written work from peers, and decides to make some corrections based on the comments provided. Feedback from multi-peers helps the students reduces anxiety and uncertainty of confusing errors. Then the students revise the papers and post their final drafts onto the classroom e-mail prior to the due date informed in the announcement page. In step 4, as the final cycle, the instructor downloads the papers and gives the final judgments and assessment based on similar chapter editing checklist. The instructor's feedback and comments are also uploaded back onto the drop-box along with the students' original final drafts. The students then could compare their own feedback with their peers' feedback as well as the instructor's.

## 2.3. Required conditions for using online peer feedback

In this section, the required conditions for conducting online peer feedback activities will be presented, including (1)the resources needed for carrying out online peer feedback, (2)participants' technical knowledge, and (3) the teacher's role in an online classroom.

### 2.3.1. Resources for conducting online peer feedback

Generally speaking, in Computer-Assisted Language Learning (CALL) researchers have paid a lot of attention to three basic elements, namely web-pages, e-mail connection, and creating class websites in order to use the internet as a teaching aid in EFL writing instruction (Krajka, 2000). Among these, creating a class website where students can publish and share their own writing with their peers and which can serve as a kind of bulletin board is the most essential and practical for implementing online peer feedback in writing courses.

Using online peer feedback in writing classes can occur over any kind of network as long as workstations with e-mail software are readily available to students (Belisle, 1996). Krajka (2000) explained more specifically that the teacher must have a computer lab with internet access, with at least one computer per two students. He added that computers must be connected to each other in a local area Network with relatively fast internet connection. Accordingly, a good website is one that is enjoyable and easy to use,(i.e., uncluttered, easy to navigate and easy to read) as fast as possible to save students' time, useful to fill their needs and integrated.

### 2. 3.2. Participants' technical knowledge

In addition to the availability of the resources and facilities for conducting online peer feedback, participants' technical knowledge is another factor that needs to be considered (Lee, 2000). First, participants' level of English should be taken into account. According to Krajka (2000), it is preferable to have participants with English at the intermediate level or higher, so that their English is good enough for them to read and digest the content of the internet sites. Apart from the general English level, students also need to be "computer- literate", so that they can know how to use tools in the peer feedback system such as operating Internet browser, searching for sites using a search engine, copying information, saving it into a word-processing program, and of course typing texts. Obviously, it is hardly possible for students to have all these skills, so training participants to use online peer feedback system before using it would be very necessary.

### 2.3.3 Teacher's role in an online classroom

Besides the necessary resources and participants' technical knowledge, the teacher also plays an important role in conducting online feedback (Krajka, 2000; Lee, 2000). It is essential that online peer feedback activities should be well prepared, with every detail carefully planned in advance. For example, the teacher should prepare the content of the class website that students are going to review, announce the date due for a specific task to be completed, and/or check whether the requirements of tasks given are clear enough as well as the appropriates of the language use. Moreover, the teacher should possess appropriate computer skills to be able to solve minor technical problems.

To sum up, the reliability of the resources, participants' technical knowledge, and the teacher's active role both before and during online peer feedback project could be key conditions for organizing peer feedback activities in online environment.

## 2.4 Challenges in using online peer feedback

### 2.4.1 Validity and reliability of peer feedback

Although online peer feedback could be beneficial to students in writing classes, there are some potential challenges concerning the validity and reliability of peer feedback. Students often hold the believe that only the teacher has the ability and knowledge to evaluate and distribute helpful and critical feedback (Liu, & Yuan, 2000). They think that they lack the ability to evaluate each other's written texts because they are not trained to do so, and thus they may wonder if feedback from their peers is accurate and valuable. Dealing with this problem, Jacobs, Zhang, and Shuqiang (1989) raised a question whether students provided mostly faulty feedback to their peers, miss correcting rather than correcting composition drafts. The major finding of their study was the relatively small amount of eased a case of "the blind leading the blind". Coit (2004) also found an encouraging result when a very low amount of incorrect feedback (2%) was made, and only 28% of those were carried over into the final drafts. Besides, the result of Cho and Schunn's (2005) study revealed that peer grading was reliable and valid (the correction of approximately 0.6 with instructor grade). Topping (1998) also showed considerable evidence that peer feedback can be valid and reliable.

### 2.4.2 Students' Resistance

Another problem related to peer feedback as Chapman (2005) predicted, could be students' resistance in the use of online peer feedback. Topping (1998) suggests that students may perceive the feedback they receive to be invalid, so they refuse to accept negative feedback as accurate.

Furthermore, students may not take it seriously, allowing friendships or discrimination to influence their feedback. These problems can be overcome, according to Chapman (2005), by providing assessment criteria aligned with learning objectives, explicit procedures, and clear guidance for assessment as a kind of initiative training. Dealing with these concerns, Toe (2001) emphasized that students in the peer feedback group need explicit guidelines in giving their peers' constructive feedback to benefit their peers' writing. To make clear peer feedback more valid and reliable, Cho and Schunn (2005) also suggested using multiple peer reviewers. They believed that more reviews could reduce blind spots and omissions because more errors were recognized. As a result, multiple peers could reduce the negative impact of incorrect feedback.

## 3. Methodology

This study uses the experimental approach. There were two groups, an experimental group and a control group. Each group consists of 24 participants who work in pairs as suggested in the study. Each pair was required to write on the selected topic. When their first drafts were ready, they submitted the drafts to their instructor. The participants from the experimental group submitted their paragraphs via e-mail while the participants from the control group printed and then submitted them directly to their instructor.

Correction feedback was given to the participants of the control group using the conventional approach- pen/pencil and paper. The participants from the Experimental group received their feedback via-e-mail. Their errors were highlighted and symbols are used to indicate the type of error made. Both groups had their paragraphs graded upon as required in the course specifications. Next, they attempted writing their second drafts by correcting errors and thus, improving their writing. Once again, their drafts were submitted via the conventional method and on line respectively.

### 3.1 Research Design

This research was experimental one which followed a two –group pre-test and post-test design. According to Gay and Airasian (200), an experimental research is aimed at investigating the impact and the effectiveness of the treatment. In this experimental research, the implementation of online peer feedback in the experimental condition was monitored, and the students' writing performance was measured. The main purpose of the online peer feedback activities were enhancing students'

motivation in learning to write and offering the opportunities to improve their academic English writing by sharing their written products and learning from their peers, not only from the teacher.

During the 15-week semester, the two writing groups were instructed equally and similarly in terms of instruction method by the researcher. However, the difference between the two conditions was that the traditional teacher feedback on the students' written products was applied in the control group whereas peer feedback taking place in an online environment with the support of an e-mail system was used in the experimental group. In both conditions, after students gave feedback to their friends' written products, the teacher gave final judgments and grading of the students' written products.

**3.2 Participants**

The subjects involved in the study were forty-eight English majors in a writing class at N.V.U. All of these participants were in their second- year students, thus they were supposed to be at the same level of English writing proficiency. The researcher has chosen English-majors students to participate in the study because English academic writing was one of the required and most important language skills they need to develop for their major and was included in the curriculum as a separate course. The researcher has divided the students into two groups. He randomly took one for control group and the other, the experimental one. In addition to the researcher who was responsible for implementing the online peer feedback project and collecting as well as analyzing data, other two writing teachers in English Department got involved in the project to help the researcher grade and evaluate the validity and reliability of the pre-test and post-test.

**3.3. Research Instruments**

To measure the quality of the participants' written texts (paragraphs) before and after the research, the researcher has designed a pre-test and a post-test on English academic writing. The test type selected for this study is a popular type of writing test and similar to that of the final exam which is often used at the students' level in B.A program at N.V.U. Therefore, the students were supposed to be familiar with the test format. The pre-test and post-test on English academic writing are similar but not the same. The pre-test and post-test are similar in format, instruction, length, level of difficulty, and allotted time. Besides, the researcher has let three English writing instructors at the English Department, N.V.U., to check the consistency of the test format, instruction, the length and content. After improving the test

drafts based on the instructors' suggestions, the researcher has delivered the revised drafts to the participants. Therefore, one can assert that the pre-test and the post- test on English academic writing used in this research were valid.

To score the pre-test and post-test, the researcher used the analytic marking scale. The reason for the choice of this analytic marking scale instead of holistic scale was that an analytic marking scale could lead to a reliable and valid result and reduce possible inconsistency in the scores. The marking scale for the paragraph evaluation consists of six components: (contents, organization, vocabulary, grammar, form, and cohesion). Each component is analyzed and graded by specific criteria with five-degree scale (from 1 as minimum to 5 as maximum), so the total score of each test ranged from 1 as the minimum to 30 as the maximum. This original score is subjected to SPSS for data analysis.

## 3. Discussion and Results

Table 1: Students' writing performance between two groups before and after the study:-

| Conditions | Writing Tests | N | Min. | Max. | Mean (M) |
|---|---|---|---|---|---|
| Pre. | Control | 24 | 12 | 22 | 17.37 |
| | Experimental | 24 | 11 | 23 | 17.25 |
| Post | Control | 24 | 15 | 24 | 19.08 |
| | Experimental | 24 | 17 | 27 | 22.37 |

**Descriptive statistics of students' writing performance between the two groups:-**

4.1. First, the researcher ran the descriptive Statistic Test to analyze participants' writing performance in the two groups before and after the study. Next, the Independent Samples T-Test was used to compare the difference in participants' writing performance between the two conditions.

As shown in table (1) above, the total mean score of students' writing performance of the control group before the study (M=17.37) and that of the experimental group (M=17.25) are just above the average in the scale of '1 as minimum' to '30 as maximum'. This value indicates that the initial level of students' writing performance of the two groups before the treatment was not high, just slightly above average.

Table (1) also shows that, after the study the mean score of students' writing performance of the experimental group (M=22.37) is much higher than that of the control group (M=19.08). The result indicates that the post level (after the study) of the students' writing performance between the two conditions is significantly different. The post level of the experimental group is higher than that of the control group. One can conclude that students in the experimental group gained more in their writing ability after the treatment.

4.2. Students' writing performance at the two points of measurement within two groups:

The Paired Samples T-Test was also used again to analyze and compare the participants' writing performance within the control group and the experimental group at the two points of measurement (before and after the study).The test was performed at the level of 0.05. The results of these tests are discussed below.

4.2.1. Comparison of students' writing performance within the control group before and after the study:-

**Table2. Paired Sample T-Test (control group)**

| | T | Df | Sig.(2-tailed) |
|---|---|---|---|
| Control(pre.& post) | -2.090 | 23 | 0.048 |

As shown in table (2) above, that the Sig.(P. Value)=0.048 and since the 0.048 < 0.05 then the result is statistically significant (t= -2.090,df= 23, sig.= 0.048). One can conclude that participants' writing performance in the control group was slightly improved.

4.2.2. Comparison of the students' writing performance within the experimental group before and after the study:

**Table3. Paired Sample T-Test (experimental group)**

| | T | Df | Sig.(2-tailed) |
|---|---|---|---|
| Experimental(pre.post) | -4.772 | 23 | 0.000 |

Table3, above also shows that the students' writing performance in the experimental group changed after the treatment .The result of the T-Test on the experimental conditions (pre. & post) shows that the Sig.(P.

Value)=0.000 and since 0.000 <0.05, then this result is statistically significant (t=-4.772, df =23, sig. 0.000).The result indicates that there was a significant change in participants' writing performance in the experimental group after the study; the post level (after the study) is significantly higher than the initial level (before the study). One can conclude that participants' writing performance in the experimental condition was significantly improved after the study.

## 5. Conclusion

The aim of the research is to obtain an understanding of the effects of online peer feedback versus the use of traditional printed texts, with the teacher's correction on students' academic writing through the comparison between two groups: the controlled group using traditional paper texts with teacher's feedback and the experimental one using online peer feedback.

The results from the pre-test and the post-test demonstrated a significant improvement in the quality of the participants' written texts in the experimental group while the quality of the students' written texts in the control condition was slightly improved. This implies that the students in both groups gained in their writing performance, but those in the experimental condition gained more. It is anticipated that the finding of the study would support the assertion that online peer feedback could improve the quality of EFL learners' written texts. It is indicated that online peer feedback with the teacher's support improved the students' writing performance significantly.

Therefore, what English language teachers at Sudanese universities need to do is enhancing students' motivation in English writing and improving their quality of their writing texts. In order to increase students' interests in writing in English, they are supposed to give students less controlled writing topics for their creativity in writing, to offer them a less stressful writing environment, and to create authentically communicative writing tasks. Also, in order to improve the quality of students' writing, teachers could assign tasks which create more writing practice without using valuable class time, get students to do more revision as well as to share their writing products with their peers.

**References**

Alias, N.& Hussin,S.(2002). E-learning in a writing course at Tenaga national University. The TEFL Web Journal. Retrieved Septemper17,2006.

Ali Karakas. (2011). Motivational Attitudes of ELT Students Towards Using Computers For Writing And Communication. Teaching English with Technology, 11(3), 37-53.

Belisle, R. (1996). E-mail activities in the EFL writing class. The Internet TESL Journal Vol. 11, No.12. Retrieved May 26,2005, from http://iteslj.org/Articles/Belisle-Email.html.

Berg I.V.D., Admirral W. &Pilot A.(2003). Peer assessment in University Teaching. An Exploration of Useful Designs. The European Conference on Educational Research, University of Hamburg. Retrieved August 22, 2006, from www.leeds.ac.uk/educol/documents/00003178.htm.

Braine, G. (1997). Beyond word processing: Network computer in ESL writing classes. Computers and Composition, 14(1), 45-58.

Braine, G. (2001). A study of English as a foreign language (EFL) writers on a local-area network (LAN) and in traditional classes, Computers and Composition, 18,275-292.

Chapman, L (2005). Peer assessment. Retrieved August27, 2007, from www.iml.uts.edu.au/assessment/students/peer.html.

Cho K.& Shunn C.D.(2005).Scaffolded writing and rewriting in the discipline: A Web-based Reciprocal Peer Review System. Article in press, computer and education .Retrieved August22,2006, from http://elsevir.com/ locatecompedu.

Cho, K. (2004). When multi-peers give better advance than an expert: the type and impact of feedback given by students and an expert on student writing. Unpublished doctoral dissertation, University of Pittsburgh.

Coit C.(2004). Peer assessment in an online writing course. Proceedings of the IEEE International Conference on Advanced Learning Technologies (ICALT'04). Retrieved August 22,2006, from www.csd12computer.org/comp/proceedings/icalt/2004/2181/00/21810902.pdf

Coupe, N.(1986). Evaluating teachers' responses to children writing. In J. Harris & J. Willkinson(Eds.),Reading children's writing: A linguistic view. London: Allen and Uniwin.

Day, T., Raven, M. R., & Newman, M.E.(1998). The effects of world wide web instruction and traditional instruction and learning styles on achievement and changes in students attitudes in a technical writing in an agricommunication course. Journal of Agricultural Education, 39(4), 65-75.

Dykes, M.(2001). Assessment and evaluation of peer interaction using computer- mediated communication in Post-secondary academic Education. Retrieved August 23, 2006 from www.usask .ca/education/ coursework/ 802papers/dykes/dykes.htm

Ertmer, P.A., Richarson, J.C., Belland, B., Camin, D., Connoly, p., Coulthard, G., et al.(2007). Using peer feedback to enhance the quality of students' online postings: An exploratory Study. Journal of Computer-Mediated Communication, 12(2), article 4. Retrieved October 23,2007 from www.http://jcmc.indiana.edu/vol12/issue2/ertmer.html

Ferris, D.& Hedgcock, J.S. (1998). Teaching ESL Composition :Purpose , process, and practice. Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum Associates.

Ho, C.M.L. (2000). Developing instructional awareness and writing skills through email exchange. The Internet TESL Journal Vol. Vl, No, 12. Retrieved May 26, 2005, from http://ites1j.org/Articles/Ho-Email.htm1

Huynh, M. H.& Trinh, Q. L. (2007).The impact of online peer feedback on learners' motivation and quality of EFL writing. The paper presented at G1Ocall International Conference, Ho Chi Minh City, November6-7, 2007.

Jacobs, G. (1989). Miscorrection in peer feedback in writing class.RELC Journal, 20(4).

Jacobs, G., George, D., Zhang, S.& Shuqiang, Z. (1989). Peer feedback in second language writing instruction: Boon or Bane? Paper presented at Annual Meeting of the American Educational research Association, CA. Retrieved August27, 2007 from www.eric.edu.gov/ERICDocs/ data/rricdocs2sq/content-01/0000019b/80/1e/a8/c3.pdf

Krajka, J.(200). Using the Internet in ESL writing instruction. The Internet TESL Journal, Vol. Vl, No11. Retrieved September 21, 2006, from http://ites1j.org/Techiques/Karaka-WritingUsingNet.htm1.

K.(200). English Teachers' Barriers to the Use of Computer-Assisted Language Learning. The Internet TESL Journal Vo1.V11, No.3. Retrieved May 28, 2005, from http://www.ewh.ieee.org/soc/es/May2001/ 05/Begin.htm.

Lin, S.S.J., Liu, E.Z.F., &Yuan, S.M. (2001). Web-based peer assessment : Attitude and achievement. Retrieced August30, 2005, from http://www.ewh.ieee.org/soc/es/May2001/05/Begin.htm.

Liu, Y. (2005). Effects of online instruction vs. traditional instruction on students learning. Retrieved August22, 2006 from www.itd1.org/Journal/Mar05/artical106.htm.

Razagifard, P.& Razzaghifard, V. (2011). Corrective Feedback in a Computer-Mediated Communicative Context and the Development of Second Language Grammar. Teaching English with Technology, 11(2),1-17.
Russell, T.L. (1999). The no significant phenomenon. Office of Instructional Telecommunications, North Carolina State University, USA.
Ryan, R. C. (2000). Student assessment comparison of lecture and online construction equipment and methods classes. T.H.E. journal,27(6), 78-83.
Schriver, R. A. (2006). Evaluating text quality : the continuum from text-focused to reader-focused methods. Technical Report No.41, National Center for the Study of Writing and Literacy.
Shaaban,K. (2006). Assessment of young learners. Retrieved August22, 2007 from http://exchanges.state.gov/forumvols/vol39/no4/p16.htm
Schulman, A. H. & Sims, R.L. (1999). Learning in an online format vs. an in-class format: An experimental study. T.H.E. Journal, 26(11), 54-56.
Toe, A. K. (2001). Using a peer assisted writing activities to promote ESL/EFL students' narrative writing skills. Retrieved September21, 2006.
Topping, K.(1998). Peer assessment between students in colleges and universities. Review of Educational Research, vol.98, pp.249-276.

# Correlation and Path Coefficient Analysis of Some Quantitative Traits with Grain Yield in Bread Wheat (*Triticum aestivum L.*) Genotypes under Normal and Saline Conditions, in the Northern Sudan

**Fatih E. A. Hamza[1]**
**Merowe Research Station[1]**
***Agricultural Research Corporation (ARC), P. O. Box 126 Wad Medani, Sudan***

## Abstract

Salinity stress is one of the most important abiotic stresses which reduce the crop production in worldwide and breeding for salinity tolerance may result in improving wheat grain yield under saline conditions in arid and semi-arid areas agriculture. This research was carried out in 2008/09, 2009/10 and 2010/11 crop seasons at Merowe Research Station Farm in Northern state of Sudan. Sixteen bread wheat genotypes were evaluated under non-saline (normal) and saline field conditions. The experimental design was Randomized Complete Block with three and five replications in the non - saline and saline sites, respectively. The aim of research was to determine correlation coefficients between yield and yield-related traits and to identify direct and indirect effects of characters on grain yield. Based on the results of this study, in both sites the correlation coefficients revealed that, Positive and highly significant correlations estimates were detected between grain yield and each of number of spikes per $m^2$, plant height and days to 90 % maturity. On the other hand, 1000 – grain weight showed negative correlation with grain yield at saline site. In saline site, the analysis of path coefficient revealed maximum direct contribution towards grain yield with number of spikes per $m^2$ followed by number of grains per spike. Hence, emphasis should be given to select these two traits to increase the production and productivity of wheat under saline soil conditions. While, the number of spikes per $m^2$, number of grains per spike, 1000 – grain weight and days to 50 % heading was the most important traits which direct effects on grain yield and could be used as a selection criteria in wheat breeding program under non – saline soil conditions.

**Key words:** correlation coefficient, path analysis, bread wheat, grain yield, salinity stress.

## INTRODUCTION

Salinity is one of the major environmental stresses across agricultural regions of worldwide especially in arid and semi-arid regions which can severely limit growth and cereal production (Colmer *et al.*, 2006); (Rozema and Flowers, 2008). Bread wheat (*Triticum aestivum L.*) is one of the

important crops of the world especially in arid and semi-arid areas and is faced with types of environmental stresses including salt stress (Flower and Yeo, 1995) and (Rozema and Flowers, 2008). The most efficient way to increase wheat yield is to improve the salt tolerance of wheat genotypes because salinity management through reclamation or improved irrigation techniques is often prohibitively expensive and provides only short-term solutions to overcome salinity (Ashraf and Wu, 1994) and (Shannon, 1997).

The importance of wheat as a staple food in Sudan is well known. The enhancement in wheat productivity and the development of improved crop management technologies played crucial roles in its expansion to new non-traditional and less favorable areas. For instance, the genetic gain in wheat grain yield has been estimated to be 30.2kg/ha/year during the period from 1960 to 1990 (Tahir *et al.*, 2000).

In agronomic and breeding studies, correlation coefficients are generally employed to determine the relation of grain yield and yield components. However, correlation coefficients mostly bring forth the interrelations of independent components. Also, in plant production, the bread wheat cultivars grain yield is a function of many parameters which have interrelations among themselves and affect the grain yield directly or indirectly. For this reason, the correlation coefficients become insufficient at using yield components for selection criteria to improve grain yields. It is reasonable to know whether any yield components has a direct or indirect effect on grain yield, hence, selection studies can be carried out successfully. Here, the path analysis brings a solution to this problem and is used to determine the direct or indirect effects of any yield components on grain yield in relation to other yield components. Many researches have been done on wheat breeding in which, both correlation and path analysis methods were simultaneously used. Some researchers reported a positive and significant correlation between plant height and grain yield ( Zakizadeh *et al.*, 2010; Amri, 2011) In many studies, it has been reported that, seed numbers per spike have a positive effect on grain yield (Taleei *et al.*, 2003). In correlation, a path analyzes carried out by a large number of researchers, it has been observed that thousand kernel weight has a positive effect on yield (Mohammadi *et al.*, 2007).

The objective of this study was to determine the component characters whose selection would lead to improvement in grain yield of bread wheat genotypes in two locations that have comparative advantage in growing bread wheat in Northern state, using the correlation coefficient and path coefficient analysis.

## MATERIALS AND METHODS

### 2.1 Plant materials

The genetic material used in this study comprised a total of 16 genotypes of wheat (*Triticum aestivum L.*), which were selected from the national wheat breeding program of the Agricultural Research Corporation (ARC). Thirteen wheat genotypes plus three checks namely, Sakha 93 and two Iranian cultivars, namely, Kavir and Sistan were evaluated under saline and non-saline field conditions at Fetna, Merowe locality (Latitude: 18° 27' 0" N, Longitude: 31° 49' 59" E, Elevation: 258 meters) during three winter seasons 2008/09, 2009/10 and 2010/11. The code number and name of the wheat studied genotypes are given in Table 1.

### 2.2 Land preparation, experimental design and cultural practices

At non – saline soil the field was prepared using different procedures of land preparation starting by land ploughing using disc plough, and then the land was left for 1 month under sun dry. Thereafter, the land was harrowed using disc harrow and then it was leveled at the second day. While at saline soil the land of the experiment was ploughed by a chisel plough and leveled. The design used was a Randomized Complete Block with three and five replications in the non - saline and saline sites, respectively. At the two sites, plot consisted of 6 rows, 4 m long spaced at 20 cm. Grain yield was assessed from a net area of 3.2 m². Planting dates were on 1 December 2008, 13 December 2009 and on 8 December 2010. Planting was done by hand at a seed rate of 120 kg $ha^{-1}$. In the saline field, experiment received the recommended dose of 43 kg $P_2O_5$ $ha^{-1}$ as triple super phosphate (TSP) during soil preparation, and the nitrogen fertilizer was added at a rate of 86 kg N $ha^{-1}$ as urea in two split doses, at three weeks after sowing and at heading stage. Weeds were controlled manually and chemically using the herbicide 2, 4-D three weeks after sowing for the control of broadleaf weeds species in non - saline site. No weeds were observed in the saline soil site. The experiment at the non-saline site (Karu) the crop received a total of 10 irrigations during the growing period, while in the saline site, the crop received a total of 13 irrigations during the growing period.

### 2.3 Observations and measurements

In both sites, days to heading was recorded when 50% of the heads merged from leaf sheath. Days to 90% maturity was recorded as number of days from planting to 90% of spikes lost green color from the glumes. Plant height (cm) was measured from the ground level to the tip of the spike at the physiological maturity stage. Number of spike/ $m^2$ was counted in each

sample taken from an area of 0.2 $m^2$. Then the total number of spikes from this area was multiplied by 5. Seeds of 10 randomly taken spikes were counted to estimate number of grains / spike. 1000 - grain weight was determined from a sample of 10 spikes taken from the central rows. Excluding the two boarder rows, a net area of 3.2 $m^2$ (four rows by 4 m) was hand harvested from the ground level. The harvested material was bundled and left to sun-dry, then threshed manually and the grains were weighed to give the grain yield.

**2.4 Statistical analysis**

The data of seed yield and its components were analyzed by the following statistical procedures. Significance of correlation coefficients were tested in the probably levels of 0.05 and 0.01. These correlations were further analyzed using path coefficients as illustrated by Li (1968). The path analysis was done as given by Wright, (1921) and elaborated by Dewey and Lu (1959) to calculate the direct and indirect contribution of various traits to yield. Also, the relative importance of direct and indirect effects on seed yield was determined by path analysis. In path analysis, grain yield was the dependent variable and the other traits were considered as independent variables. Data collected from the experiments were subjected to standard statistical analysis using GenStat 12$^{th}$ program**.**

**Table (1). Description of bread wheat genotypes used in the study.**

| Code no. | Cultivar / line |
|---|---|
| **1** | UP 301 / Son 64 // P160 / 3 / Debeira |
| **2** | PC 930 / Giza155 // BOW |
| **3** | Giza 155 / Nai 60 – 2 |
| **4** | Kauz //Trap # 1 / Bow |
| **5** | Un known |
| **6** | Kauz / Pastor |
| **7** | Kavir (Irran variety used as check) |
| **8** | Sistan (Irran variety used as check) |
| **9** | Sakha 93 (Egypt variety used as check) |
| **10** | Super Seri # 2 |
| **11** | VEE/MJI//2*TUI |
| **12** | Un known |
| **13** | Condor (released commercial cultivar) |
| **14** | EL Neilain (released commercial cultivar) |
| **15** | Wadi EL Neel (released commercial cultivar) |
| **16** | Sasareib (released commercial cultivar) |

## RESULTS AND DISCUSSION

### 3.1 Correlation coefficient analysis

#### 3.1.1 Non- saline soil

Under non – saline conditions, simple correlation coefficients calculated over locations and years are given in Table 2. The results indicate that grain yield is positively and significantly correlated with number of spikes per $m^2$, plant height and days to 90% maturity (r = 0.661**, r = 0.305*, r = 0.228*, respectively). The high positive correlation coefficient indicates that selection based on with number of spikes per $m^2$, plant height and days to 90% maturity have an equal contribution towards increasing the grain yield.

Grain yield was positively and significantly correlated with plant height. Some authors also reported positive and significant correlations between yield and plant height (Khan *et al*., 1999). Also, the plant height correlated positively and significantly with days to 90% maturity (r = 0.659**, 1000 – grain weight (r = 0.457*) and days to 50% heading (r = 0.388*), but negatively with number of spikes per $m^2$ (r = -0.039). Simple correlation coefficient was positive between grain yield and grain number per spike (r = 0.017. In most of the previous studies, similar results have been reported between grain yield and grain number per spike (Aruna and Raghavaiah, 1997); (Dokuyucu and Akaya, 1999); (Khan *et al*., 1999); (Mondal and Khadjura, 2001) and (Mohammad *et al*., 2002). 1000 - grain weight showed positive association with grain yield (r = 0.129). This result is in agreement with the results of (Sarkar *et al*., 1988) and (Mondal and Khajuria, 2001). The results obtained from this study also, indicated that grain yield was positively correlated with days to 50% heading. Similar finding were obtained by Chaturvedi and Gupta, (1995).

There was negative relationship between number of spikes per $m^2$ and 1000 - grain weight (r = -0.172). Some researchers reported a positive association between total number of grain per spike and thousand-kernel weight (Karimizadeh *et al.*, 2012); however, a study in the literature reported a negative correlation between them (Okuhama *et al*., 2004). Under the present growing conditions, the results suggested that it is, somewhat, difficult to achieve simultaneously high grain number per plant with high thousand grain weight in a single genotype, due to compensating effects (Bensemane *et al.*, 2011).

Plant height with days to 50% heading (r = 0.388*), days to 90% maturity (r = 0.659**) and 1000 – grain weight (r = 0.457*) had positive and significant correlation respectively. The number of grains per $m^2$ showed

considerable negative correlation with all the traits studied except the grain yield.

**3.1.2 Saline soil**

Under saline soil conditions, the simple correlation coefficients determined at the end of the research between the characteristics investigated are presented in Table 3 for as mean values of the three seasons. Highly significant positive correlation values were detected between grain yield and number of grains per spikes (r= 0.607**), number of spikes per $m^2$ (r = 0.464*). This results agrees with (Bhatt, 1973); (Belay *et al.*, 1993) and Khan *et al*., (2007) who reported that grain yield was positively correlated with number of tillers per $m^2$ and number of grains per spike. Grain yield was positively and significantly correlated with plant height (r= 0.361*). Some authors also reported positive and significant correlations between yield and plant height (Subhani and Khaliq, 1994). Positive correlation also was observed between days to heading and grain yield (0.223). This result agreed with the finding of (Aruna and Raghavaiah, 1997). The above author suggested that there are positive correlations between grain yield and time to heading. In this study, the 1000 – grain weight showed negative associations with the grain yield (r = -0.047), a result that is in agreement with the results of (Yanbeyi and Sezer, 2006); (Aydin *et al.*, 2010) and (Abinasa *et al.*, 2011).

There is a positive but highly significant correlation observed between days to heading 50% and plant height (r = 0.797**), between days to 90 % maturity (r = 0.783**) and between number of spikes per $m^2$ (r = 0.495*). 1000 – grain weight had recorded a positive and significant correlation with days to 90 % maturity, plant height, days to 50% heading, and number of spikes per $m^2$, but its negative correlation with number of grains per spike.

**3.2 Path coefficient analysis**

**3.2.1 Non- saline soil**

The path coefficient analysis among seven characters in bread wheat genotypes during three seasons are presented in Table 4. Path coefficient analysis using grain yield as dependent variable and days to 50% heading, days to 90% maturity, plant height, number of spikes per $m^2$, number of grains per spike and thousand grain weight as independent variables is presented in Tables 4 and 5. The highest positive direct effect on gain yield was exhibited by number of spikes per $m^2$ (1.082) followed by number of grains per spikes (0.643) and 1000 – grain weight (0.485). Similar results were reported by (Dhonde *et al.*, 2000); (Satya, *et al.*, 2002) and (Khan and Dar, 2010). The positive direct effects of number of spikes per $m^2$, number

of grains per spikes and 1000 - grain weight were previously reported in wheat (Iftikhar, *et al.*, 2012); (Pirdashti, *et al.*, 2012) and (Fellahi, *et al.*, 2013). On the other hand, the maximum negative direct effect was exhibited by days to 90% maturity (- 0.229). The indirect effects of 1000 – grain weight due to, plant height and days to 50% heading were positive, but due to number of grains per spikes, number of spikes per $m^2$ and days to 90% maturity were negative.

### 3.2.2 Saline soil

The direct and indirect effects of different characters on grain yield are presented in Table 5. Path coefficient analysis revealed that number of grains per spike had high positive direct effect on grain yield. This led us to suggest that number of grains per spike is two easily measured characters that would be valuable in selecting for yield improvement. Earlier (Larik, 1979) reported that grains number per spike had highest direct effect on grain yield. It is clearly understood from the current study that the character which influence most on grain yield was grain numbers which is supported by **(**Ehdaie and Waines, 1989); (Naserian *et al*., 2007) and (Kotal *et al*., 2010). These findings led to conclude number of grains per spike as a reliable criterion for getting high yield in wheat. Also the highest positive direct effect on grain yield was exhibited by followed by number of spikes per $m^2$ (0.681) and 1000 - grain weight (0.012). A similar result was reported by (Mondal *et al.*, 1997) who reported that the number of tillers per plant and 1000 - grain weight had positive direct effects on grain yield, whilst plant height had a negative direct effect on yield of bread wheat. On the other hand, the plant height was negative direct effect on gain yield. Some authors also indicated the negative effect of plant height on grain yield some authors pointed that plant height had negative direct effect on grain yield (Subhani and Khaliq, 1994); (Mondal *et al*., 1997) and (Mohammed *et al*., 2002). In addition days to 50% heading also affected grain yield indirectly through number of spikes per $m^2$.

**Table (2). Simple correlation coefficient among grain yield, yield components and some vegetative traits of bread wheat genotypes under non – saline field conditions, combined over three seasons.**

| Characters | Heading | Maturity | Plant height | Spikes/m2 | Grains/spike | 1000-grain weight (g) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **Maturity** | 0.808** | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **Plant height** | 0.388* | 0.659** | | | | |
| **Spikes/m$^2$** | -0.196 | -0.067 | -0.039 | | | |
| **Grains/spike** | 0.183 | 0.049 | 0.000 | -0.467* | | |
| **1000-grain weight (g)** | 0.146 | 0.397* | 0.457* | -0.172 | -0.306* | |
| **Grain yield** | 0.086 | 0.228* | 0.305* | 0.661** | 0.017 | 0.129 |

*** Significant at P ≤ 0.05 and ** Significant at P ≤ 0.01**

**Table (3). Simple correlation coefficient among grain yield, yield components and some vegetative traits of bread wheat genotypes under saline field conditions, combined over three seasons.**

| Characters | Heading | Maturity | Plant height | Spikes/m$^2$ | Grains/spike | 1000-grain weight (g) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **Maturity** | 0.783** | | | | | |
| **Plant height** | 0.797** | 0.853** | | | | |
| **Spikes/m$^2$** | 0.495* | 0.387* | 0.345* | | | |
| **Grains/spike** | 0.159 | 0.196 | 0.390* | -0.141 | | |
| **1000-grain weight (g)** | 0.345* | 0.397* | 0.355* | 0.247* | -0.224 | |
| **Grain yield** | 0.223 | 0.299* | 0.361* | 0.464* | 0.607** | -0.047 |

*** Significant at P ≤ 0.05 and ** Significant at P ≤ 0.01**

**Table (4). Path coefficient analysis showing direct {bold} and indirect effects of different characters on grain yield (kg ha-1) of bread wheat genotypes under non – saline field conditions, combined over three seasons.**

| Characters | Heading | Maturity | Plant height | Spikes/m$^2$ | Grains/spike | 1000-grain weight (g) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **Heading** | **0.222** | -0.186 | 0.074 | -0.212 | 0.117 | 0.071 |
| **Maturity** | 0.179 | **-0.229** | 0.126 | -0.072 | 0.031 | 0.193 |
| **Plant height** | 0.086 | -0.152 | **0.191** | -0.042 | 0.000 | 0.221 |
| **Spikes/m$^2$** | -0.043 | 0.015 | -0.007 | **1.082** | -0.301 | -0.083 |
| **Grains/spike** | 0.040 | -0.011 | 0.000 | -0.506 | **0.643** | -0.148 |
| **1000-grain weight (g)** | 0.032 | -0.091 | 0.087 | -0.187 | -0.197 | **0.485** |

**Table (5). Path coefficient analysis showing direct {bold} and indirect effects of different characters on grain yield (kg ha-1) of bread wheat genotypes under saline field conditions, combined over three seasons.**

| Characters | Heading | Maturity | Plant | Spikes/m$^2$ | Grains/spike | 1000-grain |
|---|---|---|---|---|---|---|

| | | | height | | | weight (g) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **Heading** | **-0.349** | 0.186 | -0.075 | 0.337 | 0.119 | 0.004 |
| **Maturity** | -0.273 | **0.237** | -0.080 | 0.264 | 0.147 | 0.004 |
| **Plant height** | -0.278 | 0.202 | **-0.094** | 0.235 | 0.293 | 0.003 |
| **Spikes/m$^2$** | -0.173 | 0.092 | -0.325 | **0.681** | -0.106 | 0.003 |
| **Grains/spike** | -0.055 | 0.046 | -0.036 | -0.096 | **0.752** | -0.002 |
| **1000-grain weight (g)** | -0.120 | 0.084 | -0.023 | 0.168 | -0.168 | **0.012** |

## Conclusion

Our results obtained from 16 bread wheat genotypes and combined 3 seasons and 2 locations showed that grain yield was significantly and positively correlated with number of spikes per m$^2$, plant height (cm) and days to 90% maturity in both sites. Grain yield was negatively related with 1000 – grain weight under saline soil. The two statistical analyses consist of correlation coefficient and path coefficient analysis showed similar results and recognized that number of spikes per m$^2$ and number of grains per spike had the most effect on grain yield. Consequently, these traits would be considered as selection criteria to improving wheat grain yield under non - saline and saline field conditions.

## References

Abinasa, M., A. Ayana and G. Bultosa, (2011). Genetic variability, heritability and trait associations in durum wheat (*Triticum turgidum* L. var. durum) Genotypes. African Journal of Agricultural Research Vol. 6(17), pp. 3972-3979.

Amri M, Kazemi-Arbat H, Rustaei M. (2011).Relation ships of some morphologic and physiologic traits with grain yield and its components in wheat (Triticum aestivum L.) the 1th national conference of new concepts in agriculture. Islamic Azad University. Savah branch .Oct.2011

Aruna, C. and P. Raghavaiah. (1997). Correlations and analysis of yield and quality in aestivum wheat (Triticum aestivum L.). Journal of Research ANGRAU, 25(4): 21-25

Ashraf, M., Wu, L., (1994). Breeding for salinity tolerance in plants. Crit. Rev. plant Sci., 13, 17-42.

Aydin, N., C. Sermet, Z. Mut, H.O. Bayramoglu and H. Ozcan, (2010). Path analyses of yield and some agronomic and quality traits of bread wheat (Triticum aestivum L.) under different environments. African Journal of Biotechnology Vol. 9(32), pp. 5131-5134.

Belay, G., T. Tesemma, H.C. Becker and A. Merker. (1993). Variation and interrelationships of agronomic traits in Ethiopian tetraploid wheat landraces. Euphytica, 71: 181-188.

Bensemane, L., Bouzerzour, H., Benmahammed, A. and Mimouni, H. (2011). Assessment of the phenotypic variation within two- and six-rowed barley (Hordeum Vulgare L.) breeding lines grown under semi-arid conditions. Advances in Environmental Biology, 5 (7): 1454 - 1460.

Bhatt, G.M. (1973). Significance of path-coefficient nalysis in determining the nature of character association. Euphytica. 22: 338-343.

Chaturvedi, B.K. and R.R. Gupta. (1995). Selection parameters for some grain and quality attributes in spring wheat (Triticum aestivum L.). Agricultural Science Digest Kernal, 15(4): 186-190.

Colmer, T., Munns, R., and Flowers, T., (2006). Improving salt tolerance of wheat and barley: future prospects. Anim. Pro. Sci., 45, 1425-1443.

Dewey, D.R. and K.H. LU (1959). A correlation and path coefficient analysis of components of crested wheat.

Dhonde SR, Kute NS, Kanawade DG and Sarode ND. (2000). Variability and characters association in wheat (Triticum aestivum L.). Agric. Sci. Digest. 20: 99-101.

Dokuyucu, T. and A. Akaya. (1999). Path coefficient analysis of correlation of grain yield and yield components of wheat (Triticum aestivum L.) genotypes. Rachis, 18(2): 17-20.

Ehdaie, B. and J.G. Waines, (1989). Genetic variation, heritability and path-analysis in landraces of bread wheat from Southwestern Iran. Euphytica, 41: 183-190.

Fellahi Z, Hannachi A, Bouzerzour H and Boutekrabt A. (2013). Study of interrelationships among yield and yield related attributes by using various statistical methods in bread wheat (Triticum aestivum L. em Thell.) Inter. j of Agrono. and Plant Prod. 4 (6):1256-1266.

Flowers, T., and Yeo, A., (1995). Breeding for salinity resistance in crop plants: where next? Funct. Plant Biol., 22, 875-884. grass seed production. Agron. J. 51: 515–518.

Iftikhar R, Khaliq I, Ijaz M and Rashid MA. (2012). Association analysis of grain yield and its components in spring wheat (Triticum aestivum L.). American-Eurasian J. Agric. and Environ. Sci. 12 (3): 389-392.

Karimizadeh, R., Mohtasham, P. and Mohammadi, M. (2012). Correlation and path coefficient analysis of grain yield and yield components in durum wheat under two irrigated and rainfed condition. International Journal of Agriculture: Research and Review, 2 (3): 277 - 283.

Khan, H.A., M. Shaik and S. Mohammad. (1999). Character association and path coefficient analysis of grain yield and yield components in wheat. Crop Research, Hisar, 17(2): 229-233.

Khan MH and Dar A. (2010). Correlation and path coefficient analysis of some quantitative traits in wheat. Afr. Crop Sci. J. 18(1): 9-14.

Khan, M.M., M. Qasim, R.D. Khan and M.A. Rabani. (2007). Evaluation of some wheat (Triticum aestivum L.) germplasms for its variability for different traits. Gomal Uni. J. of Research Sci., 23 No. 2, 32-38.

Kotal, B.D., A. Das and B.K. Choudhury, (2010). Genetic variability and association of characters in wheat (Triticum aestivum L). Asian J. Crop Sci., 2:155-160.

Larik, A.S., (1979). Correlation and path coefficient analysis of yield components in mutants of Triticum aestivum. Wheat Inform. Serv., 50: 36-40.

Li, C.C. (1968): Population Genetics.The University of Chicago Press, Chicago

Mohammad, S., M. Fida and T. Mohammad. (2002). Path coefficient analysis in wheat. Sarhad Journal of Agriculture, 18(4): 383-388

Mohammadi A, Majidi E, Bihamta MR, Heidari Sharifabad S .(2007). Evaluation of drought stress on agro - morphological characteristics in some wheat cultivars. Pajouhesh & Sazandegi No:73 pp: 184-192.

Mondal, S.K. and M.R. Khajuria. (2001). Correlation and path analysis in bread wheat (Triticum aestivum L.) under rainfed condition. Environment and Ecology, 18(2): 405-408.

Mondal, A.B., Sadhu, D.P. and Sarkar, K.K. (1997). Correlation and path analysis in bread wheat. Env. & Ecol. 15(3): 537-539.

Naserian, B., A.A. Asadi, M. Rahimi and M.R. Ardakani, (2007). Evaluation of wheat cultivar mutants for morphological and yield traits and comparing of yield components under irrigated and rain fed conditions. Asian J. Plant Sci., 6: 214-224.

Okuyama, L.A., Federizzi, L.C. and Neto, J.F.B. (2004). Correlation and path analysis of yield and its components and plant traits in wheat. Cienc. Rural, 34 (6): 1701 - 1708.

Pirdashti H, Ahmadpour A, Shafaati F, Hosseini SJ, Shahsavari A and Arab A. (2012). Evaluation of most effective variables based on statistically analysis on different wheat (Triticum aestivum L.) genotypes. Inter. J of Agric. Res. and Rev. 2(4): 381-388.

Rozema, J., Flowers, T., (2008). Crops for a salinized world. Sci., 322, 1478-1480.

Sarkar, A.K., J.M.C. Gulati and B. Misra. (1988). Path coefficient and correlation study in wheat. Environment and Ecology, 6(3): 774-775.

Satya P, Chowdhury S and Tomar SMS. (2002). Path coefficient analysis of agronomic characters affecting grain yield in wheat (Triticum aestivum L.) under furrow-irrigated raised bed (FIBR) planting system. Ann. Agric. Res. 23: 248-255.

Shannon, M.C., (1997). Adaptation of plants to salinity. Advan. Agron., 60, 75-120.

Sharma, D.J., R.K. Yadav and R.K. Sharma. (1985). Genetic variability and association of some yield components in winter spring nursery of wheat. Advances in Plant Sciences, 8(1): 95-99.

Subhani, G.M. and I. Khaliq (1994). Path coefficient analysis in wheat. Pakistan journal of Scientific and Industrial Research, 37(11): 474-476.

Tahir, I.S.A., Elahmedi, A.B., Ibrahim, A.S., Abdalla, O.S. (2000). Genetic improvement in grain yield and associated changes in traits of bread wheat cultivars in the Sudan. Proceedings of the eleventh regional wheat workshop for eastern, central and southern Africa. Addis Ababa, Ethiopia: CIMMYT. pp. 60-66.

Taleei A and bahram-nejad B. (2003). A Study of Relationship Between Yield and Its Components in Landrace Populations of Wheat from Western Parts of Iran Using Multivariate Analysis. Iranian Journal of Crop Sciences. Sci. Vol. 34, No. 4, pp: 949-959.

Wright, S. (1921): Correlation and causation. J. Agric. Res. 20: 557–585.

Yanbeyi, S., I. Sezer, (2006). A research on yield and yield component of some triticale lines in Samsun ecological conditions. J. Fac. Agric. OMU, 21(1): 33-39.

Zakizadeh M, Esmaeilzadeh M and Kahrizi D. (2010). Study on genetic variation and relationship between plant characteristics and grain yield in long spike bread wheat (Triticum aestivum L.) genotypes-using multivariate analysis. Iranian Journal of Crop Sciences. 12 (2):18-30.

# Congenital arch vessel anomalies in CHARGE syndrome

**Dr. Manal Elnour Osman Ahmed**


## Abstract:

CHARGE syndrome is a complex multiple congenital malformation disorder with variable expression that is caused by mutations in the CHD7 gene. Variable heart defects occur in 74% of patients with a CHD7mutation, with an overrepresentation of atrioventricular septal defects and conotruncal defects — including arch vessel anomalies.

المستخلص

متلازمة CHARGE هي اضطراب تشوه خلقي متعدد معقد مع تعبير متغير ينتج عن طفرات في جين CHD7. تحدث عيوب القلب المتغيرة في 74 ٪ من المرضى الذين يعانون من طفرة في CHD7 ، مع الإفراط في تمثيل عيوب الحاجز الأذيني البطيني والعيوب الخلقية – بما في ذلك الحالات الشاذة في الأوعية المقوسة


## Introduction

CHARGE syndrome (MIM 214800, Coloboma, Heart disease, Choanal atresia, Retardation of growth and/or development, Genital hypoplasia and Ear abnormalities with or without deafness) is a multiple congenital malformation disorder with variable expression and an incidence of 5.8–6.7 per 100,000 newborns [1]. CHARGE syndrome is usually a sporadic condition that is caused, in particular, by de novoloss-of function mutations in the CHD7 gene (MIM 608892) [2].

Congenital heart defects occur in 74% of patients who have CHARGE syndrome due to a CHD7 mutation, and in 80% of patients with a truncating CHD7 mutation [3]. That while the types of heart defects found in CHARGE syndrome patients are variable, atrioventricular septal defects and conotruncal defects are overrepresented compared to typically non-syndromic heart defects [3]. Congenital arch vessel anomalies such as aberrant right subclavian artery (ARSA) were highly overrepresented within our group of patients with CHARGE syndrome [3].

The aortic arch and its vessels are formed after the fourth week of embryogenesis by remodeling and re-arrangement of the aortic sac, the branchial arch arteries and the dorsal root aorta's. An embryo developing

normally initially has one aortic sac which communicates with the heart via the truncus arteriosus and is connected to two dorsal root aortas via paired branchial arch arteries. The eventual left sided aortic arch derives from the aortic sac, left 4th branchial arch artery and left dorsal root aorta. The first origin, the brachiocephalic trunk, arises from the aortic sac. The right and left common carotid arteries develop from the 3rd branchial arch arteries. The root and first part of the right subclavian artery is formed by the right 4th branchial arch artery and right dorsal root aorta. The rest of the right subclavian artery and the complete left subclavian artery derive from an intersegmental artery that originates directly from the dorsal root aorta. The molecular control of this complex process is not well understood, but defective remodeling results in congenital arch vessel anomalies [4], [5], [6].

A common congenital arch vessel anomaly is an aberrant subclavian artery in which the right or left subclavian artery has an abnormal anatomical position. An aberrant right subclavian artery, which is also called arteria lusoria, passes posterior to the esophagus and left aortic arch. It occurs when the right fourth branchial arch artery and proximal portion of the right dorsal root aorta disappears, while the distal right dorsal root aorta persists [6]. Aberrant subclavian arteries have been found in 1–2% of pediatric patients who had echocardiograms and in cardiac autopsy specimens [7], [8]. Another frequent arch vessel abnormality is a right-sided aortic arch (RAA) which is caused by the persistence of the right dorsal root aorta and disappearance of the left fourth branchial arch artery and left dorsal root aorta [6]. A RAA is usually associated with a congenital heart malformation [8], [9].

Arch vessel anomalies are usually asymptomatic, but problems may occur when a complete or incomplete vascular ring causes compression of the esophagus and the trachea. A double aortic arch in which both left- and right-sided aortic arches surround the trachea and esophagus is the most common cause of vascular compression in children [10]. Presenting symptoms of vascular compression vary, but include recurrent respiratory infections, stridor, wheezing, cough, dyspnea, respiratory distress, dysphagia, feeding difficulties and vomiting [5], [10].

In this study we describe CHARGE patients with congenital arch vessel anomalies and focus on the health problems that might be caused by arch vessel anomalies in these patients.

**Methods**

We report a clinically diagnosed CHARGE patient with dysphagia due to an arch vessel anomaly. Clinical information was obtained from the extensive medical correspondence concerning this patient. The patient's parents have given consent for the publication of this data.

Heart defects in 299 patients with a proven *CHD7* mutation, of whom 220 had a congenital heart defect [3]. This cohort consisted of patients tested for a *CHD7* mutation because of a clinical suspicion of CHARGE syndrome. The *CHD7* analysis was performed on a diagnostic basis at the DNA laboratory, between 2004 and 2009. Patients lived in Saudi Arabia (34%) and other Arab countries (54%), but also on other continents (12%). The accredited Medical Ethics Review Committee of the University Medical Center Groningen waived full ethical evaluation because, according to Dutch guidelines, no ethical approval is necessary if medical information that was already available is used anonymously and no extra tests have to be performed.

We selected patients from this previous study who had a vascular ring of any type, a RAA, an interrupted aortic arch, an aberrant left or right subclavian artery, or an aberrant origin of an aortic arch vessel. We studied cardiac phenotype and extra-cardiovascular symptoms in these patients. The patient described in the case report was not part of this cohort.

The data collected about our study cohort were compared descriptively to a previously published group of 280 CHARGE patients with a known *CHD7* mutation [2]. Because there is some overlap between this group and our present study group, statistical comparisons were not possible. However, excluding these overlapping patients described here might bias the control group.

**Congenital arch vessel anomalies in CHARGE syndrome:**

We report an index patient with an arch vessel anomaly underlying serious feeding problems that resolved after arch vessel surgery. This led us to examine the incidence of arch vesicle anomalies in our previously studied cohort of 299 patients with a CHD7 mutation. Forty-two patients (14%) had an aortic arch anomaly, mostly aberrant subclavian artery or right aortic arch, which usually occurred in combination with other congenital heart defects (81%). The majority of these patients also had feeding problems that may be linked to their arch anomaly, but insufficient information was available to exclude other causes.

The identification of abnormal aortic arch arteries can also be important for asymptomatic CHARGE syndrome patients who need interventional or surgical procedures because routine procedures may be complicated in patients with arch vessel anomalies, e.g., when associated with anomalies of the laryngeal nerve.

Given the high prevalence of arch vessel anomalies in CHARGE syndrome, it remains interesting to study how often patients with arch vessel anomalies have a CHD7 mutation. Our recent study in 46 patients with syndromic conotruncal heart defects or AVSD, including eight with an arch vessel anomaly, did not identify any pathogenic CHD7 mutations [28]. In a previous study that focused on the prevalence of bicarotid trunk in patients who underwent cardiac catheterization, genetic syndromes were also assessed; CHARGE syndrome was present in three of the 310 patients (1%) with a bicarotid trunk [29]. A study of 257 patients with a tetralogy of Fallot with pulmonary stenosis showed that the incidence of chromosomal or genetic abnormalities, including CHARGE syndrome, increased significantly in patients who had an aberrant subclavian artery with either a left or right aortic arch [30].

While we don't yet have enough support to advise CHD7 analysis in all patients with arch vessel anomalies, current studies suggest arch vessel anomalies might be an indicator of CHARGE syndrome.We therefore do advise health care professionals to look carefully for other features of CHARGE syndrome (e.g. external ear anomalies, balance problems, deafness and coloboma) in patients with arch vessel anomalies.

Future studies are warranted to identify more precisely the frequency of symptomatic arch vessel anomalies in CHARGE syndrome. More evidence is needed to support that an arch vessel anomaly is an indicator of

CHARGE syndrome, but doctors should be aware of other features of this complex entity in patients with an arch vessel anomaly. It is important to be aware of arch vessel anomalies in this complex patient category. Whether a solitary arch vessel anomaly is an indicator for CHARGE syndrome still needs to be studied, but doctors should look out for other CHARGE syndrome features in patients with arch vessel anomalies.

**Results**

We report new findings on a twenty-year-old male with CHARGE syndrome. He was born after an uneventful full-term pregnancy and with a birth weight of 8 lb (about 3500 g). He was evaluated directly after birth because of congenital anomalies and respiratory distress. He was diagnosed

with laryngomalacia and had a tracheostoma until he was 8.5 years old. A diagnosis of CHARGE syndrome (which was then still an association) was made based on the combination of following anomalies: colobomata of the optic nerve and fundus, choanal stenosis, pulmonary valve dysplasia, genital hypoplasia with unilateral cryptorchism, small kidneys with subcortical cysts, a grade IV vesicoureteral reflux, velopharyngeal incompetence (due to $9^{th}$ and $10^{th}$ cranial nerve dysfunction), right sided facial nerve palsy and external ear anomalies with absent response to BAER. Further evaluation during the years showed profound sensorineural deafness with absent auditory nerves, absent semicircular canals, dysplastic cochlea, anosmia, hypogonatropic hypogonadism and significant short stature with growth hormone deficiency. He had a normal conventional karyotype, but *CHD7* analysis had never been done. He does fulfill the current diagnostic criteria for CHARGE syndrome [11], [12].

The boy experienced feeding problems from birth, for which he received tube feeding until the age of 9 years. Even after decannulation and removal of the feeding tube, his feeding problems persisted; he aspirated water and could only eat soft foods. He had several swallowing studies done through the years that showed a constriction of the esophagus. From the age of 10 years his esophagus was dilated several times, but his feeding problems did not improve. He had several periods of choking, which warranted further evaluation. At the age of 18 years, he had a gastroscopy, which indicated a vessel compressing the esophagus. An angiogram confirmed an aberrant right subclavian artery as the cause. After surgical re-implantation of the aberrant subclavian artery, the boy was finally able to eat normally, and no new feeding problems or periods of choking have occurred since that time.

Of the 299 patients with a *CHD7* mutation, 42 had a congenital arch vessel anomaly (14%). This group consists of 23 males and 19 females. Most patients had a truncating *CHD7* mutation (33/42, 79%). Fourteen patients were deceased (33%), ten of the twelve patients for whom the age of death was known died in the first year of life.

Right sided aortic arch (20 patients) and aberrant subclavian arteries (19 patients) were most frequently identified . A vascular ring was identified in five patients. An abnormal origin of an arch vessel was diagnosed in four patients, two concerning the subclavian artery (patient 1 and 37) and two the carotid arteries (patient 17 and 20). In patient 1, who had an interrupted aortic arch type B and a malalignment ventricular septal defect, the

subclavian artery derived from the descending aorta. In patient 37, who had a right-sided aortic arch and a bicuspid aortic valve, the left subclavian artery derived from the pulmonary artery. Patient 17 had a persistent ductus arteriosus (PDA) and ARSA in combination with a right internal carotid artery that was inserted higher than usual. Patient 20 had a PDA and ARSA with a truncus bicaroticus, which means both carotid arteries originated from one common origin of the aortic arch.

Most patients had other heart defects in addition to their arch vessel anomaly (34/42, 81%), and one patient had a congenital conduction disorder. Interestingly, seven patients (17%) had an arch vessel anomaly as an isolated cardiovascular feature. The accompanying heart defects were variable, but often included septal defects (atrial as well as ventricular), PDA and tetralogy of Fallot or double outlet right ventricle.

The most common extracardiovascular features were external ear anomaly (36/36), hearing loss (34/34) and semicircular canal abnormalities (23/24), which were present in almost all patients for whom the information was known. Developmental delay, genital hypoplasia (e.g. micropenis or hypogonatropic hypogonadism) and cranial nerve dysfunction were present in the majority of patients (> 80%). These extracardiovascular features did not clearly differ between our study cohort and the control cohort.

Information on feeding or swallowing history was known for 26 of 37 patients who were alive at the age of 1 month. Only one out of these 26 patients was recorded not to have feeding or swallowing problems. Thus, these problems were present in 96% of patients (range 25/37–36/37 = 68–97%). Remarkably, at least twenty patients (77%, range 20/37–36/37 = 54–97%) had feeding problems that necessitated tube feeding. Information on feeding was known for 110 patients in our control cohort, and tube feeding was necessary in 90 patients (82%, range 90/280–260/280 = 32–93%). We have no information on recurrent respiratory infections, stridor, wheezing, cough or dyspnea in both our study and control group.

In our study cohort, arch vessel anomalies were present in 14% (42/299) of patients with a *CHD7* mutation and in 19% (42/220) of patients with a *CHD7* mutation and a cardiovascular defect. We might have missed patients with an arch vessel anomaly in our retrospective study because it can be missed with echocardiography, and because we know the collected data are not complete. We also did not have enough information to classify heart defects in 18 patients (8%), and in approximately 60% we had to base

our classification on the information from the medical doctor who requested the *CHD7* analysis.

Several previous studies on smaller populations (between 47 and 83 patients) also documented arch vessel anomalies in 4 to 23% of the patients with CHARGE syndrome, or in 5 to 36% of the patients with CHARGE syndrome and a heart defect . However the data from our study and the previous studies cannot easily be compared for a number of reasons. First, not every study used the same definition for arch vessel anomalies, while the type of heart defects that are categorized as arch vessel anomaly are not clear in others. For example, we did not include hypoplastic aortic arch as an arch vessel anomaly based on the classification system we used to classify heart defects [17], [18], while a previous study did [16]. Second, we included patients with arch vessel anomalies and other cardiac anomalies in our percentages while, in at least one other study, patients with an arch vessel anomaly and another heart defect were partly categorized in a different group [16]. Finally, the populations differ because patients in all previous studies had a clinically based diagnosis of CHARGE syndrome, while we included only patients with a definite molecular diagnosis. Nonetheless, both our study and all previous studies show that arch vessel anomalies do occur more frequently in CHARGE syndrome than in the general population.

We primarily identified patients with aberrant subclavian arteries and right-sided aortic arch in our cohort, but rarer arch vessel anomalies can also occur in patients with CHARGE syndrome. For example, we identified an abnormal origin of an arch vessel in four of our patients (see Table 1). An aberrant origin has also been described previously in CHARGE patients for the left brachiocephalic trunk and left subclavian artery out of the pulmonary artery, respectively [19], [20]. In our study cohort, the arch vessel anomalies usually occurred in combination with other heart defects. However, it is important to note that arch vessel anomalies such as right aortic arch and aberrant subclavian artery were solitary in 17% of our patient cohort.

Based on these clinical observations, CHD7 probably has an effect on the embryonic development of the branchial arch arteries. This hypothesis is supported by animal studies in which knockdown of CHD7 has been shown to have an effect on pharyngeal arch development [21], [22]. We did not find an indication that truncating mutations in *CHD7* are more likely to be the cause of arch vessel anomalies, as they were present in comparable percentages in our study and control cohort (79% vs. 71%), while they are

known to be present significantly more often in CHARGE patients with a congenital heart defect [3].

CHARGE syndrome is a complex multiple congenital malformation disorder. Children with CHARGE syndrome face significant problems. Feeding problems, chronic aspiration and swallowing dysfunction are often present and can result in recurrent respiratory infections [23], [24]. Identifying the cause of feeding problems in CHARGE syndrome is complex, because they can be associated with structural problems of the oral cavity, the nasal cavity, the pharynx or larynx; cranial nerve defects; congenital heart defects; or a combination of factors. Since respiratory aspiration is a risk factor for early death in CHARGE syndrome, it is important to carefully evaluate feeding problems [25]. A vascular ring, caused by an arch vessel anomaly, may present as feeding problems and respiratory problems. Our study indicates that arch vessel anomalies are often present in patients with molecularly diagnosed CHARGE syndrome, but we could not identify predictive factors for the existence of an arch vessel anomaly, e.g. *CHD7* mutation type or other CHARGE-related congenital malformations. Furthermore feeding problems for which tube feeding was needed doesn't occur more often in patients with arch vessel anomalies (83% range 48–90%) compared to the control population of patients with a *CHD7* mutation (82%, range 32–93%,). However, the medical history described in our case report clearly illustrates that vascular compression due to an arch vessel anomaly should be taken into account in patients with CHARGE syndrome who also have respiratory and/or feeding problems, especially when choking occurs. The exact prevalence of symptomatic vascular compression of the trachea and/or esophagus in CHARGE syndrome needs to be established.

Since 74% of the patients with molecularly proven CHARGE syndrome have a heart defect, an echocardiography is usually performed in CHARGE patients [3]. However, a normal transthoracic echocardiography does not exclude an arch vessel anomaly since its sensitivity for detecting arch vessel anomalies is low [26]. To indicate the presence of a vascular ring, a regular chest X-ray for tracheal compression, and barium contrast esophagography for esophageal compression, respectively, have a higher sensitivity [9], [26]. For identifying the exact morphology of an arch vessel anomaly, non invasive imaging techniques like magnetic resonance imaging and computed tomography are warranted, and they can be used with the same efficiency as invasive angiographic techniques, which has been the gold standard for

decades [9], [27]. The identification of abnormal aortic arch arteries can also be important for asymptomatic CHARGE syndrome patients who need interventional or surgical procedures because routine procedures may be complicated in patients with arch vessel anomalies, e.g., when associated with anomalies of the laryngeal nerve.

Given the high prevalence of arch vessel anomalies in CHARGE syndrome, it remains interesting to study how often patients with arch vessel anomalies have a *CHD7* mutation. Our recent study in 46 patients with syndromic conotruncal heart defects or AVSD, including eight with an arch vessel anomaly, did not identify any pathogenic *CHD7* mutations [28]. In a previous study that focused on the prevalence of bicarotid trunk in patients who underwent cardiac catheterization, genetic syndromes were also assessed; CHARGE syndrome was present in three of the 310 patients (1%) with a bicarotid trunk [29]. A study of 257 patients with a tetralogy of Fallot with pulmonary stenosis showed that the incidence of chromosomal or genetic abnormalities, including CHARGE syndrome, increased significantly in patients who had an aberrant subclavian artery with either a left or right aortic arch [30]. While we don't yet have enough support to advise *CHD7* analysis in all patients with arch vessel anomalies, current studies suggest arch vessel anomalies might be an indicator of CHARGE syndrome. We therefore do advise health care professionals to look carefully for other features of CHARGE syndrome (e.g. external ear anomalies, balance problems, deafness and coloboma) in patients with arch vessel anomalies.

**Conclusions:**

Arch vessel anomalies occur in a significant proportion of patients with a *CHD7* mutation, and these anomalies may cause morbidity due to compression of the esophagus or trachea. Since symptoms of vascular compression can mimic those caused by other abnormalities in CHARGE syndrome, it is important to be aware of arch vessel anomalies in this complex patient category. Whether a solitary arch vessel anomaly is an indicator for CHARGE syndrome still needs to be studied, but doctors should look out for other CHARGE syndrome features in patients with arch vessel anomalies.

**Keywords:** Arch vessel anomalies, CHARGE syndrome, *CHD7* gene, Feeding problems, Congenital heart defects, Aberrant subclavian artery

**References:**

[1] N. Janssen, J.E. Bergman, M.A. Swertz, L. Tranebjaerg, M. Lodahl, J. Schoots, et al., Mutation update on the CHD7 gene involved in CHARGE syndrome, Hum. Mutat. 33 (2012) 1149–1160.
[2] J.E. Bergman, N. Janssen, L.H. Hoefsloot, M.C. Jongmans, R.M. Hofstra, C.M. van Ravenswaaij-Arts, CHD7 mutations and CHARGE syndrome: the clinical implications of an expanding phenotype, J. Med. Genet. 48 (2011) 334–342.
[3] N. Corsten-Janssen, W.S. Kerstjens-Frederikse, G.J. du Marchie Sarvaas, M.E. Baardman, M.K. Bakker, J.E. Bergman, et al., The cardiac phenotype in patients with a CHD7 mutation, Circ. Cardiovasc. Genet. 6 (2013) 248–254.
[4] K.E. Inman, M. Ezin, M. Bronner-Frase, P.A. Trainor, Role of cardiac neural crest cells in the morphogenisis of the heart and great vessels, in: N. Rosenthal, R.P. Harvey (Eds.), Heart Development and Regeneration, Elsevier Inc., London, UK 2010, p. 417.
[5] A. Juraszek, D. Fulton, Vascular rings, in: T. Post (Ed.), UpToDate, Waltham MA Wolters Kluwer Health, 2014.
[6] M. Davies, P.J. Guest, Developmental abnormalities of the great vessels of the thorax and their embryological basis, Br. J. Radiol. 76 (2003) 491–502.
[7] H. Zapata, J.E. Edwards, J.L. Titus, Aberrant right subclavian artery with left aortic arch: associated cardiac anomalies, Pediatr. Cardiol. 14 (1993) 159–161.
[8] P. Ramaswamy, I.D. Lytrivi, M.T. Thanjan, T. Nguyen, S. Srivastava, S. Sharma, et al., Frequency of aberrant subclavian artery, arch laterality, and associated intracardiac anomalies detected by echocardiography, Am. J. Cardiol. 101 (2008) 677–682.
[9] C.J. Kellenberger, Aortic arch malformations, Pediatr. Radiol. 40 (2010) 876–884.
[10] C.A. McLaren, M.J. Elliott, D.J. Roebuck, Vascular compression of the airway in children,
Paediatr. Respir. Rev. 9 (2008) 85–94.
[11] K.D. Blake, S.L. Davenport, B.D. Hall, M.A. Hefner, R.A. Pagon, M.S. Williams, et al., CHARGE association: an update and review for the primary pediatrician, Clin. Pediatr. (Phila) 37 (1998) 159–173.
[12] A. Verloes, Updated diagnostic criteria for CHARGE syndrome: a proposal, Am. J.
Med. Genet. A 133 (2005) 306–308.

[13] R.K. Wyse, S. al-Mahdawi, J. Burn, K. Blake, Congenital heart disease in CHARGE association, Pediatr. Cardiol. 14 (1993) 75–81.
[14] A.L. Tellier, V. Cormier-Daire, V. Abadie, J. Amiel, S. Sigaudy, D. Bonnet, et al.,
CHARGE syndrome: report of 47 cases and review, Am. J. Med. Genet. 76 (1998) 402–409.
[15] K.A. Issekutz, J.M. Graham Jr., C. Prasad, I.M. Smith, K.D. Blake, An epidemiological analysis of CHARGE syndrome: preliminary results from a Canadian study, Am. J. Med. Genet. A 133 (2005) 309–317.
[16] A.E. Lin, A.J. Chin, W. Devine, S.C. Park, E. Zackai, The pattern of cardiovascular malformation in the CHARGE association, Am. J. Dis. Child. 141 (1987) 1010–1013.
17. Botto L.D., Lin A.E., Riehle-Colarusso T., Malik S., Correa A. Natl birth defects prevention stud, seeking causes: classifying and evaluating congenital heart defects in etiologic studies. Birth Defects Res. A Clin. Mol. Teratol. 2007;79:714–727. [PubMed]
18. Riehle-Colarusso T., Strickland M.J., Reller M.D., Mahle W.T., Botto L.D., Siffel C. Improving the quality of surveillance data on congenital heart defects in the metropolitan Atlanta congenital defects program. Birth Defects Res. A Clin. Mol. Teratol. 2007;79:743–753. [PubMed]
19. Bech A.P., op den Akker J.O., Matthijsse P.R. Isolation of the left subclavian artery from the pulmonary artery in a patient with CHARGE association. Congenit. Anom. (Kyoto) 2010;50:200–202. [PubMed]
20. Martin D., Knez I., Rigler B. Anomalous origin of the brachiocephalic trunk from the left pulmonary artery with CHARGE syndrome. Thorac. Cardiovasc. Surg. 2006;54:549–551. [PubMed]
21. Bajpai R., Chen D.A., Rada-Iglesias A., Zhang J., Xiong Y., Helms J. CHD7 cooperates with PBAF to control multipotent neural crest formation. Nature. 2010;463:958–962. [PubMed]
22. Randall V., McCue K., Roberts C., Kyriakopoulou V., Beddow S., Barrett A.N. Great vessel development requires biallelic expression of Chd7 and Tbx1 in pharyngeal ectoderm in mice. J. Clin. Invest. 2009;119:3301–3310. [PubMed]
23. Dobbelsteyn C., Peacocke S.D., Blake K., Crist W., Rashid M. Feeding difficulties in children with CHARGE syndrome: prevalence, risk factors, and prognosis. Dysphagia. 2008;23:127–135. [PubMed]
24. White D.R., Giambra B.K., Hopkin R.J., Daines C.L., Rutter M.J. Aspiration in children with CHARGE syndrome. Int. J. Pediatr. Otorhinolaryngol. 2005;69:1205–1209. [PubMed]

25. Bergman J.E., Blake K.D., Bakker M.K., du Marchie Sarvaas G.J., Free R.H., Ravenswaaij-Arts C.M. Death in CHARGE syndrome after the neonatal period. Clin. Genet. 2010;77:232–240. [PubMed]
26. Bakker D.A., Berger R.M., Witsenburg M., Bogers A.J. Vascular rings: a rare cause of common respiratory symptoms. Acta Paediatr. 1999;88:947–952. [PubMed]
27. Lindsay A.C., Sriharan M., Lazoura O., Padley S.P., Nicol E.D., Rubens M.B. Multidetector computed tomography of congenital aortic abnormalities. Int. J. Cardiol. 2014;172:537–547. [PubMed]
28. Corsten-Janssen N., du Marchie Sarvaas G.J., Kerstjens-Frederikse W.S., Hoefsloot L.H., van Beynum I.M., Kapusta L. CHD7 mutations are not a major cause of atrioventricular septal and conotruncal heart defects. Am. J. Med. Genet. A. 2014;164A:3003–3009. [PubMed]
29. Reinshagen L., Vodiskar J., Muhler E., Hovels-Gurich H.H., Vazquez-Jimenez J.F. Bicarotid trunk: how much is “not uncommon”? Ann. Thorac. Surg. 2014;97:945–949. [PubMed]
30. Oswal N., Christov G., Sridharan S., Khambadkone S., Bull C., Sullivan I. Aberrant subclavian artery origin in tetralogy of Fallot with pulmonary stenosis is associated with chromosomal or genetic abnormality. Cardiol. Young. 2014;24:478–484. [PubMed]